

مَوْسُوْعَةٌ
 الْعِلْمِيَّةُ الْمُهَدَّثَةُ الْمُنْفَعَةُ
 سَيِّدُ الشَّرْعِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّصِيرِ الْغَمَّارِ الْحَسَنِيُّ
 (١٣٢٨ - ١٤١٣ هـ) رَحِمَهُ تَعَالَى

قَدَّمَ لَهَا
 الشَّرِيفُ الدَّكُّوْرُ
 عَبْدُ الْمُنْعِمِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْقَهْرَبَلَوِي

إِشْرَافُ
 الدُّكُوْرُ مُحَمَّدُ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ مِمَّا أَجَّ

المجلد الخامس عشر
 النجوى والمنطق

مُحَمَّدٌ بْنُ سُوَيْدٍ
 الْعَلَامَةُ الْمُجَدِّدُ الْمُنْفَعُ
 سَيِّدُ الْأَشْيَاءِ الْعَالِيَةِ
 فِي مَجْدِ الْوَقْتِ الْعَمَرِيِّ الْحَسَنِيِّ
 (١٣٢٨ - ١٤١٣ هـ) رَحِمَهُ تَعَالَى

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الثانية

عام / ١٤٣٨

قام بطباعتها وإخراجها: مركز البحوث والدِّراسات

بِكُلِّيَّةِ الصِّفَا الإِسْلَامِيَّةِ بِمَالِيزِيَا

يطلب من:

دار السَّلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

جمهورية مصر العربية: القاهرة - الإسكندرية.

الإدارة: القاهرة ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرّع من شارع نور الدين بهجت - الموازي

لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر.

هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢+)

فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢+)

البريد الإلكتروني: info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت: www.dar-alsalam.com

المجلد الخامس عشر

النحو - المنطق

أولاً: النحو ويحتوي على:

١ - تَشْيِيدُ الْمَبْنِيِّ لِتَوْضِيحِ مَا حَوَتْهُ الْمُقَدِّمَةُ الْأَجْرُومِيَّةُ مِنَ الْحَقَائِقِ وَالْمَعَانِي.

ثانياً: المنطق ويحتوي على:

١ - التَّوَقُّيُّ وَالِاسْتِنْزَاهُ عَنْ خَطَأِ الْبُنْيَانِيِّ فِي مَعْنَى الْإِلَهِ.

٢ - رَفْعُ الْإِشْكَالِ عَنْ مَسْأَلَةِ الْمُحَالِ.

٣ - التَّنْصُلُ وَالْإِنْفَصَالُ مِنْ فَضِيحَةِ الْإِشْكَالِ.

١ - تَشْيِيدُ الْمَبَانِي

لِتَوْضِيحِ مَا حَوَتْهُ الْمُقَدِّمَةُ الْأَجْرُومِيَّةُ

مِنَ الْحَقَائِقِ وَالْمَعَانِي

بسم الله الرحمن الرحيم

أقسام الكلام

قال المؤلف: (الكَلَامُ هو اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ).

«الكَلَامُ»: اسم جنس يقع على القليل والكثير، والكَلِمُ لا يكون أقل من ثلاث كلمات؛ لأنه جمع كَلِمَةٍ، ولهذا قال سيبويه في الكتاب: «هذا باب عِلْمُ ما الكَلِم من العَرَبِيَّة» ولم يَقُلْ: ما الكَلَام؛ لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء الاسم إلخ... فجاء بما لا يكون إلا جَمْعًا وترك ما يمكن أن يَقَعَ على الواحد والجماعة. وهو في اللُّغة: موضوعٌ لكلِّ ما أفهم معنى، واصطلاحًا: هو ما عَرَفَهُ المصنّف.

و«اللَّفْظُ» لغةً: الرَّمْي، يُقَالُ: لَفَظَ الشَّيْءَ من فِيهِ إذا رماه، وهذا من استعماله في حقيقته، ومن المجاز: «لَفَظَتِ الرَّحَى بِالْدَّقِيقِ». واصطلاحًا: هو الصَّوْت.

و«الْمُرَكَّبُ» لغةً: يُطلق على ركوب الدَّابَّة، وعلى الدَّيْن إذا ارْتَكَبَ أو رَكِبَ، وعلى مَعَانٍ كثيرة، واصطلاحًا: هو ما ترَكَّبَ من كلمتين فأكثر. وهو ثلاثة أقسام: إسنادي، وإضافي، ومزجي.

قال السُّودَانِي: والمراد الأوَّل وإن قال ابن الصَّائغ: حيث أطلق النُّحاة المُرَكَّب، فالمرادُ المَزْجِيُّ كعَلْبِكَ.

قال ابن هشام: وَصَوْرُ التَّرْكِيبِ الإسْنَادِيُّ سِتُّ، وذلك إمَّا أن يترَكَّبَ من اسمين، أو من فعلٍ واسمٍ، أو من جملتين، أو من فعلٍ واسمين، أو من فعلٍ

وثلاثة أسماء، أو من فعلٍ وأربعة أسماء.

أمّا تركيبه من اسمين فله أربعُ صورٍ:

إحداها: أن يكونا مبتدأ وخبراً نحو: زيدٌ قائمٌ.

والثانية: أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر نحو: أقائمُ الزيدان.

الثالثة: أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعلٍ سَدَّ مَسَدَّ الخبر نحو: أمضروبُ الزيدان.

الرابعة: أن يكونا اسمَ فعلٍ وفاعلهُ نحو: هَيَّهَاتِ الْعَقِيْقُ.

وأمّا تركيبه من فعلٍ واسمٍ فله صورتان:

إحداهما: أن يكون الاسمُ فاعلاً، نحو: قامَ زيدٌ.

الثانية: أن يكون نائباً عن الفاعل نحو: ضَرَبَ زيدٌ.

وأما تركيبه من جملتين فله صورتان أيضاً:

إحداهما: جُمِلتا الشَّرْطِ والجزاءِ نحو: إِنْ قامَ زيدٌ قُمْتُ.

الثانية: جُمِلتا القسمِ وجوابه، نحو: أَحْلِفُ بالله لزيدٍ قائمٌ.

وأمّا تركيبه من فعلٍ واسمين فنحو: كانَ زيدٌ قائماً.

وأمّا تركيبه من فعلٍ وثلاثة أسماء فنحو: عَلِمْتُ زيداً فاضلاً.

وأمّا تركيبه من فعلٍ وأربعة أسماء فنحو: أَعْلَمْتُ زيداً عمرًا فاضلاً. انتهى

مع زيادة ونقصان.

و«المُفِيدُ» ما اسْتُفِيدَ من أخذ مالٍ أو إعطائه.

واصطلاحاً: هو ما أفادَ فائدةً لم تكن عند السامع.

هذا عن القول باشتراط الفائدة الجديدة، وإليه ذهب ابنُ مالك، قال في

شرح "كافيتته" في مُحْتَرَزَاتِ قيود الكلام: «ويُخْرَجُ بذلك -يعني بالمُفِيد- المركَّبُ الذي لا يَجْهَلُ أحدٌ معناه، نحو: السَّمَاءُ فوقَ الأرضِ، فَإِنَّهُ لا يُفِيدُ فلا يَعُدُّهُ النُّحَوِيُّونَ كلامًا». اهـ.

وجزم به المرادي والسيوطي والأزهري والأشموني وغيرهم.
ومقابلُه عدمُ اشتراطِها، وعلى هذا يُحذفُ من التعريف: «لم تكن عند السَّامِعِ». وإلّا هذا ذهب أبو حَيَّان، قال: «لا وَجْهَ لِمَنْ علَّلَ اشتراطه بكونه معلومًا؛ لأنَّ ذلك غير مُوجبٍ لعدمِ كلاميَّته، واللَّازِمُ في كُلِّ ما علِمَ مدلولُه، أن لا يكون كلامًا واللَّازِمُ باطلٌ». اهـ.

«بِالْوَضْعِ» الوضع لغةً يطلق على معانٍ كثيرة يُقال: وَضَعْتُ الشَّيْءَ بين يديه تركتُه هناك، وَوَضَعْتُ الحَامِلُ وَلَدْتُ، وتواضع لله خضع، ووضع الحديثَ كَذَبَهُ وافتراه.

واصطلاحًا فيه مذهبان:

الأوّل: أن المرادَ به الوضعُ العربيُّ. وعرفوه بأنَّه جَعَلَ اللفظَ دليلًا على المعنى، وهذا التعريف لمطلق الوضع لا بِقَيْدِ كَوْنِهِ عربيًّا.

والثاني: أن المرادَ به القصدُ. وهو أن يقصد المتكلِّمُ إفادةَ السَّامِعِ. ومَنْشَأُ الخلاف هنا هو الخلاف في دلالة الكلام هل هي وَضْعِيَّةٌ أم عَقْلِيَّةٌ؟ والأصحُّ الذي عليه جمهور النُّحاة: الأوّل، إلّا أن الوضعَ قسمان: شخصيٌّ ونوعيٌّ، أمّا المفردات فوَضَعُها شخصيٌّ، وهو أن يضعَ الواضعُ لكلِّ ذاتٍ مخصوصةٍ اسمًا يَخْصُصُها بحيث إذا أطلق ذلك الاسم انصرفَ لتلك الدَّاتِ وميَّزَها من أفرادِ جنسها، وقد اتفقوا على وضعيَّته.

وأما المركبات فوضعها نوعيٌّ، وهذا النوعيُّ عبارة عن الوضع للأمر الكليِّ، وهو أن يضعَ الواضعُ الفعلَ مع فاعله للدلالة على ثبوت الفعل لمن صدر منه أو قام به، فنحو: «قام زيدٌ» مثلاً وضعه الواضع لكلِّ من صدر منه القيام فتدخل تحته أفرادٌ كثيرةٌ كما هو شأن النوعيِّ في الشمول، وهذا القسم هو المختلف فيه، لكن الرَّاجح ما تقدّم آنفاً.

وأما قولُ الأزهرِيِّ بعد حكايته الخلاف في دلالة الكلام هل هي وَضْعِيَّة أم عَقْلِيَّة: «والأصحُّ الثاني» فباطلٌ وإلا لكان كلُّ كلامٍ سَمِعَ فُهِمَ، واللّازمُ باطلٌ، وقد تبعه السُّودَانِيُّ على ذلك حيث قال بعد كلامٍ له ما نصُّه: «لأنَّ الصَّحِيحَ اختصاصُ الوضعِ بالمفردات والكلامُ مركَّبٌ». اهـ وقد علمتُ بطلانَه. ولعلَّ القائلُ بالدلالةِ العقلِيَّةِ جَعَلَ الوضعَ شخصيًّا فقط، وبالضرورة إذا كان شخصيًّا كانت الدلالةُ عقلِيَّةً والصَّوابُ كما عَلِمْتَ أَنَّهُ نوعيٌّ في المركَّبات، شخصيٌّ في المفردات، فتلخَّصَ من هذا أَنَّ (الكلامَ) عند النُّحاة يُطلقُ على هذه الأمورِ الأربعةِ وهي اللفظُ إلخ فـ(اللفظُ) جنسٌ، و(المركَّبُ) مُخرِجٌ لغيره كزيد، ومثله كعبد الله وبعليكَ، و(المُفيدُ) مُخرِجٌ لما ليس بمُفيدٍ، كـ«إن قام زيد» و«الذي ضربته» ونحو ذلك، و(بالوضع) قَيْدٌ له مُخرِجٌ لكلامِ العَجَمِ والبربرِ، أو لكلامِ النَّائمِ والسَّكرانِ ونحوهما مما لا يعقل.

فإن قُلْتَ: اللفظُ جنسٌ بعيدٌ للكلام، وقد عاب المناطقه استعماله في الحدود.

قلت: إنَّما عابوا الاختصار عليه بدون فصلٍ، وأما ذكره مع الفصلِ كما هنا فهو حدٌّ تامٌّ.

ثمَّ اعلم أنَّ المصنَّفَ - رحمه الله - لم يعرف الكلمة ولا القول، وكان حقُّه أن يعرفهما، لكنَّه قصد بهذه المقدمة المبتدئَ فحذفهما تقريباً عليه، ولنذكرهما تكميلاً للفائدة فنقول:

الكلمة لغة؛ قال في "القاموس": «الكَلِمَةُ اللَّفْظَةُ وَالْقَصِيدَةُ».

واصطلاحاً قال ابن هشام: «الكلمة قولٌ مفردٌ، والمراد بالقول: اللَّفْظُ الدَّالُّ على معنى كرجلٍ وفرسٍ، والمراد بالمفرد: ما لا يدلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءٍ معناه، وذلك نحو: زيدٌ. فإنَّ أجزاءه وهي الزَّاي والياء والدَّال إذا أُفْرِدَتْ لا تدلُّ على شيءٍ ممَّا يدلُّ هو عليه بخلاف قولك: غُلامٌ زيدٌ. فإنَّ كلاً من جُزْأيه وهما الغلام وزيد، دالٌّ على جُزْءٍ معناه، فهذا يُسمَّى مُرَكَّبًا، وهي: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ». انتهى مُلَخَّصًا.

والقول لغة؛ قال في "القاموس": «القول: الكلام، أو كُلُّ لَفْظٍ مَدَّلَ به اللِّسان، تامًّا أو ناقصًا».

واصطلاحاً، قال ابن مالِك: «يُطْلَقُ على الكلمة المفردة، وعلى المركَّبِ بلا فائدة، وعلى المركَّبِ المفيد، فكُلُّ كلامٍ قَوْلٌ، وليس كُلُّ قَوْلٍ كلامًا». انتهى بلفظه. وهذا معنى قوله في "الألفية": «والقَوْلُ عَمٌّ يعني أَعَمُّ من الجميع إلَّا اللَّفْظُ».

(فائدة): قال السُّيوطيُّ في "الأشباه والنظائر": «ما خرج من الفهم إن لم يشتمل على حرفٍ فصوتٌ، وإن اشتمل على حرفٍ ولم يُفدَّ معنى فلفظٌ، وإن أفاد معنى فقَوْلٌ، فإن كان مفردًا فكلمةٌ، أو مركَّبًا من اثنين ولم يُفدَّ نسبةً مقصودةً لذاتها فجملةٌ، أو أفاد ذلك فكلامٌ، أو من ثلاثٍ فكَلِمٌ». انتهى منه بلفظه.

قال المؤلف: (وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى).

«وَأَقْسَامُهُ»: الأقسام جمع قِسم بكسر القاف، وهو لغة: يُطلق على الجزء وعلى النوع، كما يفهم ذلك من "القاموس" وغيره من كتب اللُّغة.

قال السُّودَانِيُّ: «ويحتمل كلام المصنِّف كلا الإطلاقين، فعلى الأول: وهو بمعنى الجزء. فالضمير عائدٌ على الكلام، أي: وأجزاء الكلام التي يتركَّب منها اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ وذلك نحو: قد قام زيدٌ. وعلى الثاني: يعود الضمير على اللَّفْظِ. أي: أنواع اللَّفْظِ إلخ». انتهى منه.

قلت: فهو من تقسيم الكلِّ إلى أجزائه، وعلى الثاني إذا أُعيدَ الضميرُ وأريدَ منه الكلمةُ وقطع النظر عن الأوصاف، كان من تقسيم الكلِّ إلى جزئياته، فيكون فيه استخدام.

«ثَلَاثَةٌ»: بالإجماع إلّا من خالف شذوذاً، والأدلة على ذلك ثلاثة:

أحدها: الأثر، رُوِيَ عن عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام وأخرجه أبو القاسم الزَّجَّاجِيُّ في "أمالیه" بسنده إليه.

الثاني: الاستقراء التَّامُّ من أئمَّةِ العربيَّة، كأبي عمروٍ والخليلِ وسيبويه ومن بعدهم.

الثالث: الدَّلِيلُ العقليُّ. ولهم في ذلك عباراتٍ منها قَوْلُ ابنِ مُعْطٍ: إِنَّ المنطوق به إمَّا أن يدلَّ على معنى يصحُّ الإخبارُ عنه وبه وهو الاسمُ، وإمَّا أن يصحَّ الإخبارُ به لا عنه وهو الفعلُ، وإمَّا أن لا يصحَّ الإخبارُ عنه ولا به وهو الحرفُ.

قال ابنُ إِيَّازٍ: «قِسْمَتُهُ غَيْرُ حَاصِرَةٍ إِذْ تَحْتَمِلُ وَجْهًا رَابِعًا: وَهُوَ أَنْ يُجْبَرَ عَنْهُ

لا به، وسواء كان واقعاً أو غير واقع، إذ عَدَم وقوع أحد الأقسام لا تُصَيِّر القسمَةَ حاصرةً»، ومنها قول بعضهم: «إنَّ العبارات بحسب المُعَبَّر، والمُعَبَّر عنه من المعاني ثلاث: ذاتٌ وَحَدَّثٌ عن ذاتٍ وواسطةٌ بين الذاتِ والحَدَّثِ، فالذاتُ الاسمُ، والحَدَّثُ الفعلُ، والواسطةُ الحَرْفُ».

ومنها قول بعضهم: «إنَّ الكلمةَ إمَّا أن تستقلَّ بالدلالة على ما وُضِعَتْ له، أو لا تستقلَّ وغيرُ المُستَقِلِّ الحَرْفُ، والمُستَقِلُّ إمَّا أن تُشْعِرَ مع دلالتها على معناها بزمينه المُحَصِّلِ أو لا تُشْعِرَ فهي الاسمُ، وإن أَشْعَرَتْ فهي الفعلُ».

ومنها قول بعضهم: «إنَّ الكلمةَ إمَّا أن يصحَّ إسنادُها إلى غيرها أو لا، إن لم يصحَّ فهو الحَرْفُ، وإن صحَّ فإمَّا أن يقترنَ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ أو لا، إن اقترنَ فهي الفعلُ، وإلاَّ فهي الاسمُ»، قال ابن هشام: «وهذه أحسنُ الطُّرُقِ».

وهي أحسن من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب وهي: «أنَّ الكلمةَ إمَّا أن تدلَّ على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحَرْفُ والأوَّلُ إمَّا أن تقترنَ بأحدِ الأزمنةِ أو لا، الثاني الاسمُ والأوَّلُ الفعلُ». انتهى المقصود منه بلفظه.

قلت: والجاري على ألسنة الشُّراح من هذه الأدلَّة دليل ابن الحاجب، وقد أورد عليه ابن هشام إشكالين، راجعهما في "الأشباه".

"اسمٌ" قال في "المصباح": وأصله سِمٌ مِثال جِمل أو قِفْل، وهو من السُّمُو وهو العُلُو، والدليل عليه: أنَّه يُرَدُّ إلى أصله في التصغير وجمع التكسير، فيقال: سُمِيٌّ وأسْمَاءٌ. وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ أصله وَسَمٌ؛ لأنَّه من الوَسَمِ وهو العلامة، قالوا: وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّه لو كان كذلك ل قيل في التصغير وَسِيمٌ وفي الجمع أَوْسَامٌ ولأنَّك تقول: أَسَمَيْتُهُ ولو كان من السِّمَةِ لقلت: وَسَمْتُهُ، وهو

ثلاثة أقسام: ضميرٌ كهو، أو ظاهرٌ كعمرو، أو مبهمٌ كذا. اهـ المراد منه بلفظه.
«وَفِعْلٌ»: وهو ثلاثة أقسام: ماضٍ كَفَرَحَ، ومُضارعٌ كَيَفْرَحُ، وأمرٌ كافْرَحْ.
«وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى»: احترازاً من الذي لم يجيء لمعنى، كألِفِ أحمد وميمِهِ
فإنَّهُ لا دخلَ له في تركيب الكلام.

وهو ثلاثة أقسام: مُشْتَرِكٌ بين الاسمِ والفِعْلِ كـ«همزة الاستفهام»،
وَمُخْتَصٌّ بالاسمِ كـ«على»، ومُخْتَصٌّ بالفِعْلِ كـ«لن».
قال المؤلف: (فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِالْحَفْضِ وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ
وَحُرُوفِ الْحَفْضِ)

«فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِالْحَفْضِ»: عبارة عن الحركة التي يجلبها عامل الحَفْضِ، ثمَّ
إِنَّ الْحَفْضَ شَامِلٌ بِالْحَرْفِ، كقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أو بالمُضَافِ
كقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] وَأَمَّا الْحَفْضُ بِالتَّبَعِيَّةِ كقوله:
﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] على مذهب. وبالمُجَاوِزَةِ كقوله:

كَأَنَّ أَبَانَا فِي أَفَانِينَ وَدَقِهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ
وبالتوهم كقوله:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ آتِيَا
وإن كان شاملاً لهم فَضَعِيفٌ لَا يُعْتَمَدُ.

«وَالتَّنْوِينُ»: لغة؛ قال في "المختار": «تَوْنَتُ الْاسْمَ تَنْوِينًا». اهـ أي: أَدَخَلْتُهُ
التَّنْوِينَ.

واصطلاحاً: نُونٌ سَاكِنَةٌ تَلْحَقُ آخِرَ الْاسْمِ لَفْظًا وَتُفَارِقُهُ خَطًّا.

وهو أربعة أقسام: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض.

فأما الأول: فهو الدّاخل على الأسماء المصروفة كزيد وعمرو.
وأما الثاني: فهو الدّاخل على أسماء الأفعال كإيه وبعض الأعلام كنفطويه.
وأما الثالث فهو الدّاخل على جمع المؤنث السالم كمؤمنات.
وأما الرابع: فهو الدّاخل على بعض الأسماء كجوار، وغواشي، وكل، ويومئذ، وساعتئذ ونحوهما.

والأول هو المشهور عند الإطلاق، وأما غيره فبالتنقيح.
(تنبيه): يجب حذف التنوين في مواضع أشار لها من قال:
قَدْ يُحْذَفُ التَّنْوِينُ فِي مَوَاضِعٍ أَوْ هُا الصَّرْفُ لِذِي الْمَوَاضِعِ
لَا وَالِإِضَافَةُ وَالْوَاقِفُ فِي غَيْرِ نَصْبٍ وَالنَّدَاءُ فَاقِفُ
وَكَوْنِ الْإِسْمِ عَلَمًا مَوْصُوفًا بِابْنٍ أَوْ ابْنَةٍ إِذَا أُضِيفَا
وقوله: «لَا» في البيت الثاني معطوف بحذف العاطف يعني لدخول لا؛
لأنَّ الْإِسْمَ يُبْنَىٰ مَعَهَا كَمَا سَيَأْتِي.

«وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ»: قال السُّودَانِيُّ: «وَفِيهِمْ مَنْ تَعْبِيرُهُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ،
أَنَّ اللَّامَ وَحْدَهَا حَرْفُ التَّعْرِيفِ». اهـ

قلت: وهذا أحد القولين في المسألة، قال ابن عقيل: «اختلف النحويون في
حرف التعريف، فقال الخليل: المعرف هو «أل»، وقال سيبويه: هو اللام
وحدها»، فالهمزة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل اجتمعت

لننطق بالسّاكن وإلى هذا أشار في "الفريدة" بقوله:

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ وَسَيَبَوِّهَ الَّلَامُ قَطُّ وَجُلَّهُمَّ عَلَيْهِ
قال في "المُغْنِي": وهي ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون اسمًا موصولًا بمعنى «الذي» وفروعه، وهي الدّاخلَةُ على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصّفاتُ المشبهةُ. وليس بشيء؛ لأنّ الصّفةَ المشبهةَ للثبوتِ فلا تُؤوّلُ بالفعلِ، ولهذا كانت الدّاخلَةُ على اسم التفضيل ليست موصولةً باتفاق. وقيل: هي في الجميع حرفُ تعريفٍ. وقيل: موصولٌ حرفيٌّ. وليس بشيء؛ لأنّها لا تُؤوّلُ بالمصدر، وربما وُصِلَتْ بظرفٍ أو جملةٍ اسميّةٍ أو فعليّةٍ فعلها مضارع، وذلك دليلٌ على أنّها ليست حرفَ تعريفٍ. فالأول: كقوله:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ
والثاني: كقوله:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ هُمْ ذَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ
والثالث: كقوله: «صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ».

والجميعُ خاصٌّ بالشّعْرِ، خلافًا للأخفش وابن مالك في الأخير.
والثاني: أن تكون حرفَ تعريفٍ، وهي نوعان: عهديّةٌ وجنسيّةٌ وكلٌّ منها ثلاثة أقسام.

فالعهديّة: إمّا أن يكون مصحوبها معهودًا ذكريرًا نحو: ﴿كَأَنزَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ (١٥) فعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴿[الزمل: ١٥ - ١٦]، ونحو: ﴿فِيهَا مَصْبَاحٌ

الْمَصْبَاحُ فِي رُجَاةِ الرُّجَاةِ كَأَنَّهَا كَوَكَبٌ دُرِّيٌّ ﴿[النور: ٣٥] وعبرة هذه أن يَسُدَّ الضمير مَسَدَهَا مع مصحوبها.

أو معهودًا ذهنيًا نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] ونحو: ﴿إِذْ يَأْيُمُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

أو معهودًا حضوريًا، قال ابن عَصْفُور: «ولا تَقَعُ هذه إِلَّا بعد أسماء الإشارة نحو: جاءني هذا الرجل، أو «أي» في النداء نحو: يا أَيُّهَا الرَّجُل، أو «إذا» الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد، أو في «الزَّمانِ الحاضر» نحو: الآن». اهـ.

وفيه نظر؛ لأنك تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك: لا تشتمِ الرَّجُلَ، فهذه للحضور في غير ما ذَكَرَ؛ ولأنَّ التي بعد «إذا» ليست لتعريف شيءٍ حاضرٍ حالة التكلُّمِ فلا تُشَبِّهُ ما الكلام فيه؛ ولأنَّ الصَّحِيحَ في الدَّاخِلَةِ على الآن أنَّها زائدة؛ لأنها لازمة، ولا يُعْرَفُ أنَّ التي للتعريف وَرَدَتْ لازمةً بخلاف الزائدة والمثال الجيّد في المسألة قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

والجنسيّة إمّا لاستغراق الأفراد، وهي التي تَخْلُفُهَا كُلُّ حَقِيقَةٍ نحو: ﴿وَحُلِقَ الْإِنْسَنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] ونحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَنَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [٢١] إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴿[العصر: ٢-٣].

أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تَخْلُفُهَا كُلُّ مجازًا نحو: زَيْدُ الرَّجُلِ عِلْمًا، أي الكامل في هذه الصِّفَةِ، ومنه: ﴿ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ﴾ [الإسراء: ٥٨].

أو لتعريف الماهية، وهي التي لا تَخْلُفُهَا كُلُّ لا حَقِيقَةٍ ولا مجازًا نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ [الأنبياء: ٣٠]. انتهى مُلَخَّصًا.

قلت: واستشهادُهُ للعهدِ الذَّهْنِيَّ بِالْآيَتَيْنِ لَا يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْخَارِجِيِّ الْعِلْمِيِّ، وَالْأَجُودُ فِي الِاسْتِشْهَادِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، وكلامُ المصنِّفِ شاملٌ لهذه الأقسامِ كُلِّهَا إِلَّا الموصولة.

(تتميم): قال في "المغني": «أجاز الكوفيون وبعضُ البصريين وكثيرٌ من المتأخرين، نيابةً «أل» عن ضميرِ المضافِ إليه، وخرَّجوا على ذلك: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤١] والمانعون يُقَدِّرون ﴿هِيَ الْمَأْوَى﴾ له، وقيدَ ابنُ مالكٍ الجوازَ بغيرِ الصلة، وقال أبو شامة في قوله: «بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا» أَنَّ الْأَصْلَ: فِي نَظْمِي، فَجَوَّزَ نِيَابَتَهَا عَنِ الظَّاهِرِ، وَعَنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ، وَالْمَعْرُوفِ مِنْ كَلَامِهِمْ إِنَّهَا هِيَ التَّمَثِيلُ بِضَمِيرِ الْغَائِبِ». اهـ

(مُهِمَّة): قال في "المغني": «من الغريب أَنَّ «أل» تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قُطْرُبٍ: «أَلْ فَعَلْتُ» بمعنى: هل فَعَلْتُ؟ وهو من إبدال الخفيف ثقیلاً، كما في «الآل» عند سيبويه لكن ذلك سهل؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ وَسِيلَةً إِلَى الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ أَخْفُ الْحُرُوفِ». اهـ

«وَحُرُوفُ الْخَفْضِ» وَيُسَمِّيهَا الْبَصَرِيُّونَ حُرُوفَ الْجَرِّ، قَالَ يَاسِينَ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَجَرُّ مَعْنَى الْأَفْعَالِ إِلَى الْأَسْمَاءِ، وَلِذَا تُسَمَّى حُرُوفَ الْإِضَافَةِ؛ لِإِضَافَتِهَا مَعْنَى الْأَفْعَالِ إِلَى الْأَسْمَاءِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا سُمِّيَتْ حُرُوفَ الْجَرِّ؛ لِأَنَّهَا تَعْمَلُ إِعْرَابَ الْجَرِّ، كَمَا سُمِّيَتْ بَعْضُ الْحُرُوفِ حُرُوفَ الْجَزْمِ وَبَعْضُهَا حُرُوفَ النَّصْبِ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهَا حُرُوفَ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهَا تُحَدِّثُ فِي الْأِسْمِ صِفَةً مِنْ تَبْعِيضٍ وَظَرْفِيَّةٍ وَغَيْرِهَا. اهـ

(تنبيه): الخفض عبارة الكوفيين، قال بعض الحواشي: وإنما عبروا بالخفض لانخفاض الشَّفَّةِ السُّفلى عند النطق به، وهذا احتمالٌ بعيدٌ جدًا. قال المؤلف: (وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ).

(وَهِيَ: مِنْ): ولها خمسة عشر معنى:

أحدها: ابتداء الغاية، وهو الغالبُ عليها، حتى ادَّعى جماعةٌ أن سائر معانيها راجعةٌ إليه، وتَقَعُ لهذا المعنى في غير الزَّمانِ نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٣٠]، قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابنُ دَرَسْتَوَيْه: وفي الزَّمانِ أيضًا بدليل: ﴿مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨] وفي الحديث: «فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ». وقال النَّابِغَةُ:

تُخَيِّرَنَ مِنْ أَزْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبَنَ كُلَّ التَّجَارِبِ
وقيل: التقديرُ من مُضِيِّ أزمانٍ يومِ حليمة، ومن تأسيسِ أوَّلِ يومٍ، وردَّه السُّهَيْلِيُّ بأنَّه لو قيل هكذا لاحتجَّ إلى تقدير الزَّمانِ.

الثاني: التبعضُ نحو: ﴿مَنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وعلامتها إمكانُ سَدِّ «بَعْضُ» مَسَدَّهَا كقراءة ابنِ مسعودٍ: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].
الثالث: بيان الجنس وكثيرًا ما يَقَعُ بعد «ما» و«مهما»، وهما بها أولى لإفراط إبهامهما نحو: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]، ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

الرابع: التعليل نحو: ﴿وَمَنَّا خَطِيئَتُهُمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥] وقوله: «وَذَلِكَ مِنْ نَبَأٍ جَاءَنِي»، وقول الفرزدق في علي بن الحسين: «يَغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ».

الخامس: البدل نحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]. ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠]؛ لأن الملائكة لا تكون من الإنس، ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٠] أي: بدل طاعة الله أو بدل رحمة الله.

السادس: مرادفة «عن» نحو: ﴿قَوْلٍ لِلْقَسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] ﴿يَتَوَلَّوْنَا قَدَكُنَا فِي عَقْبِهِ مِنْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

السابع: مرادفة «الباء» نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء.

الثامن: مرادفة «في» نحو: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠]، ﴿إِذَا تُدْعَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]. والظاهر أنها في الأولى لبيان الجنس، مثلها في ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ﴾ [النخ: ١٠].

التاسع: موافقة «عند» نحو: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١١٦] قاله أبو عبيدة، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل.

العاشر: مرادفة «رُبَّما» وذلك إذا اتصلت بـ«ما» كقوله: وَإِنَّا لِمَا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم.

الحادي عشر: مرادفة «على» نحو: ﴿وَصَرْنَهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧] وقيل: على التضمن. أي: منعناه منهم بالنصر.

الثاني عشر: الفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْبَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩] قاله ابن مالك وفيه نظر؛ لأنَّ الفصل مستفاد من العامل، فإنَّ مَازَ وَمِيزَ بمعنى فَصَلَ، والعِلْمُ صفةٌ توجب التمييز، والظَّاهِرُ أَنَّ «من» في الآيتين للابتداء أو بمعنى «عن».

الثالث عشر: الغاية، قاله سيبويه، وتقول: رأيت من ذلك الموضع، فجعلته غايةً لرؤيتك، أي: محلاً للابتداء والانتهاء، قال: «وكذا أخذته من زيد»، وزعم ابن مالك أنَّها في هذه للمجاوزة، والظَّاهِرُ عندي أنَّها للابتداء؛ لأنَّ الأخذَ ابتداءً من عنده وانتهى إليك.

الرابع عشر: التَّنْصِصُ على العموم، وهي زائدة في نحو: ما جاءني من رجلٍ. الخامس عشر: توكيد العموم وهي الزَّائدة في نحو: ما جاءني من أحدٍ أو من ديار، فإنَّ أحداً ودياراً صيغتا عمومٍ. «وإلى»: ولها ثمانية معانٍ:

أحدها: انتهاء الغاية الزمانية نحو: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَلِّ﴾ [البقرة: ١٨٧]. والمكانية نحو: ﴿مَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

والثاني: المعية، وذلك إذا ضُمَّت شيئاً إلى آخر، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] ولا يجوز: «إلى زيد

مالٌ» تريد: مع زيدٍ مالٌ.

والثالث: التَّيِّينُ، وهي المبيِّنةُ لفاعليَّةِ مجرورها بعد ما يفيد حبًّا أو بُغْضًا

من فعلٍ تَعَجَّبٍ أو اسمٍ تَفْضِيلٍ نحو: ﴿رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

والرابع: مرادفةُ اللامِ نحو: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾ [النمل: ٣٣] وقيل: لانتهاؤِ الغايةِ أي: مُنْتَهَى إِلَيْكَ.

والخامس: موافقةُ «في». ذكره جماعةٌ في قوله:

فَلَا تَرْتَكُنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلَبٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

قال ابنُ مالك: ويمكنُ أَنْ يكونَ منه ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [النساء:

[٨٧].

والسادس: الابتداءُ كقوله:

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا أَيْسَقِي فَلَا يَرَوِي إِلَى ابْنِ أَحْمَرَ

أي: مِنِّي.

السابع: موافقةُ «عند»، كقوله:

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشُّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

والثامن: التَّوَكُّيدُ، وهي الرَّائِدَةُ، أثبت ذلك الفراءُ مُستدلاً بقراءة بعضهم:

﴿أَفْعِدَّةٌ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بفتح الواو.

«وَعَنْ» ولها عشرُ معانٍ:

أحدها: المجاوزةُ، ولم يذكر البصريون سواه، نحو: «سافرتُ عن البلدِ»

«ورغبتُ عن كذا»، «ورميتُ السَّهْمَ عن القوسِ».

قلت: هذا ما مثل به ابن هشام مع أنَّ الآية موجودة، ولعلها غابت عن ذهنه، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠].
 الثاني: البديل، نحو: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨].
 وفي الحديث: «صُومِي عَنْ أُمِّكَ».

الثالث: الاستعلاء، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨].

وقول ذي الإصبع:

لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ لَا أَفْضَلُكَ فِي حَسْبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي

الرابع: التعليل، نحو: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤] ونحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِ هَارُونَ عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣].
 الخامس: مرادفة «بعد»، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].
 ﴿يُخْرِقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ١٣] بدليل أنَّ في مكان آخر
 ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١] ونحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩].

السادس: الظرفية، كقوله:

وَأَسِ سَرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ حِمْلِ الرِّبَاعَةِ وَإِنِّيَا

السابع: مرادفة «من»، نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الشورى: ٢٥] الشاهد في الأولى، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف: ١٦] بدليل: ﴿فَنُقْبِلُ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧].

الثامن: مرادفة «الباء»، نحو: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣].

التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثله بـ «رَمِيتُ عن القوس»؛ لأنهم يقولون أيضًا: رَمِيتُ بالقوس، حكاهما الفراء.

العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله:

أَتَجَزَّعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا التَّيَّ عَنْ بَيْنِ جَنِيَّتِكَ تَدْفَعُ
«وَعَلَى» ولها تسعة معانٍ:

الأول: الاستعلاء، إمَّا على المجرور وهو الغالب، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى

الْفُلُوكِ تُمْحَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] أو على ما يَقْرُبُ منه، نحو: ﴿أَوَأَجِدُ عَلَى النَّارِ

هُدًى﴾ [طه: ١٠]. وقد يكون الاستعلاء معنويًا نحو: ﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى

بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

الثاني: المصاحبة كـ «مع»، نحو: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]

﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

الثالث: المجاورة كـ «عن» كقوله:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبَنِي رِضَاهَا
أي: عَنِّي.

الرابع: التعليل، كاللام نحو: ﴿لِثَكْبَرِ وَاللَّهِ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [الحج: ٣٧].

الخامس: الظرفية كـ «في»، نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ [الفصل: ١٥].

السادس: موافقة «من»، نحو: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢٢].

[٢٢].

السابع: موافقة «الباء»، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

الثامن: أن تكون زائدة للتعويض أو غيره، فالأول كقوله:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيُّكَ يَعْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ

التاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب، كقولك: فلان لا يدخل الجنة

لسوء صنيعه، على أنه لا يئأس من رحمة الله.

«وفي» ولها عشرة معاني:

أحدها: الظرفية، وهي إما مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ غَلِبَتِ الرُّومُ﴾ (١) فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَبْعُونَ﴾ (٢)

في يضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون ﴿

[الروم: ١-٤].

الثاني: المصاحبة، نحو: ﴿أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: معهم.

الثالث: التعليل، نحو: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي لَمْتَنَنْ فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢].

الرابع: الاستعلاء، نحو: ﴿وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

والخامس: مرادفة «الباء»، كقوله:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بصيرون في طعن الأباهر والكللى

والسادس: مرادفة «إلى»، نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

والسابع: مرادفة «من»، كقوله: «ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال» أي: من.

والثامن: المقايضة، وهي الدَّاخلَةُ بين مفضول سابق وفاضلٍ لاحقٍ، نحو:

﴿فَمَا مَتَعَ الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

والتاسع: التَّعْوِضُ، وهي الزَّائِدَةُ عوضًا من أُخْرَى محذوفة، كقولك: ضربتُ فيمن رغبتُ.

والعاشر: التَّوَكُّيدُ، وهي الزَّائِدَةُ لغير التعويض، أجازهُ الفَارِسِيُّ في الضرورة، وأنشد:

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُحَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْنَدَجَا

وأجازهُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَزْكُوا بِهِنَّ﴾ [هود: ٤١].

«وَرُبَّ»، ويُقال: رَبَّ بفتح الرَّاءِ، وَرُبَّ بضمِّها، وَرُبَّتْ بضمِّ الرَّاءِ وفتح الباءِ والتَّاءِ، وَرُبَّتْ بسكون التَّاءِ، وَرُبَّتْ بفتح الثلاثة، وَرُبَّتْ بفتح الأولين وسكون التَّاءِ، وتخفيف الباءِ عن هذه السبعة، وَرُبَّتْ بالضمِّ وفتح الباءِ المشدَّدة، وَرُبَّ بالضمِّ والسكون، وَرَبَّ بالفتح والسكون، فهذه سَبْعَ عَشْرَةَ لُغَةً.

وليس معناها التقليلُ دائمًا خلافاً للأكثرين، ولا التكثرُ دائمًا خلافاً لابن دَرَسْتَوِيهِ وجماعةٍ، بل تَرُدُّ للتكثرِ كثيرًا وللتقليلِ قليلًا، فمن الأوَّلِ قوله: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] وفي الحديث: «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

ومن الثاني قول الآخر:

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

يريدُ عيسى وآدمَ عليهما السَّلام.

«والباء»، ولها أربعة عشر معنى:

أحدها: الإلصاق، وهو معنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه، وهو حقيقي إن أفضى إلى نفس المجرور كـ «أمسكت بزيد»، ومجازي إن أفضى إلى ما يقرب منه كـ «مررت بزيد».

قلت: ومن الأول قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] ولذلك يجب مسح الرأس كله عند المالكية.

الثاني: التعدية، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَتُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] وقُرئ شاذاً: «أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ».

الثالث: الاستعانة، وهي الدّاخلَةُ على آلة الفعل نحو: كتبتُ بالقلم، ونَجَرْتُ بالقدوم، قيل: ومنه البسملة؛ لأنَّ الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلّا بها.

الرابع: السببية: نحو: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ﴾ [البقرة:

[٥٤].

الخامس: المصاحبة، نحو: ﴿أَهْبِطْ بِسَلَمٍ﴾ [هود: ٤٨].

السادس: الظرفية، نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

والسابع: البدل كقوله:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

الثامن: المقابلة وهي الدّاخلَةُ على الأعواض، نحو: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ يَمَّا

كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢].

التاسع: المجاوزة كـ «عن» فقيل: تختص بالسؤال نحو: ﴿فَسَأَلِ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] بدليل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠] وقيل: لا تختص به، بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: ١٢].

العاشر: الاستعلاء نحو: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَقِنْتَ غَارًا﴾ [آل عمران: ٧٥] الآية، بدليل: ﴿هَلْ أَمَنَّكُمْ عَلَيْهِ﴾ [يوسف: ٦٤].

والحادي عشر: التبعيض، نحو: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] قيل: ومنه ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وبه أخذ الشافعية، فإنه يكفي عندهم مسح شعرة واحدة من الرأس.

والثاني عشر: القسم، وهو أصل أحرفه، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو: أقسم بالله لنفعلن، ودخولها على الضمير نحو: بك لأفعلن.

والثالث عشر: الغاية، نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠] أي: إلي.

والرابع عشر: التوكيد وهي الزائدة، نحو: ﴿وَكُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]. «والكاف» ولها خمسة معانٍ:

أحدها: التشبيه، نحو: زيدٌ كالأسد.

الثاني: التعليل، نحو: ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢].

والثالث: الاستعلاء، قيل لبعضهم: كيف أصبحت؟ قال: كخير، أي: على

خير.

والرابع: المبادرة، نحو صل كما يدخل الوقت، ذكره ابنُ الحَبَّازِ في

"النهاية" والسِّيرافي وغيرهما، وهو غريبٌ جداً.

الخامس: التوكيدُ وهي الزائدةُ نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

«واللام» ولها اثنان وعشرون معنى:

أحدها: الاستحقاقُ، وهي الواقعةُ بين ذاتٍ ومعنى نحو: الحمدُ لله.

والثاني: الاختصاصُ، نحو: الجنةُ للمؤمنين.

والثالث: الملكُ، نحو: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٦].

والرابع: التمليكُ، نحو: وهبْتُ لزيدٍ ديناراً.

والخامس: شبهُ التمليكِ، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل:

[٧٢].

والسادس: التعليلُ، نحو: ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾ [قریش: ١].

والسابع: توكيدُ النَّفي، وهي في اللَّفْظِ على الفعلِ، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ

لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

والثامن: موافقةُ «إلى» نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

والتاسع: موافقةُ «على» في الاستعلاءِ الحقيقي، نحو: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾

[الإسراء: ١٠٧].

والعاشر: موافقةُ «في» نحو: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنبياء:

[٤٧].

والحادي عشر: موافقةُ «عند» ومنه: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ بكسر

اللام وتخفيف الميم في قراءة الجَحْدَرِيِّ.

والثاني عشر: موافقة «بعد» نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ السَّمْسِ﴾ [الإسراء:

[٧٨].

والثالث عشر: موافقة «مع»، كقوله:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لِيَطُولَ اجْتِمَاعُ مَرْبِتٍ لَيْلَةً مَعَا

والرابع عشر: موافقة «من»، كقوله:

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

الخامس عشر: التبليغ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه،

نحو: قلت له، أذنت له، وفسرت له.

والسادس عشر: موافقة «عن»، نحو: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ

كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١].

والسابع عشر: الصيرورة، نحو قوله:

فَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَاهَا كَمَا لِحَرَابِ الدُّورِ تُبْنِي الْمَسَاكِينُ

والثامن عشر: القسم والتعجب معًا، وتختص باسم الله تعالى كقوله: لله

يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ.

والتاسع عشر: التعجب المجرد عن القسم، ويُسْتَعْمَلُ في النداء كقولهم: يا

للهم! ويا للعشب، وقوله:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلِ شُدَّتْ يَبْذُلِ

والعشرون: التعدية، نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥].

الحادي والعشرون: التَّوكِيدُ، وهي اللَّامُ الزَّائِدَةُ كقوله:
وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَتْرَبِ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ
الثاني والعشرون: التَّبْيِينُ نحو: ما أَحَبَّنِي لَزِيدٍ وما أَبْغَضَّنِي لَهُ.
قال المؤلف: (وَحُرُوفُ الْقَسَمِ وَهِيَ: الْوَؤُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ)
«وَحُرُوفُ الْقَسَمِ»: بالخفضِ عطفًا على قوله: «بِالْخَفْضِ»، وبالرَّفْعِ عطفًا
على قوله: «مِنْ».

وهو لغة: اليمينُ. واصطلاحًا: قال السُّودَانِي نقلًا عن ابن أبي الفتح
البعلي: «هُوَ جُمْلَةٌ يُجَاءُ بِهَا لِتَوْكِيدِ جُمْلَةٍ، وَتَرْتَبُطُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى ارْتِبَاطَ جُمْلَتَيْ
الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ». اهـ بلفظه.

«وَهِيَ الْوَؤُ»: ولا تدخل إِلَّا على مُظْهَرٍ، ولا تتعلَّقُ إِلَّا بمحذوفٍ نحو:
﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ [يس: ٢] فَإِنْ تَلَّتْهَا وَؤُ أُخْرَى نَحْوُ: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾
[التين: ١] فالتَّالِيَةُ وَؤُ عَطْفٍ، وإلا لا حتاج كُلُّ مِنَ الاسْمَيْنِ إِلَى جَوَابٍ.
«وَالْبَاءُ»: وقد تقدَّم الكلام فيها بما لا مزيد عليه.

«وَالتَّاءُ»: تختصُّ بالتَّعَجُّبِ وباسم الله تعالى، وربما قالوا: تَرَبَّى وَتَرَبَّ
الكعبة وَتَالرَّحْمَنِ، وقيل: ﴿وَتَاللَّهِ لَا أَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧] الباءُ أَصْلُ
أحرفِ الْقَسَمِ والواوُ بدلٌ منها، والتَّاءُ بدلٌ من الواوِ وفيها زيادةٌ معنى
التَّعَجُّبِ كأنَّه تعجَّبَ من تسهيلِ الكيدِ على يَدِهِ. اهـ

(تنبيهان): (الأوَّلُ): مجموعُ ما ذَكَرَ من أقسامِ الواوِ عشرةٌ.
الأوَّلُ: العَطْفُ، ومعناها مُطْلَقُ الجَمْعِ، فتعطفُ الشَّيْءُ على مُصَاحِبِهِ نحو:

﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَبَ السَّيْفِينَةَ﴾ [العنكبوت: ١٥].

وعلى سابقه نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦].

وعلى لاحقته نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، وقد

اجتمع هذان في ﴿وَمِنكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧].

قال ابن مالك: «وكونها للمعينة راجع، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل». اهـ وقول السيرافي: «إنَّ النحويين واللغويين أجمعوا على أنَّها لا تُفيدُ الترتيبَ» مردودٌ، بل قال بإفادتها إيَّاهُ قُطْرُبُ والرَّبَّيُّ والفَرَّاءُ وتَعَلَّبَ وأبو عمرو الزَّاهد وهشامُ والشَّافعيُّ، ونقل الإمامُ في "البرهان" عن بعض الحنفية إنها للمعينة.

الثاني، والثالث: واوان يرتفعُ ما بعدهما.

إحداهما: واوُ الاستئنافِ نحو: ﴿لَنُبَيِّنَ لَكُمَّ وَنُقَرِّفُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥].

والثانية: واوُ الحالِ الدَّاخلَةِ على جملةِ اسميةٍ، نحو: جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعةٌ.

الرابع، والخامس: واوان يَنْجَرُّ ما بعدهما.

إحداهما: واوُ الْقَسَمِ، وقد تقدَّمت.

والثانية: واوُ «رُبَّ»، كقوله: «وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْحَىٰ سُدُولَهُ» والصَّحِيحُ أَنَّ الْجَرَبَ «رُبَّ» محذوفة، خلافاً للكوفيين والمبرِّد.

السادس: الواوُ الزَّائدةُ أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعةٌ، وحُملَ على

ذلك: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] بدليل الآية الأخرى،

وقيل: هي عاطفة والرائدة هي الواو في: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خُزْنُهَا﴾ [الزمر: ٧٣].

السابع: واو الثمانية، وذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي، وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة سبعة وثمانية؛ إيداناً بأن السبعة عدد تام وأن ما بعدها عدد مستأنف، واستدلوا على ذلك بآيات إحداها: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْبُهُمْ﴾

[الكهف: ٢٢] إلى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامُنُهُمْ كُلُّهُمْ﴾.

الثامن: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها؛ لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت، وهذه أثبتتها الزمخشري ومن قلده، وحملوا على ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

التاسع: واو ضمير الذكور نحو: الرجال قاموا، وهي اسم، وقال الأخفش والمازني: حرف، والفاعل مستتر، وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، كقوله تعالى: ﴿يَنبَأُيَها النَّملُ أَدْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨] وذلك لتوجيه الخطاب إليهم.

العاشر: واو علامة المذكرين في لغة طيء، ومنه الحديث: «يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»، وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل: إن ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملة خبر مقدم. وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، قال أبو

سعيد: نحو: «أكلوني البراغيث»، إذا وُصِفَتْ بِالْأَكْلِ لَا بِالْقَرْضِ وَهَذَا سَهْوٌ مِنْهُ؛ فَإِنَّ الْأَكْلَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيَوَانَاتِ عَاقِلَةً وَغَيْرَ عَاقِلَةٍ.

(الثاني): تُحْرَكُ التَّاءُ فِي أَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ وَأَوَاخِرِهَا، وَتُحْرَكُ فِي أَوَاخِرِ الْأَفْعَالِ وَتُسَكَّنُ فِي أَوَاخِرِهَا، فَالْمَحْرَكَةُ فِي أَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ حَرْفٌ جَرٌّ مَعْنَاهُ الْقَسْمُ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ، وَالْمَحْرَكَةُ فِي أَوَاخِرِهَا حَرْفُ خُطَابٍ نَحْوُ أَنْتَ وَأَنْتِ، وَالْمَحْرَكَةُ فِي أَوَاخِرِ الْأَفْعَالِ ضَمِيرٌ نَحْوُ: قُمْتُ وَقُمْتَ، وَوَهَمَ ابْنُ خُرُوفٍ فَقَالَ فِي قَوْلِهِمْ فِي النَّسَبِ: كُنْتُي. أَنَّ التَّاءَ هُنَا عَلَامَةٌ كَالْوَاوِ فِي: أَكْلُونِي الْبِرَاقِثِ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي كَلَامِهِمْ أَنَّ هَذِهِ التَّاءَ تَكُونُ عَلَامَةً، وَالْمُسَكَّنَةُ فِي أَوَاخِرِهَا حَرْفٌ وَضِعَ عَلَامَةً لِلتَّائِيثِ كـ«قَامَتْ»، وَزَعَمَ الْجُلُولِي أَنَّهَا اسْمٌ، وَهُوَ خَرَقَ لِإِجْمَاعِهِمْ وَرَبِّهَا وَصَلَتْ هَذِهِ التَّاءُ بِثَمَّ وَرُبَّ، وَالْأَكْثَرُ تَحْرِيكُهَا مَعَهَا بِالْفَتْحِ.

(فائدة): بَقِيَ مِنْ عِلَامَاتِ الْإِسْمِ ثَلَاثُونَ عَلَامَةً وَهِيَ: النَّدَاءُ، وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ، وَإِضَافَتُهُ، وَالْإِضَافَةُ إِلَيْهِ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى مُسَمَّاهُ، وَعَوْدُ ضَمِيرٍ إِلَيْهِ، وَإِبْدَالُ اسْمٍ صَرِيحٍ مِنْهُ، وَالْإِخْبَارُ بِهِ مَعَ مُبَاشَرَةِ الْفِعْلِ، وَمُوَافَقَةُ ثَابِتِ الْإِسْمِيَّةِ فِي لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، وَنَعْتُهُ، وَجَمْعُهُ تَصْحِيحًا، وَتَكْسِيرُهُ، وَتَصْغِيرُهُ، وَتَثْنِيَّتُهُ، وَتَذْكِيرُهُ، وَتَأْنِيثُهُ، وَلِحَوِّ يَاءِ النَّسَبِ لَهُ، وَكَوْنُهُ فَاعِلًا، أَوْ مَفْعُولًا، وَكَوْنُهُ عِبَارَةً عَنْ شَخْصٍ، وَدُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، وَوَاوِ الْحَالِ، وَلِحَوِّ أَلْفِ النَّذْبَةِ، وَتَرْخِيْمُهُ، وَكَوْنُهُ مُضْمَرًا، أَوْ عَلَمًا، أَوْ مُفْرَدًا مُنْكَرًا، أَوْ تَمْيِيزًا، أَوْ مَنْصُوبًا حَالًا. انْتَهَى مِنْ "الْأَشْبَاهِ".

قال المؤلف: (وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ: بِقَدْ، وَالسَّيْنِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّائِيثِ السَّائِكَةِ).
«وَالْفِعْلُ»: بِكسْرِ الْقَاءِ.

«يُعَرَفُ بِقَدْ»: وهي مختصةٌ بالفعلِ المتصرفِ الخبريِّ المُثبتِ المُجرَّدِ من ناصبٍ وجازمٍ وحرفِ تنفيسٍ وهي معه كالجزءِ، فلا تُفصلُ منه بشيءٍ اللهم إلا بالقسمِ كقوله:

أَخَالِدُ قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتُ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنِّفُ
ولها خمسةٌ معانٍ:

أحدها: التَّوَقُّعُ، وذلك مع المضارعِ واضحٌ كقولك: قد يقدمُ الغائبُ اليومَ، إذا كنت تتوقعُ قدومه، وأمَّا مع الماضي فأثبتته الأكثرون، قال الخليلُ: ومنه قولُ المؤدِّن: قد قامتِ الصلاةُ؛ لأنَّ الجماعةَ منتظرون لذلك.

الثاني: تقريبُ الماضي من الحال، تقول: قامَ زيدٌ، فيحتملُ الماضي القريبَ والماضي البعيدَ، فإن قلت: قد قام. اختصَّ بالقريب.

الثالث: التَّقْلِيلُ، وهو نوعان: تقليلُ وقوعِ الفعلِ نحو: قد يصدقُ الكذوبُ، وتقليلُ مُتعلِّقِهِ نحو قوله سبحانه: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] أي: ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته.

الرابع: التَّكْثِيرُ قاله سيبويه في قوله: «قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ».

الخامس: التَّحْقِيقُ، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَّكَهَا﴾ [الشمس: ٩].

«وَالسَّيْنِ»: وتختصُّ بالمضارعِ وتُخَلَّصُهُ للاستقبال، ويتنزلُ منه منزلةُ الجزءِ، وبهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مُقتطعًا من «سَوْفَ» خلافاً للكوفيين، ولا مُدَّةً الاستقبال معه أضيقُ منها مع «سَوْفَ» خلافاً للبصريين. «وَسَوْفَ»: مُرَادِفَةٌ لِلسَّيْنِ أو أوسعُ منها على الخلافِ وفيها ثلاث لغات

«سَفَ» بحذف الوسط، و«سَوُ» بحذف الأخير، و«سَيَ» بحذفه وَقَلْبِ الوسطِ ياءً مُبالغَةً في التَّخْفِيفِ.

«وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ»: احترازًا من المتحرّكة؛ لأنّها تدخل على الأسماء كما مرّ، بخلاف هذه، فإنّها مُختَصَّةٌ بالأفعال الماضية كقامت وقالت.

(تتميم): بقي من علامات الفعل عشر علامات وهي: تاء الفاعل، وياؤه، ولوّ، والنّواصب، والجوازم، وأحرف المضارعة، ونونا التّوكيد، واتصاله بضمير الرّفع البارز، والتزام نون الوقاية له مع ياء المتكلم، وتغيّر صيغته لاختلاف الزّمان.

قال المؤلف: (وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ).

كمن وإلى، وهو على ثلاثة أقسام: حروف المعجم، التي هي من دار الألسن عربيّها وعجميّها، وحروف الأسماء والأفعال.

والحروف التي هي أبعاضها، نحو: العين من جعفر، والضاد من ضرب، والنون من لن، وما أشبه ذلك.

وحروف المعاني التي تبيّء مع الأسماء والأفعال لمعنى وهو المقصود هنا، أحادية وثنائية، أو ثلاثية، أو رباعية، أو خماسية.

فالأحادية ثلاثة عشر وهي: الهمزة، والألف، والباء، والتاء، والسين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء.

والثنائية أربعة وعشرون وهي: ء، وأم، وإن، وأن، وأو، وإي، وأي، وبل، وعن، وفي، وقد، وكى، ولا، ولم، ولن، وما، وقد، ومع، ومن، وهل، ووا، ووي، ويا، ولو، وال على رأي الخليل.

والثلاثية تسعة عشر وهي: أجل، وإذن، وإلى، وإلا، وأمّا، وأن، وأيا،
وبلى، وثمّ، وجيّر، وخلا، ورُبّ، وسوف، وعدا، وعلى، وليت، ونعم، وهيا.
والرباعية ثلاثة عشر وهي: إلّا، وألا، وأمّا، وحاشا، وحتى، وكأنّ، وكلا،
ولعلّ، ولما، ولولا، ولوما، وهلا.

والخماسي: واحد وهو: لكنّ.

(تذييل): تأتي الحروف على عشرة أقسام:

أحدها: أن تدلّ على معنى في الفعل، وهي السينُ وسوف.

الثاني: أن تدلّ على معنى في الاسم، وهي الألفُ واللام.

والثالث: أن يكون رابطاً بين اسمين أو فعلين، وهي حروف العطف.

الرابع: أن يكون رابطاً بين فعلٍ واسم، وهي حروف الجرّ.

الخامس: أن يربط بين جملتين، وهي الكلمُ الدالة على الشرط.

السادس: أن يدخل على الجملة مُغيّراً لفظها دون معناها وذلك: «إن».

السابع: أن يدخل على الجملة مُغيّراً معناها دون لفظها، وذلك: «هل» وما

أشبهها.

الثامن: أن يدخل على الجملة غير مُغيّر معناها ولفظها، نحو: لام الابتداء.

التاسع: أن يدخل على الجملة مُغيّراً لفظها ومعناها، نحو: «ما» الحجازية.

العاشر: أن يكون زائداً، نحو: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

(خاتمة): أقسام الكلام كلّ دائر بين خير وإنشاء، ولا ثالث لهما حسبها

أشار لذلك السيوطي بقوله:

مُحْتَمِلٌ لِلصِّدْقِ وَالْكِذْبِ الْخَبَرُ وَغَيْرُهُ الْإِنْشَاءُ وَلَا ثَالِثَ قَر

قال: «لأنَّ الكلامَ إمَّا أنْ يَحْتَمَلَ الصُّدْقَ والكَذِبَ أو لا، الأوَّلُ الخبرُ، والثاني: الإنشاء». اهـ

وقد زاد بعضهم قسمًا ثالثًا ولم يُصِبْ، كما أنَّه زيدت أقسام أنهاها في "الهمع" إلى عشرة أو أكثر، ثمَّ قال: والصَّوابُ أنَّ هذا كلُّه راجعٌ للقسمين.

باب الإعراب

ولما أنهى القول على الكلام شرع يتكلم على الإعراب فقال: (الإعراب هو: تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا).
قد شاع على الألسنة أن «الباب» فُرْجَةٌ يُتَوَصَّلُ بها من داخل إلى خارج وعكسه.

وأما «الإعراب»: فالكلام عليه في مقاصد:
(المقصد الأول): معناه لغة: قال في "القاموس": الإبانة والإفصاح عن الشيء، وإجراء الفرس، ومعرفتك به، وهذه خيل عراب وإبل عراب، وأن لا تلحن في الكلام، والمرأة العروب المتحبة إلى زوجها أو العاصية له أو العاشقة له.

(المقصد الثاني): معناه اصطلاحاً، فيه مذهبان:
الأول: أنه لفظي وذهب إليه ابن مالك ونسبه إلى المحققين، وحده في "التسهيل" بقوله: «ما جيء به لبيان مقتضى العامل؛ من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف».

الثاني: أنه معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه، وهو ظاهر قول سيويه، واختيار الأعلام وكثير من المتأخرين، وحذوه بقولهم: «تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا». وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربية، واستدل أهل القول الثاني بوجوه:
أحدها: أنه يقال: حركات الإعراب، فلو كانت الحركة الإعراب لامتنت الإضافة، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه.

الثاني: أنَّ الحركة والحرف يكونان فيه فلو كانت الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه.

الثالث: أنَّه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالإعراب.

الرابع: أنَّ السكون قد يكون إعرابًا.

الخامس: تفسيره بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما.

وأجاب أهل القول الأول عن الوجه الأول: أنَّ الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب وحركة بناء قيل: حركات الإعراب، وصحت الإضافة للتخصيص، فالحركة عامة والإعراب خاص، ولا شبهة في مغايرة العام للخاص، فمُسَوِّغُ الإضافة المغايرة وهي هنا موجودة.

وعن الوجه الثاني: إنَّا لم نقل: إنَّ مطلق الحركة يكون إعرابًا، بل الحادث بالعامل هو الإعراب، ولا يوجد في المبني شيء من ذلك.

وعن الوجه الثالث: أنَّ الوقف عارض لا اعتبار به، وإنَّما الاعتبار بحال الوصل، وأصوهم تقتضي ذلك.

وعن الوجه الرابع: أنَّ الإعراب هو الحركة أو حذفها، ولذا قال ابن الحاجب: إنَّه ما اختلف أواخر المعرب به، والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها، وإذا لم يكن مرادهم أنَّ الحركة وحدها الإعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون؟

وعن الوجه الخامس: أنَّ الإعراب إنَّما يُفسَّرُ بالتغيير أو الاختلاف من كان مذهبه أنَّه معنوي، ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك، وتفسير الخصم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه.

(المقصدُ الثالثُ): وجهُ نقله من اللُّغة إلى اصطلاحِ النحويين وفيه خمسةُ

أوجهٍ:

الأوّلُ: أنّه منقولٌ من الإعرابِ الذي هو البيانُ، ومنه قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم: «وَالثَّيْبُ يُعْرَبُ عَنْهَا لِسَانُهَا» والمعنى على هذا أنّ الإعرابَ يُبينُ معنى الكلمة كما يُبينُ الإنسانُ عَمَّا في نفسه.

الثاني: أنّه مُشتَقٌّ من قولهم: عَرَبَتْ مَعِدَّةَ الْفَصِيلِ، إذا فسدت، وأَعْرَبْتُهَا أي: أَصْلَحْتُهَا، والهمزةُ للسلبِ، والمعنى على هذا: أنّ الإعرابَ أزالَ عن الكلامِ التباسَ معانيه.

الثالثُ: أنّه مُشتَقٌّ من ذلك، والهمزةُ للتعدية، والمعنى على هذا: أنّ الكلامَ كان فاسدًا لالتباسِ المعاني، فلمّا أُعْرِبَ فسدَ بالتغييرِ الذي لحقه، وظاهرُ التغييرِ فسادٌ وإن كان صلاحًا في المعنى.

الرابعُ: أنّه منقولٌ من التحبُّبِ، ومنه: امرأةٌ عَرُوبٌ، إذا كانت متحبيّةً إلى زوجها، والمعنى على هذا أنّ المتكلّمَ بالإعرابِ يتحبَّبُ إلى السّامعِ.

الخامسُ: أنّه منقولٌ من أَعْرَبَ الرجلُ إذا تكلّمَ بالعربيّة؛ لأنّ المتكلّمَ بغيرِ الإعرابِ غيرُ متكلّمٍ بالعربيّة؛ لأنّ اللغةَ الفاسدةَ ليست من العربيّة.

(المقصدُ الرَّابِعُ): لأيّ شيءٍ دخلَ الإعرابُ في الكلامِ؟

قال الزّجاجيُّ في "إيضاحِ عِلَلِ النّحوِ": «فإن قال قائلٌ: قد ذكرتَ أنّ الإعرابَ داخلٌ عَقِبَ الكلامِ، فما الذي دعا إليه واحتجّجَ إليه من أجله؟ فالجوابُ أن يُقالَ: إنّ الأسماءَ لما كانت تَعْتَوِرُها المعاني وتكونُ فاعلةً ومفعولةً ومضافةً ومضافًا إليها ولم يكن في صورتها وأبنيتها أدلّةٌ على هذه المعاني، بل

كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا؛ فدلُّوا برفع «زيد» على أنَّ الفعلَ له، وبنصب «عمر» على أنَّ الفعلَ واقعٌ به.

وقالوا: ضَرَبَ زيدٌ، بتغيير أول الفعل ورفع «زيد»، على أنَّ الفعلَ ما لم يُسمَّ فاعله، وأنَّ المفعولَ قد نابَ منابه.

وقالوا: هذا غلامٌ زيدٌ، فدلُّوا بخفض «زيد» على إضافة «الغلام» إليه. وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائلَ عليها؛ ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعلَ إذا أرادوا ذلك، أو المفعولَ عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالةً على المعاني.

(المقصدُ الخامس): في أنَّ الإعرابَ والكلامَ أيُّهما أسبقُ؟

قال الزَّجَّاجِيُّ في كتابه المذكور: «فإن قال قائلٌ: أخبروني عن الإعراب والكلام أيُّهما أسبقُ؟ فنقول: إنَّ الكلامَ سبيله أن يكونَ سابقًا للإعراب؛ لأنَّنا إذ قد نرى الكلامَ في حال غيرٍ مُعرَّبٍ ولا يَحْتَلُّ معناه، ونرى الإعرابَ يدخلُ عليه ويخرُجُ ومعناه في ذاته غيرٍ معدومٍ، مثال ذلك أنَّ الاسمَ نحو: «محمَّد» وما أشبهه مُعرَّبًا كان أو غيرَ مُعرَّبٍ لا يزولُ عنه معنى الاسمِية، وكذلك الفعل نحو: «يقوم» مُعرَّبًا كان أو غيرَ مُعرَّبٍ لا يسقط عنه معنى الفعلِية، وإنَّما يدخلُ الإعرابُ لمعانٍ تُعْنُون هذه الأشياء.

فإن قال: فأخبروني عن الكلام المنطوق به، الذي نعرفه الآن بيننا، أنقولون أنَّ العربَ نطقت به زمانًا غيرَ مُعرَّبٍ ثمَّ أدخلت عليه الإعراب؟ أمَّ هكذا نطقت به في أوَّل تَبَلُّلِ ألسنتِها؟ قيل له: بل هكذا نطقت به في أوَّل وهلةٍ ولم

تنطق به زماناً غير مُعَرَّبٍ ثُمَّ أَعْرَبْتَهُ.

فإن قال: من أين حكمتم على سَبَقٍ بعضه بعضاً وجعلتم الإعراب الذي لا يُعْقَلُ أكثر المعاني إلا به ثانياً وقد علمتم أنها تكَلَّمْت به هكذا جملة؟ قيل له: قد عَرَفْنَاكَ أَنَّ الأشياءَ تَسْتَحِقُّ المَرْتَبَةَ وَالتَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ عَلَى ضُرُوبٍ، فَنَحْكُمُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِمَا يَسْتَحِقُّهُ، وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَوْجَدْ إِلَّا مَجْتَمِعَةً. اهـ ذكره في "الأشباه".

قال المؤلف: (الإِعْرَابُ هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا).

قلت: هذا مصير من المصنّف - رحمه الله - إلى أَنَّ الإِعْرَابَ معنويٌّ، فلذلك عبّر بالمصدر الذي هو التَّغْيِيرُ وهو فعلُ الشَّخْصِ، وقد قَدَّمْنَا أَنَّ هذا المذهب ضعيفٌ مرجوحٌ، وذكرنا أدلَّةَ القول الرَّاجِحِ، وَأَنَّ الإِعْرَابَ لفظيٌّ فارجع إليه، وإنَّما نذكر هنا ما يتفق بالفاظِ المصنّف.

فقوله: «تَغْيِيرٌ»: هو معنى من المعاني وهو فعلُ الشَّخْصِ، والمرادُ هنا التَّغْيِيرُ القائمُ بالمعربِ وهو النَّاشِئُ عن التَّغْيِيرِ الذي هو فعلُ الفاعل.

و«أَوَاخِرٍ»: جمعُ آخِرٍ. و«الْكَلِمِ»: تقدَّم الكلامُ عليه.

و«الْعَوَامِلِ»: جمعُ عاملٍ، وهو إمَّا لفظيٌّ أو معنويٌّ وسيأتي الكلامُ عليه بقسميه.

و«لفظاً أو تقديرًا»: منصوبان على المفعوليَّةِ بـ«أعني» محذوفةٌ، وقيل: على حذف مضاف، والتقدير: تغييرٌ لفظٍ إلخ. وقيل: منصوبان على التَّمْيِيزِ، وقيل: على المفعوليَّةِ المطلقةِ، وقول الشَّيْخِ خالِد: «منصوبان على الحال» مردودٌ

بوقوفه على السَّماع، وكذلك النَّصْب على إسقاطِ الخافضِ، راجع "الألفيّة".
هذا ملخص ما قيل في كلام المصنّف.

وأقول: يحتمل أن يكونا منصويين بكان مع اسميها محذوفه، والتقدير: سواء كان التَّغْيِيرُ لفظاً أو تقديرًا.

قال المؤلف: (وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَخَفْضٌ وَجَزْمٌ).

«وَأَقْسَامُهُ»: أي: الإعراب، وهو من أقسامِ الكليِّ إلى جزئياته.

«أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ»: وهو ما أحدثه عاملُ الرَّفْعِ من ضَمَّةٍ أو ما نَابَ مَنَابِهَا.

«وَنَصْبٌ»: وهو ما أحدثه عاملُ النَّصْبِ، من فتحةٍ أو ما نَابَ مَنَابِهَا.

«وَخَفْضٌ»: وهو ما أحدثه عاملُ الخفضِ من كسرةٍ أو ما نَابَ مَنَابِهَا.

«وَجَزْمٌ»: وهو ما أحدثه عاملُ الجزمِ، من سكونٍ أو ما نَابَ مَنَابِهَا.

(تنبيه): كما أن أقسامَ الإعرابِ أربعةٌ، فكَذَلِكَ أقسامُ البناءِ وهي: الضَّمُّ والفتحُ والكسرُ والسُّكُونُ.

(فائدة): ما ذُكِرَ من أقسامِ الإعرابِ أصولٌ، وما عداها فروعٌ نائيةٌ.

قال المؤلف: (فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا).

مثال: «الرَّفْعُ» في الأسماءِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

ومثال «النَّصْبِ» فيها: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

ومثال «الْخَفْضِ» فيها: ﴿هُدًى يَتَّبِعِينَ﴾ [البقرة: ٢].

أمَّا «الْجَزْمُ» فممتنعٌ كما قال وستأتي علَّةُ امتناعه.

قال المؤلف: (وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا).

مثال «الرَّفْع» في الأفعال: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [هود: ٩٨].

ومثال «النَّصْب» فيها: ﴿لَتَسْحَرَنَّ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٣٢].

ومثال «الجَزْم» فيها: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩].

وأما «الحَفْض» فممتنع، وعلّة امتناعه هو أَنَّ الفعلَ ثَقِيلٌ فأعطوه الجَزْمَ، كما أَنَّ الاسمَ خفيفٌ فأعطوه الكسَرَ ليقع التَّعَادُلُ بينهما.

قال ابن النّحاس: «الاسمُ أخفُّ من الفعلِ لوجوه: منها أَنَّ الأسماءَ أكثرُ استعمالاً من الأفعال، والشَّيْءُ إذا كثر استعمالُهُ على ألسنتِهِمْ خَفَّ. وإنَّما قلنا إِنَّهُ أكثرُ استعمالاً لأُمُورٍ:

أحدها: الأوزانُ وعددُ الحروفِ، أمّا في الأصولِ فلأَنَّ أصولَ الأسماءِ ثلاثِيَّةٌ ورباعيَّةٌ وخماسِيَّةٌ وليس في الأفعالِ خماسِيَّةٌ.

وأما بالزيادةِ فالاسمُ يبلغ بالزيادةِ سبعةً وأكثرَ من ذلك على ما ذكر، والفعلُ لا يُزَادُ على السَّتَّةِ، فقد زاد عليه في الأصولِ والزيادةِ.

وأما الأبنيةُ، فأبنيةُ الأصولِ في الأسماءِ المجمعِ عليها تسعةَ عَشَرَ، وأصولُ الأفعالِ أربعةٌ.

وأما الأبنيةُ بالزيادةِ، فالأسماءُ تزيدُ على ثلاثمائة، والفعلُ لا يبلغ الثلاثين.

الثاني: أَنَّ الاسمَ يُفِيدُ مع جنسِهِ، والفعلُ لا يُفِيدُ إِلَّا بانضمامِ الاسمِ.

ومنها: أَنَّ الفعلَ يفتقرُ إلى الفاعلِ فيثقلُ، ولا كذلك الاسمُ.

فإن قلت: إِنَّ المبتدأَ يحتاجُ إلى خبرٍ فليكن كاحتياجِ الفعلِ إلى فاعلِهِ.

قلنا: تعلّقُ الفعلِ بفاعلِهِ أشدُّ من تعلّقِ المبتدأِ بخبرِهِ؛ لأنَّ الفاعلَ يتنزّلُ

منزلة الجزء من الفعل، ولا كذلك الخبر من المبتدأ.

ومنها: أنَّ الفعل تلحقه زوائد، نحو: حروف المضارعة وتاء التانيث ونون التوكيد والضمائر فيثقل بذلك.

ومنها: أنَّ الأفعال مُشتقة من المصادر، والمشتق فرع على المشتق منه؛ فهي إذا فرع على الأسماء، والفرع أثقل من الأصل. اهـ

وقال غيره: الفعل أثقل من الاسم لوجهين:

أحدهما: أنَّه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب، والاسم بمنزلة المفرد.

ثانيهما: أنَّ الاسم أكثر من الفعل؛ بدليل أنَّ تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل، والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة والنكرة وإذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين:

أحدهما: أنَّ الفعل مشتق من المصدر على مذهب أهل البصرة، والمشتق

فرع على المشتق منه؛ لأنَّه يقف وجود الفرع على وجود الأصل.

والثاني: أنَّ الفعل يفتقر إلى الاسم في إفادة التركيب، والاسم يستقل بالتركيب من غير توقُّف.

باب معرفة علامات الإعراب

(باب معرفة علامات الإعراب) المتقدمة فـ«ال»: للعهد الذكري كما هو ظاهر، والعلامات جمع علامة وهي لغة: الأماره، أفاده في "المصباح". قلت: وهي بهذا المعنى هنا لا غيرها.

قال المؤلف: (لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ):

ذكر أربعاً؛ لأن المضاف إليه مؤنث، وقد قال ابن عقيل عند قول ابن مالك في العدد:

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرُهُ
فِي الضُّدِّ جَرْدٌ.....

ما نصّه: «تثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما إلى عشرة، إن كان المعدود بهما مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً، ويضاف إلى جمع نحو: عندي ثلاثة رجال، وأربع نساء وهكذا إلى عشرة». اهـ

وإلى هذا المعنى أشار الحريري في "الغازة" بقوله: «وفي أي موطن تلبس الذكران براقع النسوان، وتبرز ربأت الحجال بعائم الرجال». انتهى مؤلفه.

(تنبيه): ما ذكره المصنف من العلامات على قسمين:

علامات أصول، وهي أربعة: الضمة، والفتحة، والكسرة، والجرم. وعلامات فروع وهي عشرة:

ثلاثة تنوب عن الضمة وهي: الواو، والألف، والنون.

وأربعة تنوب عن الفتحة وهي: الألف، والكسرة، والباء، وحذف النون.

واثنان ينوبان عن الكسرة: وهما الياء، والفتحة.

وواحدة تنوب عن حذف الحركة، وهي حذف حرف العلة أو حذف النون.

(مهمة): قد يستشكل إطلاق الضم وما عطف عليه على الإعراب؛ لأنها ألقاب ببناء كما مر.

والجواب: مطلق الضم وما عطف عليه أعم من أنواع البناء؛ فإنه إن كان لعامل فعلاية إعراب، وإلا فإن كان لازماً فبناءً، وإلا فغيرهما كحركات النقل والاتباع والتخلص من التقاء الساكنين.

قال المؤلف: (الضمّة، والواو، والألف، والنون).

ذكرها إجمالاً ثم فصلها بقوله: (فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ) من إضافة العدد إلى المعداد كما مر، في (الاسم المفرد) وهو ما ليس مثني ولا مجموعاً ولا واحداً من الأسماء الخمسة نحو: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَذَكَّرُوا إِلَٰهَيْنِ أَيْنَ﴾ [النحل: ٥١] فاسم الجلالة مفرد لخلوه من الأشياء الثلاثة.

قال المؤلف: (وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ).

و«التكسير» لغة: إزالة الثام الشيء، يقال: كسرت الشيء فانكسر، وكسرت الرجل عن مراده صرفته عنه. انتهى "مصباح".

واصطلاحاً: ما تغير فيه صيغة الواحد إما بزيادة ليست عوضاً عن شيء من غير تبديل شكل كصنو للمفرد، وصنوا لجمعه، أو بنقص من غير تبديل شكل كتحمة ونحم، أو بتبديل شكل من غير زيادة ولا نقص كأسد وأسد، أو

بزيادة وتبديل شكل كرجال ورجل، أو بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول، أو بهما كغلمان وغلام، هذا تقسيم ابن مالك.

واعترض بأنه لا تحرير فيه؛ لأنَّ صنوان من باب زيادة وتبديل شكل، ونُحْم من باب نقص وتبديل شكل؛ لأنَّ الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد. قاله المرادي.

ويجاب عنه بأنه نظر إلى ظاهر اللفظ، وأنه لا يرى تقدير التَّغْيِير كما يؤخذ من كلامه. والمشهور تقسيم التَّغْيِير إلى قسمين: لفظي، وتقديرِي. فاللفظي: ما تقدَّم، والتَّقديرِي نحو: فُلُكٌ ودِلَاصٌ وهِجَانٌ. انتهى من "التوضيح" وشرحه.

وقال في "الأشباه": جمع التَّكْسِيرِ على أربعة أَضْرِبٍ:

أحدها: ما لفظ واحد أكثر من لفظ جمعه، نحو: كتاب وكتب.

الثاني: ما لفظ جمعه أكثر من لفظ واحد، كفُلْسٍ وأفْلُسٍ، ومسجد ومساجد.

الثالث: ما واحد وجمعه سواء في العدة اللفظية لا في الحركات، نحو: سَقْفٍ وسُقُفٍ، وأسَدٍ وأُسْدٍ.

الرابع: ما واحد وجمعه سواء في العدة اللفظية والحركات، نحو: الفُلُكُ للواحد والفُلُكُ للجمع، وناقية هِجَانٌ ونوق هِجَانٌ، ودرع دِلَاصٍ وأدرع دِلَاصٍ.

وقال ابن عقيل ما نصّه: «جمع التَّكْسِيرِ هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل ورجال، أو مقدَّر كفُلُكٍ للمفرد والجمع». اهـ.

(تتميم): الهَجَانُ بوزن كِتَابٍ: النُّوْقُ الْبَيْضُ الْعِتَاقُ، وَيُطْلَقُ عَلَى الرَّجْلِ الْأَبْيَضِ الْكَرِيمِ وَعَلَى الْمَرْأَةِ الْكَرِيمَةِ كَذَلِكَ، وَعَلَى الْعَيْبِ وَالْقَبْحِ فِي الْكَلَامِ. انتهى "مصباح".

(فائدة): جَمْعُ التَّكْسِيرِ يُفَارِقُ جَمْعَ السَّلَامَةِ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: أَحَدُهَا: أَنَّ التَّكْسِيرَ عَامٌّ فِي الْعُقْلَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَجَمْعُ السَّلَامَةِ خَاصٌّ بِالْعُقْلَاءِ.

الثَّانِي: أَنَّ التَّكْسِيرَ لَا يَسْلُمُ فِيهِ بِنَاءُ الْمَفْرَدِ، وَيَسْلُمُ فِي جَمْعِ السَّلَامَةِ. الثَّلَاثُ: أَنَّ التَّكْسِيرَ يُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَجَمْعُ السَّلَامَةِ يُعَرَّبُ بِالْحُرُوفِ. الرَّابِعُ: أَنَّ الْفِعْلَ الْمُسْنَدَ إِلَى التَّكْسِيرِ يُؤَنَّثُ، وَلَا يُؤَنَّثُ مَعَ جَمْعِ السَّلَامَةِ. (تكميل): يَنْقَسِمُ الْجَمْعُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: جَمْعٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى: كَرِجَالٍ وَالزَّيْدِينَ.

وَفِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى: ك ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]. وَفِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ: كَرَهْطٍ، وَكُلٌّ فِي التَّوَكِيدِ، وَنَحْوُهُمَا مِمَّا لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ.

ثُمَّ يَنْقَسِمُ أَيْضًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: عَامٌّ: وَهُوَ التَّكْسِيرُ؛ لِعُمُومِهِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ مَطْلَقًا. وَخَاصٌّ: وَهُوَ الْمَذْكُورُ السَّلَامُ.

وَمَتَوَسِّطٌ: وَهُوَ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ، وَإِنَّمَا كَانَ مَتَوَسِّطًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ سَلِمَ فِيهِ نَظْمُ الْوَاحِدِ وَبِنَاؤُهُ فَهُوَ إِمَّا مَذْكُورٌ أَوْ مُؤَنَّثٌ، وَإِنْ لَمْ يَسْلَمْ فَهُوَ مُكْسَّرٌ.

«وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ»: وَهُوَ الْجَمْعُ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مُزِيدَتَيْنِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ

يكون مُسمًى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى فقط كهندات ودعدات، أو بالتاء والمعنى جميعاً كفاطحات ومسلمات، أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات، أو بالألف المقصورة كحُبَلَيَات، أو الممدودة كصحروات، أو يكون مُسَمَّاه مذكراً كإِصْطَبَلَات، ولا فرق بين أن تكون سَلِمَتْ فيه بِنْيَةٌ واحدة كضُخْمَةٌ وضُخْمَات، أو تَغَيَّرَتْ كسَجْدَةٍ وسَجَدَات، وحُبْلَى وحُبَلَيَات، وصحراء وصحراوات، فالأوَّل: حُرْكَ وسطه، والثاني: قُلِبَتْ أَلْفُهُ يَاءً، والثالث: قُلِبَتْ همزته واوًا، ولهذا عَدَلَ الموضح عن قول أكثرهم: جَمَعَ المؤنَّث السَّالِمَ إلى أن قال: الجمعُ بِالْفِ وتاءٍ مزيدتين، لِيَعْمَّ جمعَ المؤنَّثِ وجمعَ المذكرِ وما سلم فيه المفردُ وما تَغَيَّرَ. انتهى من "التوضيح" وشرحه.

(تنبيه): حُمِلَ على هذا الجمع شيئان:

أحدهما: أولات، نحو: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمَلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

الثاني: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع، نحو: رأيت عرفاتٍ وسكنت أذِرْعَاتٍ، فبعضهم يُعَرِّبُهُ إعرابَ ما كان عليه قبل التَّسْمِيَةِ، وبعضهم بتنوين ذلك، وبعضهم يُعَرِّبُهُ إعرابَ ما لا ينصرف. انتهى من "الموضح".

(تتميم): أصل ﴿أُولَتْ﴾ أُلِيَ بضمِّ الهمزة وفتح اللام، قُلِبَتْ الياءُ أَلْفًا، ثُمَّ حُذِفَتْ لاجتماعها مع الألفِ والتاءِ المزيديتين.

«وَالْفَعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ»، لَأَنَّهُ مُعَرَّبٌ بِالْإِجْمَاعِ لَكِنْ

اختلفوا في تحقيق الرَّافِعِ ما هو على أقوال:

الأوَّل: تَجَرُّدُهُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَبِهِ قَالَ الْفَرَّاءُ وَالْأَخْفَشُ وَحُذَّاقُ

الكوفيين وابنُ مالكٍ.

الثاني: حلوله محلَّ الاسم، وبه قال البصريون، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه «لر» و«لن» امتنع رفعه؛ لأنَّ الاسم لا يقعُ بعدهما، فليس حينئذٍ حالاً محلَّ الاسم.

الثالث: أنَّ الرَّافِعَ له حروفُ المضارعة، وبه قال الكِسائيُّ.

الرابع: مُضارَعَتُهُ للاسم، وبه قال الزَّجَّاجُ من البصريين وثعلبٌ من الكوفيين.

واعترض قولُ الفراءِ بأنَّ التَّجْرُدَ أمرٌ عَدَمِيٌّ، والعدمُ لا يكون سبباً لوجودٍ غيره. وأجيب: بأنَّ التَّجْرُدَ أمرٌ وجوديٌّ، وهو كونه خالياً من ناصبٍ وجازمٍ، لا عدمُ النَّاصِبِ والجازمِ.

واعترض قولُ البصريين بأنَّه غيرُ مُطَرَّدٍ لانتقاضه بنحو: «هَلَّا تفعلُ»، فإنَّ المضارعَ فيه مرفوعٌ وليس حالاً محلَّ الاسم؛ لأنَّ الاسم لا يقع بعد حروف التَّحْضِيضِ، وأجيب بأنَّ الرَّفْعَ استقرَّ قبل دخول حرفِ التَّحْضِيضِ، فلم يُغَيِّرْهُ، إذ أثرُ العاملِ لا يُغَيِّرُهُ إلَّا عاملٌ آخر.

واعترض قولُ الكِسائيِّ بأنَّ جزءَ الشَّيْءِ لا يعملُ فيه، واعترض قولُ ثعلبٍ بأنَّ المضارعةَ إنَّما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثمَّ يحتاجُ كلُّ نوعٍ من أنواعِ الإعرابِ إلى عاملٍ يقتضيه، وأجيب: بأنَّ الكوفيين يزعمون أنَّ إعرابَ المضارعِ بالأصالة، لا بالحملِ على الاسمِ ومضارَعَتِهِ إِيَّاه.

قال المؤلف: (وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ: أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ).

«وَأَمَّا الْوَأُو فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ» بحسبِ النِّيَابَةِ «فِي مَوْضِعَيْنِ»، الْأَوَّلُ: «فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ».

قال ابنُ مالِكٍ في "شرحِ الكافيّةِ": «هو الذي يُرْفَعُ بواوٍ وَيُنْصَبُ وَيُجْرُ بياءٍ، وهو على صَرَّيْنِ: جمعُ كَرِيدَيْنِ، وغيرُ جمعٍ: كأوليٍّ وَعَلِيَّيْنِ، والمرادُ بالجمعِ ما له واحدٌ من لفظه صالحًا لعطفِ مثليه أو أمثاله عليه دون اختلافٍ معنًى، والمطرِدُ منه ما كان واحدُه لمذكّرٍ عاقلٍ أو شبيهه به كـ ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] خاليًا من تاءِ التَّأْنِيثِ، علمًا أو صفةً لا من أفعلٍ فعلاء، ولا من فعْلانٍ فعلى، كأحمرٍ وسكرانٍ، ولا مما يستوي فيه الذَّكَرُ والأنثى كصبورٍ وقتيلٍ». اهـ.

قال ابنُ هشامٍ: يشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثةُ شروطٍ: أحدها: الخُلُوءُ من تاءِ التَّأْنِيثِ، فلا يُجمعُ نحو: طلحة وعلامة.

الثَّاني: أن يكونَ لمذكّرٍ، فلا يُجمعُ نحو: زينب وحائض.

الثَّالثُ: أن يكونَ لعاقلٍ، فلا يُجمعُ نحو: «واشِقٍ» علمًا لكلب، و«سابقٍ» صِفةً لفرسٍ، ثمَّ يشترط لانفرادِ كُلِّ منهما عن الآخرِ أن يكونَ إمَّا علمًا غيرَ مُركَّبٍ تركيبًا إسناديًا ولا مَزْجِيًّا، فلا يُجمعُ نحو: «بَرَقَ نَحْرُهُ» علمًا اتفاقًا؛ لأنَّ المحكيَّ لا يُعَيَّرُ، ولا المزجِّيُّ نحو: مَعْدِي كَرِبَ، ونحو: سَيُويهِ؛ على الأصحِّ فيها تشبيهًا بالمحكيِّ في التركيبِ. وقيل: يجوز مطلقًا، وقيل: إن ختم بـ «وَيْهِ» جاز وإلا فلا، وعلى الجواز في المختوم بـ «وَيْهِ» فمنهم من يُلحَقُ العلامةَ بآخره فيقول: سَيُويُّهُونَ ومنهم من يحذفُ «وَيْهِ» ويقول: سَيُيونَ. وإمَّا صفةً تقبلُ التَّاءَ أو تدُلُّ على التَّفْضِيلِ نحو: قائمٌ ومذنبٌ وأفضل، فلا يجمعُ نحو: جريح

وصبور وسكران وأحمر. انتهى منه ومن "التصريح".

(تنبيه): المركَّب الإضافي يُجمعُ أوَّل المتضايقيْن فيه ويُضافُ للثاني، فيقال

في غلام زيد: غلامو زيد وغلامي زيد، وعن الكوفيين إجازة جمعها معًا فيقال: غلامو الزَّيدين وغلامي الزَّيدين.

(تكميل): قال ابن هشام: «حملوا على هذا الجمع أربعة أنواع:

أحدها: أسماء جموع، وهي أولُو وعالمُونَ وعِشْرُونَ وبابه إلى التَّسعين.

والثاني: جموع التَّكسير، وهي بَنُونَ وآخِرُونَ وَأَرْضُونَ وَسِنُونَ وبابه.

والثالث: جموع تصحيح، لم تستوفِ الشُّروط كأهلون ووابلون؛ لأنَّ أهلاً

ووابلاً ليسا عَلمين ولا صِفَتين؛ ولأنَّ وابلًا لغير عاقل.

والرَّابع: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحقَ به كعلَيُّونَ علَمًا لأعلى الجنَّة

وزَيَدُونَ مُسَمًّى به». اهـ.

(تتميم): يجوزُ فيما سُمِّيَ به من هذا الجمع أربعة أوجه:

أحدها: وهو الأجودُ إجراؤه على ما كان عليه قبل التَّسمية، كقوله تعالى:

﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ ﴿١٨﴾ وَمَا أَذْرُكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨ - ١٩].

والثاني: إجراؤه مجرى غَسَلين في لزوم الياء، وكون النُّونِ حرفَ إعرابٍ.

والثالث: إجراؤه مجرى عَرَبُونَ، في لزوم الواوِ والإعرابِ بالحركاتِ على

النُّونِ منوَّنةً.

والرَّابع: استصحابُ الواوِ على كُلِّ حالٍ، مع كَوْنِ النُّونِ مفتوحة غير

ساقطة في الإضافة.

«وفي الأسماء الخمسة وهي: أَبوكَ وَأَخوكَ وَحَموكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ»: على ما ذهب إليه المصنّف تبعاً للزجاجي والفرّاء، وذهب الجمهور إلى أنّها ستّة بزيادة: «هَنُ»، وأغرب الجوهري حيث زاد في حكاية النكرة في الوقف قال: لأنّك تقول لمن قال: «جاء رجلٌ»: منو؟ ولمن قال: «رأيت رجلاً»: منا؟ ولمن قال: «مررت برجلٍ»: مني؟ والأبُ لامه محذوفة وهي واوٌ؛ لأنّه يُثنى أبوين، وإذا صُغِرَ رُدَّت اللامُ المحذوفة فيبقى «أبيو»، فتجتمع الواو والياء فتقلب الواو ياءً وتُدغم في الياء فيبقى «أبي».

«والأخ»: لامه محذوفة وهي واوٌ، وتُردُّ في التثنية على الأشهر فيقال: أخوان.

«والحم»: أصله حمو، فوقع به ما مرّ في أخويه.

«والفوه»: أصل قولنا: فَمٌ؛ لأنّ جمعه أفواه، والميم في فَمٍ عوض عن الهاء في فوه لا عن الواو.

وأما شروطها فقال ابن هشام: يُشترط في غير «ذو» أن تكون مضافة لا مفردة، فإنّ أفردت أعربت بالحركات نحو: ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢]، و﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، و﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣]. فأمّا قوله:

﴿خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا﴾

فشاذ؛ لأنّه منصوبٌ بالألفِ بالعطفِ على خياشيمِ المنصوبِ بخالطَ على المفعوليّة مع أنّه غيرُ مضافٍ. وخرّجه أبو الحسن وتابعه ابنُ مالك على أنّه

حَذَفَ المضافَ إليه ونوى ثبوت لفظه، والإضافةُ مَنْوِيَّةٌ في المعطوف عليه أي: خياشيمها وفأها.

ويشترطُ في الإضافة أن تكونَ لغيرِ الياءِ الدَّالَّةِ على التَّكَلُّمِ، فإن كانت للياءِ المذكورة أعربت بالحركاتِ المقدَّرة نحو: ﴿وَإِخِي هَكَرُوتُ﴾ [القصص: ٣٤]، ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَإِخِي﴾ [المائدة: ٢٥].

«وَدُو» ملازمةٌ للإضافة لغيرِ الياءِ فلا حاجةٌ إلى اشتراطِ الإضافة فيها، وإذا كانت «دو» موصولةً بمعنى الذي وأخواته، لزمتهما في الأحوالِ الثلاثةِ غالبًا والبناء على السُّكُونِ، وقد تُعَرَّبُ بالحروفِ كقوله: فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا، وقَيَّدَ ابنُ الصَّائغِ هذا بحالةِ الجرِّ؛ لِأَنَّهُ محلُّ السَّمْعِ. اهـ

وأقول: يُشْتَرَطُ فيها أن تكونَ مفردةً، فلو تُثْنِيَتْ أو جُمِعَتْ أعربت بإعرابِ أحدهما، وأن تكونَ مكبَّرةً فلو صُغِّرَتْ أعربت بالحركاتِ، وأن يكونَ الفم خاليًا من الميم فإذا كان بالميم أعربَ بالحركاتِ.

وأما معانيها معروفةٌ إِلَّا «الهنُّ»، قال في "المختار": «والهنُّ بوزن «أخ» كلمةٌ كنايةٌ ومعناها شيءٌ، وأصلها «هَنَوَّ» بفتحين، تقول: هذا هَنُوكَ أي: شَيْئُكَ». اهـ

وقال ابن هشام: «الهنُّ كنايةٌ عن أسماءِ الأجناسِ، كرجلٍ وفرسٍ وغيرهما، وقيل: عما يُسْتَقْبَحُ التصريحُ بذكره، وقيل: عن الفَرَجِ خاصَّةً». اهـ

(تنبيه): النقصُ في الهنُّ أفصحُ من إعرابه بالحروفِ، ومنه قوله صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعِضُوهُ بِهِنَّ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا» هذا

إذا كان مضافاً كما في الحديث، وأما إذا كان غير مضافٍ كان منقوصاً بالإجماع تقول: هذا هُنَّ، ورأيتُ هُنَّ، ومررتُ بهنَّ.

(تتميم): يجوز النقصُ بضعفٍ في الأب والأخ والحَم، ومنه قوله:
بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ
وقول بعضهم في التثنية: أَبَانِ وَأَخَانِ، وقصرُهما أولاً من نقصهما كقوله:
«إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا»، الشاهدُ في الثالث؛ لأنَّه نصٌّ في القصرِ غيرُ محتملٍ
لغيره، وقوله: «مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ»

(تكميل): الأسماءُ السَّتَّةُ على ثلاثة أقسامٍ:
ما فيه لغةٌ واحدةٌ: وهو «ذو» بمعنى صاحب، و«فم» بغير ميم.
وما فيه لغتان: وهي «الهَنُ»؛ لأنَّ فيه الإتمام والنقص.
وما فيه ثلاث لغات: وهو «الأب والأخ والحَم»؛ لأنَّ فيهن الإتمام
والقصر والنقص.

(فائدة): في الحَم ثلاث لغات: حَم، ومثله حَمَّا كَقَفَّا، وحَمُو كَأَبُو، وحَمَّ
كَأَب.

(خاتمة): اختلفوا في إعرابِ الأسماءِ السَّتَّةِ على مذاهبَ:
أحدها: أنَّ هذه الأحرفَ نفسُها هي الإعرابُ، وأنها نابت عن الحركاتِ،
وهو مذهبُ قُطْرُبٍ والزِّيَادِيٍّ وهشامٍ من الكوفيين، والزَّجَّاجِيٍّ من البصريين،
وهذا المذهبُ هو المشهورُ.

الثاني: أنَّها معرَبةٌ بحركاتٍ مُقدَّرة على الحروفِ، وأنها أُتبع فيها ما قبل

الْآخِرِ لِلْآخِرِ، فَإِنْ قُلْتَ: قَامَ أَبُوكَ. فَأَصْلُهُ «أَبُوكَ» فَاتَّبَعَتْ حَرَكَةُ الْبَاءِ لِحَرَكَةِ الْوَائِ فَقِيلَ: أَبُوكَ، ثُمَّ اسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَائِ فَحُذِفَتْ، وَإِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُ أَبَاكَ، فَأَصْلُهُ «أَبُوكَ» تَحَرَّكَتِ الْوَائِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقَلِبْتَ أَلْفًا، وَإِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِأَبِيكَ فَأَصْلُهُ «بَابُوكَ» ثُمَّ اتَّبَعَتْ حَرَكَةُ الْبَاءِ لِحَرَكَةِ الْوَائِ فَصَارَ «بَابُوكَ» فَاسْتَثْقَلَتِ الْكسرة عَلَى الْوَائِ فَحُذِفَتْ فَسَكَنْتَ وَقَبْلَهَا كسرةٌ فَاِنْقَلَبَتْ يَاءٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَالْفَارَسِيِّ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَأَبُو حَيَّانَ وَابْنُ هِشَامٍ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.

الثَّالِثُ: أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ الَّتِي قَبْلَ الْحُرُوفِ وَالْحُرُوفِ إِشْبَاعٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ الزَّجَّاجِ وَالْمَازِنِيِّ.

الرَّابِعُ: أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ الَّتِي قَبْلَ الْحُرُوفِ، وَهِيَ مَنْقُولَةٌ مِنَ الْحُرُوفِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الرَّبِيعِيِّ.

الخَامِسُ: أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ الَّتِي قَبْلَ الْحُرُوفِ وَلَيْسَتْ مَنْقُولَةٌ، بَلْ هِيَ الْحَرَكَاتُ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تُضَافَ، فَتُبِتَتِ الْوَائِ فِي الرَّفْعِ لِأَجْلِ الضَّمَّةِ وَانْقَلَبَتْ أَلْفًا لِأَجْلِ الْفَتْحَةِ، وَيَاءٌ لِأَجْلِ الْكسرةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَعْلَمِ وَابْنِ أَبِي الْعَافِيَةِ.

السَّادِسُ: أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ مِنْ مَكَانِينَ، بِالْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ مَعًا، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ.

السَّابِعُ: أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِالتَّغْيِيرِ وَالْإِنْقِلَابِ حَالَةَ النَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَبِعَدَمِ ذَلِكَ حَالَةَ الرَّفْعِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجَرْمِيِّ.

الثَّامِنُ: أَنَّ فَالَكَ وَذَا مَالٍ مُعْرَبَانِ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ فِي الْحُرُوفِ، وَأَبَاكَ

وأخاك وحماك وهناك مُعرَبةٌ بالحروف، وهذا مذهبُ الرُّنديِّ والسُّهيليِّ.
التَّاسِعُ: أَنَّ فاك وذا مال مُعربان بالحروف، وبقيةُ الأسماءِ الأربعةِ مُعرَبةٌ
بحركاتٍ مُقدَّرةٍ في الحروف.

العَاشِرُ: أَنَّ الحروفَ دلائلُ إعرابٍ، وهذا مذهبُ الأخفشِ.
قلت: والأوَّلُ من هذه الأقوال هو الحقُّ بالقبول، لما فيه من عدم التَّقديرِ
والتَّأويلِ، وبقيت مذاهبُ أخرى لم أذكرها.

قال المؤلف: (وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي ثَنِيَّةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً).
نحو: جاء الزيدان، ونحو: قال رجلان، واعتُرِضَ بأنَّ الثَّنِيَّةَ مصدرٌ
والألفُ تكونُ علامةً في المثني، وأُجيب: بأنَّه من إطلاقِ المصدرِ وإرادةِ
المفعول على حدِّ ﴿هَذَا خَلَقَ اللَّهُ﴾ [القمان: ١١] أي: مخلوقةً، ثُمَّ إِنَّ الثَّنِيَّةَ لُغَةً:
عطفُ الشَّيْءِ. قال في "المصباح": «ثَنَيْتُ الشَّيْءَ أَثْنَيْهِ إِذَا عَطَفْتَهُ وَرَدَّدْتَهُ، وَثَنَيْتُهُ
عَنْ مَرَادِهِ إِذَا صَرَفْتَهُ عَنْهُ». اهـ.

واصطلاحاً عَرَّفَهَا ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ: «المثني: ما دَلَّ على اثنين بزيادةٍ، صالحٌ
للتجريدِ وعطفِ مثله عليه دون اختلافٍ معنى كرجلين». اهـ.
وقال ابن عَقِيلٍ: «المثني: لفظٌ دالٌّ على اثنين بزيادةٍ في آخره، صالحٌ
للتجريدِ وعطفِ مثله عليه، فيدخلُ في قولنا: «لفظٌ دالٌّ على اثنين» المثني نحو:
الزيدان، والألفاظُ الموضوعَةُ لاثنين نحو: شَفَعُ، وخرج بقولنا: «بزيادةٍ» نحو:
شَفَعُ، وخرج بقولنا: «صالحٌ للتجريد» نحو: اثنان، فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِإِسْقَاطِ
الزِّيَادَةِ مِنْهُ، وخرج بقولنا: «وعطفِ مثله عليه» ما صُلِحَ للتجريدِ وعطفِ
غيره عليه كَالْقَمَرَيْنِ، فَإِنَّهُ صَالِحٌ للتجريدِ، فتقول: قمرٌ. لكن يُعْطَفُ عليه

مُغَايِرُهُ لا مثله نحو: قمرٌ وشمسٌ، وهو المقصودُ بقولهم: «القَمَرَيْنِ». انتهى منه.

وقال ابن هشام ما نصُّه: «المثنى ما وُضِعَ لاثْنَيْنِ، وأغنى عن المتعاطفين كالزَّيدانِ والهندانِ، قال الأزهرِيُّ: فما وُضِعَ جنسٌ، ولَاثْنَيْنِ فَصَلَّ أَوَّلَ مُخْرِجٍ لما وُضِعَ لأقلَّ كرجلان للماشي أو أكثر كصنَّوانٍ، وأغنى عن المتعاطفين فَصَلَّ ثَانٍ مُخْرِجٍ لنحو: كِلَا وَكِلْتَا، واثنان واثنتان وَشَفْعٌ وَزَوْجٌ وزكي بالتَّوْنِ اسمٌ لِلشَّيْئَيْنِ، ودخل فيه نحو: القَمَرَانِ لِلشَّمْسِ والقَمَرِ، قال الموضح في "شرح الللمحة": والذي أراه أَنَّ النَّحْوِيْنَ يُسَمُّونَ هَذَا النُّوعَ مثنًى؛ لعدم ذكرهم له فيما حُمِلَ عَلَى المثنى، وغايته أَنَّ هَذَا مثنًى فِي أصله نَحْوُزٌ، وَصَرَّحَ المَرَادِيُّ بِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالمثنى». اهـ.

(فائدة): قد يغلبون على الشَّيْءِ ما لغيره لتناسبٍ بينهما أو اختلاطٍ؛ فلهذا قالوا: «الْأَبَوَيْنِ» فِي الْأَبِ وَالْأُمِّ وَفِي الْأَبِ وَالْحَالَةِ، وَ«الْمَشْرِقَيْنِ» وَ«الْمَغْرِبَيْنِ»، ومثله: «الْخَافِقَانِ» فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَإِنَّمَا الْخَافِقُ الْمَغْرِبُ، وَ«الْقَمَرَيْنِ» فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَ«الْعُمَرَيْنِ» فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَ«الْعَجَّاجَيْنِ» فِي رُؤْبَةِ الْعَجَّاجِ، وَ«الْمُرَوَّتَيْنِ» فِي الصَّفا والمروة، وَيُغْلَبُونَ الْأَقْرَبَ عَلَى الْأَبْعَدِ، بِدَلِيلِ تَغْلِيْبِ التَّكْلُمِ عَلَى الْمَخَاطَبِ، وَهَما عَلَى الْغَائِبِ فِي الْأَسْمَاءِ، وَنَحْوُ: أَنَا وَأَنْتَ قَمْنَا، وَأَنْتَ وَزَيْدٌ قَمْتَا. انتهى مُلَخَّصًا مِنْ "المغني"، و"الأشباه".

(تنبيه): يُشْتَرَطُ فِي كُلِّ مَا يُثْنَى عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ثَلَاثِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ:

أحدها: الإفراد، فلا يُثْنَى المثنى ولا المجموعُ على حده، ولا الجمعُ الذي لا نظيرَ له فِي الْآحَادِ.

الثاني: الإعرابُ، فلا يُثنى المبنيُّ، وأمّا نحو: ذان وتان واللذان واللتان، فصيحٌ موضوعةٌ للمثنى، وليست مثناةً حقيقةً على الأصحّ عند جمهور البصريين.

الثالث: عدم التركيب، فلا يُثنى المركّب تركيباً إسناداً اتفاقاً، ولا مزج على الأصحّ، وأمّا المركّب تركيباً إضافةً من الأعلام فيُستغنى بثنية المضاف عن المضاف إليه.

الرابع: التّكثير، فلا يُثنى العلمُ باقياً على علميّته، بل يُنكر ثم يُثنى. الخامس: اتفاق اللفظ، وأمّا نحو: الأبوان للأب والأمّ، فمن باب التغليب.

السادس: اتفاق المعنى، فلا يُثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز، وأمّا قولهم: القلمُ أحدُ اللّسانين، فشاذٌّ.

السابع: أن لا يُستغنى بثنية غيره عن ثنيته، فلا يُثنى سواء؛ لأنّهم استغنوا بثنية «سي» عن ثنيته، فقالوا: «سيّان»، ولرّيقولوا: «سواءان»، وأن لا يُستغنى بمُلحقٍ بالمثنى عن ثنيته، فلا يُثنى أجمع وجمعاء استغناءً بكلاً وكلّتا.

الثامن: أن يكون له ثاني في الوجود، فلا يُثنى الشّمسُ ولا القمرُ، وأمّا قولهم: القمران للشّمس والقمر، فمن باب المجاز. اهـ "تصريح".

(مهمّة): من العرب من يُعربُ المثنى بالألف رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً وهي اللغة المشهورة، ومنهم من يلزمه في الأحوال الثلاثة الألف، ويُعربُه بحركاتٍ مُقدّرة عليها، ومنهم من يلزمه بالألف أيضاً ويُعربُه بحركاتٍ ظاهرة على النون، إجراءً للمثنى مجرى المفرد.

فمن الأول: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَخَذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١].

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَن﴾ [طه: ٦٣].

ومن الثالث قوله: أَعْرِفْ مِنْهَا الْحَيِّدَ وَالْعَيْنَانَا

(تتميم): حملوا على المثني في الإعراب بالحروف أربعة ألفاظ: اثنين واثنين في لغة الحجاز، وثنيتين في لغة تميم، سواء أفرّدا أو رُكّبا مع عشرة، أو أضيفا إلى ظاهرٍ أو مُضمِرٍ، ويمتنع إضافتهما إلى ضميرٍ ثنّية، فلا يقال: جاء الرَّجُلَانِ اثناهما، وكِلَا وَكِلْتَا مضافين لضمير، وأمّا إن أضيفا إلى الظّاهر لَزِمَتْهُمَا الألفُ في الأحوال كلّها وکانا مُعَرِّبَيْنِ إعراب المقصور.

(تنبيه): هذه التّفرقةُ في كِلَا وَكِلْتَا هي اللغة المشهورة، ووراءها إطلاقان:

أحدهما: الإعرابُ بالحركاتِ مطلقاً وهي لغة بلحارث.

ثانيهما: الإعرابُ بالحروفِ مطلقاً وهي لغة كِنانة.

(تنبيه): فيما سُمّي به من المثني إعرابان:

أحدهما: إعرابُ ما كان عليه قبل التّسمية.

ثانيهما: إعرابُ ما لا ينصرف للعلميّة وزيادة الألف والنون.

(فائدة): قال الأزهري نقلاً عن أبي البقاء: إِنَّمَا فُتِحَ ما قبل ياءِ المثني وكُسِرَ

ما قبل ياءِ الجمع لوجهين:

أحدهما: أَنَّ المثني أكثرُ من الجمع، فخصّ بالفتحة؛ لأنّها أخفُّ من

الكسرة، بخلاف الجمع.

والثاني: أَنَّ نونَ المثني كُسِرَتْ على أصلِ التقاءِ السّاكنين، فلم يُجمَعْ بين

كسرتها وكسرة ما قبل الياء فراراً من ثقل الكسرتين وبينهما ياء، ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثني والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة .

(خاتمة): مما يردُّ الأشياء على أصولها التثنية.

قال المؤلف: (وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَّةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ).

قال ابن مالك: «إِذَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ أَلْفُ اثْنَيْنِ، أَوْ وَأُ جَمْعٍ، أَوْ يَاءُ مُخَاطَبَةٍ، فَعَلامةٌ رَفْعُهُ نُونٌ مَكْسُورَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ نَحْوُ: تَذْهَبَانِ، وَمَفْتُوحَةٌ بَعْدَ الْوَائِ وَالْيَاءِ نَحْوُ: تَذْهَبُونَ وَتَذْهَبِينَ». اهـ

وقال ابن عَقِيلٍ: «أشار بقوله: «يَفْعَلَانِ» إِلَى كُلِّ فِعْلٍ اشْتَمَلَ عَلَى أَلْفِ اثْنَيْنِ، سِوَاءِ كَانَ فِي أَوَّلِهِ الْيَاءُ نَحْوُ: يَضْرِبَانِ، أَوْ التَّاءُ نَحْوُ: تَضْرِبَانِ، وَأشار بقوله: «تَدْعَيْنِ» إِلَى كُلِّ فِعْلٍ اتَّصَلَ بِهِ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ نَحْوُ: أَنْتَ تَضْرِبِينَ، وَأشار بقوله: «تَسْأَلُونَ» إِلَى كُلِّ فِعْلٍ اتَّصَلَ بِهِ وَأُ الْجَمْعِ نَحْوُ: أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ كَمَا مَثَلُ، أَوْ الْيَاءُ نَحْوُ: الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ، فَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ تُرْفَعُ بِثَبُوتِ النُّونِ». اهـ

(تنبيه): قال السُّودَانِيُّ: «لَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: إِذَا اتَّصَلَ بِهِ أَلْفُ تَثْنِيَّةٍ أَوْ وَأُ جَمْعٍ لَكَانَ أَحْسَنَ لِيَشْمَلَ مَا إِذَا كَانَا ضَمِيرَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ حَرْفَيْنِ نَحْوُ: يَقُومَانِ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُونَ الزَّيْدُونَ». اهـ

وأقول: نحو: يَقُومُونَ الزَّيْدُونَ فِي لُغَةِ طَيِّءٍ حَرْفٌ عِنْدَ سَبْيُوهِ دَالٌّ عَلَى الْجَمَاعَةِ، كَمَا أَنَّ التَّاءَ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى التَّأْنِيثِ، وَقِيلَ: اسْمٌ مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: إِنَّ مَا بَعْدَهَا بَدَلٌ مِنْهَا، وَقِيلَ: مُبْتَدَأٌ وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ:

«يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»، وقد تقدّم هذا في الكلام على الواو، وكذلك نون النسوة فإنها اسمٌ في نحو: النسوة قُمنَ، خلافاً للمازئ، وحرفٌ أو اسمٌ في نحو: يَذْهَبَنَّ النسوة، على الخلاف.

(مُهَمَّة): ما قاله المصنّف من أن ياء المؤنثة ضميرٌ، هو المشهور عند الجمهور، قال ابن هشام: «الياء تكون ضميراً للمؤنثة نحو: تقومين وقومي». اهـ وخالف الأخفش والمازئ فقالا: هي حرفٌ تأنيثٌ والفاعل مستترٌ.

(تَمَّة): إذا اتّصل بهذه النون نون الوقاية قال ابن مالك: يجوز حذفها تخفيفاً، وإدغامها في نون الوقاية والفك، وبالوجه الأول قرأ نافع: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، وقرأ ابن عامر: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بالفك وقرأ الباقر بالإدغام، وزعم قومٌ أن المحذوف في نحو: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ هو الثاني، وليس كذلك بل المحذوف هو الأول، نصّ عليه سيبويه. اهـ

وقال ابن هشام: «إذا اتّصلت نون الوقاية بنحو: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ فيجوز فيه الإدغام والفك والنطق بنون واحدة، وقد قرئ بهنّ في السبعة، وعلى الأخيرة فقليل: النون الباقية نون الرّفع، وقيل: نون الوقاية وهو الصّحيح». انتهى بالمعنى.

(تنبيه): قال أبو حيان: «إنما حُرِّكَتْ هذه النونٌ لالتقاء الساكنين، وكانت بعد الواو والياء مفتوحة تشبيهاً بنون الجمع، وكُسِرَتْ مع الألف تشبيهاً بنون الشّنية». اهـ

وقال الرَضِيُّ: «تُكسَرُ بعد الألفِ غالباً؛ لأنَّ السَّاكِنَ إذا حُرِّكَ فالكسْرُ أولى، وقُرِئَ في الشَّوَادِ: ﴿أَتَعِدَّانِي﴾ [الأحقاف: ١٧] بفتحها، وتُفْتَحُ بعد الواوِ والياءِ حملاً على نونِ الجمعِ في الاسمِ». اهـ

(فائدة): وردَ حذفُ النُّونِ في الرَّفْعِ في النَّثْرِ والنَّظْمِ، فمن الأوَّلِ الحديثُ: «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا».

ومن الثاني قوله:

أَيُّتُ أُسْرِي وَتَبَيَّتِي تَذْلِكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي
وقولُ أبي طالبٍ:

وَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرُّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ سَيَحْتَلِبُوهَا لَاقِحًا غَيْرَ بَاهِلٍ
(خاتمة): النُّونُ تُشَابَهُ حُرُوفُ المَدِّ واللَّيْنِ من وجوه:

الأوَّلُ: أن تكونَ علامةً للرَّفْعِ في الأفعالِ الخمسةِ، كما تكونُ الألفُ والواوُ علامةً للرَّفْعِ في الأسماءِ المثناةِ والمجموعةِ.

الثَّاني: أنَّها تكونَ ضميراً للجمعِ المؤنَّثِ، كما تكونُ الواوُ ضميراً للجمعِ المذكَّرِ.

الثَّالثُ: قد يحذفُها الجازمُ في «لَمَرِيكَ»، كما يحذفُ الواوُ والياءُ والألفَ.

الرَّابعُ: أنَّ الاسمَينِ إذا رُكِّبَا وهي في آخر الاسمِ الأوَّلِ، فإنَّها قد تُسَكَّنُ نحو: دستنبويه وباذنجانِه، كما تُسَكَّنُ الياءُ في مَعْدِي كَرِبَ.

الخامسُ: قد تُحذفُ لالتقاء السَّاكِنينِ في قوله:

وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

كما تُحذف الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين.

السادس: أنَّ التَّوْن قد تُحذفُ اعتباطاً عَيْنًا وَلَا مَاءً فِي: «مَنْذ»، و«لَدَن»، فِي قَوْلِهِ:

«مِنْ لَدُ شَوْلَا»، كما تُحذفُ الواو عَيْنًا وَلَا مَاءً فِي «ثُبَّة» فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَفِي «أَخ».

السَّابِع: أَنَّ الْأَلْفَ تُبَدَّلُ مِنْهَا فِي الْوَقْفِ نَحْو: رَأَيْتُ زَيْدًا وَأَضْرَبَا.

الثَّامِن: أَنَّ فِيهَا غُنَّةٌ كَمَا أَنَّ فِي الْأَلْفِ وَأُخْتِيهَا مَدًّا.

التَّاسِع: أَنَّ تَكُونَ عِلَامَةً لِلْجَمْعِ لَا ضَمِيرًا، كَمَا تَكُونُ الْأَلْفُ وَالنُّونُ

عِلَامَةً فِي قَوْلِهِ: «يَعْصِرَنَّ السَّلِيْطُ أَقَارِبُهُ»، وَقَوْلِهِ: «يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي».

العَاشِر: أَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، كَمَا أَنَّ حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ مِنْ حُرُوفِ

الزِّيَادَةِ.

الحَادِي عَشَرَ: أَنَّهَا تُدْغَمُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ، وَزَيْدٌ

يَضْرِبُ.

الثَّانِي عَشَرَ: مَصَاحِبَتُهَا حُرُوفَ الْمَدِّ وَحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ فِي الْوَقْفِ فِي

قَوْلِكَ: زَيْدَانُ وَزَيْدُونَ وَزَيْدَيْنِ وَزَيْدٍ، وَحَذْفُهَا بِحَذْفِ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ فِي

الْوَقْفِ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٍ، وَلَمَّا كَانَ بَيْنَ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَبَيْنَ التَّوْنِ هَذِهِ الْمُنَاسِبَةُ

زِيدَتْ فِي الْمَضَارِعِ. انْتَهَى مُلْخَصًا مِنْ "الْأَشْبَاه" بِحَذْفِ بَعْضِ الْأَوْجِهِ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ: (وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلْفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ

وَحَذْفُ النُّونِ).

«وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ» يُقَالُ هُنَا مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ: أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ

«الْفَتْحَةُ» وَهِيَ الْأَصْلُ، «وَالْأَلْفُ» وَهِيَ تَنْشَأُ عَنْهَا، «وَالْكَسْرَةُ» وَهِيَ أُخْتُ الْأَلْفِ

في التحريك، «وَالْيَاءُ» وهي تنشأ عن الكسرة، «وَحَذَفُ النُّونِ» وهو بعيدُ المشابهة فيها.

قال المؤلف: (فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمِ الْمَفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ).

«فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمِ الْمَفْرَدِ» نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَبْدَ اللَّهِ وَالْفَتَى، «وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ» نحو: رَأَيْتُ الْهِنُودَ وَالْأَسَارَى، «وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ» من نُوفِي التَّوَكِيدِ وَالنِّسْوَةِ، وَأَلْفِ الْاِثْنَيْنِ، وَوَاوِ الْجَمْعِ وَيَاءِ الْمُخَاطَبَةِ، نحو: لَنْ يَضْرِبَ وَلَنْ يَخْشَى.

قال المؤلف: (وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، نَحْوُ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ). نحو: رَأَيْتُ حَمَاكَ، وَلَكَمْتُ فَاكَ، وَلَقِيتُ ذَا مَالٍ.

قال المؤلف: (وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ). نحو: خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ، فَالسَّمَاوَاتُ مَنْصُوبٌ بِالْكَسْرَةِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَذَهَبَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْجُرْجَانِيُّ وَابْنُ الْحَاجِبِ إِلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِبَيَانِ النَّوْعِ.

وصوبه ابن هشام في "المغني"، قال: «لأنَّ المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثمَّ أوقع الفاعلُ به فعلاً، والمفعولُ المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، والذي غرَّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنَّهم يُمثِّلون

المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثاً، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك؛ لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعاً. اهـ

(تذنيب): ما قاله المصنف من أن جمع المؤنث يُنصب بالكسرة هو الغالب، وربما نُصب بالفتحة إن كان محذوف اللام ولم تُرد إليه في الجمع كـ «سمعت لغاتهم» بفتح التاء حكاه الكسائي، «ورأيت بناتك» بفتح التاء حكاه ابن سيده وكقوله:

فَلَمَّا جَلَاهَا بِالْأَيَّامِ نَحِيَزَتْ بُنَاتًا عَلَيْهَا ذَهَبًا وَكَيْتَانِيهَا

فـ«بُنَاتًا» منصوبة على الحالية بالفتحة، والكثير أن يُنصب بالكسرة كقوله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١] وإنما نصب هذا النوع بالفتحة جبراً لما فاتته من حذف لامه، كما أعرب نحو: «سنين» بالحروف جبراً لما فاتته من حذف لامه، فإن رُدَّت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نُصب بالكسرة اتفاقاً نحو: اعتكفت سنوات. انتهى، ملخصاً من ابن هشام والأزهري.

(مسألة): المطرد من جمع المؤنث السالم ما كان علماً لمؤنث مطلقاً، أو صفة له مقرونة بالتاء، أو دالة على التفضيل نحو: فضليات، أو علماً لمذكر مقروناً بالتاء، أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات، أو مُصغرة كدريهمات.

(خاتمة): كل ما فيه التاء يُجمع هذا الجمع إلا ثلاثة ألفاظ: شفة، وأمة، وشاة؛ لأنهم استغنوا عن ذلك بجمعها جمع تكسير.

قال المؤلف: (وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ).

«في التثنية» أي: المثني، نحو: رأيتُ العُمَرَيْنِ.

«والجمع» نحو: رأيتُ الزَيِّدِينَ.

(فائدة): نونُ المثني مكسورةٌ، ونونُ الجمع مفتوحةٌ.

قال المؤلف: (وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفَعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ).

«وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي» الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ «الَّتِي رَفَعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ» نحو: لن تفعلوا، ولن يفعلوا، ولن تفعلِي.

(تنبيه): لو عبّر المصنّف بالأمثلة لكان أولى؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها، وإنما هي أمثلة يُكنى بها عن كلّ فعل كان بمنزلتها.

(تنبيه): «ثَبَات» مصدرٌ سماعيٌّ لثَبَتَ، والمصدرُ القياسيُّ لها ثُبُوتٌ كقعود،

قال ابن مالك:

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ فَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ كَفَدَا

قال ابن عَقِيلٍ في "شرحه": «يأتي مصدرُ فَعَلَ اللَّازِمُ على قُعود قِياسًا فتقول فَعَدَ قُعودًا». اهـ

(فائدة): ثَبَتَ النُّونُ في حالةِ النَّصْبِ، كقوله:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَلَا تُشْعِرَا أَحَدًا

لكن ذلك قليلٌ، وقيل: ضرورةٌ.

قال المؤلف: (وَاللَّحْفُ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَالْفَتْحَةُ).

«الْكَسْرَةُ» وهي الأصلُ «وَالْيَاءُ» وهي تنشأ عنها «وَالْفَتْحَةُ» وهي أخْتُ

الْكَسْرَةِ فِي التَّحْرِيكِ.

قال المؤلف: (فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي
الاسْمِ الْمَفْرُودِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ).
«فِي الْاسْمِ الْمَفْرُودِ الْمُنْصَرِفِ» وَهُوَ الْاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ الْأَمَكْنُ الَّذِي لَمْ يُشَابِهْ
الْحَرْفَ فَيُبْنَى، وَلَا الْفِعْلَ فَيُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ «وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ
الْمُنْصَرِفِ» نَحْوُ: مَرَرْتُ بِهِنُودٍ.

«وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ» نَحْوُ: مَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ.
(تَنْبِيْهُ): لَمْ يُقَيَّدِ الْمَصْنُفُ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ بِالْمُنْصَرِفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُنْصَرَفًا،
نَعَمْ إِنْ سُمِّيَ بِهِ كَانَ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ عَلَى لُغَةٍ، لَكِنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهِ عَلَى حِدَةٍ.
قال المؤلف: (وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي
الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ وَالتَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ).

«فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ»، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِأَبِيكَ وَأَخِيكَ وَمَا أَشْبَهَهُ، «وَا» فِي
«التَّنْثِيَةِ» نَحْوُ: مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ، «وَالْجَمْعِ» السَّالِمِ الْمَذْكَرِ، نَحْوُ مَرَرْتُ
بِالزَّيْدَيْنِ.

قال المؤلف: (وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْاسْمِ الَّذِي لَا
يُنْصَرِفُ).

«الاسْمِ» ضَرْبَانِ: مُعَرَّبٌ وَهُوَ الْأَصْلُ، وَيُسَمَّى مُتَمَكِّنًا لِتَمَكُّنِهِ فِي بَابِ
الْإِسْمِيَّةِ، وَمَبْنِيٌّ وَهُوَ الْفَرْعُ، وَيُسَمَّى غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ فِي الْإِسْمِيَّةِ.
(فَائِدَةٌ): يُبْنَى الْاسْمُ إِذَا شَابَهَ الْحَرْفَ شَبَهًا قَوِيًّا يُدْنِيهِ مِنْهُ.
(مُهِّمَةٌ): الْبِنَاءُ يَكُونُ فِي سِتِّ أَبْوَابٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ:
أَحَدُهَا: الصَّائِرُ: كَهُوَ وَهِيَ وَأَنْتَ وَأَنْتِ وَفِرْعَوْنٌ.

الثاني: أسماء الشرط: كمتى ومهما وغيرهما.

الثالث: أسماء الاستفهام: كأيّن ونحوها.

الرابع: أسماء الإشارة: كهذا ونحوها.

الخامس: أسماء الأفعال: كدراك ونزال ونحوهما.

السادس: الأسماء الموصولة: كالذي والتي ونحوهما.

(مسألة): يكفي في بناء الاسم شبهة بالحرف من وجه واحد اتفاقاً، ولا يكفي في منع الصّرف مشابهة للفعل من وجه واحد اتفاقاً، بل لا بدّ من مشابهة له من وجهين، والفرق أنّ مشابهة الحرف تُخرجه إلى ما يقتضيه الحرف من البناء، وعلة البناء قويّة فلذلك جذبته العلة الواحدة، وأمّا مشابهة الفعل فإنّها لا تُخرجه عن الإعراب وإنّما تُحدّث فيه ثقلًا، ولا يتحقّق الثقل بالسبب الواحد؛ لأنّ خفة الاسم تُقاومه فلا يقدر على جذبها عن الأصل إلى الفرعية، فلذلك احتيج إلى سببين لتحقيق الثقل بتعاضدهما وغلبتهما بقوة ثقلها خفة الاسم وجذبه إلى شبه الفعل.

(مسألة): قال ابن الدهان في "الغرة": «قال بعض المتقدمين: إن قيل لمّا شابه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الإعراب؟ ولما أشبه الاسم الحرف أعطيتموه كلّ البناء؟ فالجواب: أنّ الإعراب لما كان يتبع بعض أطي الفرع فيه دون ما للأصل، ولما كان البناء لا يتبع بعض تساوى الأصل والفرع فيه». انتهى من "الأشباه" بلفظه.

فإذا علمت تقسيم الاسم على متمكّن وغير متمكّن، تعلم أنّ المتمكّن إن كان مُنصرفاً كان أمكن، وإلا فممنوع من الصّرف، والمانع له علّتان فرعيتان

من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما، ويجمع العلل قوله:

إِذَا اثْنَانِ مِنْ تِسْعِ أَلْفٍ بِلَفْظَةٍ فَدَعُ صَرْفَهَا وَهِيَ الزِّيَادَةُ
وَجَمْعُ وَتَأْنِيثٌ وَعَدْلٌ وَعُجْمَةٌ وَإِشْبَاهُ فِعْلٍ وَاخْتِصَارٌ وَمَعْرِفَةٌ
وقال تاج الدين ابن مكتوم:

إِذَا رُمَتْ إِحْصَاءُ الْمَوَاقِفِ لِلصَّرْفِ فَعَدْلٌ وَتَعْرِيفٌ مَعَ الْوَزْنِ
وَجَمْعُ وَتَرْكِيبٌ وَتَأْنِيثٌ صَنْعَةٌ وَزَائِدَاتُ فَعْلَانٍ وَالْعُجْمَةُ
والمانع من الصرف وحده علتان:

إحداهما: ألف التأنيث مطلقاً مقصورة كانت أو ممدودة.

قال ابن مالك:

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعُ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ
وَيَمْتَنِعُ صَرْفُ مَصْحُوبِهَا سِوَاهُ كَانِ نَكْرَةً كَذِكْرَى وَصَحْرَاءَ، أَوْ مَعْرِفَةً
كَرِضَوَى وَزَكْرِيَا، أَوْ مَفْرَدًا كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ جَمْعًا كَجَرَحَى وَأَصْدِقَاءَ، أَوْ أَسْمَاءَ كَمَا
تَقَدَّمَ، أَوْ صِفَةً كَحُبْلَى وَحَمْرَاءَ.

ثانيهما: الجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل، كدراهم ودنانير.

(تنبيه): والعلتان اللتان قامت مقامهما ألف التأنيث هما: التأنيث ولزومه؛
قال الأزهري: «لأن وجود ألف التأنيث في الكلمة علة، ولزومها بمنزلة تأنيث
ثاني فهو بمنزلة علة ثانية». اهـ

والعلتان اللتان قام مقامهما الجمع: هما عدم النّظير والجمع. قال
الأزهري: «الجمع على هذه الصّفة فيه فرعيّة اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد

العربية، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية، فاستحق المنع من الصرف، والدليل على أن هذا الجمع خارج عن صيغ الأحاد العربية إنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة». اهـ

(فائدة): اختلفوا في: سراويل ما المانع له من الصرف؟ فقيل: إنه أعجمي حمل على موازنه من العربي كدنانير، وقيل: إنه منقول عن جمع «سروالة»، واختلف في سماع «سروالة»، فقال أبو العباس: إنها مسموعة وأنشد عليها:
عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ
وقيل: لم يسمع، والبيت مصنوع فلا حجة فيه، والصحيح ما قاله أبو العباس، فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب «سروالة»، ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه، وأنكر ابن مالك ذلك عليه، ورد بأنه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل. انتهى ملخصاً من "التوضيح" و"شرحه".
قلت: ورد بأن ما نقله ابن الحاجب انفراد به، ولم يحفظ عن غيره فلم يعول عليه.

(تمة): قال ابن هشام: «إن سُمِّيَ بهذا الجمع أو بما وازنه من لفظ أعجمي، مثل: «سراويل» و«شراويل»، أو لفظ مُرَجَّلٍ للعلمية مثل: «كُشَاجِم» مُنَعِ الصِّرْفَ». اهـ

قال الأزهري: «والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة، وقيل: قيام العلمية مقام الجمعية، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد، ولا ينصرف على مقتضى التعليل الأول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه، وعن الأخفش القولان،

وَالصَّحِيحُ قول سيبويه؛ لأنَّهم منعوا سَرَاوِيلَ من الصَّرْفِ وهو نَكْرَةٌ وليس جمعًا على الصَّحِيحِ. اهـ.

وما بقي من الموانع لا يمنع إِلَّا بإضافة عَلَّةٍ أُخْرَى إليه، والاسمُ في ذلك قسمان:

أحدهما: ما يمتنع صرفه نكرةً أو معرفةً، وهو ما وضع صفةً، وهو إمَّا مزيدٌ في آخره ألفٌ ونونٌ، أو مُوَازِنٌ للفعل، أو مَعْدُولٌ، أمَّا ذو الزِّيَادَتَيْنِ فهو فَعْلَانٌ بشرطٍ أن لا يقبل التَّاءُ؛ إمَّا لِأَنَّ مؤنَّثه فَعْلَى كَسَكْرَانٍ وَغَضْبَانٍ وَعَطُشَانٍ، أو لكونه لا مؤنَّث له كِلِحْيَانٍ، فالأوَّل: متفقٌ على منع صرفه، والثَّاني: مختلفٌ فيه، والصَّحِيحُ منعه من الصَّرْفِ.

(تنبيه): نحو مَصَّانٍ وَسَيْفَانٍ وَأَلْيَانٍ وَنَدْمَانٍ، مما مؤنَّثه «فَعْلَانَةٌ» منصرفٌ لعدم وجود الشرط فيه. وأمَّا ذو الوزن، فهو أَفْعَلٌ غالبًا بشرط ألا يقبل التَّاءُ؛ إمَّا لِأَنَّ مؤنَّثه فَعْلَاءٌ كَأَحْمَرٍ، أو فَعْلَى كَأَفْضَلٍ، أو كَأَنَّهُ لا مؤنَّث له كَأَكْمَرَ وَأَدَرَ.

(تنبيه): إِنَّمَا صُرِفَ «أَرْبَعُ» في نحو: مررتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ؛ لِأَنَّهُ وُضِعَ اسْمًا، فلم يُتَلَفَّتْ لما طرأ له من الوصفية، وأيضًا فَإِنَّه قَابِلٌ للتَّاءِ، وإِنَّمَا منع صرف باب «أَبْطَحَ» و«أَدْهَمَ» للقيد، و«أَسْوَدَ» و«أَرْقَمَ» مع أَنَّها أَسْمَاءٌ؛ لِأَنَّها وضعت صفاتٍ، فلم يُتَلَفَّتْ إلى ما طرأ لها من الاسمية، وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها فصَّرَفَها، وقد صرَّح ابن جنِّي بذلك، وأمَّا ذو العدل فنوعان:

أحدها: مُوَازِنٌ فَعْلَالٌ بضمِّ الفاءِ، ومَفْعَلٌ بفتح الميم والعين من الواحد إلى الأربعة باتفاقٍ، وفي الباقي على الأصحَّ، وهي معدولةٌ عن ألفاظِ العددِ الأصولِ مكرَّرةً، فأصلُّ (جاءَ القومُ أَحَادًا) جاءوا واحدًا واحدًا، وكذا الباقي.

(تنبيه): لا تُستعمل هذه الألفاظ إِلَّا نَعَوْتًا نحو: ﴿أَوَّلَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّنْثَىٰ وَتُلْكَثَ

وَرُبِعٌ﴾ [فاطر: ١] أو أحوالًا نحو: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنِّىٰ وَتُلْكَثَ

وَرُبِعٌ﴾ [النساء: ٣] أو أخبارًا نحو: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَنِّىٰ مَنِّىٰ».

الثاني: «أَخَرٌ»، في نحو مررت بِنِسْوَةِ أُخْرَى؛ لَأَمَّا جَمْعُ الْأُخْرَى، وَأُخْرَى أَنْثَى
أَخَرُ بفتح الحاء، وإِنَّمَا خَصَّ أَخَرٌ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّ فِي أُخْرَى أَلْفَ التَّائِيثِ، وَهِيَ
أَوْضَحُ مِنَ الْعَدْلِ.

(تنبيه): إِنْ كَانَ أَخَرٌ جَمْعًا لِأُخْرَى بِمَعْنَى آخِرَةِ بكَسْرِ الحاء وَهِيَ الْمُقَابِلَةُ
لِلأَوَّلَى كَانَ مَصْرُوفًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْدُولٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ.

قال الأزهرِيُّ: «وَالْفَرْقُ أَنَّ أَنْثَى الْمُفْتَوَحِ لَا تَدُلُّ عَلَى انْتِهَاءٍ كَمَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
مُذَكَّرُهَا، فَلِذَلِكَ يُعْطَفُ عَلَيْهَا مِثْلُهَا مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِكَ: «عِنْدِي رَجُلٌ
وَأَخَرٌ وَأَخَرٌ» وَ«عِنْدِي امْرَأَةٌ وَأُخْرَى وَأُخْرَى» وَأَنْثَى الْمَكْسُورِ تَدُلُّ عَلَى
الانْتِهَاءِ، وَلَا يُعْطَفُ مِثْلُهَا عَلَيْهَا مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ كَمَا أَنَّ مُذَكَّرُهَا كَذَلِكَ». اهـ.

(فائدة): مَا سُمِّيَ بِهِ مِنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ: وَهِيَ الْوَصْفُ ذُو الزِّيَادَتَيْنِ،
وَالْمَوَازِنُ لِلْفِعْلِ، وَالْمَعْدُولُ، فَالْجُمْهُورُ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، قَالُوا: لِأَنَّ
الصِّفَةَ لَمَّا ذَهَبَتْ خَلَفَتْهَا الْعِلْمِيَّةُ، وَبَقِيَ كُلُّ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالْعَدْلِ وَالْوِزْنِ عَلَى
حَالِهِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَأَبُو الْعَبَّاسِ: إِنَّهُ لَوْ سُمِّيَ بِمِثْنَى أَوْ أَحَدٍ أَخَوَاتِهِ
انْصَرَفَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ اسْمًا فَلَيْسَ فِي مَعْنَى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَةً ثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً أَرْبَعَةً
فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّعْرِيفُ خَاصَّةً، وَتَبَعُهَا عَلَى ذَلِكَ الْفَارْسِيُّ وَارْتَضَاهُ ابْنُ
عَصْفُورٍ. وَرَدَّ بِأَنَّ هَذَا مَذْهَبٌ لَا نَظِيرَ لَهُ؛ إِذْ لَا يَوْجَدُ بِنَاءٌ يَنْصَرَفُ فِي الْمَعْرِفَةِ

ولا ينصرف في النكرة، وإنما المعروف العكس.

القسم الثاني: ما لا ينصرف معرفةً، وينصرف نكرةً وهو سبعة.

أحدها: العلم المركب تركيب مزج كـعَلْبِكَ وحَضَرَمَوْتُ، وقد يضاف أول جُزْءَيْهِ إلى ثانيهما فيعربُ الجزء الأول بحسب العوامل، ويُجرُّ الثاني بالإضافة، ثم إن كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعُجْمَةِ كـ«رَامَهُرْمُز»، مُنْعَ من الصَّرفِ وإلا صُرِفَ كـ«حَضَرَمَوْتُ»، وقد يُبَيَّن على الفتح تشبيهها بـ«خَمْسَةَ عَشَرَ» حكاه سيبويه وغيره، فيُفْتَحُ آخِرُ الجزأين إلا في نحو: «مَعْدِي كَرِبَ» فيُفْتَحُ آخِرُ الثاني فقط.

الثاني: العلم ذو الزيادةتين، الألف والنون كـ«مُرَّوَانٍ وَعِمْرَانٍ وَعُثْمَانٍ وَغَطَفَانٍ وَإِصْبَهَانَ»، فهذه الألفاظ ممنوعة من الصَّرفِ اتفاقاً؛ لأنَّ الألف والنون فيها زيدتا معاً.

(تنبيه): ما كان من الأسماء في آخره أَلْفٌ ونونٌ واحتملت النون فيه الأصلية والزيادة ففيه وجهان: الصَّرفُ وعدمه اعتباراً بأصلاتها وزيادتها، من ذلك: «رُمَّانٌ وَحَسَّانٌ وَدِهْقَانٌ وَشَيْطَانٌ» أعلاماً، فإن اعتقدت أنها من الرَّمِّ والحسِّ والدَّهْقِ والشَّيْطِ لم تصرفها، وإن اعتقدت أنها من الرَّمْنِ والحسَنِ والدَّهْقَنَةِ والشَّيْطَنَةِ صرفتها، وإذا تمحَّص لجهة الأصلية كما إذا سميت «بَطْحَانٌ» من الطَّحْنِ، أو «بَتَّانٌ» من التَّبْنِ، أو «بَسْمَانٌ» من السَّمَنِ، ونحو ذلك صرفت.

(مسألة): اختلف في صرف «أَبَانٍ» بتخفيف الباء علماً، فمن صرفه رأى أنَّ وزنه فَعَالٌ فالهمزة والياء والنون أصول، ومن منعه الصرف رأى أنَّ وزنه أَفْعَلٌ

وأنه منقول من أَبَانَ الشَّيْءَ يُبَيِّنُ، والجمهورُ على المنع.

(تتمة): «عَطْفَان» بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة وبالفاء: اسم قبيلة من قبائل العرب، و«إصبهان» بكسر الهمزة وفتح الموحدة والعكس بلدة معروفة، و«الرَّم» الإصلاخ، و«الحِسُّ» الصوتُ الخفيُّ، و«الدَّهْقُ» الامتلاء، و«الشَّيْطُ» الاحتراق قيل: منه الشَّيْطَان في أحد التأويلين، و«الرَّمْنُ» الرُّمان وهو معروف، و«الحُسْنُ» معروف، و«الدَّهْقَان» بكسر الدال وضمها لغة رئيسُ القرية، و«الشَّيْطَنَة» معروفة النوع.

الثالث: العَلَمُ المؤنَّث، ويتحتمُّ منعه من الصَّرْفِ إن كان بالتاء ك«فاطمة وطلحة»، أو زائداً على أحرفٍ ثلاثة ك«زينب، وسعاد»، أو ثلاثياً محركاً الوَسَطِ ك«سَقَر، وَلَطَى»، أو ثلاثياً أعجمياً ك«ماه، وجور»، أو منقولاً من المذكرِ إلى المؤنَّث ك«زيد» اسم امرأة.

(تنبيه): يجوز في نحو: «هند، ودَعْد» الصَّرْفُ وعدمه - وهو أولي - والزَّجَّاجُ يُوجب المنع؛ ولله بأنَّ السُّكُون لا يُغَيِّرُ حكماً أوجه اجتماعَ عَلتين تمنعان الصَّرْفَ.

(تتمة): قال المبرِّدُ وأبو زيدٍ والجَرَمِيُّ وعيسى الثَّقَفِيُّ في نحو: «زيد» اسم امرأة: إنَّه ك«هند» في جواز الوجهين، وذكر سيبويه أنَّ عَلمَ المؤنَّثِ إذا كان ثنائياً اللَّفْظُ، ك«يَد» يجوز فيه الوجهان.

(تكميل): قال الأزهريُّ: «إذا سُمِّيَ مذكَّرٌ بمؤنَّثٍ وجب منعُ صرفه بأربعة شروطٍ.

أحدها: كونه أكثر من ثلاثة أحرفٍ لفظاً ك«زينب»، أو تقديرًا ك«جَبَل»

مُخَفَّفٌ جَيِّئٌ.

الثَّانِي: أن لا يكون مسبوقًا بتذكيرٍ انفرد به تخفيفًا كـ«رَبَابٍ» عَلِمَ امرأَةً فَإِنَّهَا مَنْقُولَةٌ مِنْ مَذَكَّرٍ، فَلَوْ سُمِّيَ بِهَا مَذَكَّرٌ صُرِفَتْ، أَوْ تَقْدِيرًا كَجَنُوبٍ وَشِمَالٍ فَإِنَّهُمَا صِفَتَانِ لِمَذَكَّرٍ مُقَدَّرٍ

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أن لا يكون مسبوقًا بتذكيرٍ غَالِبٍ كـ«ذِرَاعٍ» فَإِنَّهُ مُؤَنَّثٌ بِدَلِيلٍ: «ذِرَاعٍ رَأَيْتَهَا»، فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ مَذَكَّرٌ انصَرَفَ لَغَلْبَةِ اسْتِعْمَالِهِ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ فِي الْمَذَكَّرِ كَقَوْلِهِمْ: أَنْتَ ذِرَاعِي وَعَضُدِي.

الرَّابِعُ: أن لا يكون التَّأْنِيثُ مَوْقُوفًا عَلَى تَأْوِيلٍ غَيْرِ لَازِمٍ وَذَلِكَ كَتَأْنِيثِ الْجُمُوعِ كـ«رِجَالٍ»؛ فَإِنَّ تَأْنِيثَهَا يَنْبَنِي عَلَى تَأْوِيلِهَا بِالْجُمَاعَةِ، وَذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَوَوَّلَ بِالْجَمْعِ، وَهُوَ مَذَكَّرٌ فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ مَذَكَّرٌ انصَرَفَ. اهـ

النَّوعُ الرَّابِعُ: الْعِلْمُ الْأَعْجَمِيُّ، إِنْ كَانَتْ عِلْمِيَّتُهُ فِي اللُّغَةِ الْعَجَمِيَّةِ وَزَادَ عَلَى أَحْرَفِ ثَلَاثَةِ كـ«إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ»، فَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا ضَعْفَ فِيهِ فِرْعَانِيَّةُ اللَّفْظِ بِمَجِيئِهِ عَلَى أَصْلٍ مَا تُبْنَى عَلَيْهِ الْأَحَادُ الْعَرَبِيَّةُ، فَلَا تَوَثُّرُ الْعُجْمَةُ فِي الثَّلَاثِيِّ بِخِلَافِ التَّأْنِيثِ، قَوْلًا وَاحِدًا فِي لُغَةِ جَمِيعِ الْعَرَبِ.

(فائدة): المراد بِالْعَجَمِيِّ مَا يُقَالُ عَنْ لِسَانِ غَيْرِ الْعَرَبِ بِأَيِّ لُغَةٍ كَانَتْ.

(تتمة): تُعْرَفُ عَجْمَةُ الْأَسْمِ بِوُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: نَقْلُ الْأَثْمَةِ.

الثَّانِي: خُرُوجُهُ عَنْ أَوْزَانِ الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ كـ«إِبْرَاهِيمَ».

وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَعْزَى عَنْ أَحْرَفِ الذَّلَاقَةِ وَهُوَ خَمَاسِيٌّ أَوْ رِبَاعِيٌّ، وَأَحْرَفِ الذَّلَاقَةِ سِتَّةٌ وَهِيَ: الْمِيمُ، وَالرَّاءُ، وَالْبَاءُ الْمَوْحَدَةُ، وَالنُّونُ، وَالْفَاءُ، وَاللَّامُ يَجْمَعُهَا

«مر بنفل».

والرَّابِعُ: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب، كـ«الجيم والقاف» بغير فاصل نحو: قَجَّ وجَقَّ، و«الصاد والجيم» نحو: الصَّوْلَجَان، و«الكاف والجيم» نحو: سُكَّرَجَة، و«الراء بعد النون» أول كلمة نحو: تَرَجِس، و«الزَّاي بعد الدَّال» نحو: مُهَنْدِر.

(فائدة): في إبراهيم لغاتٌ ستُّ: إبراهيم، وإبراهام، وإبراهوم، وإبراهيم مُثَلَّثُ الهاء.

(تنبيه): إذا سُمِّيَ بنحو: «لِجَامٍ، وفِرْنِدٍ» صُرِفَ لِحُدُوثِ عِلْمِيَّتِهِ، ونحو: نُوحٍ ولُوطٍ وشَتْرٍ مصروفةٌ، وقيل: السَّاكِنُ الوسط ذو وجهين كـ«هند»، والمحَرَّكُ الوسط مُتَحَتِّمُ المنع، ذهب إلى الأوَّل السِّيرافي وابنُ خروفٍ وابن برهان، وإلى الثاني عيسى بن عمر الثَّقَفِيُّ، وابنُ قُتَيْبَةَ والجرَّجانيُّ.

(فائدة): «لِجَامٍ» بكسر اللام آلةٌ للفرسِ تُجَعَلُ فِيهِ، و«فِرْنِدٍ» بكسر الفاء والراءِ جوهْرُ السِّيفِ.

النَّوعُ الخامسُ: العَلَمُ الموازنُ للفعلِ، والمعتبر من وزن الفعل أنواعٌ ثلاثةٌ: أحدها: الوزنُ الذي ينحَصُّ الفعلُ كـ«خَصَصَ» لمكانٍ، و«شَمَّرَ» لفرسٍ، و«دُئِلَ» لقبيلةٍ، وكـ«انطَلَقَ، واستَخَرَجَ، وتَقَاتَلَ» أعلامًا.

الثاني: الوزنُ الذي الفعلُ به أولى لكونه غالبًا فيه، كـ«إِثْمَدَ، وإِصْبَعَ، وأُبْلِمَ» أعلامًا، فإنَّ وجودَ مُوازنها في الفعل أكثر من الاسم، كالأمر من «صَرَبَ، وذَهَبَ، وَكَتَبَ».

(فائدة): «الإِثْمَدُ» بكسر الهمزة وسكون المثلثة وكسر الميم وبالدَّال المهملة

حجر الكُحْل، و«إِصْبَع» بكسر الهمزة وفتح الباء، و«أُبْلُم» بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما سَعَفَ المَقْل.

(تنبيه): في «إِصْبَع» عشر لغاتٍ، حاصله من ضَرْبِ ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء، والعاشر «أُصْبُوع».

(مسألة): حكمُ همزة الوصل في الفعلِ المسمَّى به: القطع؛ لأنَّ المنقول من فعلٍ بَعُدَ عن أصله؛ فالتحقَ بنظائره من الأسماء فحُكِمَ فيه بقطع الهمزة، بخلاف المنقول من اسمٍ كاقْتَدَارٍ، فإنَّ الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية؛ لأنَّ المنقول من اسمٍ لم يَبْعُدَ عن أصله فلم يستحقَّ الخروجَ عما هو له.

الثالثُ: الوزنُ الذي الفعلُ به أولي، لكونه مبدوءًا بزيادةٍ تدلُّ على معنى في الفعل، ولا تدلُّ على معنى في الاسمِ نحو: «أَفْكَل، وَأَكْلَب»؛ فإنَّ الهمزةَ فيها لا تدلُّ، وهي في مُوازِنِها من الفعلِ نحو: «اذهب، واكتب» دالةٌ على التكلم.

(فائدة): «أَفْكَل» بفتح الهمزة والكاف بينهما فاءٌ ساكنةٌ؛ رِعدةً، و«أَكْلَب» بفتح الهمزة وضم اللام بينهما كافٌ ساكنةٌ؛ جمع كَلَب.

النوع السادس: العَلَمُ المختومُ بِألفِ الإلحاقِ المقصورة، كـ«عَلَقَى» باتفاق، و«أَرَطَى» على الأصحِّ؛ عَلمين، فإنَّهما ملحقان بـ«جَعْفَر».

(تنبيه): المانعُ لهما من الصَّرفِ: العلمية، وشبهُ أَلِفِ الإلحاقِ بِألفِ التَّأْنِيثِ في الزيادةِ والموافقةِ لمثال ما هي فيه فإنَّهما على وزن «سَكْرَى»، وشبهُ الشَّيءِ بالشَّيءِ كثيرًا ما يُلْحَقُ به.

(فائدة): قيل: إنَّ «أَرَطَى» وزنه أَفْعَل، فمانعه من الصَّرفِ العلميَّةِ ووزن

الفعل.

(تتمة): إنما لم تمنع الصَّرفَ ألفُ الإلحاقِ الممدودة كـ«علباء»، لتخلُفَ شبهها بألفِ التَّأنيثِ الممدودة؛ لأنَّ همزةَ الإلحاقِ من جهةٍ أنَّ همزته مُنْقَلِبَةٌ عن ألفٍ لا عن ياءٍ فافترقا في الحكمِ لأجل افتراقهما في التقديرِ.
(فائدة): «العَلَقَى» نَبْتُ، و«الأَرْطَى» شَجَرٌ، و«العِلْبَاءُ» العَصْبَةُ الممتدةُ في العنقِ.

النَّوعُ السَّابِعُ: المعرفةُ المعدولةُ، وهي خمسةُ أنواعٍ:
أحدها: «فَعَلٌ» بضمِّ الفاءِ وفتحِ العينِ في التَّوكِيدِ، وهي «جُمُعٌ، وَكُتْعٌ، وَبُصْعٌ، وَبُتْعٌ»، فإنَّها معارفٌ بَنِيَّةُ الإِضَافَةِ إلى ضميرِ المؤكِّدِ، فأشبهت بذلك العَلَمَ لكونه معرفةً بغيرِ قرينةٍ، هذا ظاهرُ كلامِ سيبويه، وهو اختيارُ ابنِ عصفورٍ وابنِ مالكٍ.

وقال أبو سليمان السَّعْدِيُّ من أصحابِ ابنِ الباذش: إنَّها معارفٌ بالعلميَّةِ، وهي أعلامٌ على الإحاطةِ لما تبعته، وأَيَّدَهُ بعضهم بجمعها بالواو والنُّون مع أنَّها ليست بصفاتٍ ومعدولةٌ عن فَعَلَّاءٍ؛ فإنَّ مُفْرَدَاتِها «جَمْعَاءُ، وَكُتْعَاءُ، وَبُصْعَاءُ، وَبُتْعَاءُ»، وإنَّها قياسُ «فَعَلَاءٍ» إذا كان اسمًا أن يُجْمَعَ على «فَعَلَّاءٍ» كـ«صَحْرَاءُ وَصَحْرَاوَاتٍ».

واختارَ ابنُ مالكٍ وابنه غيرَ هذا التَّعليلِ فقالا: «لأنَّ جَمْعَاءَ مؤنَّثُ أَجْمَعٍ، فكما جُمِعَ المذكَرُ بالواو والنون، كذلك كان حقُّ مؤنَّثه أن يُجْمَعَ بالألفِ والتَّاءِ، فلما جاءوا به على فَعَلٍ عَلِمَ أَنَّهُ معدولٌ عما هو القياسُ فيه وهو جَمْعَاوَاتٍ». اهـ
الثَّاني: من المعدولِ «سَحَرَ» إذا أُريدَ سَحَرُ يومٍ بعينه، واستعملَ ظرفًا كـ«جِئْتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ»، فإنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ للتعريفِ والعدلِ، وأمَّا

التَّعْرِيفُ ففيه خلافٌ، قيل: هو معرفةٌ بالعلمية؛ لأنَّه جُعِلَ عَلَمًا لهذا الوقتِ، كذا في "التَّسْهِيلِ"، وقيل: يُشَبِّهُ الْعِلْمِيَّةَ؛ لأنَّه تَعَرَّفَ بِغَيْرِ أَدَاةٍ ظَاهِرَةٍ كَالْعَلَمِ وهو اختيَارُ ابنِ عَصْفُورٍ وظاهرُ كلامِ ابنِ هِشَامٍ.

وَأَمَّا الْعَدْلُ فهو معدولٌ عن السَّحَرِ الْمُقْتَرِنِ بـ«أَل»؛ لأنَّه لما أُريدَ به مُعَيَّنٌ كان الأَصْلُ فيه أن يُذَكَّرَ مَعْرَفًا بـ«أَل» فَعُدَلَ عن اللَّفْظِ بـ«أَل» وقُصِدَ به التَّعْرِيفُ فمَنعُ الصَّرْفِ.

(فائدة): قال السُّهَيْلِيُّ والسَّلَوِيُّ في «سَحَر»: إِنَّهُ مُعَرَّبٌ مَصْرُوفٌ، واختلفا في منع تنوينه، فقال السُّهَيْلِيُّ: هو على نِيَّةِ الإِضَافَةِ، وقال السَّلَوِيُّ: على نِيَّةِ «أَل».

(تنبيه): ذهب ناصرُ بن أبي المكارمِ المُطَرِّزِيُّ إلى خلافِ هذا كُلِّهِ، فقال: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى اللَّامِ كَأَمْسٍ.

وَرَدَّ بِأَمُورٍ، منها: أَنَّهُ لو كان مَبْنِيًّا غَيْرَ الْفَتْحِ أَوَّلَى بِهِ؛ لأنَّه في مَوْضِعِ نَصْبٍ فيجِبُ اجْتِنَابُ الْفَتْحَةِ فِيهِ لِثَلَاثِهِمُ الْإِعْرَابَ، كما اجْتَنَبْتَ في «قَبْلُ، وَبَعْدُ».

ومنها: أَنَّهُ لو كان مَبْنِيًّا لَكَانَ جَائِزَ الْإِعْرَابِ جَوَازَ حِينَ فِي قَوْلِهِ: عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ؛ لِتَسَاوِيهِمَا فِي ضَعْفِ السَّبَبِ الْمُقْتَضِي لِلْبِنَاءِ لِكَوْنِهِ عَارِضًا.

ومنها: أَنَّ دَعْوَى مَنعِ الصَّرْفِ أَسْهَلُ مِنْ دَعْوَى الْبِنَاءِ؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ أَبْعَدُ مِنَ الْإِعْرَابِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ، وَدَعْوَى الْأَسْهَلِ أَرْجَحُ مِنْ دَعْوَى غَيْرِ الْأَسْهَلِ؛ وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ «سَحَرَ» غَيْرُ مَبْنِيٍّ، ثَبَتَ أَنَّهُ غَيْرُ مُضَمَّنٍ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْدُولٌ عَمَّا فِيهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ.

(تتميم): الْفَرْقُ بَيْنَ التَّضْمِينِ وَالْعَدْلِ: أَنَّ التَّضْمِينَ اسْتِعْمَالُ الْكَلِمَةِ فِي

معناها الأصليّ مزيداً عليه معنى آخر، والعدلُ تغييرُ صفةِ اللَّفْظِ مع بقاءِ معناها.

(مِهْمَةٌ): إن أُريدَ بـ«سَحَرَ» سَحَرٌ ما، فإنه ينصرفُ اتفاقاً، نحو: ﴿يَجْتَنِبُهُمْ

بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] وإن أُريدَ به «سَحَرٌ» معيّنٌ واستعملَ غيرَ ظرفٍ فيجبُ

تعريفه بـ«أل» والإضافة، نحو: طَابَ السَّحَرُ سَحَرٌ لَيْلَتِنَا، وإن كان بـ«أل» أو الإضافة فيصرفُ اتفاقاً نحو: جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرُ أو سَحَرُهُ.

الثالث: من المعدول «فَعَلَ» بضمّ الفاءِ وفتحِ العينِ علماً للمذكّر، إذ سُمِعَ

ممنوعَ الصّرفِ وليس فيه علّةٌ ظاهرة غير العلميّة نحو: عُمِرَ.

(تنبيه): المحفوظُ من هذا النوع: عُمِرَ، ومُضِرَ، وزُفِرَ، وقُتِمَ، وزُحِلَ،

وجُشِمَ، وجُمِعَ، وقُزِحَ، وعُصِمَ، وحُجِيَ، ودُلفَ، وهُدِلَ، وبُلِغَ، وبُعِلَ.

(مسألة): العدلُ في هذه الأعلام مقدّر، وذلك أنّهم لما وجدوها ممنوعةً من

الصّرفِ ولم يجدوا فيها غير العلميّة قدّروه؛ لأنّ الغالبَ في الأعلام النّقلُ،

فعمّر مثلاً معدولٌ عن عامرٍ؛ ولأنّ هذه الصّيغة كثرَ فيها العدلُ التحقيقي

كـ«عُدِرَ، وفُسِقَ» فإنّهما معدولان عن «غادرٍ، وفاسقٍ»، وكـ«جُمِعَ، وكُنِعَ» فإنّهما

معدولان عن «جمعاوات، وكثعاوات»، وكـ«أُخِرَ» فإنّهما معدولةٌ عن «آخر»

بفتح الحاءِ والمدّ.

(تتمّة): فائدةُ العدلِ في الأعلام تخفيفُ اللَّفْظِ وتحقيقُ العلميّة ونفيُ

الوصفيّة.

(مِهْمَةٌ): ما ورد من باب فُعَلَ جمعاً كـ«عُرِقَ، وقُرِبَ»، أو اسمَ جنسٍ

كـ«صُرِدَ، ونُغِرَ»، أو صفةً كـ«حُطِمَ، ولُبِدَ»، أو مصدرًا كـ«هُدِيَ، وتُقِّيَ»

فمصرفوف اتفاقاً، وما ورد مصرفاً كـ «أَدِدِ» فلا كلام فيه.

(تكملة): اختلفوا في ما لم يُسمع فيه صرفٌ ولا عدمه من هذا الباب، فقال سيبويه: يصرف، حملاً على الأصل في الأسماء، وقال غيره: يُمنع صرفه؛ حملاً على الغالب في هذا الباب علماً، وليس بجيد.

النوع الرابع: من المعدول «فَعَالٌ» علماً للمؤنث، كـ «حَذَامٍ، وَقَطَامٍ» في لغة تميم فإنهم يمنعون صرف.

(تنبيه): اختلفوا في علّة منعه، فقال سيبويه: للعلميّة والعدل عن فاعلة، ويُرجّحه أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة.

وقال المبرد: للعلميّة والتأنيث المعنويّ كـ «زينب»، ويُرجّحه أنهم لا يدعون العدل في نحو: «طُوي».

(تتميم): إن ختم فعَالٌ علماً لمؤنثٍ بالراء كـ «سَفَارٍ» اسماً لماء، وكـ «وَبَارٍ» اسماً لقبيلة، بنوّه على الكسر إلا قليلاً منهم، وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيهاً له «بنّال» كقوله:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

(تكميل): إذا سُمّي بباب «حَذَامٍ» مذكر، زال موجب البناء وهو التشبيه بنّال؛ لأنه ليس الآن مؤنثاً، فيعرب غير منصرف، ومن العرب من يصرفه. قاله سيبويه.

النوع الخامس: من المعدول «أَمْسٍ»، إذا كان مراداً به اليوم الذي يليه يومك، ولم يُضَف، ولم يُقرَن بـ «أل»، ولم يُصَغَّر، ولم يُكسَّر، ولم يَقَع ظرفاً، فإن بعض بني تميم يمنع صرفه؛ لأنه علمٌ معدولٌ عن الأَمْسِ المعروف بـ «أل»

كقوله: «لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أُمْسَا»، فـ«أُمْسَا» مجرورٌ بالفتحة والألف فيه للإطلاق، وليس فتحته هنا فتحة بناءٍ خلافاً للزجاجي، وزعم بعضهم أنَّ «أُمْسَا» هنا فعلٌ ماضٍ وفاعله مستتر فيه، والتقدير قد أُمسى المساء.

(تنبيه): هذا الإطلاق في المنع للقليل منهم، وأمّا جمهورهم فيخصّ صرفه بحالة الرفع خاصّة، ويبيّنه في حالتَي النَّصْبِ والجَرِّ على الكسر كقوله: اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسٌ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أُمْسُ

فَرَفَعَ «أُمْسُ» على الفاعليّة ولم يُنَوَّنْه، والحجازيون يُنَوِّنْه على الكسر مطلقاً، على تقديره مُتَضَمِّنًا معنى اللام المعرفة كقوله: «وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أُمْسٍ»، فأُمْسٍ فاعلٌ «مَضَى» وهو مكسورٌ.

(تمتة): إن أردت بـ«أُمْسٍ» يوماً من الأيام الماضية مُبْهَمًا، أو عرّفته بالإضافة، أو بالأداة، فهو منصرفٌ إجماعاً، وإن استعملت المجرد من «أل» والإضافة المراد به مُعَيَّنٌ ظرفاً فهو مبنيٌّ إجماعاً لتضمنه معنى الحرف.

(مهمّة): يَعْرِضُ الصَّرْفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب:

الأوّل: أن يكون أحد سببَيهِ العِلْمِيَّةُ ثُمَّ يُنْكَرُ فتزولُ العِلْمِيَّةُ ويبقى السَّبَبُ الثَّانِي وهو إمّا التَّأْنِيثُ أو الزِّيَادَةُ، أو العَدْلُ، أو الوزْنُ، أو العُجْمَةُ، أو التَّرْكِيبُ، أو أَلْفُ الإِلْحَاقِ المقصورة، تقول: رَبُّ: فاطمة، وعمران، وعمر، ويزيد، وإبراهيم، ومَعْدِي كَرِب، وأَرْطَى، لَقِيْتَهُمْ. ويُستثنى من ذلك ما كان صفةً قبل العِلْمِيَّةِ كـ«أحمر، وسكران» إذا نُكِّرَا فسيبويه يُبْقِيهِ غيرَ منصرفٍ.

السَّبَبُ الثَّانِي: التَّصْغِيرُ الْمُزِيلُ لأحد السَّبَبَيْنِ كـ«حُمَيْد، وعُمَيْر» في تَصْغِيرِي «أَحْمَد، وعُمَر»، فإنَّ الوزْنَ والعَدْلَ زالا بالتَّصْغِيرِ.

(فائدة): ممَّا ينصرفُ مُكَبَّرًا ولا ينصرفُ مُصَغَّرًا، نحو: «تَحْلِي»، عَلَمًا لاستكمالِ العِلَّتَيْنِ بالتَّصْغِيرِ وهما العِلْمِيَّةُ والوزنُ، فَإِنَّهُ يُقالُ في تصغيرِهِ «تَحْلِي» على وزنِ «تُدْخِرْ» مضارع «دَخَرَجَ».

(فائدة أخرى): «تَحْلِي» بكسرِ المثناةِ الفوقيةِ وسكونِ المهملةِ وكسرِ اللامِ بهمزة في آخره: هو القِشْرُ الذي على وَجْهِ الأديمِ مما يلي مَنبِتِ الشَّعْرِ.

الثَّالثُ: إرادةُ التَّنَاسُبِ للمنصرفِ، كقراءةِ نافعٍ والكسائيِّ: ﴿سَلَسِيلًا﴾ [الإنسان: ٤]، بِالضَّرْفِ لمناسبةِ ﴿وَأَغْلَلًا﴾، و﴿قَوَارِيرًا﴾ ﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥، ١٩]، بصرفِهما وصلًا ليناسبَ الأوَّلُ آخرَ سائرِ الآياتِ.

الرَّابِعُ: الضَّرورةُ، كقوله: وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْحَدَرَ خَدَرَ عُنِيْزَةٍ، وعن بعضهم اطرأ ذلك في لغةٍ حكاها الأَخْفَشُ وقال: كَأَنَّهَا لُغَةُ الشُّعْرَاءِ؛ لَأَنَّهُمْ اضْطَرُّوا إِلَيْهِ فِي الشَّعْرِ فَجَرَتْ أَلْسِنَتُهُمْ على ذلك في الكلامِ.

(فائدة): اصطلاح الكوفيين في المنصرفِ وغيره المجرئ وغير المجرئ، قاله في "البسيط"، انتهى من "الأشباه" بلفظه.

(تنبيه): مجموعُ العِلَلِ المانعةِ من الضَّرْفِ تسعةٌ، وزاد بعضهم عِلَّةً عاشرَةً وهي أَلْفُ الإلْحاقِ المقصورةُ، وقد ذَكَرْتُهَا تَبَعًا لابنِ هشامٍ؛ لِأَنِّي لَخَّصْتُ هذا البابَ - وهو ما لا ينصرفُ - منه ومن شرحه.

(مسألة): إِذَا أُضِيفَ ما لا ينصرفُ أو قُرِنَ بـ «أَل» كان غيرَ منصرفٍ اتفاقًا كقوله: رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا.

(خاتمة): قيل: إِنَّ بَيْنَ المنصرفِ وغيرِ المنصرفِ واسطةٌ لا توصفُ بصرفٍ

ولا بعده، قال ابنُ جنِّي: من ذلك ما كانت فيه اللامُ أو الإضافةُ نحو: الرَّجُلُ، وغلَامُكَ، وصاحبُ الرَّجُلِ. فهذه الأسماءُ كُلُّها وما كان نحوها لا منصرفةً ولا غيرُ منصرفةٍ؛ وذلك أنَّها ليست بمنوَّنة فتكون منصرفةً، ولا مما يجوزُ للتنوينِ حلوله للصَّرفِ، فإذا لم يُوجدْ فيه كان عدمه منه أمانةً لكونه غيرَ منصرفٍ كـ «أحمد، وعمر». اهـ راجع "الأشباه" تستفد، قاله المصنِّف.

قال المؤلف: (وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ وَالْحَذْفُ، فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ، وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعَهَا بِثَبَاتِ النَّونِ).
«السُّكُونُ» وهو حذفُ الحركةِ، و«الحذفُ» وهو حذفُ حرفِ العلةِ أو نونِ الرَّفْعِ للجازمِ، احترازًا من الحذفِ لغيرِ جازمٍ نحو: ﴿سَدَعُ الزَّيْنَةِ﴾ [العلق: ١٨].

«فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ» إذا دخل عليه جازمٌ ولم يتصل بآخره شيءٌ من الأشياءِ المتقدِّمةِ، نحو: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

«وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ» في موضوعين «في الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ» الذي آخره حرفُ علةٍ، وأحرفُها ثلاثةٌ: «الألفُ»، والياءُ، والواوُ»، نحو: «يخشى ويرمي ويدعو»، فتحذفُ للجازمِ تقول: «لَمْ يَخْشَ، لَمْ يَرْمِ، لَمْ يَدْعُ»، فالمحذوفُ من الأوَّلِ «الألفُ» و«الفتحةُ» دليلٌ عليها، ومن الثَّاني «الياءُ» والكسرةُ» دليلٌ عليها، ومن الثَّالثِ «الواوُ» و«الضمةُ» دليلٌ عليها، وكلُّ هذا

مجزومٌ بـ«لر» وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ نيابةً عن السُّكُونِ.

(تنبيهٌ): من الضرورة قوله:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقْ

وقوله: «مِنْ هَجَوِ رَبَّانٍ لَمْ تَهْجُوا وَلَمْ تَدْعِ»،

وقوله: «أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي»، حيث أثبت حروفَ العِلَّةِ مع الجازمِ،

وقيل: هذه الأحرفُ إشباعٌ، والحروفُ الأصليةُ محذوفةٌ للجازمِ، وقيل: هذه

الأحرفُ أصليةٌ؛ بناءً على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة ويقر حرف العِلَّةِ

على حاله.

(مُهَمَّةٌ): قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] بإثبات الياءِ

من ﴿يَتَّقِ﴾ وتسكين ﴿يَصْبِرْ﴾ في قراءة قُنبِلٍ عن ابن كثيرٍ، واختلفَ في

تخريجه ف قيل: ﴿مَنْ﴾ موصولةٌ لا شرطيةٌ و﴿يَتَّقِ﴾ مرفوعٌ لا مجزومٌ،

وتسكينُ ﴿يَصْبِرْ﴾ مع أنه معطوفٌ على مرفوعٍ إمَّا لتوالي حركةِ الباءِ والراءِ

والفاءِ والهمزة من ﴿فَإِنَّ﴾ تنزيلاً للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة

الواحدة، وهم يكرهون توالي أربع متحرّكاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، وإمَّا

على أن قُنبَلًا وصل بنية الوقف، كقراءة الحَسَنِ البصريّ ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ﴾

[المذثر: ٦] بسكون ﴿تَسْتَكْثِرْ﴾ مع أنه مرفوعٌ بإجماع السبعة.

وكقراءة نافع ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] بسكون ياء ﴿مَحْيَايَ﴾

و﴿صَلَاتِي﴾، وإمَّا على العطف على المعنى؛ لأنَّ «من» الموصولة بمعنى

الشَّرْطِيَّةَ لِعُمُومِهَا وَإِبْهَامِهَا، وَلَكُونَ مَدْخُولُهَا مُسْتَقْبَلًا سَبِيًّا لِمَا بَعْدَهُ وَلِهَذَا دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي الْخَيْرِ كَمَا تَدْخُلُ فِي الْجَوَابِ قَالَهُ الْفَارَسِيُّ.

وقيل: ﴿مَنْ﴾ شَرْطِيَّةٌ، وَالْيَاءُ فِي ﴿يَتَّقِي﴾ إِمَّا إِشْبَاعٌ، فَلَمْ يَحْذَفِ الْفِعْلُ حُذْفُ الْجَازِمِ، وَإِمَّا عَلَى إِجْرَاءِ الْمُعْتَلِّ مَجْرَى الصَّحِيحِ، فَجُزِمَ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ الْمَقْدَرَةِ، وَأَبْقِيَ حَرْفَ الْعَلَّةِ عَلَى حَالِهِ. انْتَهَى مِنَ الْأَزْهَرِيِّ مُلْخَصًا.

(خاتمة): قال الأزهرِيُّ: «الْقَوْلُ أَنَّ عِلَامَةَ الْجَزْمِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ حَذْفُ حَرْفِ الْعَلَّةِ، إِنَّمَا يَتِمُّشَى عَلَى قَوْلِ ابْنِ السَّرَّاجِ وَمَنْ تَابَعَهُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَا يُقَدَّرُ فِيهَا الْإِعْرَابُ بِالضَّمَّةِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، وَالْفَتْحَةِ فِي الْأَلْفِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ أَنَّ الْإِعْرَابَ فِي الْفِعْلِ، فَلَا حَاجَةَ لِتَقْدِيرِهِ، بِخِلَافِ الْأِسْمِ. وَجَعَلَ الْجَازِمَ كَالِدَوَاءِ الْمُسَهِّلِ إِنْ وَجَدَ فَضْلَةً أَزَالَهَا، وَإِلَّا أَخَذَ مِنْ قُوَى الْبَدَنِ.

وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها، فعلى قول سيبويه: لما دخل الجازمُ حذَفَ الْحَرَكَةُ الْمَقْدَرَةُ وَاكْتَفَى بِهَا، ثُمَّ لَمَّا صَارَتْ صُورَةُ الْمَجْزُومِ وَالْمَرْفُوعِ وَاحِدَةً فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا بِحَذْفِ حَرْفِ الْعَلَّةِ، فَحَرَفُ الْعَلَّةِ مُحَذُوفٌ عِنْدَ الْجَازِمِ لَا بِهِ، وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ السَّرَّاجِ: الْجَازِمُ حَذَفَ نَفْسَ حَرْفِ الْعَلَّةِ». انْتَهَى بِلَفْظِهِ.

«وَفِي الْأَفْعَالِ» الْخَمْسَةِ «الَّتِي رَفَعَهَا بِثَبَاتِ النُّونِ» نَحْوُ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

(تنبيه): «النَّصْبُ فِي الْأَفْعَالِ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَزْمِ، كَمَا أَنَّ النَّصْبَ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَزْمِ فِي الْمُتَنَّى وَالْجَمْعِ عَلَى حِدَةٍ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ نَظِيرُ الْجَزْمِ فِي الْإِخْتِصَاصِ، فَيَفْعَلَانِ كَالزَّيْدَانِ»، وَيَفْعَلُونَ كَالزَّيْدُونَ»، وَتَفْعَلِينَ كَالزَّيْدَيْنِ»، فِي مُطْلَقِ

الحركاتِ والسَّكناتِ». انتهى من الأزهرى.

فإذا علمتَ هذا تعلم أن الأولَى للمصنّف أن يُقدّم الجزمَ على النَّصبِ في الأفعالِ، والجرّ على النَّصبِ في الأسماءِ.

(خاتمة): قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْقُوبَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] الواو فيها لامُ الكلمة، والنونُ ضميرُ النسوةِ عائِدٌ على المطلّقاتِ، والفعلُ مبنيٌّ على السُّكونِ لاتصاله بنونِ النسوةِ، مثل ﴿يَرَبِّصَنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بخلاف ﴿وَأَنْ تَعْقُوا﴾ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى [البقرة: ٢٣٧] بحذفِ النونِ للنَّاصِبِ، فإنَّ الواو ضميرُ جماعةِ الذُّكورِ لا لامِ الكلمة. انتهى من "التوضيح" وشرحه.

(فائدة):

لَوْلَا فَوَاسِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمَيُوفُونَ بِالْجَارِ
فَقِيلَ: ضرورةٌ وقال ابنُ مالكٍ: لغةٌ، قاله في "المغني".

فصل: المُعْرَبَاتِ

(فصل) وهو في اللغة: الانتحاءُ والتَّقطيعُ والحاجزُ والمميّزُ.

وفي الاصطلاح: هو ما يُفَعَّلُ بين أجناسِ المسائلِ وأنواعِها، وبين أنواعِ المسائلِ وأجناسِها، قاله الشَّيْخُ جبريلُ في "شرحه".

قلت: قال أبو النَّجَّا: هو عبارةٌ عن الألفاظِ المعيّنةِ الدَّالةِ على تلك المعاني المخصوصةِ على الظَّاهرِ عند السيّد، ثمَّ قال: وهو مصدرٌ يحتملُ أن يكونَ بمعنىِ الفاعلِ، وأن يكونَ بمعنىِ المفعولِ، والمعنى على الأوّلِ هذه الألفاظُ المعيّنةُ الدَّالةُ على المعاني المخصوصةِ فاصلةٌ ما بعدها عما قبلها لتمييزها عنهما،

وعلى الثاني مفصولة عنها، وهذا بالنظر للأصل، كما قاله الشَّبراملسي، وإلا فهو من قبيل عَلمِ الجنس، فهو مُلحقٌ بالأعلامِ الجامدة غير مُراعٍ فيها معناها الأصلي، فلا حاجة لجعله بمعنى فاعلٍ أو مفعول.

قال المؤلف: (المُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ).

«المُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ» إن قلت: فيه الإخبارُ بالمشئى عن الجمع مع أنه يجب تطابقها.

قلت: قال أبو النُّجاء: المرادُ بالمعرباتِ الجنسُ الصَّادِقُ باثنين؛ ف«أل» فيه للجنس، والقاعدة أن «أل» الجنسية إذا دخلت على جمعٍ أبطلت معنى الجمعية. «قِسْمٌ يُعْرَبُ» «ب» وجود «الحَرَكَاتِ» الثلاث وهي الضمة والفتحة والكسرة، أو بـ«ب» وجود «قِسْمٌ يُعْرَبُ» «ب» وجود «الحُرُوفِ» الأربعة، أو بـ«ب» حذف حرفِ العلة أو النون.

(تنبيه): يُحتملُ أن يكون قوله: «قِسْمٌ يُعْرَبُ» بدلاً مَفْصَلاً من مُجْمَلٍ، وأن يكون بدلاً بعضٍ من كُلِّ، فإن كان بدلاً بعضٍ من كُلِّ فلا بدَّ من اشتباهه على ضميرٍ يعود على المبدل منه. فالجواب: أن محلَّ ذلك إذا لم تُستوفَ الأجزاء، فإن استوفت كما هنا فلا يُحتاجُ إليه.

(نكتة): قول المصنِّف هنا: «قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ»، وكلُّها ترفعُ بالضمة إلخ... مُنافٍ لقوله سابقاً: «تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ» إلخ، فتأمل.

قال المؤلف: (فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ) ثلاثة أنواعٍ من الأسماء، ونوعٌ من الأفعال، فأنواعُ الأسماء (الاسمُ المُفْرَدُ) نحو: جاء زيدٌ

ورأيتُ زيدًا ومررتُ بزيدٍ (وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ) نحو: جاءَ الرَّجَالُ ورأيتُ الرَّجَالَ
ومررتُ بالرَّجَالِ (وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) نحو: جاءتِ الهنداتُ ورأيتُ الهنداتِ
ومررتُ بالهنداتِ (وَ) نوعُ الأفعالِ (الفعلُ المضارعُ الذي لم يتَّصلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ)
لأنَّه هو الذي يُمكنُ فيه الإعرابُ بالحركاتِ، نحو: يضربُ ولن يضربَ.

قال المؤلف: (وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخَفَّضُ بِالْكَسْرِ،
وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ).

«وَكُلُّهَا» أي: مجموع هذه الأنواع الأربعة لا جميعها، «تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ» كما
مثلنا «وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ» كذلك «وَتُخَفَّضُ بِالْكَسْرِ» كذلك «وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ»
كذلك؛ لأنَّ هذا هو الأصلُ فيها.

قال المؤلف: (وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، يُنْصَبُ
بِالْكَسْرِ) نحو: رأيتُ الهنداتِ.

قال المؤلف: (وَالِاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخَفَّضُ بِالْفَتْحَةِ) نحو: مررتُ
بمساجدَ.

قال المؤلف: (وَالْفَعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ) نحو: لم
يغز، ولم يخش، ولم يرم.

قال المؤلف: (وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ) ثلاثة من الأسماء ونوعٌ
من الأفعال، فأنواعُ الأسماءِ (التَّثْنِيَّةُ) نحو: جاءَ الزَّيْدَانِ، ورأيتُ الزَّيْدَيْنِ،
ومررتُ بالزَّيْدَيْنِ.

قال المؤلف: (وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ) نحو: جاءَ الزَّيْدُونَ، ورأيتُ الزَّيْدِينَ،
ومررتُ بالزَّيْدِينَ.

قال المؤلف: (وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ) نحو: جاء أبوك، ورأيت أخاك، ومررت بحميلك، وفيك، وذو مال.

قال المؤلف: (و) نوعُ الأفعال (الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ) نحو: يفعَلان الزيدان، ولم يفعَلوا، ولن تفعلى.

قال المؤلف: (فَأَمَّا التَّشْيِيعُ، فَتَرْفَعُ بِالْأَلِفِ) كما مثلنا (وَتُنْصَبُ وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ) كما مثلنا (وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخَفَضُ بِالْيَاءِ) أيضًا، لكنَّ ياءَ المثنى مفتوحٌ ما قبلها مكسورٌ ما بعدها، وياءُ الجمعِ مكسورٌ ما قبلها مفتوحٌ ما بعدها كما تقدَّم.

قال المؤلف: (وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ فَتَرْفَعُ بِالْوَاوِ وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ. وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ فَتَرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا).

(فائدة): قال الأزهري: «حاصلُ علاماتِ الإعرابِ عشرةُ أشياء: الحركاتُ الثلاثُ، والسُّكُونُ، والأحرفُ الثلاثُ، وحذفُها للجازمِ، والنُّونُ، وحذفُها للنَّاصِبِ والجازمِ». اهـ.

ولما فرغ من ذكرِ الكلامِ وأقسامِهِ وذكرَ علامةَ كُلِّ قسمٍ وعَرَّفَ الإعرابَ وأقسامَهُ وذكرَ معرفةَ علاماتِ الإعرابِ وتكلَّم على مواضعِ العلاماتِ تفصيلاً وإجمالاً، شرعَ يتكلَّم في المقصودِ من العريَّة فقال:

باب الأفعال

وهي جمع فِعْلٍ بكسر الفاء لا بفتحها؛ لأنَّ اصطلاحهم ومرادهم بالفعلِ مُسمًى هذا الاسم، وهي المادة لا مُطلقُ الحدِّثِ الذي يُسمًى فعلاً في اللُّغة.

فإن قلت: لم قدّم الأفعال على الأسماء وكان الأوّل له العكس؟

قلت: الجوابُ عنه من وجهين:

أحدهما: أنّه قدّمها؛ لأنّها عواملٌ في الأسماء، ورتبةُ العاملِ مُقدّمةٌ على رتبةِ المعمول.

الثاني: أنّه لما رأى الاختصارَ في الكلام على الفعل وأنّه يُجمَعُ في بابٍ واحدٍ، ورأى طولَ الكلام في الاسم وأنّه يتوقّفُ على أبوابٍ وفصولٍ؛ قدّمه كما هي عادةُ المؤلّفين من تقديم ما الكلام فيه قليلٌ على ما الكلام فيه كثيرٌ. قال المؤلّف: (الأفعالُ ثلاثةٌ: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ نحو: ضَرَبَ وَيَضْرِبُ وَاضْرِبْ).

«الأفعالُ ثلاثةٌ»: أي أنواعها ثلاثةٌ، قال السوداني: وذلك لأنَّ أنواعَ الزَّمانِ الذي هو أحد مدلوليّ الفعلِ كلّ منها ثلاثةٌ:

أحدها: زمانٌ انقضاءٍ، وهو الماضي.

والثاني: زمانٌ لم يأتِ، وهو المسمًى بالمستقبلِ، بفتح الباء على المشهور، والقياسُ يقتضي كسرَها فيكون اسمُ فاعلٍ، والمرادُ به ما تترقّبُ وجوده بعد زمانٍ الذي أنت فيه، قاله السَّعدُ التفتازاني. وهو أحد مدلوليّ الطَّلَبِ، وكذلك الفعلُ المضارعُ المقترنُ بعلامةِ الاستقبال.

والثالثُ: الزَّمانُ الحاضرُ وهو المسمًى بالحال، والمراد بها أجزاء من طريقي

الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضاً من غير فَرْطٍ مُهْلَةٍ وَتَرَاخٍ، والحاكم في ذلك هو العُرْفُ لا غير، قاله السَّعْدُ. اهـ

واستأنسوا الكون الأزمنة ثلاثة بقول زُهَيْرٍ:

وَأَعْلَمَ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمٍ
ويقول الآخر:

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا الْيَوْمُ أَوْ أَمْسٍ أَوْ غَدُ كَذَا الدَّهْرُ فِيمَا يَتَنَاطَرَدُ
وبقبل، وبعده، والآن. انتهى مُلْخَصًا.

«مَاضٍ»: قَدَّمَ المَاضِي؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ المَاضِي قَبْلَ الزَّمَانِ المُسْتَقْبَلِ والحال، ولأنَّه أَصْلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى المَضَارِعِ، قاله، السُّودَانِيُّ.

قلت: قال الزَّجَّاجِيُّ في "إيضاحِ عِلَلِ النَّحْوِ": اعلم أنَّ أَسْبَقَ الأفعالِ في التَّقَدُّمِ الفِعْلُ المُسْتَقْبَلُ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ والعدم سابقٌ، ثُمَّ يَصِيرُ في الحال، ثُمَّ يَصِيرُ مَاضِيًا فَيُخْبَرُ عَنْهُ بِالمُضِيِّ؛ فَأَسْبَقُ الأفعالِ في الرُّتْبَةِ المُسْتَقْبَلُ، ثُمَّ فِعْلُ الحال، ثُمَّ فِعْلُ المَاضِي.

فإن قيل: هَلَّا كَانَ لِفِعْلِ الحال لَفْظٌ ينفرد به عن المُسْتَقْبَلِ لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنَّه للحال، كما كان للمَاضِي لَفْظٌ يُعرف به أنَّه مَاضٍ؟

فالجواب: قالوا: لما ضَارَعَ الفِعْلُ المُسْتَقْبَلُ الأسماءَ بِوقوعه موقعها، وبسائرِ وجوه المضارعة المشهورة قوي فَأَعْرَبَ وَجُعِلَ بلفظٍ واحدٍ بمعنيين حملاً له على شَبَهِ الأسماءِ، كما أنَّ من الأسماءِ ما يقع بلفظٍ لمعانٍ كثيرة، كـ«العين» ونحوها كذلك جُعِلَ الفِعْلُ المُسْتَقْبَلُ بلفظٍ واحدٍ يقع لمعنيين؛ ليكون مُلْحَقًا بالأسماءِ حين ضارِعها، والمَاضِي لم يُضَارِعِ الأسماءَ فيكون له قُوَّتُها فيبقى على حاله.

انتهى من "الأشباه" بلفظه.

قلت: وبهذا تعلم بطلان كلام السوداني.

(فائدة): أصل «ماضي»: ماضي بالياء، استثقلت الضمة على الياء فحذفت،

ثم التقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء فصارت ماضي، قال ابن مالك:

إِنْ سَاكِنَانِ التَّيَّاءُ اكْسِرَ مَا سَبَقَ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتَحَقَّ

وحذفه: كلمة دلّت وضعاً على حَدَثٍ وزمانٍ انقضى.

«وَمُضَارِعٌ»: وهو كلمة دلّت وضعاً على حَدَثٍ وزمانٍ غير مُنْقَضٍ حاضراً

كان أو مستقبلاً.

«وَأَمْرٌ»: وهو كلمة دلّت وضعاً على الطَّلَبِ بذاتها، مع قبولها ياء المخاطبة،

أو نون التوكيد. قاله السوداني.

(تنبيه): ما قاله المصنّف من أنّ الأفعال ثلاثة، هو مذهب جمهور

البصريين، وذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى أنّها نوعان، وأنّ

الأمر نحو: «قم، واقعد» مجزومٌ بلام الطَّلَبِ، فحذفت حذفاً مستمراً

للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة.

قال ابن هشام في "المغني": «وبقولهم أقول؛ لأنّ «الأمر» معنّى حقّه أن

يُؤدّى بالحرف، ولأنّه أخو النهي ولم يُدَلَّ عليه إلّا بالحرف، ولأنّ الفعل إنّما

وضع لتقييد بالزمان المحصّل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده،

ولأنّهم قد نطقوا بذلك الأصل، كقوله: لَتَقُمَنَّ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ، وكقراءة

جماعة: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا﴾ [يونس: ٥٨] في الحديث: «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ»،

ولأنّك تقول: «اغز، واخش، وارم، واضربا، واضربوا، واضربي» كما تقول في

الجزم، ولأنَّ البناء لم يُعْهَد كونه بالحذف، ولأنَّ المحققين على أنَّ أفعال الإنشاء مجردة عن الزَّمان كـ «بعت، وأقسمت، وقبلت»، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجرِّدها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر، ولا يُمكنهم ادِّعاء ذلك في نحو: «قم»؛ لأنَّه ليس له حالةٌ غير هذه، وحيثُ قد فتشكَّل فعليته، فإذا ادَّعى أنَّ أصله لتَقَمَّ كان الدَّالُّ على الإنشاء اللام لا الفعل. اهـ

نحو: «ضرب» للماضي، «ويضرب» للمضارع، «واضرب» للأمر؛ ففيه لفٌّ ونشْرٌ مرَّتْ.

قال المؤلف: (فالماضي مَفْتُوحُ الآخرِ أَبَدًا، وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا، وَالْمَضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: «أَنْتِ»، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَارِمٌ).

«فالماضي مَفْتُوحُ الآخرِ أَبَدًا»: لأنَّه مبنيٌّ باتِّفاقٍ، وإنَّما بُنِيَ على الحركة لمشابهة المضارع في الجملة؛ لوقوعه صفةً وصلةً وخبرًا وشرطًا وحالًا، ولثقلِ الضمِّ والكسرِ وثقلِ الفعلِ عدلوا إلى الفتح لِحَفَّتِهِ، ويبنى على الفتح بجميع صيغِهِ كـ «ضرب، ودرج، وانطلق، واستخرج»، وأمَّا «ضَرَبْتُ» ونحوه فالسُّكون عارضٌ أوجبه كراهتهم توالي أربع متحرَّكاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، وكذلك ضَمَّةُ «ضَرَبُوا» عارضةٌ لمناسبة الواو.

«وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا»: عند الكوفيين والأخفش كما تقدَّم، وأمَّا عند جمهور البصريين فمبنيٌّ على ما يُجْزَمُ به مضارعُه نحو: «اضرب»؛ فإنَّ مضارعَه يُجْزَمُ بالسُّكون نحو: «لم تضرب»، ونحو: «اضربا» فإنَّ مضارعَه مجزومٌ بحذف النون نحو: «لم تضربا»، ونحو: «اغز، واخش، وارم»؛ فإنَّ مضارعَهما يُجْزَمُ

بحذف آخره نحو: «لم تغز، ولم تحش، ولم ترم».

(نكتة): قوله: «وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ» مُنافٍ لما قاله أنفاً من أَنَّ الأفعال ثلاثة.

«وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ»: المسماة بأحرف المضارعة «جَمْعُهَا قَوْلُكَ: أَنْبِئْتُ»: أي: أدركت، ومعناه: أَنَّ المضارع يُفْتَتَحُ بأحد هذه الحروف، نحو: «أقوم، ونقوم، ويقوم، وتقوم»، وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إن كان رباعياً نحو: «يُدْحَرَجُ، وَيُكْرَمُ»، وَيُفْتَحُ في غيره كـ «يَضْرَبُ، ويستخرج».

«وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا»: لأنه مُعَرَّبٌ بالإجماع.

قال ابن هشام: «أَجْمَعَ النحويون على أَنَّ الفعلَ المضارعَ إذا تَجَرَّدَ من النَّاصِبِ والجازم كان مرفوعاً، وإنما اختلفوا في تحقيق الرَّافِعِ له ما هو، فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفسُ تجرُّده من النَّاصِبِ والجازم، وقال الكسائي: حروفُ المضارعة، وقال ثعلب: مضارعتُهُ للاسْمِ، وقال البصريون: حلولُهُ محلَّ الاسم؛ قالوا: لهذا إذا دخل عليه نحو: «أَنْ، وَلَنْ، وَلَمْ، وَلَمَّا» امتنع رفعه؛ لأنَّ الاسمَ لا يقع بعدها، فليس حينئذٍ حالاً محلَّ الاسمِ.

وأصحُّ الأقوال الأول وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، ويُفسد قول الكسائي: إِنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ لا يعملُ فيه، وقول ثعلبٍ إِنَّ المضارعةَ إِنَّمَا اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثُمَّ يَحْتَاجُ كُلُّ نَوْعٍ من أنواعِ الإعرابِ إلى عاملٍ يقتضيه، ثُمَّ يلزم على المذهبين أن يكون المضارعُ مرفوعاً دائماً ولا قائلُ به. وَيَرُدُّ قولُ البصريين ارتفاعه في نحو: ألا يقوم؛ لأنَّ الاسمَ لا يقع بعد حروفِ التَّحْضِيصِ». اهـ.

وقال في "المغني": «قولهم في المضارع في مثل: «يقوم زيد» مرفوعٌ لحلوله من ناصبٍ وجازم، والصَّوابُ أن يُقال: مرفوعٌ لحلوله محلَّ الاسم وهو قول البصريين،

وكان حاملهم على ما فعلوا إرادة التّقریب، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثمّ إذا أعربوا أو عربوا قالوا خلاف ذلك؟! اهـ.

وقال ابن مالک: «وينبغي أن تعلم أن رافع الفعل معنًى، وهو إمّا وقوعه موقع الاسم وهو مذهب البصريين، وإمّا تجرّده من النّاصب والجازم وهو مذهب حذّاق الكوفيين، وبه أقول؛ لسلامته من النقص، بخلاف الأوّل فإنّه يتّقض بـ «هَلَّا تَفْعَلُ؟»، و«ما لك لا تَفْعَلُ؟»، و«رأيتُ الذي يَفْعَلُ»، فإنّ الفعل في هذه المواضع مرفوعٌ مع أنّ الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافعٌ غير وقوعه موقع الاسم لما ارتفع في هذه المواضع بلا رافع». اهـ.

قلت: وكما اختلفوا في رافعه كذلك اختلفوا في الإعراب فيه هل هو أصل أم فرع؟ بعد إجماعهم على أنّه مُعَرَّبٌ.

قال ابن عَقِيل: «ذهب البصريون إلى أنّ الإعراب أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال، والأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيون إلى أنّ الإعراب أصلٌ في الأسماء والأفعال، والأوّل هو الصّحيح. ونقل ضياء الدين بن العلج في "البسيط": أنّ بعض النحويين ذهب إلى أنّ الإعراب أصلٌ في الأفعال، فرعٌ في الأسماء». اهـ.

فصل

وقد عنّ لي أن أحصر ما لديّ من نُويّ التّوكيد ونون النّسوة إذا دخلن على المضارع، فأقول: نون التّوكيد قسمان: ثَقِيلَةٌ، وخَفِيفَةٌ، وهما أصلان عند البصريين؛ لتخالف بعض أحكامهما، كببدال الخفيفة ألفاً نحو: ﴿وَلَيْكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢] وحذفها في نحو: «لا تُهِنَنَّ الْفَقِيرَ»، وكلاهما ممتنعٌ في الثّقيلة، قاله

سيويوه. وعُورِضَ بأنَّ الفرعَ قد يختصُّ بما ليس للأصلِ أحياناً، وقد قاله سيويوه في «أنَّ» المفتوحة: إنّها فرعُ المكسورة ولها إذا خُفِّفت أحكامٌ تخصُّها، وذهب الكوفيون إلى «أن» الخفيفة فرعُ الثَّقِيلَةِ، وذكر الخليلُ أنَّ التَّوكِيدَ بالثَّقِيلَةِ أشدُّ من التَّوكِيدِ بالخفيفة، وكلاهما يُؤكِّدان الأمرَ مُطلقاً نحو: «قُومَنَّ» ونحو قوله «رَجَزَ»:

﴿فَأَنْزَلْنٰ سَكِينَةً عَلَيْنَا﴾.

ولا يلحقان الماضي مُطلقاً، وأمّا المضارعُ فيؤكِّدانه تارةً وجوباً وذلك إذا كان مُثبتاً مُستقبلاً جواباً لقسمٍ غيرِ مفصولٍ من لاميهِ بفاصلٍ نحو: ﴿وَتَأَلَّوْا لَأَكِيدَنَّ أَصْنَانَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧] ويمتنعُ تأكيدهُ بهما إذا كان منفيّاً نحو: ﴿تَأَلَّوْا تَفْتَوُا تَذَكَّرْ يُوْسُفُ﴾ [يوسف: ٨٥] إذ التقديرُ: «لا تَفْتَوُ»، أو كان حالاً كقراءة ابن كثيرٍ: ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١].
وقول الشاعر:

يَمِينًا لَا بُغْضَ كُلِّ امْرِئٍ يُزْخِرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

أو كان المضارعُ مفصولاً من اللامِ مثل: ﴿وَلَكِنْ مُتَّمَّ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥].

ويؤكِّدانه تارةً قريباً من الوجوب وذلك إذا كان شرطاً؛ لـ «إن» الشرطيّة المؤكِّدة بـ«ما» الزائدة نحو: ﴿وَأَمَّا تَخَافُ﴾ [الأنفال: ٥٨] ﴿فَأَمَّا تَذَهَبَنَّ﴾ [الزخرف: ٤١]، ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ﴾ [مريم: ٢٦] ومن تركِ توكيدهُ قوله: «يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ»، وهو قليلٌ في النَّثرِ، وقيل يُختصُّ بالضرورة.

وتارة يكون تأكيدهُ بهما كثيراً وذلك إذا وقع بعد أداة طلبٍ، أو دعاءٍ، أو عَرْضٍ، أو تَمَنٍّ أو استفهامٍ، فالأوَّلُ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

والثَّاني كقوله:

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

والثَّالثُ: كقوله: «هَلَا تُمْنُّنَ بَوَعْدِ غَيْرِ مُحْلِفَةٍ».

والرَّابِعُ: كقوله: «فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرَيْنَنِي».

والخامسُ: كقوله: «أَفَبَعْدَ كِنْدَةٍ تَمْدَحَنَّ قَبِيلًا».

وتارة يكون تأكيدهُ بهما قليلاً وذلك بعد «لا» النافية، أو «ما» الزائدة التي لم تُسبق بـ«إن» الشرطيَّة.

فالأوَّلُ كقوله تعالى: ﴿وَأَتَقَوَّيْتَنَّهُ لَأُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

وَالثَّاني كقولهم: «وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا».

وقوله: «قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ»

وتارة يكون تأكيدهُ بهما أقلَّ وذلك بعد لَمْ، وبعد أداة جزاءٍ غير «إِذَا» الشرطيَّة، كقوله: «يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا».

وكقوله: «مَنْ نَقَفَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ».

(تنبيهٌ): الأصلُ في آخرِ الفعلِ المؤكِّدِ فتحه، تقول: «لِيَضْرِبَنَّ زَيْدٌ»، و«أَضْرِبَنَّ يَا زَيْدٌ»، واختلَفَ في هذه الفتحَةِ فقال ابنُ السَّرَّاجِ والمبردُ

والفارسيُّ: بناء للتركيب، وقال سيويه والزَّجَّاجُ والسَّيرافيُّ: عارضة للسَّاكنين، وهما آخِرُ الفعلِ والنُّونُ الأولى، ويُستثنى من ذلك الأصل أن يكون المضارعُ مسندًا إلى ضمير ذي لين «ألف، أو واو، أو ياء»، فإنه يُحَرِّكُ آخِرُهُ حينئذٍ بحركة تُجَنِّسُ ذلك اللَّين نحو: ﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] ﴿وَلَا تَنَبَّعَانِ﴾ [يونس: ٨٩] ونحو: «اضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ».

(التنبيه الثاني): أن الأصل في الضمير ذي اللَّين وجوبُ حذفه إن كان واوًا أو ياءً، تقول: «اضْرِبَنَّ يَا قَوْمِ» بضمِّ الباءِ، و«اضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ» بكسرِها، والأصل: «اضْرِبُونْ، واضْرِبِينَ» ثم حُذِفَت الواو والياء لالتقاء السَّاكنين، واستُشِي من هذا الأصل أن يكون آخِرُ الفعلِ أَلْفًا كـ ﴿يَخْشَى﴾ [طه: ٣] فإنَّكَ تَحْذِفُ آخِرَ الفعلِ وتُثَبِّتُ الواو مضمومةً والياء مكسورةً فتقول: «يَا قَوْمِ اخْشُونْ» و«يَا هِنْدُ اخْشِينَ»، فإن أُسْنَدَ هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم يُحْذَفِ آخِرُهُ بل تقلَّبه ياءً، فتقول: «لَيَخْشِينَ زَيْدٌ»، و«لَتَخْشِينَ يَا زَيْدُ»، و«لَتَخْشِيَانِ يَا زَيْدَانِ».

(الثالثُ): تنفردُ الخفيفةُ بأربعةِ أحكام:

أحدها: أنَّها لا تقع بعد الألف نحو: «قوما واقعدا»، لئلا يلتقي ساكنان، وأجازه يونسُ والكوفيون، وأمَّا الشَّديدةُ فتقع بعدها اتفاقًا، ويجبُ كسرُها نحو: ﴿وَلَا تَنَبَّعَانِ﴾ [يونس: ٨٩].

ثانيها: أنَّها لا تُؤكِّدُ الفعل المسند إلى نون الإناث؛ وذلك لأنَّ الفعل المذكور يجب أن يُؤْتَى بعده بألفٍ فاصلةٍ بين النونين؛ قصد التخفيف، فيقال: «اضْرِبَنَّ يَا نِسْوةً»، وقد مضى أنَّ الخفيفة لا تقع بعد الألف، ومن أجاز ذلك

فيما تقدّم أجازته هنا بشرط كسر النون.

ثالثها: أنّها تُحذف قبل الساكن، كقوله:

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
وأصله: لَا تُهَيِّنَنَّ.

رابعها: أنّها تُعطى في الوقف حكم التّنوين، فإن وَقَعَتْ بعد فتحة قُلبت

ألفاً كقوله تعالى: ﴿لَسَنَفَعَا﴾ [العلق: ١٥] ﴿وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢] وإن وَقَعَتْ بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ، ويجب حينئذٍ ردُّ ما حُذِفَ في الوصل لأجلها، نقول في الوصل: «اضْرِبَنَّ يَا قَوْمِ» و«اضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ»، والأصل «اضْرِبُونَّ، وَاضْرِبِينَ» كما مرَّ في الثّقيلة فإذا وَقَعَتْ حُذِفَ النونُ لشبهها بالتّنوين في نحو: «جاءَ زيدٌ» و«مررتُ بزيدٍ»، ثمّ ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين، فتقول: «اضربوا، واضربي».

(تذنيب): حكم المضارع مع النّوين البناء إذا اتصلا به، ويُنبنى على الفتح

نحو: ﴿يُنبِذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤] لتركيبه مع النّون تركيب «خَمْسَةَ عَشَرَ»، وأمّا إن لم يتصلا به فمُعَرَّبٌ؛ ولهذا لو فَصَلَ بين الفعل والنّون ألفُ الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة لم يُحْكَمْ على الأصحّ ببنائه، وقيل: يُبنى مع النّوين مطلقاً اتصلا به أم لا، فنحو: ﴿تُتَبَلَّوْا﴾ [آل عمران: ١٨٦] مَبْنِيٌّ، وقيل: الجَمْعُ مُعَرَّبٌ تقديراً.

قال ابن عَقِيلٍ: «مذهبُ الجمهور أن الفعل المضارع لا يُبنى إلّا إذا باشرته نونُ التّوكيد، فإن لم تباشره أُعْرِبَ، وذهبُ الأخفش إلى أنّه مَبْنِيٌّ مع نون

التَّوكِيدِ سواء اتصلت به أو لم تتصل، ونُقِلَ عن بعضهم أَنَّهُ مُعَرَّبٌ وَإِنْ اتصلت به نونُ التَّوكِيدِ». اهـ

(فائدة): قال الرَّجَّاجِيُّ في "الجُمَّل": «كُلُّ مَوْضِعٍ دَخَلَتِ النُّونُ الثَّقِيلَةُ فِيهِ دَخَلَتِ النُّونُ الخفيفةُ إِلَّا في الاثْنَيْنِ المذَكَّرَيْنِ والمؤنَّثَيْنِ، وجماعةِ النِّسَاءِ فَإِنَّ الخفيفةَ لَا تَدْخُلُهَا». اهـ

(خاتمة): قد تدخل نون التَّوكِيدِ في الضرورة في اسم الفاعل نحو قوله:

﴿أَقَاتِلْنِ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا﴾

وشذوذًا في أَفْعَلَ في التَّعَحُّبِ وفي الماضي، فالأَوَّلُ نحو قوله: «فَأَحْرَبِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرَبِيَا».

الثَّانِي كقوله:

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْرَحَتِ مُتَيَّمَا لَوَلَاكَ لَمَيْكَ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

هذا ملخص ما قيل في نوني التَّوكِيدِ، وإن أردت مزيد فوائد فراجع المطولات.

وأما نونُ النِّسْوةِ فقال في "المغني": هي اسمٌ في نحو: «النِّسْوةُ يَذْهَبْنَ»، خلافاً للمازني.

وحرفٌ في نحو: «يَذْهَبْنَ النِّسْوةُ» على لغة: أكلوني البراغيث، خلافاً لمن زعم أنَّها اسمٌ وما بعدها بدلٌ منها، أو مبتدأٌ مؤخَّرٌ والجملة قبله خبره، وحكمُ المضارع معها البناءُ على الأصحَّ على الشُّكُونِ نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ

يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

قال ابن عَقِيلٍ: «والفعلُ مع نون الإناث مبنيٌّ على السُّكُونِ، ونقل ابنُ مالكٍ في بعض كتبه: أنَّه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك، بل الخلافُ موجودٌ، ومن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرحه "للإيضاح" اهـ.

قلت: ومَنْ خالف في بنائه: السُّهَيْلِيُّ، فقال: إِنَّهُ مُعَرَّبٌ معها تقديرًا. وقال ابنُ مالكٍ: «إِنَّمَا بُنِيَ الْمُتَّصِلُ بنون الإناث كـ«يَسِرْنَ» حملاً على الماضي الْمُتَّصِلِ بها؛ لأنَّهما متساويان في أصالة السُّكُونِ، وعروض حركة البناء في الماضي وحركة الإعراب في المضارع، وقد رُوجِعَ الْأَصْلُ بالنون في الماضي فَرُوجِعَ بها في الماضي» اهـ.

ورفعه باقي حتى يدخل عليه ناصبٌ فينصبه، أو جازمٌ فيجزمه.
قال المؤلف: (فَالنَّوَاصِبُ عَشْرَةٌ وَهِيَ: أَنْ، وَلَكِنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلَا مَ كَي، وَلَا مَ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ، وَالْوَاوُ، وَأَوْ).
«فَالنَّوَاصِبُ عَشْرَةٌ»: عند الكوفيين، وأربعةٌ عند البصريين، وهي: «أَنْ، لَنْ، وَكَي، وَإِذَنْ»، وهي على قسمين: ما يَنْصَبُ بنفسه وهي «أَنْ» المصدرية وتقع في موضعين:

أحدهما: في الابتداء فتكون في موضع رفعٍ على الابتداء نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

والثاني: بعد لفظٍ دالٍّ على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفعٍ على الفاعلية نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦] وفي موضع

نصبٍ على المفعوليَّة نحو: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩] وفي موضع جرٍّ نحو: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] ومحمّلةً لهما في نحو: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾ [الشعراء: ٨٢] أصله «في أن يغفر لي» فحذفت «في» فنُصبَ ما بعدها أو أُبقي على جرّه، واختلَفَ في المحلِّ من نحو: «عسى زيد أن يقوم» فالمشهور أنه نصب على الخبريَّة، وقيل: على المفعوليَّة، وأنَّ معنى «عسيت أن تفعل»: قاربت أن تفعل، ونُقِلَ عن المبرِّد، وقيل: نُصبَ بإسقاط الجارِّ، أو بتضمين الفعل معنى «قارب»، نقله ابنُ مالك عن سيبويه، ذكره في "المغني"، وتوصَّلُ بالفعل المتصرِّف مضارعاً كان كما مرَّ، أو ماضياً نحو: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصاص: ٨٢] ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَنِّتَكَ﴾ [الإسراء: ٧٤] أو أمراً كحكاية سيبويه: «كتبْتُ إليه بأن قُمْ»، هذا هو الصَّحيح.

(تنبيه): ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة: أنَّ بعضهم يجزِّم بـ«أن»، ونقله اللِّحياني عن بعض بني صُبَّاح من ضَبَّة، وأنشدوا عليه قوله:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالِ وَلَدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَيَّ أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وقوله:

أَحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثِقَلًا عَلَيَّ كَمَا هِيََا

وفي هذا نظر؛ لأنَّ عطف المنصوب عليه يدلُّ على أنَّه مُسَكَّنٌ للضرورة لا مجزوم، وقد يرفعُ الفعلُ بعدها كقراءة ابنِ مُحْيِصِن: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وقول الشَّاعر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيُحْكَمَا مِنِّي السَّلَامَ وَالْأَثْعَرَ أَحَدَا

وزعم الكوفيون: أَنَّ «أَنَّ» هذه هي المخففة من الثقيلة شدَّ اتصالها بالفعل، ذكره في "المغني".

(فائدة): أكثر العرب على وجوب إعمال «أَنَّ» النَّصْب، وبعضهم يهملها حملاً على «ما» أختها المصدرية؛ بجامع أَنَّ كلاً منهما حرفٌ مصدرِيٌّ، ولهذا قال في "المغني" بعد ذكره قول الكوفيين في تأويل البيت: والصَّوابُ قولُ البصريين إنَّها «أَنَّ» النَّاصِبَةُ، أُهملت حملاً على «ما» أختها المصدرية.

(فائدة): قال عبداللطيف في "اللُّمَعِ الْكَامِلِيَّةِ": «ليس في الحروفِ النَّاصِبَةِ للفعلِ ما يَنْصِبُ مُضْمَرًا إِلَّا «أَنَّ» خَاصَّةً». نقله السُّيوطِيُّ في "الأشباه".

(تنبيه): تكون «أَنَّ» مُفسَّرةً وزائدةً ومُخَفَّفةً من الثَّقِيلَةِ، فلا تَنْصِبُ في هذه الأحوال كُلِّهَا، فالمفسَّرة هي المسبوقة بجملةٍ فيها معنى القول دون حروفه المتأخِّر عنها جملة، ولم تقترن بجارٍّ نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمْسُوا﴾ [ص: ٦]، إذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنَّه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشَّيْءِ، فخرج ﴿وَأَخِرُ دَعْوَتُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، لعدم تقدُّم الجملة، وقلتُ له: أن افعل كذا؛ لأنَّ الجملة السَّابِقَةَ فيها حروفُ القول.

وفي شرح ابنِ عصفورٍ الصغير على "الجُمَّل": أنَّها قد تكون مُفسَّرةً بعد صريح القول، ولا يجوز: «ذَكَرْتُ عَسَجَدًا أَنْ ذَهَبًا»؛ لعدم تأخُّر الجملة، بل يجب الإتيان بـ«أي» أو تركُ حرفِ التَّفْسِيرِ، وليس من التَّفْسِيرِيَّةِ: «كتبت إليه

بأن أفعل» لدخول الجارّ، نصّ عليه الموضح في "القواعد الصغرى". انتهى من "التوضيح" وشرحه.

وعن الكوفيين إنكار التفسيرية ألبتة، قال في "المغني": «وهو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل: كتبتُ إليه أن قم، لم يكن قم نفس كتبتُ، كما كان الذّهب نفس العسجد في قولك: «هذا عسجد» أي: ذهّب، ولهذا لو جئت بـ«أي» مكان «أن» في المثال لم تجده مقبولا في الطبع». اهـ

(فائدة): إذا ولي «أن» الصالحة للتفسير مضارع معه «لا» نحو: أشرتُ إليه أن لا تفعل، جاز رفعه على تقدير «لا» نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما فـ«أن» مفسرة، ونصبه على تقدير «لا» نافية و«أن» مصدرية، فإن فقدت «لا» امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب قاله في "المغني".

والزائدة هي التالية لـ«لما» التوقيتية نحو: ﴿وَلَمَّا أَتَى الْجَنَّةَ﴾ ﴿الْعنكبوت: ٣٣﴾.

أو بين فعل القسم المذكور و«لو» كقوله: «فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ». أو بعد القسم متروكا كقوله:

﴿أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا﴾

هذا قول سيبويه وغيره.

وتقع بين الكاف ومخفوضها كقوله: «كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ» بجرّ ظبية، أو بعد إذا كقوله:

﴿فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ﴾

وزعم الأخفش: أنها تُرَادُّ في غير ذلك، وأنها تَنْصِبُ المضارع كما تَجْرُ «من» و«الباء» الزائدتان الاسم، وجعل منه: ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١٢]، وقال غيره: هي في ذلك مصدرية والأصل «وَمَا لَنَا فِي أَنْ لَا نَفْعَلَ»، وإنما لم يَجُزْ للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف وهو «لو» و«كان» في البيتين، وعلى الاسم وهو «ظبية» في البيت السابق، قاله في "المغني".

والمخففة من «أَنَّ» المشددة هي الواقعة بعد عِلْمٍ نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠] ونحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩] أو بعد ظَنٍّ مؤول بالعلم نحو: ﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١] ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة إجراء للظن علة أصله وهو الأرجح؛ لأن التأويل على خلاف الأصل ولهذا أجمعوا عليه في ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢]. انتهى من "التوضيح" وشرحه.

(فائدة): لا يتقدّم معمول «أَنَّ» عليها عند جميع النحاة إلا الفراء، فلا يُقال: «طعامك أريد أن آكل». قاله السيوطي في "الأشباه".
(تنبيه): ذكر والـ «أَنَّ» أربعة معاني أخرى:

أحدها: الشرطية، كـ «إِنْ» المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، قال في "المغني": «وَيُرْجَحُهُ عِنْدِي أَمُورٌ»: أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، فقرأ بالوجهين قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]

﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ ﴾ [الزخرف: ٥].

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيرًا كقوله:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَتَأْكُلُهُمُ الضَّبْعُ

الثالث: عطفها على «إن» المكسورة في قوله:

إِمَّا أَقَمْتَ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُ

والرواية بكسر «أن» الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة. اهـ

ثانيها: النفي كـ «إن» المكسورة أيضًا قاله بعضهم في: ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣].

ثالثها: معنى «إذ»، قاله بعضهم في ﴿بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ق: ٢] ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُلَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا﴾ [المتحنة: ١].

قال في "المغني": «الصَّوَابُ أَنَّهَا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مُصَدَّرَةٌ، وقبلها لامٌ العلة مُقَدَّرَةٌ». اهـ

رابعها: معنى «لئلا»، قاله بعضهم في: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦].

وقوله:

نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا

قال في "المغني": «والصَّوَابُ أَنَّهَا مُصَدَّرَةٌ، والأصل: «كراهية أن تَضِلُّوا» و«مخافة أن تشتمونا»، وهو قول البصريين». اهـ

(مُهَمَّة): قال الأندلسي في "شرح المفصل": «قال علي بن عيسى: إنما عَمِلْتُ «أَنَّ» في المضارع ولم تعمل «ما»؛ لأنَّ «أَنَّ» نَقَلْتَهُ نَقْلِينَ إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ والاستقبال، و«ما» لم تَنْقَلِهِ إِلَّا نَقْلًا وَاحِدًا إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ فَقَطْ، وَكُلُّ مَا كَانَ أَقْوَى عَلَى تَغْيِيرِ مَعْنَى الشَّيْءِ كَانَ أَقْوَى عَلَى تَغْيِيرِ لَفْظِهِ». اهـ.

وقال ابنُ يَعِيشَ: «الفرقُ بين «أَنَّ» وبين «ما» أَنَّ «ما» تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، و«أَنَّ» مُخْتَصَّةٌ بِالْفِعْلِ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ عَامِلَةً فِيهِ، وَلِعَدَمِ اخْتِصَاصِ «ما» لِمَعْمَلٍ شَيْئًا». اهـ نقله السيوطي في "الأشباه".

(خاتمة): قال في "الأشباه" أيضًا: «أَنَّ» أَصْلُ النِّوَاصِبِ لِلْفِعْلِ وَأُمُّ الْبَابِ بِالِاتِّفَاقِ، كَمَا نَقَلَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي "شرح التسهيل"، وَمِنْ ثَمَّ اخْتُصَّتْ بِأَحْكَامِهَا مِنْهَا: إِعْمَالُهَا ظَاهِرَةٌ وَمُضْمَرَةٌ، وَغَيْرُهَا لَا يَنْصَبُ إِلَّا مُظْهِرًا.

ومنها: أجاز بعضهم الفصلَ بينها وبين منصوبها بالطرف والمجرور اختيارًا، قياسًا على «أَنَّ» المشددة بجامع اشتراكهما في المصدرية والعمل، نحو: «زَيْدٌ أَنَّ عِنْدِي تَقَعْدَ، وَأَنَّ فِي الدَّارِ تَقَعْدَ»، وَلَمْ يُجَوِّزْ أَحَدٌ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَدْوَاتِ إِلَّا اضْطِرَارًا». اهـ.

«وَلَنْ» وهي حرفُ نصبٍ ونفيٍ واستقبالٍ، فَتَنْفِي الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبَلَ إِمَّا عَلَى غَايَةٍ يَنْتَهِي إِلَيْهَا نَحْوُ: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَدِيْقَيْنِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١] فَإِنَّ نَفْيَ الْبَرَاكِ مُسْتَمِرٌّ إِلَى رَجُوعِ مُوسَى، وَإِمَّا إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ نَحْوُ: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣] فَإِنَّ نَفْيَ خَلْقِ الذُّبَابِ مُسْتَمِرٌّ أَبَدًا، وَلِهَذَا لَا تَقْتَضِي تَأْيِيدَ النَّفْيِ، خِلَافًا لِلزَّرْمُخْشَرِيِّ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَزِمَ التَّنَاقُضُ بِذِكْرِ الْيَوْمِ فِي

قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًا﴾ [مريم: ٢٦] ولزم التكرار بذكر أبداً في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] ولا تقتضي توكيده خلافاً له في "كشافه" في تفسير: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] ولا تقع لن دعائية خلافاً لابن السراج وابن عصفور وآخرين مُستدلّين بقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧] مُدَّعِينَ أَنَّ معناه فاجعني لا أكون، ولا حجة لهم فيها لإمكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك مُعاهدةً منه لله سبحانه أن لا يُظَاهِرَ مُجرماً جزاءً لتلك النعمة، قاله في "التوضيح" و"شرح القطر".
وقال في "المغني" خلاف هذا ونصّه: «وتأتي «لن» للدُّعاء كما أتت لذلك «لا» وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور، والحجّة في قوله:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَمْ ثُمَّ لَا رَلْ — تْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ. اهـ
(فائدة): يجوز تقديم معمول «لن» عليها عند جميع النحاة إلا الأخفش الصّغير، فتقول: زيداً لن أضرب، والفرق بينها وبين «أَنَّ»، أَنَّ «أَنَّ» حرف مصدري موصولة ومعمولها صلة لها، ومعمول معمولها من تمام صلتها، فكما لا تتقدّم صلتها عليها كذلك لا يتقدّم معمول صلتها، و«لن» بخلاف ذلك قاله في "الأشباه".

(مسألة): ذهب بعضهم إلى أَنَّ «لن» قد تجزئ كقوله:

﴿فَلَنْ يَحُلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ﴾

وقوله:

لَنْ يَحِبَّ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْخَلْقَ

وقيل في الأوّل: إِنَّهُ مُحْتَمَلٌ للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.
 (مُهْمَّة): قال الفراء: أصل «لن»: «لا» أُبدل الألف نوناً فصارت «لن». قال ابن هشام: والمعروف إبدال النون ألفاً نحو: ﴿لَسَنَفَا﴾ [العلق: ١٥]، و﴿وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢] لا العكس، ثُمَّ إِنَّهَا بَسِيطَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ وَالْخَلِيلُ: هِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ «لا» و«أن»، حُذِفَت الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا وَالْأَلْفُ لِلْسَّاكِنِينَ؛ وَحَجَّتَهُمْ قَرَبَ لَفْظِهَا مِنْهَا وَأَنَّ مَعْنَاهَا مِنَ النَّفْيِ وَالتَّخْلُصِ لِلْاِسْتِقْبَالِ حَاصِلٌ فِيهَا، وَقَدْ جَاءَتْ عَلَى الْأَصْلِ فِي الضَّرُورَةِ.

قال الأزهرِيُّ: وَرُدَّ عَلَيْهِمْ بِأَرْبَعَةِ أُمُورٍ: أَقْوَاهَا أَنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ التَّرْكِيبُ إِذَا كَانَ الْحَرْفَانِ ظَاهِرَيْنِ كـ«لولا»، وَقَدْ لَا يَظْهَرُ أَحَدُهُمَا كـ«أَمَّا» قَالَه الشَّلَوِيُّ، وَتَرَكْنَا الثَّلَاثَةَ الْبَاقِيَةَ خَوْفَ الْإِطَالَةِ. اهـ

قلت: مَرَّ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَعْرُوفَ إِبْدَالَ النُّونِ أَلْفًا لَا الْعَكْسَ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ مَرْكَبَةٌ مِمَّا ذَكَرَ لَكَانَتْ «لا» دَاخِلَةً عَلَى مَصْدَرٍ مُقَدَّرٍ مِنْ «أن» وَالْفِعْلِ، وَمَعْنَى: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ لَا قِيَامَ زَيْدٍ؛ فَتَدْخُلُ «لا» عَلَى الْمَعْرُوفَةِ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ، مَعَ أَنَّهُ يَكُونُ مُبْتَدَأً لَا خَبَرَ لَهُ، وَلَا فِي الْكَلَامِ مَا يَنْوِبُ مِنْابِهِ.
 الثَّلَاثُ: أَنَّ التَّرْكِيبَ فَرَعٌ عَنِ الْبَسَاطَةِ؛ فَلَا يُدْعَى إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ.
 «وَإِذْنٌ» وَالْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي مَسَائِلَ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي نَوْعِهَا: قَالَ الْجُمْهُورُ: هِيَ حَرْفٌ، وَقِيلَ: اسْمٌ، وَالْأَصْلُ فِي إِذْنٍ أَكْرَمَكَ؛ إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ، فَحُذِفَتِ الْجُمْلَةُ وَعَوِضَ عَنْهَا التَّنْوِينُ وَأُضْمِرَتْ

«أن»، وعلى القول الأول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من «إذ وأن» أو «إذا وأن»، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة، لا «أن» مضمرة بعدها.

المسألة الثانية: في معناها، قال سيويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلّويين في كل موضع، وقال أبو علي الفارسي: في الأكثر. وقد تتمحّص للجواب بدليل أنه يقال لك: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقاً. إذ لا مجازة هنا ضرورة، والأكثر أن تكون جواباً «لأن» أو «لو» مقدّرتين أو ظاهرتين فالأول كقوله:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَّنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا
وكقوله: «إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْسَرٌ خُشْنٌ».

فوقعت بدلاً من جواب «لو» في البيت قبله، وبدل الجواب جواباً، والبيت هو قوله: «لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِلَيَّ»، والجواب هنا: «تستبح».

والثاني: نحو أن يقال: «آتيك»، فتقول: «إذن أكرمك»، أي: إن أتيتني إذن أكرمك، وقال الله تعالى: ﴿مَا تَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذْ أَذْهَبَ كُلَّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١] قال الفراء: حيث جاء بعدها اللام، فقبلها «لو» مقدّرة إن لم تكن ظاهرة.

المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها، والصحيح أن نونها تُبدل ألفاً، وقيل: يُوقف بالتّون؛ لأنها كنون «أن، ولن»، روي عن المازني والمبرد، وينبغي على الخلاف في الوقف خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رُسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالتّون، وعن الفراء إن عمّلت كُتِبَت

بالألف، وإِلَّا كُتِبَتْ بِالنُّونِ؛ للفرق بينها وبين «إِذَا»، وتبعه ابنُ خروفٍ.

المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصبُ المضارع، وتنصبه بثلاثة شروطٍ:

الأوّل: أن تكون مُصَدَّرَةً في أوّل الجواب، فإن وقعت حشواً أهملت؛ وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون ما بعدها خبراً عما قبلها، نحو: أنا إذن أكرمك.

الثانية: أن يكون جواباً للشرط قبلها، نحو: إن تأتيني إذن أكرمك.

الثالثة: أن يكون جواب قسَمٍ قبلها مذكور، نحو: والله إذن لا أخرج.
وأما قوله:

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

فمؤوّل على حذف خبر «إن»، أي: إِنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ مَا بَعْدَهُ وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ التَّصَدُّرِ.

(مسألة): قال جماعةٌ من النحويين: إذا وقعت «إذن» بعد الواو أو الفاء

جاز فيها الوجهان، نحو: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]

﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣] وقرئ شاذاً بالنصبِ فيهما.

قال في "المغني": «إنَّه إذا قيل: إن تزرني أزرك، وإذن أحسن إليك، فإن قَدَرْتَ العطفَ على الجوابِ جَزَمْتَ وبطلَ عملُ «إذن» لوقوعها حشواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفعُ والنصبُ لتقدّم العاطف، وقيل: يتعيّن النصبُ؛ لأنَّ ما بعدها مُسْتَأْنَفٌ، أو لأنَّ المعطوفَ على الأوّل أولى». اهـ.

الثاني: أن يكون المضارع مستقبلاً قياساً على بقية النواصب، فيجب الرفعُ

في نحو: «إِذَنْ تَصُدُّقُ»، جوابًا لمن قال: أنا أحبُّ زيدًا؛ لأنَّه حالٌ، ولا مدخل للجزاء في الحال.

الثالث: أن يتصلا، أو يفصل القسم بينهما، كقوله:

إِذَنْ وَاللَّهِ تَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ

وأجاز في "المغني" الفصل بـ«لا»، وابنُ عصفورٍ الفصل بالظرف، وابنُ بابشاذ الفصل بالنداء وبالنداء، والكسائي وهشامُ الفصل بمعمول الفعل.

(تنبيه): قال الأزهري: «حكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء «إذن» مع استيفاء الشروط، وهو القياس؛ لأنَّها غير مختصة، وإنَّما أعملها الأكثرون حملاً على «ظنٍّ»؛ لأنَّها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزأيهما، كما حُمِلت ما على «ليس»؛ لأنَّها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله إلى السماع». اهـ

(تذنيب): قال الأندلسي في "شرح المفصل": «إذن» لها ثلاثة أحوال:

حالٌ تنصبُ فيها البتَّة، وهي عند توافرِ الشرائطِ الخمس:

أن تكون جوابًا، وأن لا يكون معها حرفُ عطفٍ، وأن يعتمد الفعلُ عليها، وأن لا يفصلُ بينها وبين الفعل بغير الهمز، وأن يكون الفعل مُستقبلاً. وحالٌ لا تعملُ فيه البتَّة، وهي عند اختلال أحدِ الشرائطِ.

وحالٌ يجوز فيها الأمران وهو عند دخول حرفِ العطفِ عليها.

ثمَّ لها ثلاثة أحوالٍ أخرى: أن تتقدَّم، وأن تتوسَّط، وأن تتأخَّر، فإن تقدَّمت وتوفَّرت بقيَّةُ الشروطِ أعملت، وإن توسَّطت أو تأخَّرت لن تعمل. اهـ

وقال الشَّلوِّيين في "شرح الجزولية": «اتسعت العرب في «إذن» اتساعاً لم

تتسعه في غيرها من النواصب، فأجازت دخولها على الأسماء نحو: إذن عبدالله يقول ذلك، وعلى الأفعال، وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل، وأجازوا أن تتأخر عن الفعل نحو: «أكرمك إذن»، فهذه اتساعات في «إذن» انفردت بها دون غيرها من نواصب الأفعال، وأجازوا أيضًا فيها فصلها من الفعل بالقسم ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل؛ فلما اتسعوا في «إذن» هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم، فشبَّهوها بعوامل الأسماء الناصبة لقوتها بهذا التصرف الذي تصرفته، ولكن لا بكل عوامل الأسماء بل بـ«ظننت» وأخواتها فقط فأجازوا فيها الإعمال والإلغاء، إلّا أن «ظننت» إذا توسّطت يجوز فيه الإعمال والإلغاء، و«إذن» إذا توسّطت يجب فيها الإلغاء؛ لأنَّ المشبَّه بالشيء لا يقوى قوة المشبَّه به، فحُطَّت عنها بأن ألغيت ليس إلّا». اهـ

وقال عبد اللطيف البغداديّ في "اللمع الكامليّة": «ليس في نواصب الفعل ما يُلغى سوى إذن». اهـ نقله السيوطيّ في "الأشباه".

«وَكَيْ» المصدرية، وهي الدّاخل عليها «اللام» لفظًا نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣] أو تقديرًا نحو: «جئتُك كي تُكرمني»، إذا قدّرت أنّ الأصل لـ«كي»، وأنّك حذف «اللام» استغناءً عنها بنيتها، وهي ناصبة بنفسها كما أنّ «أن» المصدرية كذلك، وأمّا التعليلية فجارة، والناصب بعدها «أن» المضمرّة، وقد تظهُر في الشّعِرِ كقوله: «كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَحْدَعَا»

وتتعيّن المصدرية إن سبقتها «اللام» نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾، وتتعيّن التعليلية إن تأخرت عنها «اللام» أو «أن»، فالأوّل نحو قوله:

كَيِّ لَتَقْضِيَنَّ رُقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُحْتَلَسٍ
وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ: «كَيْمَا أَنْ تَعُرَّ وَتَخْذَعَا».

(تنبيه): يجوز الأمران في نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، فإن قَدَّرْتَ «اللام» قبلها فهي مصدرية، وإن لم تُقَدِّر «اللام» قبلها فهي تعليلية، فيكون على الأول منصوبٌ بنفس «كي» وعلى الثاني بـ«أن» المضمرة بعد «كي»، وقوله: «أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي».

فـ«كي» تحتل أن تكون مصدرية لدخول «اللام» قبلها، وتحتل أن تكون تعليلية لتأخر «أن» بعدها، فإن كانت مصدرية فـ«إن» مؤكدة لها المعنى السبب، وإن كانت تعليلية فـ«اللام» مؤكدة لها المعنى التعليل.

(فائدة): الأولى أن تكون في الآية مصدرية، وفي البيت تعليلية؛ لأن تأكيد الجارَّ بجارٍّ أسهل من تأكيد حرفٍ مصدرٍ بحرفٍ مصدرٍ. اهـ من "التوضيح" وشرحه.

(مهمة): تقسيم «كي» إلى مصدرية وتعليلية هو مذهب سيويه والجمهور، وقال الأخفش: «كي» جارة دائمة، والنصب بعدها بـ«أن» ظاهرة أو مضمرة، قال ابن هشام: ويردُّه نحو: ﴿لَكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ فإن زعم أن «كي» تأكيد لـ«اللام» كقوله:

وَلَا لِيَلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ*

رَدَّ بَأَنَّ الفصيح المقيس لا يُخْرِج على الشاذ. اهـ

وقال الكوفيون: إنَّها ناصبة دائماً، قال ابن هشام أيضاً: ويردُّه قولهم: كَيْمَةً،

كما يقولون: له، وقول حاتم:

وَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُصْرَ وَأَخْرَجْتُ كُلِّي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ
لأنَّ «لام» الجرِّ لا تفصل بين الفعل وناصبه، وأجابوا عن الأوَّل: بأنَّ
الأصل «كي لا» يفعل ماذا، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج «ما» الاستفهامية
عن الصِّدر، وحذف ألفها في غير الجرِّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل
النَّصْب، وكل ذلك لم يثبت. اهـ

(تذنيب): قال أبو حَيَّان: أجاز ابنُ مالكِ الفصل بين «كي» ومعمولها
بمعموله، أو بجملةٍ شرطيةٍ، ولا يبطل عملها نحو: «جئت كي فيك أرغب»،
و«جئت كي أن نحن أزورك»، قال: وهذا مذهبٌ لم يتقدم إليه، فإنَّ المسألة
مذهبية:

أحدهما: منعُ الفصلِ مطلقاً باقيةً على العمل أم لا، وهو مذهب البصريين
وهشام ومن وافقه من الكوفيين.

والثاني: جوازه، ويبطل عملها بل يتعيَّن الرِّفْعُ، وهو مذهبُ الكسائيِّ قال:
فما قاله ابنُ مالكٍ من الجوازِ مع الإعمالِ مذهبٌ ثالثٌ لا قائلَ به. نقله في
"الأشباه".

(فائدة): قال في "الأشباه" أيضاً: «حكم «كي» عند الجمهور حكم «أن»،
لا يجوز تقدُّم معمولٍ معمولٍ، فلا يُقال: «جئت النحو كي أتعلم»، ولا:
«النحو جئت كي أتعلم»؛ لأنَّها أيضاً حرفٌ مصدريٌّ موصولةٌ كـ«أن»، فكما لا
يتقدَّم معمولٌ صلة الاسم الموصول، كذلك لا يتقدَّم معمولٌ صلة الحرف
الموصول». اهـ

(مسألة): تكون «كي» اسماً مختصراً من «كيف» كقوله:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُبْرَتُ قَتَلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ

قال ابن هشام: أراد الشاعر «كيف» فحذف الفاء، كما قال بعضهم: «سَوْ أَفْعَلُ»، يريد «سوف».

(فائدة): إذا قيل: «جئْتُ لتُكْرِمَنِي» بالنَّصْبِ، فالنَّصْبُ بـ«أَنْ» مضمرة، وجَوَزَ أبو سعيد كَوْنُ المضمرة «كي»، والأوَّلُ أولى لأنَّ «أَنْ» أمكن في عمل النَّصْبِ من غيرها، فهي أقوى على التجوُّز فيها بـ«أَنْ» تعمل مضمرة. قاله ابن هشام.

وما يَنْصَبُ بـ«أَنْ» مضمرة وهي «لَا مَ كَيْ» نحو: ﴿وَأَمْرًا لِلْإِسْلَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] وُسِّمَتْ «لام كي» لمساواتها لها في التَّعْلِيلِ، والصَّحِيحُ الذي ذهب إليه جمهور البصريين أَنَّ النَّاصِبَ بعدها «أَنْ» مضمرة جوازاً، وذهب جمهور الكوفيين إلى أَنَّ النَّاصِبَ هو «اللام»، وأجازوا إظهار «أَنْ» بعدها توكيداً.

وقال ثعلب: النَّاصِبُ «اللام» كما قالوا، ولكن لنيابتها عن «أَنْ» المحذوفة. وقال ابنُ كَيْسَانَ والسَّيرافيُّ: يجوز أن يكون النَّاصِبُ «أَنْ» المقدَّرة، وأن يكون «كي»، ولا تتعيَّن «أَنْ» لذلك، ودليلهم صَحَّةُ إظهار «كي» بعدها. قاله الأزهريُّ.

(مُهِمَّة): يدخل تحت قولنا: «اللام» لامُ العاقبة، و«لامُ» التَّوكِيدِ وهي الزَّائِدَةُ، فـ«لامُ» العاقبة كقوله تعالى: ﴿فَالنَّقْطَةُءَالْفِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ

عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴿٨﴾ [الفصص: ٨] فَإِنَّ «اللام» هنا ليست للتعليل؛ لأنهم لم يلتقطوه لذلك وإنما التقطوه ليكون لهم قرّة عين، فكانت عاقبته أن صار لهم عدوًّا وحزنًا، و«لام» التوكيد كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

(مسألة): «لام» كي يسمونها: «اللام» الجارة.

(تذنيب): إن قرّن الفعل بـ«لا» النافية أو الزائدة المؤكدة وجب إظهار «أن» لثلاثا يتوالى مثلاًن وهما «لام» و«لام» «لا» من غير إدغام، وهو ركيك في الكلام، نحو: ﴿لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَا تَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

«وَلَاُمُ الْجُحُودِ» وهي المسبوقه بكون ناقصٍ ماضٍ -معنى ولفظاً أو معنى لا لفظاً- منفي، نحو: ﴿وَمَا كَانُوا لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧].

فالفعْلان منصوبان بـ«أن» المضمره وجوباً عند البصريين لا بـ«اللام»، و«اللام» متعلّقةٌ بمحذوف «لا» زائدة، وذلك المحذوف هو الخبر، لا الفعل الذي دخلت عليه «اللام». وخالفهم الكوفيون فيهنّ، وعلة امتناع ذكر «أن» بعد «لام الجحود» أن ما كان ليفعل ردّ على من قال: كان سيفعل، فـ«اللام» في مقابلة السّين، فكما لا تُذكر «أن» مع السّين كذلك لا تُذكر مع «اللام».

(مسألة): زعم بعضهم أنّه يجوز إظهار «أن» بشرط حذف «اللام» محتجاً

بقوله: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٧].

وَرَدَّ بِأَنَّ ﴿أَنْ يُفْتَرَى﴾ في تأويل مصدرٍ مُخْبِرٍ به عن القرآن، وهو مصدرٌ مثله، وفي هذا الردُّ نظرٌ؛ لأنَّ المراد بالقرآن المقروء لا القراءة، والحقُّ أنَّ هذا ليس مما نحن فيه، وزعم بعضهم أنَّ هذا الحكم لا يختصُّ بـ«كان»، بل يجوز في سائر أخواتها نحو: «ما أَصْبَحَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ».

وزعم بعضهم أنَّه يجوز في «ظنَّ» قياسًا على «كان»، نحو: «ما ظَنَنْتُ زَيْدًا لِيَفْعَلَ». ووسَّع بعضهم الدائرة فأجاز ذلك في كلِّ فعلٍ تقدَّمه نفْيٌ، نحو: «ما جَاءَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ»، قاله الأزهريُّ.

(فائدة): تسميتهم هذه اللام بـ«لام الجحود» من تسمية العامِّ بالخاصِّ؛ لأنَّ أصلَ الجحودِ الإنكارُ مع علمٍ وهو إنكارُ الحقِّ، والنحويون أطلقوه وأرادوا مُطلقَ النفي.

(مسألة): لـ«أن» بعد اللام ثلاث حالات:

وجوب الإضمار، وذلك بعد «لام الجحود».

وجوب الإظهار، وذلك إذا اقترن الفعل بـ«لا».

وجواز الوجهين، وذلك فيما بقي من «لام كي» وغيرها.

«وَحَتَّى» الجارَّة، إن كان الفعل مُستقبلاً باعتبار التَّكَلُّمِ، نحو: ﴿فَقِيلُوا أَلَيْتَ

تَبَغَّى حَتَّى تَفِيءَ﴾ [الحجرات: ٩] أو باعتبار ما قبلها، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤].

ولـ«حتى» التي ينتصب الفعل بعدها معنيان: فتارةً تكون بمعنى «كي» التَّعْلِيلِيَّةِ، وذلك إذا كان ما قبلها علَّةٌ لما بعدها نحو: «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخَلَ

الجنة». وتارة تكون بمعنى «إلى» الغائية، وذلك إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها، نحو: «لأسيرن حتى تطلع الشمس».

إذا عرفت ذلك فالمثال الأول مما يصلح للمعنيين معاً، فيُحتمل أن يكون المعنى: «كي تفي» أو «إلى أن تفي»، والمثال الثاني «حتى» فيه بمعنى «إلى» خاصة، أي: «إلى أن يقول الرسول»، والنصب في هذه المواضع وشبهها بـ«أن» المضمرة بعد «حتى» حتماً لا بـ«حتى» نفسها خلافاً للكوفيين؛ لأنها قد عملت في الأسماء الجرّ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥] فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية. قاله ابن هشام.

ولرفع الفعل بعدها ثلاثة شروط:

أحدها: كونه مسبباً عما قبلها؛ ولهذا امتنع الرفع في نحو: «ما سرت حتى أدخل البلد»؛ لأن انتفاء السير لا يكون سبباً للدخول، وفي قولك: «سرت حتى تطلع الشمس»؛ لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها.

الثاني: أن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال، على العكس من شرط النصب، إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً، وتارة يكون تقديرًا.

فالأول كقولك: «سرت حتى أدخلها» إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول.

والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت

حكاية الحال، وعلى هذا فالرفع في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]؛ لأنَّ الزَّلْزَالَ والقَوْلَ قد مَضَيَا.

الثالث: أن يكون ما قبلها تامًّا؛ ولهذا امتنع الرفعُ في نحو: «سَيَّرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا» وفي نحو: «كَانَ سَيَّرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا»، إذا حُمِلَتْ «كان» على النقصان دون التَّام، قاله ابن هشام، وإنَّما وجب رفع الفعل بعد «حتى» عند إرادة الحال حقيقةً أو مجازًا؛ لأنَّ نصبه يُؤدِّي إلى تقدير «أن» وهي للاستقبال، والحال يُنافي الاستقبال، وإنَّما اشترطت السَّبَبِيَّةُ ليحصل الرِّبْطُ معنى؛ وذلك لأنَّه لما رُتِعلَقَ ما بعدها بما قبلها لفظًا زال الاتصال اللفظي، فشرطت السَّبَبِيَّةُ الموجبة للاتصال المعنويَّ جَبْرًا لما فات من الاتصال اللفظي، وإنَّما اشترطت الفضليَّةُ لئلاَّ يبقى المبتدأ بلا خبر؛ وذلك إنَّه إذا رُفِعَ الفعلُ كانت حتى حرفَ ابتداءٍ، فالجملة الواقعة بعدها مُستأنفةٌ، فإن فُقدَ شرطٌ من الثلاثة وَجَبَ النَّصْبُ، قاله الأزهريُّ.

(خاتمة): قال أبو محمد بن السَّيد: الأسبابُ المانعةُ من الرفعِ بعد «حتى» ستة؛ أربعةٌ متفقٌ عليها، واثنان مختلفٌ فيهما:
فالأربعة المتفق عليها:

- ١ - نفْيُ الفعلِ الموجبُ للدخولِ نحو: «ما سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا».
- ٢ - ودخولُ الاستفهامِ عليه نحو: «أَسِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا؟».
- ٣ - والتعليلُ الذي يُرادُّ به النَّفْيُ نحو: «فلما سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا».
- ٤ - وأن تقع «حتى» موقعًا تكون فيه خبرًا نحو: «كَانَ سَيَّرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا».

والاثنتان المختلف فيهما:

١- الامتناع من جواز التقديم والتأخير.

٢- وأن يلحق الكلام عوارض الشك. نقله في "الأشباه".

(مسألة): قال أبو حيان: إن قلت ما الفرق بين «حتى» وبين «كي» حيث صحَّ فيها أنها جارة ناصبة بنفسها؟

قلت: النصب بـ«كي» أكثر من الجرّ، ولم يمكن تأويل الجرّ؛ لأنَّ حرفه لا يُضمَرُ، فحكم به، و«حتى» ثبت جرُّ الأسماء بها كثيراً، وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدرنا من الإضمار، والاشتراك خلاف الأصل، ولأنَّها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف «كي» فإنَّها سبكت في الفعل وخلصت للاستقبال. ونقله في "الأشباه".

«وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ» المفيدان للسببية والمعية، بشرط أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب محضين.
فالنفي يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم، وما كان تقليلاً مراداً به النفي.

فالأوّل: نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦].

والثاني: ليس زيدٌ حاضراً فيكلمك.

والثالث: أنتَ غيرُ آتٍ فتحدّثنا.

والرابع: نحو: قلنا تأتينا فتحدّثنا.

والنفي مع «الواو» كذلك، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ

الْصَّبْرَيْنِ ﴿[آل عمران: ١٤٢] وقس الباقي.

واشترطوا في النَّفْيِ كونه محضاً احترازاً من نحو: «مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا»
و «مَا تَأْتِينَا إِلَّا فَتُحَدِّثُنَا» فَإِنَّ معنَاهما الإثبات؛ فلذلك وجب الرفعُ فيهما، أمَّا
الأوَّلُ فَلأنَّ «زال» للنفي وقد دخل عليها النفي، ونفيُ إثبات.
وأمَّا الثاني فلانتقاض بـ«إلا».

(مسألة): نحو: «مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا» برفعٍ على العطف، فيكون شريكاً في
النفي أو الاستئناف فيكون مثبتاً، أي: فأنت تحدثنا الآن بدلاً عن ذلك،
وَيُنصَبُ بإضمار «أن»، وله معنيان: نفي السبب فينتفي المسبب، ونفي الثاني
فقط.

والطلبُ يشمل الأمر، والنهي، والدعاء، والعرض، والتخصيص،
والتمني، والاستفهام، وزاد الفراء التَّرجي. ومثال: الفاء بعد التمني: ﴿يَلَيْتَنِي
كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُورَ﴾ [النساء: ٧٣]، والواو بعده: ﴿يَلَيْتَنَانِي أَنْ لَا تُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا
وَكُنْ﴾ [الأنعام: ٢٧].

(مسألة): «ليتني أجد ما لا فأفنيق منه»، والرفعُ على وجهين، والنصبُ على
إضمار «أن»، و«ليت لي ما لا فأفنيق منه»، يمتنع الرفعُ على العطف، ومثال الفاء
بعد النهي: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، والواو بعده كقوله:
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأَيَّ مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ
(تنبيه): شرطُ النهي عدمُ النقص بـ«إلا»، فلو نُقصَ النهي بـ«إلا» لم يجز
النصبُ نحو: «لَا تَضْرِبْ إِلَّا عَمراً فَيَغْضَبُ». قاله ابن هشام.

ومثال الفاء بعد الأمرِ قوله:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَيْسِيحًا إِلَيَّ سُلَيْمَانُ فَتَسْرِيحًا
والواو بعده، قوله:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ
وقد اجتمع النصبُ في جوابي الطلبِ والنفي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ
الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [الأنعام: ٥٢] الآية؛ لأنَّ «تَطْرُدُهُمْ» جوابُ النفي وهو:
﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ﴾، ﴿فَتَكُونُ﴾ جوابُ النهي وهو: «لَا تَطْرُدِ».
ومثال الفاء بعد الدُّعاءِ قوله:

رَبِّ وَفَقِّنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ
وبعد العَرْضِ، قوله: «يَا ابْنَ الْكَرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا».
وبعد التَّحْضِيضِ، قولك: «هَلَا أَتَقَيَّتَ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لَكَ» وهو والعَرْضُ
متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل، إِلَّا أَنْ فِي التَّحْضِيضِ زيادةٌ توكيدٌ وحثٌّ،
وفي العَرْضِ رَفَقًا وَلِينًا.

وبعد الاستفهامِ قوله:

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ
وشرطُ الاستفهامِ: أَنْ لَا يَتَضَمَّنَ وقوعَ الفعلِ، نحو: «لَوْ صَرَبْتَهُ
فَيَجَازِيكَ»، فَإِنَّ الضَّرْبَ إِذَا وَقَعَ يَتَعَذَّرُ سَبْكُ مَصْدَرٍ مُسْتَقْبَلٍ مِنْهُ.
ومثال التَّرْجِي: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابِ﴾ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ

(مسألة): لم يُسمع نصبُ الفعل بعد الواو بعد واحدٍ من أربعة: وهي النَّفْيُ، والنَّهْيُ، والأمر، والتَّمْنِي. قاله ابن هشام.
وقال أبو حيان: ولا أحفظه بعد الدُّعاء والعَرْضِ والتَّحْضِيضِ والتَّرَجُّي، فينبغي أن لا يُقدَّم على ذلك إلا بسماع. نقله الأزهرِيُّ.

(فائدة): اشترطوا في الطَّلَب أن يكون بالفعل احترازًا من نحو قولك: «نَزَالَ فَنُكَلِّمُكَ» و «صَهْ فَنُحَدِّثُكَ» خلافًا للكسائي في إجازة ذلك مطلقًا، ولا بن جني وابن عصفورٍ في إجازته بعد «نَزَالَ، وَدَرَاكَ» ونحوهما مما فيه لفظ الفعل دون «صَهْ، وَمَهْ» ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه. قاله ابن هشام.

واشترطوا في الفاء: السَّبِيَّةَ، والواو: المَعِيَّةَ، احترازًا من العاطفتين على صريح الفعل، ومن الاستثنايتين نحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْبُدُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦] فإنَّها للعطف. وتقول: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ» بالرفع، إذا نهيته عن الأوَّل فقط وأبَحْتَ له الثاني، فإن قَدَّرْتَ النَّهْيَ عن الجمع نصَبْتَ على إرادة المَعِيَّةِ، أو قَدَّرْتَ النَّهْيَ على كُلِّ منهما على حَدِّثِهِ: جَزَمْتَ على العطف. والفرق بين النَّصْبِ والجَزْمِ في حَالَتِي العطف: أَنَّهُ في النَّصْبِ من عطف مصدرٍ مؤوَّلٍ من «أَنْ» والفعل على مصدرٍ مُتَّصِدٍ من الفعل السَّابِقِ، لئلا يلزم عطف المصدرِ على الفعل، وفي الجَزْمِ من عطف الفعل على الفعل. قاله ابن هشام.

(مسألة): إذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطَّلَبِ وقُصِدَ به معنى الجزاء جُزِمَ الفعل، واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه جوابًا لشرطٍ مقدَّرٍ، فيكون مجزومًا عندهم بأداة شرطٍ مقدَّرة هي وفعل الشرط لا جوابًا

للطلب المتقدم، فيكون مجزومًا بنفس الطلب. وهو قول الخليل وسيبويه
والسِّيرافيِّ والفارسيِّ.

ثمَّ اختلفوا في علته، فقال الخليل وسيبويه: إِنَّمَا جَزَمَ الطَّلَبُ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى
حَرْفِ الشَّرْطِ، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ وَالسِّيرَافِيُّ: لِنِيَابَتِهِ مَنْابِ الْجَازِمِ الَّذِي هُوَ حَرْفُ
الشَّرْطِ الْمَقْدَرِ، كَمَا أَنَّ النَّصْبَ بِـ «ضَرْبًا» فِي قَوْلِكَ: «ضَرْبًا زَيْدًا» لِنِيَابَتِهِ عَنْ
اضْرَبَ، لَا لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَاهُ، خِلَافًا لِزَاعِمِي ذَلِكَ.

ومذهب الجمهور راجح؛ لِأَنَّ الحذفَ والتَّضْمِينَ وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي أَنَّهَا
خِلَافَ الْأَصْلِ لَكِنْ فِي التَّضْمِينَ تَغْيِيرَ مَعْنَى الْأَصْلِ، وَلَا كَذَلِكَ الْحَذْفُ، وَأَنَّ
نَائِبَ الشَّيْءِ يُوَدِّي مَعْنَاهُ، وَالطَّلَبُ لَا يُوَدِّي مَعْنَى الشَّرْطِ، وَلِأَنَّ الْأَرْجَحَ فِي
«ضَرْبًا زَيْدًا» أَنَّ «زَيْدًا» مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَحذُوفِ لَا بِالمصدر؛ لِعَدَمِ حُلُولِهِ
مَحَلَّ فِعْلٍ مَقْرُونٍ بِحَرْفٍ مُصَدْرِيٍّ، وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]
﴿أَتْلُ﴾ مجزومٌ بِشَرْطٍ مُقَدَّرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «تَعَالَوْا إِنْ تَأْتَوْنِي أَتْلُ عَلَيْكُمْ»،
فَالْتَّلَاوَةُ عَلَيْهِمْ مُسَبِّبَةٌ عَنْ مَجِيئِهِمْ بِخِلَافِ ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾
[التوبة: ١٠٣] ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ مَرْفُوعٌ بِاتِّفَاقِ السَّبْعَةِ، وَإِنْ كَانَ مُسَبَّوقًا بِالطَّلَبِ
وَهُوَ ﴿خُذْ﴾، لَكُونَهُ لَيْسَ مَقْصُودًا بِهِ مَعْنَى: إِنْ تَأْخُذْ مِنْهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ؛
وَلِإِنَّمَا أُرِيدَ: «خُذْ مِنْهُمْ صَدَقَةً مُطَهَّرَةً»، ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿صَدَقَةً﴾،
وَلَوْ قُرِئَ بِالْجَزْمِ عَلَى مَعْنَى الْجُزْأِ لَمْ يَمْتَنِعْ فِي الْقِيَاسِ انْتِهَى مُلْخَصًا مِنْ
"التَّوَضِيحِ وَشَرْحِهِ".

(فائدة): النَّفْيُ لَا يَجْزِمُ الْفِعْلَ فِي جَوَابِهِ، فَلَا يُقَالُ: «مَا تَأْتِينَا مُحَدِّثًا»، بِجَزْمِ

«مُحَدَّثْنَا»، خلافاً للزجاج والكوفيين، ولا سماع معهم ولا قياس؛ لأنَّ الجزم يتوقَّف على السببية، ولا يكون انتفاء الإتيان مُسَبِّباً للتحديث. قاله الأزهرى.
 «وَأَوْ» العاطفة إذا صلح في موضعها حتى المرادفة «إلى» نحو: لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي. وقوله:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمَنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ
 أو صلح في موضعها «إِلَّا» الاستثنائية، نحو: «لَأَقْتُلَنَّه أَوْ يُسَلِّمَ»، وقوله:
 وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ فَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا
 وقال ابنُ عَقِيلٍ: يجب إضمار «أن» بعد «أو» المقدَّرة بـ«حتى» أو «إِلَّا»، فتقدَّر بـ«حتى» إذا كان الفعل الذي قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً، وتقدَّر بـ«إِلَّا» إن لم يكن كذلك.

فالفعل في الأمثلة المتقدِّمة ونحوها مؤوَّل بمصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ مُتَصَيِّدٍ من الفعل المتقدِّم، أي: ليكوننَّ لزومٌ مِنِّي أو قضاءٌ منه لحَقِّي، وليكوننَّ استسهالٌ مِنِّي للصَّعْبِ أو إدراكٌ للمُنَى، وليكوننَّ قتلٌ مِنِّي للكافرِ أو إسلامٌ منه، وليكوننَّ كسرٌ مِنِّي لكُعُوبِهَا أو استقامةٌ منها. قاله الأزهرى.

(مُهَمَّةٌ): تُضَمُّرُ «أن» وجوباً بعد «لام الجحود» وبعد «حتى» وبعد «الفاء» و«الواو»، وتُضَمُّرُ جوازاً بعد «لام كي»، وبعد «الفاء» والواو، وأو، وثمَّ. إذا كان العطفُ بهنَّ على اسمٍ صريحٍ ليس في تأويل الفعل، وهو نوعان: مصدرٌ وغيره، فغيرُ المصدرِ قوله:

وَلَوْ لَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وَآلٌ سُبَّيْعٍ أَوْ أَسْوَعُكَ عَلَقَمَا
 «أَسْوَعُكَ» معطوفٌ على «رجال»، وهو ليس في تأويل الفعل.

والمصدر نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءة غير نافع، فالنصب عطفاً على ﴿وَحْيًا﴾، والتقدير: «إلا وحياً أو إرسالاً»، و﴿وَحْيًا﴾ مصدر ليس في تأويل الفعل. ونحو قوله:

وَلَبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبَسِ الشُّفُوفِ
ف«تَقَرَّ» منصوب بـ«أن» مضمرة جوازاً، وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على «لَبَسُ»، وقوله:

لَوْ لَا تَوَقَّعُ مُعْتَرِّفًا رِضِيَهُ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِّ
ف«أَرْضِيَهُ» منصوب بـ«أن» مضمرة جوازاً بعد «الفاء»، وهي الفعل في تأويل مصدر معطوف على «تَوَقَّعُ»، و«تَوَقَّعُ» ليس في تأويل الفعل، وقوله:
إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ
ف«أَعْقَلُهُ» منصوب بـ«أن» مضمرة جوازاً بعد «ثُمَّ»، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على «قَتْلِي» وليس في تأويل الفعل.

(فائدة): تَحْصَلَ من هذا أن لـ«الفاء، والواو، وأو» حالتين: حالة يجب فيها إضمار «أن» بعدهنَّ، وحالة يجوز.

فيجب إذا كانت «الفاء» للسببية و«الواو» للمعية بعد نفي أو طلب محضين، و«أو» بمعنى «إلى» أو «إلا».

ويجوز إذا عطفت على اسم خالص من التأويل بالفعل، وثُمَّ تُشَارِكُهُنَّ في الجواز دون الوجوب. انتهى من "التوضيح" وشرحه.

(مسألة): لا ينتصب الفعل بـ«أن» مضمرة في غير هذه المواضع العشرة إلا

شدوذًا، وهي في ذلك على قسمين: تارةً يكون في الكلام مثلها فيحسُن حذفها، وتارةً لا يكون.

فالأول: كقول بعضهم: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، بنصب «تسمع» بإضمار «أن»، والذي حسَّن حذفها من «تسمع» ذكَّرها في «أن تراه». وقوله:

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُحْلِدِي
بنصب «أحضر» بـ «أن» مضمرة ويؤيده «وأن أشهد». قاله ابن هشام.
والثاني: قول آخر: «خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ»، بالنصب، وقراءة بعضهم:
﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنبياء: ١٨] بنصب ﴿يَدْمَغُهُ﴾
وقراءة ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ بالنصب فحذفت «أن» فيهنَّ، وليس معها ما يحسُن
حذفها، والجميعُ شاذٌّ، قاله الأزهرِيُّ.

(تنبيه): القول بالشذوذ هو مذهب الجمهور، وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين إلى أنه يُقاس عليه، وأجاز الأخفش حذف «أن» قياسًا، ولكن بشرط رفع الفعل مثل: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾، وتَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ في رواية الرِّفْع، وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفها إلا في الأماكن العشرة، رفعت أو نصبت.

قال المؤلف: (وَالْجَوَازِمْ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَا أَمْرٍ وَالِدُّعَاءِ، وَلَا فِي النَّهْيِ وَالِدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفُمَا، وَإِذَا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً).

«وَالْجَوَازِمْ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ» وهي على قسمين: ما يجزّم فعلاً واحداً، وما يجزّم فعلين: فالذي يجزّم فعلاً واحداً «لَمْ» وهي حرفٌ لنفي المضارع وقَلْبُهُ ماضياً نحو: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، و«لَمَّا» وهي حرفٌ لنفي

المضارع وقَلْبُهُ ماضياً نحو: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيْمَنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

(تنبيه): «لَمَّا» تُشاركُ «لَمْ» في أمورٍ: في الحرفيّة، والاختصاص بالمضارع، والنفي، والجزم، والقَلْبُ للماضي، وتنفارقُها في أربعة أمورٍ:

أحدها: أنَّ المنفي بها مستمرُّ الانتفاء إلى زمن الحال، بخلاف المنفي بـ«لَمْ» فإنه قد يكون مستمرّاً مثل: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ [الإخلاص: ٣] وقد يكون منقطعاً مثل: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ [الإنسان: ١]؛ لأنَّ المعنى أَنَّهُ كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً ومن ثمَّ امتنع أن تقول: «لَمَّا يقيم ثم قام»، لما فيه من التناقض، وجاز «لم يقيم ثم قام».

والثاني: أنَّ «لَمَّا» تؤذن كثيراً بتوقُّع ثبوت ما بعدها نحو: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٨] أي: إلى الآن ما ذاقوه، وسوف يذوقونه، و«لَمْ» لا تقتضي ذلك.

والثالث: أنَّ الفعل يُحذف بعدها، يُقال: «هل دَخَلْتَ البلد؟»، فتقول: «قَارَبْتُهَا وَلَمَّا»، تريد: ولَمَّا أدخلها وكقوله:

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءًا وَلَمَّا فَتَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْنِي
أي: ولَمَّا أَكُنْ بَدْءًا قبل ذلك أي: سيِّداً. ولا يجوز وصلتُ إلى بغداد ولَمْ،
تريدُ وَلَمْ أدخلها، فأما قوله:

أَحْفِظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ
فضرورة.

والرابع: أنَّها لا تقتزن بحرفِ الشَّرْطِ بخلاف «لَمْ»، تقول: «إِنْ لَمْ تَقَمْ
قمت»، ولا يجوز «إِنْ لَمْ تَقَمْ قمت»، وزاد في "المغني" قسمًا خامسًا مما تفارقُ
«لَمْ» فيه «لَمْ»: وهو أَنَّ منفيَّ «لَمْ» لا يكون إلا قريبًا من الحال، ولا يشترط ذلك
في منفيَّ «لَمْ»، تقول: «لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ فِي الْعَامِ الْمَاضِي مُقِيمًا»، ولا يجوز «لَمْ يَكُنْ».
وقال ابنُ مالِكٍ: لا يُشترطُ كون منفيَّ «لَمْ» قريبًا من الحال مثل: «عَصَى
إِبْلِيسُ رَبَّهُ وَلَمْ يَنْدَمْ»، بل ذلك غالبٌ لا لازم. اهـ

وعلة هذه الأحكام كلها: أَنَّ «لَمْ» لنفي (فَعَلَ) و«لَمْ» لنفي (قَدْ فَعَلَ).
(تنبيه): ما ذكرناه في أنَّهما يقلبان المضارع إلى الماضي هو مذهب المبرِّد، وهو
الجاري على ألسنة العرب، وذهب أبو موسى إلى أنَّهما يقلبان لفظ الماضي إلى
المضارع، ونُسِبَ إلى سيبويه والصَّحِيحُ الأوَّلُ.
(مسألة): سُمِعَ رفعُ المضارع بعد «لَمْ» كقوله:

لَوْلَا فَوَارِسُ مَنْ نَعِمَ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ
فقال ابنُ مالِكٍ: لغة، وقيل: ضرورة، وسُمِعَ نصبُ المضارع بها كقراءة
بعضهم: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ فقال اللَّحْيَانِي: إِنَّهَا لغةٌ لبعضِ العرب، وقال غيره:
الأصل «نَشْرَحُنْ»، فحُذِفَتْ نونُ التَّوكِيدِ الخفيفة وبقيت الفتحة دليلًا عليها،
قال ابن هشام: وفي هذا شذوذان: توكيدُ المنفيِّ بـ«لَمْ»، وحذف «النون» لغير
وقفٍ ولا ساكنين. اهـ

(مسألة): قد يُفصل بين «لَمْ» ومجزومها بالظرف في الضرورة، كقوله:
 فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ
 وقد يليها الاسم معمولاً لفعل محذوف يُفسرُهُ ما بعده كقوله:
 ظَنَنْتُ فَقِيرًا ذَا غِنًى ثُمَّ نِلْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ
 قاله ابن هشام.

(تنبيه): تأتي «لَمَّا» لمعنيين آخرين:

أحدهما: أن تختص بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود
 أولاهما، نحو: «لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ»، ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وبعضهم
 يقول: حرف وجوب لوجوب.

قال ابن هشام: زعم ابن السَّراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم
 جماعة: إنها ظرف بمعنى «حين»، وقال ابن مالك: بمعنى «إذا»، وهو حسن؛
 لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

وردَّ ابنُ خروفٍ على مدَّعي الاسميَّة بجواز أن يقال: «لَمَّا أَكْرَمْتَنِي أَمْسِ
 أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ»؛ لأنها إذا قُدِّرَتْ ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا
 يكون في الأمس والجواب أن هذا مثل: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]
 والشرط لا يكون إلا مُستقبلاً ولكن المعنى إن ثبت أنني كنت قُلْتُهُ، وكذا
 هذا المعنى «لَمَّا ثبت اليوم إكْرَامُكَ لي أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ»، ويكون جوابها فعلاً
 ماضياً اتفاقاً، وجملة اسميَّة مقرونة بـ«إذا» الفجائية، أو بـ«الفاء» عند ابن
 مالك، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور:

دليل الأول: ﴿فَلَمَّا نَجَّحْنَا إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧].

والثاني: ﴿فَلَمَّا نَجَّحْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

والثالث: ﴿فَلَمَّا نَجَّحْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْنَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢].

والرابع: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجْدِلُنَا﴾ [هود: ٧٤]

وهو مؤول «يجادلنا»، وقيل في آية الفاء: إِنَّ الجواب محذوف أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع: إِنَّ الجواب: «جاءته البشري» على زيادة الواو، أو محذوف أي: أقبل يجادلنا.

(فائدة): من مشكل «لما» هذه قول الشاعر:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ
فَيَقَالُ: أين فعلاها، قال ابن هشام: والجوابُ أَنَّ «سَقَاؤُنَا» فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسره وهي بمعنى: سَقَط. والجوابُ محذوفٌ تقديره: قلت، بدليل قوله: أقول، وقوله: «شِم» أمرٌ، من قولك: شِمْتُ البرق، إذا نظرت إليه، والمعنى: لما سَقَط سَقَاؤُنَا قلت لعبد الله شِمُهُ.

وقال الدماميني: هذا إن كانت شرطية، وأمّا إن قلنا: إِنَّهَا بمعنى «حين» فهي ظرفٌ لا قول ولا حذف. اهـ

المعنى الثاني: أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية نحو:

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] فيمن قرأ بتشديد الميم، وعلى الماضي لفظاً

لا معنى نحو: «أنشدك الله لما فعلت» أي: ما أسألك إلا فعلك، قال الشاعر:

قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَيْتَ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ

قال ابن هشام: وفيه ردُّ لقول الجوهرى: أنَّ «لَمَّا» بمعنى: إلَّا غير معروفٍ في اللغة، ثمَّ قال: وتأتي «لَمَّا» مركَّبة من كلمات ومن كلمتين، فأما المركَّبات من كلمات فنحو: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِقِنَهُمْ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١١] بتشديد نون «إِنْ» وميم «لَمَّا»، فيمن قال: الأصل لمن ما فأبدلت النون ميماً وأدغمت، فلمَّا كثرت الميمات حُذفت الأولى، وهذا القول ضعيفٌ؛ لأنَّ حذف مثل هذه الميم استثقلاً لم يثبت، وأضعفُ منه قولُ آخر: إنَّ الأصل «لَمَّا» بالتَّثوين، بمعنى جمعاً، ثمَّ حُذف التَّثوين إجراءً للوصل مجرى الوقف؛ لأنَّ استعمال «لَمَّا» في هذا المعنى بعيدٌ، وحذف التَّثوين من المنصرف في الوصل أبعدُ.

وأضعفُ من هذا قولُ آخر: إنَّه فعَلَى من «اللمم» وهو بمعناه ولكنه مُنْع الصرف لألف التَّأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللَّفظة، وإذا كان فعَلَى فهَلَّا كُتِب بالياء، وهَلَّا أماله من قاعدته الإمالة، وأمَّا قراءةُ أبي بكرٍ بتخفيف «إِنْ» وتشديد «لَمَّا» فتحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون مخففةً من الثَّقيلة.

والثَّاني: أن تكون «إِنْ» نافيةً، و«كَلَّا» مفعول بإضمار أرى، و«لَمَّا» بمعنى إلَّا. وأمَّا قراءةُ النُّحويين بتشديد النُّون وتخفيف الميم، وقراءةُ الحرَميين بتخفيفهما، فـ«إِنْ» في الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال، وفي الثَّانية مخففة من الثَّقيلة وأعملت على أحد الوجهين، واللَّام من «لَمَّا» فيها «لام» الابتداء.

وأما المركَّبة من كلمتين فكقوله:

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَايَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

وهو لغزٌ، يقال فيه: أين جواب «لَمَّا»؟ وبم انتصب «أَدَعَّ»؟ وجواب الأول: أَنَّ الأصل «لَنْ مَّا»، ثم أَدغمت النون في الميم للتقارب، ووَصِلَا خَطًّا للإلغاز، وإنَّما حقُّها أن يُكتبَا منفصلين.

وجواب الثاني: أَنَّ انتصابه بـ«لن»، و«ما» الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين «لن» للضرورة، فيُسأل حينئذٍ: كيف يجتمع قوله: لن أَدَعَّ القتال، مع قوله: لن أَشْهَدَ الهيْجاء؟ فيُجاب: بأنَّ أَشْهَدَ ليس معطوفاً على أَدَعَّ، بل نصبه بـ«أن» مضمرة، و«أن» والفعل عطف على القتال أي: لن أَدَعَّ القتالَ وشهودَ الهيْجاء. اهـ ملخصاً.

(فائدة): نظيرُ هذا البيت المتقدم في الإلغاز قولُ الشاعر:

عَافَتِ الْمَاءُ فِي الشِّتَاءِ فَقُلْنَا بَرِّدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا

فيقال: كيف يكون التبريدُ سبباً لمصادفته سخيناً؟

والجواب: أَنَّ الأصل «بل رِدِيهِ»، وهو أمرٌ من الورد، ثم كُتِبَ على لفظه للإلغاز.

وقوله: (وَأَلَمْ وَأَلَمَّا) هما نفس «لَمْ وَلَمَّا» دخلت عليهما همزة الاستفهام. (وَلَا أَمْ الْأَمْرُ) نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧].

(وَالِدُعَاءِ) نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، والالتماسِ نحو: «لِيَقْمَ»، فالأمر من الأعلى، والدُّعاء من الأدنى، والالتماس من المساوي، وهذا التقسيم من باب الأدب، وإلا فالكلُّ أمرٌ في الحقيقة. وجزمها فِعْلِيَّ المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون مبنيين للفاعل قليل، نحو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

والله وسلم: «قُومُوا فَلأَصِلْ لَكُمْ» وقوله تعالى: ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وأقلُّ منها جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا﴾ [يونس: ٥٨] بقراءة التاء، وزعم الزجاجي أنها لغة جيدة، والجمهور جعلوا جزمها لفعل المخاطب أقلَّ من جزمها لفعل المتكلم، وقالوا: الأكثرُ الاستغناء عن هذا بفعل الأمر، نحو: «افرحوا، وخذوا، وقم». وأصل «لام الأمر» السكون؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الحركة، ولكن مَنَعَ منه أنَّها قد تكون في الابتداء، والابتداء بالسَّكَن متعذِّرُ فكسرت، وقد تُفتح عند سُليم، فإذا دخل عليها الواو والفاء أو ثم رجعت إلى سكونها الأصليِّ غالبًا، انتهى من "التوضيح وشرحه".

(فائدة): قال السيوطي في "الأشباه": «يجوزُ تسكينُ «لام الأمر» بعد «واو وفاء» نحو: ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بآيَاتِهِمْ﴾ [الحج: ٢٩] ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]، ولا يجوز ذلك في «لام كي»؛ وفرَّق أبو جعفر النَّحاس بأنَّ «لام كي» حذف بعدها «أن»، فلو حُذفت كسرتها أيضًا لاجتمع حذفان بخلاف «لام الأمر»، وفرَّق ابنُ مالك بأنَّ «لام الأمر» أصلها السُّكُون فُرِدت إلى الأصل ليؤمن دوامُ تقوية الأصل، بخلاف «لام كي» فإنَّ أصلها الكسر؛ لأنَّها «لام الجر»، انتهى منه.

وقوله «وَلَا فِي النَّهْيِ» نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣].

«وَالدُّعَاءُ» نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

«وَالِاتِّمَاسِ» نحو: لا تفعل، وجزمها فعليَّ المتكلم نادرٌ، كقوله:

لَا أَعْرِفَنَّ رَبِّبًا حُورًا مَدَامِعُهَا مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ
وقوله:

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَاظُ
(فائدة): الرَّبُّ، براءين مُهملتين وباءين مُوحدين: القطيع من البقر
الوحشية، والحور، بضمّ الحاء المهملة: جمع حَوْرَاءَ من الحور، بفتحتين، وهو
شِدَّةُ بياض العين في شِدَّةِ سوادها، والأعقابُ جمع عقب؛ كل شيء آخره،
والأكوار جمع كُور، بضمّ الكاف: الرَّحْلُ بأداته، وِدِمَشْقُ كحَصَجْر: مدينةٌ
معروفة، والجَرَاظُ، بضم الجيم وبالضاد المعجمة: الأكلُ الواسعُ البطن،
وعنى الفرزدقُ بهذا معاوية.

(مسألة): تجزم «لا» فعلي المتكلم مبني للمفعول بكثرة، نحو: لا أُخْرِجُ
ولا نُخْرِجُ؛ وذلك لأنَّ المنهَى غيرُ المتكلم وهو الفاعل المحذوف النائب عنه
ضمير المتكلم، والأصل: «لا يُخْرِجُنِي أَحَدٌ ولا يُخْرِجُنَا أَحَدٌ».
(تنبيه): قال بعضهم: أصلُ «لا النَّاهية» «لامُ الأمر» زيدت عليها الألف
فانفتحت، وقال الكسائي: هي «لا النَّافية»، والجزم بعدها بـ«لام الأمر»
مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين، والصَّوابُ خلافُ هذا كله.

(مهمة): قال أبو حَيَّان في «شرح التَّسهيل»: لا تدخل على التي للنهي أداة
الشَّرْطِ. ف «لا» في قولهم: «إن لا تفعل أفعَل» للنَّفي المحض، ولا يجوز أن
تكون للنَّهي؛ لأنَّه ليس خبرًا والشَّرْطُ خبرٌ فلا يجتمعان، وقال بعضهم: هي
«لا» التي للنهي، وإذا دخل عليها أداة الشَّرْطِ لم تجزم وبطل عملها، وكان
التَّأثيرُ لأداة الشَّرْطِ، وذلك بخلاف «لم» فإنَّ التأثير لها لا لأداة الشَّرْطِ في نحو:

﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة: ٢٤].

والفرق: أن أداة الشرط لم تلزم العمل في كل ما تدخل عليه، إذ تدخل على الماضي، فلم يكن لها إذ ذاك اختصاص بالمضارع فصعقت؛ فحيث دخل عامل محتض كان الجزم له اهـ. نقله السيوطي في "الأشباه".

(مسألة): اختلف في «لا» من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ

ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] على قولين:

أحدهما: أنها نافية، والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقرانه بحرف الطلب مثل: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِيلاً﴾ [إبراهيم: ٤٢] ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع؛ فوجب إضمار القول، أي: واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك.

والثاني: أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين:

أحدهما: أن الجملة صفة لـ «فتنة»، ولا حاجة إلى إضمار القول؛ لأن الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذاً، والذي جوزّه تشبيه «لا» النافية بـ «لا» الناهية وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامة للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين.

والثاني: أن الفعل جواب الأمر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذاً، ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد؛ لأن المعنى حينئذٍ فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة.

وقوله: «إِنَّ التَّقْدِيرَ إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تَصِيبُ الظَّالِمَ خَاصَّةً» مردودٌ؛ لأنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا يُقَدَّرُ مِنْ جِنْسِ الْأَمْرِ لَا مِنْ جِنْسِ الْجَوَابِ اهـ. قاله ابن هشام.
 (فائدة): «لا» النَّاهِيَةُ تَخْتَصُّ بِالْدُخُولِ عَلَى الْمُضَارَعِ وَتَقْتَضِي اسْتِقْبَالَهِ، سِوَاهُ كَانَ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ مَخَاطَبًا نَحْوُ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١] أَوْ غَائِبًا نَحْوُ: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ [آل عمران: ٢٨] أَوْ مُتَكَلِّمًا نَحْوُ: «لَا أَرِيْنَكَ هَاهُنَا».

والذي يجزم فعلين أربعة أنواع:

حرفٌ باتِّفَاقٍ وَهُوَ «إِنَّ» بِكسْرِ الهمزة وسكون النون، وهي أُمُّ الْبَابِ وَأَصْلُ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: «لأنَّهَا تَدْخُلُ فِي مَوَاضِعِ الْجَزَاءِ كُلِّهَا، وَسَائِرُ حُرُوفِ الْجَزَاءِ لَهَا مَوَاضِعٌ مَخْصُوصَةٌ، فَ«مَنْ» شَرْطٌ فِيمَنْ يَعْقِلُ، وَ«مَتَى» شَرْطٌ فِي الزَّمَانِ، وَلَيْسَتْ «إِنَّ» كَذَلِكَ، بَلْ تَأْتِي شَرْطًا فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا» اهـ.

وقال ابن القواس في "شرح الدرة": «إِنَّمَا كَانَتْ إِنْ أَصْلُ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ وَأَصْلُ الْمَعَانِي لِلْحُرُوفِ، وَلِأَنَّ الشَّرْطَ بِهَا يَعْصَمُ مَا كَانَ عَيْنًا أَوْ زَمَانًا أَوْ مَكَانًا، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّتْ بِأُمُورٍ مِنْهَا: جَوَازُ حَذْفِ الْفَعْلَيْنِ بَعْدَهَا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: إِنَّمَا صَارَتْ «إِنَّ» أُمُّ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهَا بَغْلِبَتْهَا عَلَيْهِ تَنْفَرِدُ وَتَوْدِّي عَنْ الْفَعْلَيْنِ، يَقُولُ الرَّجُلُ: «لَا أَقْصِدُ فَلَانًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ حَقَّ مَنْ يَقْصِدُهُ» فَيُقَالُ لَهُ: زَرَهُ وَإِنْ يُزَارُ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَزَرَهُ فَيَكْفِي «إِنَّ» مِنَ الشَّيْئَيْنِ وَلَا يَعْرِفُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الشَّرْطِ» اهـ.

قال أبو حَيَّانَ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِ وَكَلَامُ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَيْسَ مَخْصُوصًا بِالضَّرُورَةِ،

لكن صرح الرضي: بأنه خاصٌ بالشعر، ومنها قال أبو حيان: لا أحفظ أنه جاء فعل الشرط محذوفٌ ولا الجواب محذوفًا أيضًا بعد غير «إن». ومنها جَوَزَ بعضهم حذف «إن»، لكن الجمهور على منعه، ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشرط إجماعًا، كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف حرف الجر. ومنها يجوز إيلائها الاسم على إضمار فعل يفسره ما بعده نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] ولا يجوز ذلك في غيرها من الأدوات إلا في الضرورة، كما جزم به في "التسهيل".

قال ابن يعيش وأبو حيان: «وُحِصَّتْ «إن» بالجواز لكونها في الشرط أصلاً». اهـ نقله السيوطي في "الأشباه".

(تنبيه): كل من الأدوات يقتضي فعلين، يسمّى أولهما: شرطًا لتعليق الحكم عليه، وثانيهما: جوابًا؛ لأنه مرتّبٌ على الشرط، كما ترتب الجواب على السؤال، وجزاء لـ «أن» مضمونه جزاء لمضمون الشرط.

(مسألة): لا يشترط في الشرط والجزاء أن يكونا من نوع واحد، بل تارة

يكونان مضارعين نحو: ﴿وَإِنْ تَعُوذُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩] وتارة ماضيين نحو:

﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدْنَا﴾ [الإسراء: ٨] وتارة مختلفين ماضيًا فمضارعًا نحو: ﴿مَنْ

كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدْنَاهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠] وتارة عكسه مضارعًا

فماضيًا وهو قليلٌ حتى خصّه الجمهور بالشعر، ومذهب الفراء ومن تبعه

جوازه في الاختبار نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ

إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ». رواه البخاري.

ومنه: ﴿إِنْ شَأْنُنْزِلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤] لأنَّ تابع الجواب جواب، وردَّ ابن مالك بهذين ونحوهما على الأكثرين إذ خصَّصوا هذا النوع بالضرورة. وأجاب الجمهور: بأنَّ الحديث تجوز روايته بالمعنى فليس نصًّا في الدليل، وعن الآية بأنَّه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.

(فائدة): رفع الجواب المسبوق بماضي أو مضارع منفي بـ«لم» قوي، كقوله: وإنَّ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمْ ونحو: إنَّ لم تقم أقوم، ورفع الجواب في غير ذلك ضعيفٌ كقوله:

فقلتُ تحمَّل فوق طوقك إنَّها مطبَّعةٌ من يأتها لا يميزها

وعليه قراءة طلحة في الشواذ: ﴿أَيُّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].
(مهمَّة): يُشترط في السَّطر ستة أمور:

أحدها: أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى، فلا يجوز إنَّ قام زيداً أمس قمت وأما: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦] فالمعنى: إنَّ ثبت أن كنت قلته.

الثاني: ألا يكون طلباً، فلا يجوز: إنَّ قم، ولا: إنَّ لا تقم.

والثالث: ألا يكون جامداً، فلا يجوز: إنَّ عسى ولا: إنَّ ليس.

والرابع: أن لا يكون مقروناً بحرف تنفيس، فلا يجوز: إنَّ سوف يقم.

والخامس: ألا يكون مقروناً بقد، فلا يجوز: إنَّ قد قام.

والسادس: أن لا يكون مقروناً بحرف نفي غير «لم» و«لا»، فلا يجوز: إنَّ

لما يقم، وإنَّ لن يقوم.

(مسألة): قال ابن هشام: قد تقترن «إنَّ» بـ«لا» النَّافية، فيظن من لا معرفة

له إِنْهَا «إِلَّا» الاستثنائية نحو: ﴿إِلَّا نُنْصِرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] ﴿إِلَّا نَنْفِرُوا يُعَذِّبَكُمُ﴾ [التوبة: ٣٩]، ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، و﴿وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣٣]. اهـ

(تذنيب): كل جواب يصح جعله شرطاً بأن كان ماضي اللفظ دون المعنى مجرداً من «قد» وغيرها، أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بـ«لم» أو «لا»، فالأكثر خلوه من الفاء، ويجوز اقترانه بها، ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع. نحو: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٩٠] ونحو: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ﴾ فَلَا يَخَافُ [الجن: ١٣] قاله بدر الدين ابن مالك، وقاله غيره: إذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية، والتقدير فهو لا يخاف، قال المرادي: وهذا هو التحقيق، وكل جوابٍ يمتنع جعله شرطاً، فإنَّ الفاء تجب فيه لتربطه بشرطه وذلك: الجملة الاسمية نحو: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَحِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧] والجملة الطلبية نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١] وقس عليه بقية أنواع الطلب: من النهي، والدعاء ولو بصيغة الخبر، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي. ويجوز أن تُعني «إذا» الفجائية عن الفاء في الربط إن كانت الأداة «إِنْ»، أو كانت الأداة غير الجازمة «إذا» الشرطية، لأنها تشبه «إِنْ» في كونها أمّ باب الشروط غير الجوازم، والجواب فيها جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بـ«إِنْ» التوكيدية نحو: ﴿وَإِنْ

نُصِبَتْهُمْ سَيْنُهُ بِمَا قَدَمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿[الروم: ٣٦] ونحو: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] وقد يجمع بين «إذا» الفجائية والفاء تأكيداً خلافاً لمن منع ذلك، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]. انتهى ملخصاً من "التوضيح" وشرحه، وقس هذا في جميع أدوات الشرط فلا نحتاج إلى تكراره فيما يأتي.

واسمٌ باتفاق وهو «ما» الشرطية وهي نوعان غير زمانية نحو: ﴿وَمَا تَقْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] وقد جوزت في: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] على أن الأصل وما يكن ثم حذف فعل الشرط، والأرجح: أنها موصولة وأن الفاء داخلة على الخبر لا شرطية والفاء داخلة على الجواب. وزمانية، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري وابن مالك، وهو ظاهرٌ في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَمُّوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧] أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم. اهـ قاله ابن هشام.

(تنبيه): تأتي «ما» الاسمية لمعنيين آخرين:

أحدهما: أن تكون معرفة وهو نوعان: ناقصة وهي الموصولة نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] وتامة وهي نوعان: عامة، أي: مقدرة بقولك الشيء، وهي التي لريقتدّمها اسمٌ، تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو: ﴿إِنْ بُدُّوا وَالصَّدَقَتِ فَنِعْمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] أي: فنعمة الشيء هي.

والأصل: فنعم الشيء إبداءها؛ لأنَّ الكلام في الا بداء لا في الصَّدقات، ثمَّ حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل وارتفع، وخاصَّةً: وهي التي تقدَّمها ذلك وتقدر من لفظ ذلك الاسم، نحو: غسلته غسلًا نعمًا ودققته دقًّا، أي: نَعَمَ الغسل ونَعَمَ الدَّق.

وأكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة تامة، وأثبتته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه.

ثانيهما: أن تكون نكرة مجرَّدة عن معنى الحرف، وهي أيضًا نوعان: ناقصة، وتامة.

فالنَّاقصة: هي الموصوفة، وتقدر بقولك شيء كقولهم: «مررت بما معجب لك» أي: بشيء معجب لك وقوله:

رَبَّمَا تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

أي: ربَّ شيءٍ تكرهه النفوس، فحذف العائد من الصِّفة إلى الموصوف. والتَّامة تقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: التعجُّب نحو: ما أحسن زيدًا، المعنى شيءٌ حسن زيدًا، جزم بذلك جميع البصريين إلَّا الأخفش فجَوَّزه، وجَوَّز أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها من الإعراب، وأن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتًا لها، وعليهما فخير المبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: شيءٌ عظيمٌ ونحوه.

والثاني: باب «نعم وبئس» نحو: غسلته غسلًا نعمًا، ودققته دقًّا نعمًا. أي: نعم شيئًا، فما نصب على التمييز عند جماعة من المتأخِّرين، وظاهر كلام سيبويه

أَنَّهَا معرفة تامة كما مرَّ.

والثالث: قولهم: إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحدٍ بالإكثار من فعلٍ كالكتابة «إِنَّ زَيْدًا مَّا أَنْ يَكْتُبَ» أي: أَنَّهُ من أمر كتابة، أي: أَنَّهُ مخلوقٌ من أمرٍ، وذلك الأمر هو الكتابة، ف«ما» بمعنى شيء، وإن وصلتْها في موضع خفض بدل منها، وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله سيبويه: أَنَّهَا معرفة تامة بمعنى الشَّيء أو الأمر، وإن وصلتْها مبتدأ والظرف خبره، والجملة خبر لـ «أَنَّ»، ولا يتحصَّل للكلام معنى طائل على هذا التقدير، قاله ابن هشام. وأما «ما» الحرفية فستأتي.

«ومن» ولها أربعة معانٍ:

أحدها: الشرطيَّة نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

الثاني: الاستفهامية نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدًا﴾ [يس: ٥٢]، ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا

يَتُوسَى﴾ [طه: ٤٩].

(تنبيه): إذا قيل: من يفعل هذا إلا زيد؟ فهي «من» الاستفهامية أشربت معنى النفي، ومنه: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥] ولا يتقيَّد جواز ذلك بأن يتقدَّمها الواو، خلافًا لابن مالك بدليل: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وإذا قيل: من ذا لقيت؟ ف«من» مبتدأ و«ذا» خبر الموصول والعائد محذوف، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء أن تكون «ذا» زائدة، و«من» مفعولًا، وظاهر كلام جماعة أَنَّهُ يجوز في «من ذا لقيت»: أن تكون «من» و«ذا» مركبتين كما في قولك: ماذا صنعت؟ ومنع ذلك

أبو البقاء في مواضع من "إعرابه" و"ثعلب في "أماليه" وغيرهما، وخصّصوا جواز ذلك بماذا؛ لأنَّ «ما» أكثر إبهامًا، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولأنَّ التركيب خلاف الأصل، وإنَّما دلَّ عليه الدليل مع «ما»، وهو قولهم لماذا جئت بإثبات الألف قاله ابن هشام.

الثالث: أن تكون موصولة نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ

وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨].

الرابع: أن تكون نكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها «رب» في قوله:

رُبَّ مَنْ أَنْصَجْتُ غَيْظًا قَلْبُهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ
(فائدتان):

الأولى: نحو: «مَنْ يُكرمني أكرمه» يحتمل الأوجه الأربعة: فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين، أو موصولة وموصوفة رفعتهما، أو استفهامية رفعت الأولى وجزمت الثاني؛ لأنَّه جوابٌ بغير الفاء، ومن فيهن مبتدأ وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك، ونحو: «من زارني زرته»، لا تحسن فيه الاستفهامية ويحسن ما عداها.

الثانية: زيد في أقسام «مَنْ» قسمان آخران:

أحدهما: أن تأتي نكرة تامة، وذلك عند أبي عليٍّ قاله في قوله:

ونعم مَرْكَأً مَنْ ضاقت مَذاهِبُهُ ونعم مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإعلانٍ

فرغم أن الفاعل مستترٌ و«من» تمييز، وقوله: هو مخصوص بالمدح فهو

مبتدأ خبره ما قبله، أو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، وقال غيره: «من» موصول فاعل، وقوله: هو مبتدأ خبره هو آخرٌ محذوفٌ على حدِّ قوله: «وشعري شعر» والظرف متعلّق بالمحذوف؛ لأنَّ فيه معنى الفعل، أي: ونعم من هو الثابت في حالتي السر والعلانية.

الثاني: التوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي أنَّها ترد زائدة كـ«ما»، وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أنَّ الأسماء تزداد وأنشد عليه:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا
فيمن خفض «غيرنا»، ولا دليل في البيت لاحتمال أن تكون نكرة موصوفة أي: على قوم غيرنا، قاله ابن هشام.

«ومهما» وهي اسمٌ على الأصحَّ، بدليل عود الضمير عليها في: ﴿مَهْمَا تَأْنِيَاهُ﴾

مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَّ بِهَا ﴿[الأعراف: ١٣٢] وقال بعضهم: عاد عليها ضمير «به» وضمير «بها»، حملاً على اللفظ وعلى المعنى اهـ. قال ابن هشام: والأولى أن يعود الضمير «بها» على الآية، وزعم السهيلي وتبعه ابن يسعون أنَّها تأتي حرفاً بدليل قوله:

ومهما تكنْ عند امرئٍ من خَلِيقَةٍ وإن خالها تخفى على الناسِ تُعْلَمِ
فهي هنا حرف بمنزلة «أن» بدليل: أنَّها لا محل لها، والجواب: أنَّها إمَّا خبر تكن، و«خليفة» اسمها، و«من» زائدة؛ لأنَّ الشرط غير موجب عند أبي علي، وإمَّا مبتدأ، واسم «تكن» ضميرٌ راجعٌ عليها، والظرف خبر، و«أنت» ضميرها؛ لأنَّها الخليفة في المعنى، ومثله: ما جاءت حاجتك فيمن نصب حاجتك، ومن خليفة تفسير للضمير. اهـ

(مسألة): «مهما» بسيطة على الأصح، وزعم الأخفش والزجاج أنها مركبة من «ما» الشرطية، وقال خليل واختاره الرضي: إنها مركبة من «ما» الشرطية و«ما» الزائدة، ثم أبدلت الهاء من الألف دفعًا للتكرار.

ثم على البساطة فوزنها فعلى، وألفها تأنيث ولذا لم تُنَوَّن باقية على التنكير، أو إلحاق وزال تنوينها للبناء، ولها ثلاثة معان:

أحدها: ما لا يعقل غير الزمان مع تضمّن معنى الشرط، ومنه الآية؛ ولهذا فُسِّرَ بقوله تعالى: ﴿مِنْ عَائِيَةٍ﴾ وهي فيها إمّا مبتدأ أو منصوبة على الاشتغال، فيقدّر لها عامل متعدّد كما في «زيدٌ مررت به» متأخراً عنها؛ لأنّ لها الصّدر أي: تحضرنا وتأتنا.

الثاني: الزّمان والشرط، فتكونا ظرفاً لفعل الشرط، ذكره ابن مالك وأنشد عليه:

وإنّك مهما تُعطِ بطنك سُؤْلَهُ وفرجك نالا مُنتهى الدّمّ أجمعاً
وجزم به الرضي، وردّ بجواز كونها للمصدر أي: إعطاء كثيرًا أو قليلاً.

الثالث: الاستفهام، ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلوا عليه بقوله:

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَّهْ أودى بـنـعـلي وِسْرُ بَالِيَهْ

فرعموا أنّ «مهما» مبتدأ، و«لي» الخبر، و«أودى» بمعنى هلك، و«نعلي»

فاعل و«الباء» زائدة، مثلها: ﴿وَكُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] ولا دليل في البيت

لاحتيال أنّ التقدير «مه» اسم فعل بمعنى اكفف، ثم استأنف استفهامًا بـ«ما» وحدها.

(فائدة): لا تجر «مهما» بحرف ولا إضافة، فلا يُقال: على مهما تكن أكن، ولا جهة مهما تقصد أقصد، وقال ابن عصفور: يجوز ذلك كسائر الأدوات، قاله في "الهمع".

«وإذ ما» واختلف في نوعها، مذهب سيبويه إلى أنها حرف كان، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان، وأصلها إذ التي هي ظرف لما مضى، فزيد عليها «ما» وجوباً في الشرط فجزم بها، واستدل سيبويه: بأنها لما رُكبت مع «ما» صارت معها كالشيء الواحد؛ فبطل دلالتها على معناها الأول بالتركيب وصارت حرفاً، ونظير ذلك أنهم حين ركبوا «حب» مع «ذا» فقالوا: «حبذا زيد»، بطل معنى «حب» من الفاعلية وصارت مع «ذا» جزء كلمة، وصارت «حبذا» كلها اسماً بالتركيب، وخرجت عن أصل وضعها بالكليّة. قاله في "الهمع".

وقال ابن هشام: «إذ ما» أداة تجزم فعلين كقوله:

وإنك إذ ما تأت ما أنت أمرٌ به تُلف من إياه تأمر آتيا

وعملها الجزم قليل لا ضرورة لبعضهم. اهـ

«وأي» وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف مكان فظرف مكان نحو: «أي جهة تجلس أجلس»، أو زمان أو مفعول أو مصدر فكذلك، وهي لعموم الأوصاف. قاله في "الهمع".

وقال ابن هشام: «أي» بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتي على خمسة أوجه:

شرطاً، نحو: ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [الفصص: ٢٨]،

﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُو أَفَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

واستفهامًا، نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَهُ هَذِهِ إِيْمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، ﴿فَيَأَيُّ

حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وقد تخفف كقوله:

تَنْظَرْتُ نَسْرًا وَالسَّامِكِينَ أَيُّهَا عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهْلَتْ مَوَاطِرَهُ
وموصولًا: نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] قاله
سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن «أَيًّا»
الموصولة معربة دائمًا كالشَّرْطِيَّة والاستفهاميَّة، قال الزَّجَّاج: ما تَبَيَّن لي أنَّ
سيبويه غلط إلَّا في موضوعين: هذا أحدهما؛ فإنَّه يسلم أنَّها تعرب إذا أفردت،
فكيف يقول بينائها إذا أضيفت؟ ! وقال الجرمي: خرجت من البصرة فلم
أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكَّة أحدًا يقول: لأضربنَّ أَيُّهم قائمًا، بالضمِّ اهـ.
والرابع: أن تكون دالَّة على معنى الكمال، فتقع صفة للنكرة نحو: «زيد
رجل أيُّ رجل»، أي كامل في صفات الرجال، وحالًا للمعرفة «كمررت
بعبدالله أيُّ رجل».

والخامس: أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل نحو: «يا أيها الرجل»، وزعم
الأخفش أن «أَيًّا» لا تكون وصلة، وأن «أَيًّا» هذه هي الموصولة، حذف صدر
صلتها وهو العائد، والمعنى: يا من هو الرجل، ورد بأنه ليس لنا عائد يجب
حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية وله أن يجيب عنهما بأن ما في
قولهم: لا سيما زيد بالرفع كذلك، وزاد قسمًا وهو أن تكون نكرة موصوفة

نحو: «مررت بأي معجب لك» كما يقال: بمن معجب لك، وهذا غير مسموع.

ولا تكون «أي» غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا في النداء والحكاية، يقال: جاءني رجل فتقول: أي يا هذا؟ وجاءني رجلان فتقول «أيان»، وجاءني رجال فتقول «أيون». اهـ كلام ابن هشام ملخصاً.

«ومتى» اسم شرط نحو قوله:

أنا ابنُ جَلَا وطلّاعُ الثّنايا متى أضعِ العِمامةَ تعرّفوني

واسم استفهام نحو: ﴿مَتَى نَصَرُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٤].

وحرف بمعنى «من» أو «في» وذلك في لغة هذيل يقولون: أخرجها متى كمه أي منه.

وقال ساعدة: أخيل برقاً متى حاب له زجل، أي: من سحاب حاب أي: ثقیل المشي تصويت. واختلف في قول أبي ذؤيب:

شربنَ بماءِ البحرِ ثم ترفعتُ متى لججِ خضِرٍ لهنَّ نئيجُ

فمتى بمعنى من، وقال ابن سيده: بمعنى وسط، قاله ابن هشام.

(تنبيه): اختلف في إهمال متى، فقليل: لا تهمل، وقيل: نعم، حملاً على «إذا»، كحديث البخاري: «وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس»، قاله ابن مالك، قال أبو حيان: وهذا شيء غريب، ثم تكلم في استدلاله بما أثر في الحديث على إثبات الأحكام النحوية، قاله في "الهمع".

(مهمّة): قال السيوطي في "الأشباه": «إن قيل: لم جزمت «متى» وشبهها

ولم تجزم «الذي» إذا تضمنت معنى الشرط نحو: «الذي يأتيني فله درهم»، فالجواب: أن الفرق من وجوه:

أحدها: أن الذي وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل؛ فأشبهه لام التعريف الجنسية، فكما أن لام التعريف لا تعمل فكذا الذي.

و الثاني: أن الجملة التي يوصل بها لا بد أن تكون معلومة للمخاطب، والشرط لا يكون إلا مبهماً.

والثالث: أن «الذي» مع ما يوصل به اسم مفرد، و «الشرط» مع ما يقتضيه جملتان مستقلتان، نقلت ذلك من خط ابن هشام في بعض تعاليقه، وذكره ابن الحاجب في "أماله". اهـ

«وأيان» ظرف زمان للعموم نحو: «أيان تقم أقم»، وكسر همزتها لغة لسليم، وتختص إذا وردت في الاستفهام بمستقبل كما تقدم، فلا يستفهم بها عن الماضي، كذا قال ابن مالك، وأبو حيان ولم يحكما فيها خلافاً، وأطلق السكاكي والقزويني في "الإيضاح" كونها للزمان ومثلاً «بأيان جئت» وهو يشعر بأنها تستعمل في الماضي، والصواب خلافه، ونقل عن علي بن عيسى الربيعي أنها تختص بمواقع التفخيم، نحو: ﴿أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، ﴿أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ٦]، والمشهور أنها لا تختص به. قاله في "الهمع".

قلت: وهذا بخلاف «متى» فإن «متى» إذا استفهم بها يليها الماضي والمستقبل.

(تنبيه): أنكر قوم الجزم «بأيان» لقلته وكثرة ورودها استفهاماً نحو: ﴿أَيَّانَ مَرَسَهَا﴾ [النازعات: ٤٢] ﴿أَيَّانَ يَبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥]، قال أبو حيان: ومن لم

يحفظ الجزم بها سيبويه لكن حفظه أصحابه. قاله في "الهمع".

«وَأَيْنَ» ظرف مكان نحو: ﴿أَيَنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]

ونحو قوله:

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُثْلِهَا ثَمَلٌ

وقد تخرج عن الشرطية، فتقع استفهامًا نحو: «أين زيد».

«وَأُنَى، وَحَيْثُ» وهما ظرفا مكان عموماً، وتقع «أُنَى» استفهامية بمعنى

«متى» نحو: ﴿فَأَتَوْا حَرَّتْكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وبمعنى «من أين» نحو:

﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] وبمعنى «كيف» نحو: ﴿أَنَّى يُحْيِي هَٰذَا اللَّهُ

بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] واختار أبو حيان في الآية الأولى أنها شرطية أقيمت

فيها الأحوال مقام الظروف المكانية، والجواب محذوف. قاله في "الهمع".

قلت: والحق ما قاله أبو حيان إذ لا معنى للاستفهام في الآية.

«وحَيْثُ» لا تقع استفهاماً بل لا تكون إلا شرطاً نحو قوله:

حَيْثُهَا تَسْتَقِيمُ يَقْدَرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

قال ابن هشام: «وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان». اهـ

وعملها الجزم إذا اتصلت بها «ما» الكافة لأنها لما تتصل بها تضمن معنى

الشرط، أما إن لم تتصل بها «ما» الكافة فمبنية على الضم تشبيهاً لها بالغايات

«كقبل وبعد»، أو الفتح للتخفيف، أو الكسر على أصل التقاء الساكنين،

وطييء يُبْدَلُ ياءها واوًا فيقولون: حوث، وفقعس يعربونها فيقولون:

«جلست حيث كنت»، «وجئت من حيث جئت»، فيجرونها «بمن» وهي

عندهم «كعند» وقرئ: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢] بالكسر فيحتمل الإعراب، ولغة البناء على الكسر، وسواء في الجملة الفعلية، أو الاسمية قال في "المغني": «وإضافتها إلى الفعلية أكثر»، ولهذا رجع النصب في جلست حيث زيداً أراه، وندرت إضافتها إلى المفرد كقول الفرزدق:

وَنَطَعْنَهُمْ تَحْتَ الْكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيَبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَ الْعَمَائِمِ
والكسائي يقيسه، وعليه فيصح فتح همزة «أَنْ» بعدها، بل يصح عند غيره على «أَنْ» المفتوحة مبتدأ حذف خبره، قاله شارح "المغني".

قلت: وقُلَّ من يتنبه لهذا المعنى من الطلبة، حتى إن بعض من يدعي الطلب قال لي يوماً: ما تقول في «أَنْ» بعد «حيث»، هل يصح فتحها؟ قلت: نعم، فقال: لا، وأنكر ذلك علي.

وندر جرّها بالباء في قوله: «كان هنا بحيث مفك الإزار».

وب«إِنْ» في قوله: «إلى حيث أَلَقْتَ رَحْلَهَا أَمْ قَشَعَمْ».

وب«فِي» في قوله: «فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِينَا شَرِيكَهُمْ».

وقال ابن مالك: «تصرفها نادر».

ومن وقوعها مجردة عن الظرفية قوله:

إِنْ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِي — هِجْلِي فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ

«فحيث» اسم «إِنْ»، وقال أبو حَيَّان: «هذا خطأ لأن كونها اسماً «لأن» فرع عن كونها تكون مبتدأ، ولم يسمع ذلك فيها البتة، بل اسم «إِنْ» في البيت: «حِجْلِي»، و«حَيْثُ» الخبر لأنه ظرف، والصحيح: أنها لا تنصرف فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ». اهـ.

وقال ابن هشام: «الغالب كونها في محل نصب على الظرفية، أو خفض بمن، وقد تخفض غيرها، وقد تقع مفعولاً به وفقاً للفارسي، وحمل عليه ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئاً في المكان، وناصبها يعلم محذوف مدلولاً عليه بأعلم، لا بأعلم نفسه؛ لأن أفعال التفضيل لا ينصب المفعول به، فإن أولته بعالم جاز أن ينصبه في رأي بعضهم». اهـ

وقد رد في البحر مجيئها مفعولاً بما يطول ذكره.

«وكيفاً» وهي اسم لدخول الجار عليها بلا تأويل في قولهم: «على كيف تتبع الآخرين؟»

ولإبدال الاسم الصريح منه نحو «كيف أنت، صحيح أم سقيم؟»، وللإخبار به مع مباشرته للفعل نحو «كيف كنت؟» فبالإخبار به انتفت الحرفية، وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية، وتستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تكون شرطاً؛ فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو: «كيف تصنع أصنع» ولا يجوز «كيف تجلس أذهب» باتفاق، ولا «كيف تجلس أجلس» بالجزم عند البصريين إلا قطرباً؛ لمخالفتها لأدوات الشرط، وقيل: يجوز بها مطلقاً، وإليه ذهب قطرب والكوفيون، وقيل: لا يجوز بها، وقيل: يجوز بها إن اقترنت بها نحو: «كيفما تكن أكن»، قالوا: ومن ورودها شرطاً ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ﴾ [آل عمران: ٦]، ﴿فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [الروم: ٤٨] وجوابها في ذلك كله محذوف

لدلالة ما قبلها، وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها.
والثاني: أن تكون استفهامًا وهو الغالب فيها، ثم إما أن يكون حقيقياً
نحو: «كيف زيد» أو غيره نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨] الآية؛
فإنه أخرج مخرج التعجب، وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى به نحو: «كيف أنت»،
«كيف كنت» و «كيف ظننت زيدا» وحالا قبل ما يستغنى نحو: «كيف جاء
زيد» أي: على أي حالة جاء زيد.

قال ابن هشام: «عندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً، وأن منه
﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٦] إذ المعنى: أَيِّ فِعْلٍ فَعَلَ رَبُّكَ ولا يتجه فيه أن
يكون حالاً من الفاعل». اهـ

وإنما بُنيت لتضمُّنها معنى همزة الاستفهام، وبُنيت على فتحة طلباً للخفة.
(تنبيه): ذهب سيبويه إلى أن كيف ظرف، وأنكره الأخفش والسيرافي
وقالا: إنها اسم غير ظرف، ورتبوا على هذا الخلاف أموراً:
أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعند غيره رفع مع المبتدأ،
نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عند سيبويه في أي حال أو على حال؟ وعند غيره
تقديرها في نحو: «كيف زيد» أصحح زيد؟ وفي نحو: «كيف جاء زيد؟»
أراكباً جاء زيد؟ ونحوه.

الثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: «على خير ونحوه؛ ولهذا
قال رؤبة وقد قيل له: كيف أصبحت: خير، عافاك الله، أي على خير، فحذف

الجار وأبقى عمله، وعند غيره أن يقال: صحيح، أو نحوه. وقال ابن مالك: لم يقل أحد: إن كيف ظرف؛ إذ ليست زمانًا ولا مكانًا، ولكنها لما كنت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالًا عن الأحوال العامة سميت ظرفًا؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليهما مجازًا، قال ابن هشام: وهو حسن». اهـ

(فائدة): قال ابن هشام: «قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] ولا تكون كيف بدلًا من إبل لأن دخول الجار على كيف شاذ، على أنه لم يسمع في إبل بل في على، ولأن إلك متعلقة بما قبلها فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه». اهـ

قلت: «في "الداميني" حكى قطرب عن بعض العرب: «انظر إلك كيف يصنع» أي إلى حال صنعه، قال الرضي: و«كيف» فيه منسلخة عن الاستفهام لعدم صدارتها». اهـ

(مُهَمَّة): زعم عيسى بن موهب وجماعة أن «كيف» تأتي عاطفة وأنشدوا عليه:

إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَأَنْتَ قَنَائُهُ وَهَانَ عَلَى الْأَدْنَى فَكَيْفَ الْأَبَاعِدِ

قال ابن هشام: «وهذا خطأ لاقرانها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية، ثم يحتمل أن الأبعاد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي: فكيف حال الأبعاد؟ فحذف المبتدأ على حد قراءة ابن جمار: «والله يريد الآخرة» أو بتقدير فكيف الهوان على الأبعاد، فحذف المبتدأ والجار، أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت

كيف بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم». اهـ

قلت: قراءة ابن جمار: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] بجر الآخرة على حذف مضاف شاذة في حذف المضاف، وبقاء المضاف إليه على جره من غير شرطه المشار إليه في "الألفية":

لَكِنْ بَشْرَطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مِمَّا ثَلَا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

لأن أصل الآية، والله أعلم: تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة.

وقول ابن هشام: «أو بالعطف بالفاء، ثم أقحمت... إلخ»، قال الدماميني: «هذا لا يصح مع جعله الموضوع أن كيف خبر إذا لإقحام يقتضي عدم المحل ويمكن أنه متعلق بمحذوف قسم لما تقدم أي أو يوجه ذلك بالعطف بالفاء... إلخ. اهـ

«وإذا في الشُّعْرُ خاصَّةً» هذا زائد على الجوازم، ولـ «إذا» معنيان:

أحدهما: أن تكون للمفاجأة، فتختص بالجمال الاسمية ولا تحتاج إلى جواب ولا تقع في الابتداء. ومعناها الحال لا الاستقبال نحو: «خرجت فإذا الأسد بالباب»، ومنه ﴿فَأَلْقَيْنَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠] ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾ [يونس: ٢١].

وهي حرف عند الأخفش والكوفيين، واختاره ابن مالك. ويرجّحه قولهم «خرجت فإذا إنَّ زيدًا بالباب». بكسر «إن»، لأن «إن» لا يعمل ما بعدها فيها قبلها. وظرف مكانٍ عند المبرد والفارسي وابن جنِّي وأبو بكر الحَيَّاط واختاره ابن عصفور.

وظرف زمان عند الزَّجَّاج والرياشي، واختاره ابن طاهر وابن خروف
والشَّلَوِيَّين إبقاء لها على ما ثبت لها.

قال ابن هشام: «زعم الزمخشري أَنَّ عاملها فعلٌ مشتقٌّ مقدَّرٌ من لفظ
المفاجأة، قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾ [الروم: ٢٥] الآية: «إِنَّ التقدير:
إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت»، ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها
عندهم الخبر المذكور في نحو: «خرجت فإذا زيد جالس» أو مقدَّر في نحو: «فإذا
الأسد» أي حاضر، وإذا قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر، ولم يقع الخبر
معها في التنزيل إلا مصرحاً به نحو ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَإِذَا هِيَ
شَخْصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿فَإِذَا هُمْ خُمِدُونَ﴾ [يس: ٢٩]، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾
[الأعراف: ١٠٨]، ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤]. اهـ

(مسألة): إذا قلت: «خرجت فإذا الأسد» صحَّ كونها خبراً على المكان عند
المبرد، أي فبالحاضرة الأسد، لا على الزمان عند الزَّجَّاج؛ لأن الزمان لا يخبر به
عن الجثة، ولا على الحرف لأنه لا يخبر به ولا عنه، وتلزمها الفاء داخلة عليها.
واختلف فيها، فقال المازني: هي زائدة للتأكيد لأن «إذا الفجائية» فيها
معنى الإتيان؛ ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء. وهذا إما اختاره ابن
جنبي، وقال مبرمان: هي عاطفة للجملة «إذا» ومدخولها على الجملة قبلها.
واختاره الشَّلَوِيَّين الصغير، وأيده أبو حَيَّان بوقوع، ثم موقعها في قوله تعالى:
﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ نَّتَشَارِبُونَ﴾ [الروم: ٢٠]، وقال الزَّجَّاج: دخلت على حد
دخولها في الشرط. قاله في "الهمع".

الثاني: من وجهي «إذا» أن تكون لغير مفاجأة، والغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، أو مضارعاً دون ذلك، وقد اجتمعتا في قول أبي ذؤيب:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

(تنبيه): إنما دخلت «إذا الشرطية» على الاسم في نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، لا مبتدأ، خلافاً للأخفش، وأما قول الفرزدق:

إِذَا بِأَهْلِيٍّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذَرُّعُ

فقال ابن هشام: «التقدير إذا كان باهلي، وقيل: حنظلية فاعل باستقر محذوف، وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية، ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر، فكأنه لم يحذف». اهـ

(مُهَمَّة): قد تخرج «إذا» عن معنى الشرط فتتجرد للظرفية المحضة، نحو:

﴿وَالْإِلَّٰلُ إِذَا يَنْشِئْنَ﴾ [الليل: ١]، ﴿وَالْإِلَّٰلُ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: ٢]، ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى﴾

[النجم: ١]، ﴿وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ٢].

(فائدة): لا تعمل «إذا» الجزم إلا في ضرورة، كقول عبد القيس:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

خلافاً لمن جَوَّزه في السعة بقلّة، وإنما لم تعمل الجزم في السعة لمخالفتها لأدوات الشرط بكونها خاصاً بالمتيقن والمظنون.

(تنبيهات):

الأول: في خروج «إذا» عن الظرفية، قال ابن مالك: أنها وقعت مفعولا به في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنْتِ رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي...» الحديث، رواه البخاري، ومبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١] والخبر «إذا» الثانية ﴿خَافِضَةً رَافِعَةً﴾ [الواقعة: ٣] بالنصب حالان، والمعنى وقت وقوع الوقوع خافضة لقوم رافعة لآخرين، هو وقت رَجَّ الأرض، ومجرورة بحتى في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَهَا﴾ [الزمر: ٧١].

قال السيوطي: سبقه إلى ذلك ابن جني في الثاني، والأخفش في الثالث، والجمهور أنكروا ذلك كله، وجعلوا «حتى» في الآية حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها ولا عمل له، وإذا وقعت ظرفا حذف جوابه، أي انقسمتم أقساما وكنتم أزواجا، و«إذا» الثانية بدل من الأولى، و«إذا» في الحديث ظرف لمحذوف هو مفعول أعلم أي شأنك ونحوه.

الثاني: في خروجها عن الاستقبال، وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تجيء للماضي، زعمه ابن مالك وجماعة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] فإن الآية نزلت بعد انفضاضهم وكذا: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ﴾ [التوبة: ٩٢] الآية، وأنكره أبو حيان.

ثانيهما: أن تجيء للحال، وذلك بعد القسم نحو: ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١] قال ابن هشام: «قيل: لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم؛ لأنه

إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي؛ لأنَّ قَسَمَ الله سبحانه قديمٌ؛ ولا لكون محذوف هو حال من الليل؛ لأنَّ الحال والاستقبال متنافيان، وإذا بطل هذا الوجهان تعيَّن أنه ظرفٌ لأحدهما على أنَّ المراد به الحال. اهـ

الثالث: في ناصب «إذا» مذهبان:

أحدهما: أنه شرطها، وهو مذهب المحققين، واختاره أبو حَيَّان حملاً لها على سائر أدوات الشرط.

ثانيهما: أنه ما في جوابه من فعل أو شبهة، وهو مذهب الأكثرين لما تقدم من أنها ملازمة الإضافة إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، ومن ذهب إلى هذا أبو البقاء. قال ابن هشام: ويرد عليهم أمور:

أحدهما: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصوير الجملتان واحدة لأن الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عاملة.

والثاني: أنه ممتنع في قول زهير:

بَدَا لي أَنِّي لستُ مُدْرِكُ مَا مَضَى ولا سابقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

لأن الجواب محذوف وتقديره إذا كان جائياً فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه.

والثالث: أنه يلزمهم في نحو: «إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً» أن يعمل أكرمتك في ظرفين متضادين، وذلك باطل عقلاً.

والرابع: أنَّ الجواب ورد مقروناً بإذا الفجائية نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا

دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُم تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾ [الروم: ٢٥]، وبالحرف الناسخ نحو: «إذا جئتنى اليوم فإن أكرمتك» وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله. انتهى كلامه ملخصاً.

(فائدة): زعم أبو عبيدة أن إذا قد تزداد واستدل بقوله:
حَتَّى إِذَا اسْلُكُوهُم فِي فِتْنَةٍ شَلَّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرَدَا
قال: فزادها لعدم الجواب؛ فكأنه قال: متى سلكوهم، وتأوله ابن جني على حذف جواب إذا.

(تنبيه): أدوات الشرط على أربعة أنواع: حرف باتفاق وهو: «إن».
وحرف على الأصح وهو «إذا»، عند سيبويه. واسم باتفاق وهو: «من»،
«وما»، «ومهما»، «وأي»، «ومتى»، «وأيان»، «وأيين»، «وأنى»، «وحيثما».
واسم على الأصح وهو: «مهما».

وهذه الأنواع الأربعة تنقسم ستة أقسام:
أحدها: ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو إن وإذما نحو:
﴿وَلَن نَّعُودُ وَنَعُدُّ﴾ [الأنفال: ١٩]، : «وإذا ما تقم أقم».

و الثاني: ما وضع للدلالة على من يعقل، ثم ضمن معنى الشرط وهو
«من» نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

والثالث: ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط، وهو
«ما» و «مهما» نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿مَهْمَا

تَأْتِيَا بِهِ مِنْ أَيْتٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢] الآية.

الرابع: ما وضع للدلالة على الزمان، ثم ضمن معنى الشرط وهو: «متى»، و«أيان»، نحو:

﴿مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي﴾

ونحو:

﴿أَيَّانُ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا...﴾

والخامس: ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو: «أين» و«أنى» و«حيثما» نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ونحو: «أنى تأتها تستجر بها»، ونحو: «حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحًا».

والسادس: ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة وهو «أي»، فإنها بحسب ما تضاف إليه فهي في «أيهم يقيم أقم معه» من باب «من»، وفي «أي الدواب تركب أركب» من باب ما، وفي «أي يوم تصوم أصم» من باب «متى»، وفي «أي مكان تجلس أجلس» من باب «أين». اهـ قاله الأزهرى.

قلت: وأما «كيفما» فمن القسم الرابع على ما للأخفش والسيرافي، وأما «إذا» فمن القسم الثاني في رأى الكوفيين والأخفش، ومن الرابع في رأى بعضهم.

ثم هي على ثلاثة أقسام: قسم لا تلحقه «ما» وهو «من» و«ما» و«مهما» و«أنى»، وذهب الكوفيون إلى جواز زيادتها بعدها إلا «مهما» فيجوز «من ما يكرمني أكرمه»، وقسم تكون «ما» شرطاً في عمله الجزم وذلك «إذ» و«حيث». وقسم يكون لحاق ما له على جهة الجواز، وهو «إن» و«متى» و«أي» و«أيان»، إلا أن أداة الشرط جازمة للفاعلين معاً الشرط والجواب، وأما «كيفما» فمن القسم الثاني عند بعض النحاة ومن الثالث عند الكوفيين.

وأما «إذا» فمن القسم الثالث كما هو الظاهر على أنه لم يسمع فيها ذلك.
 (مُهَمَّة): ذهب جمهور البصريين إلى أن أداة الشرط جازمة للفعلين معاً
 الشرط والجواب، واختاره ابن عصفور والأبْذِي، وقال الأخفش: الشرط
 مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالشرط، واختاره ابن مالك في التسهيل، ونقل
 ابن جني عن الأخفش أن الشرط والجواب تجازما، وقال سيبويه والخليل:
 الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب
 وذهب الكوفيون إلى أن الجواب مجزوم بالجوار قياساً للجزم على الجر،
 ورد كل من الأقوال بما يطول ذكره.

(تَمَّة): قال ابن الخباز: «الجازم أضعف من الجار وفرع عليه، فالجازم أولى
 أن لا يضمم البتة»، ولهذا أفسد قول الكوفيون: إن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر
 مضمرة، وذكره أبو حيان في شرح "التسهيل" وفرع عليه أنه لا يجوز الفصل
 بين لام الأمر، والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره، وإن روى عنهم الفصل
 بين الجار والمجرور بالقسم نحو قولهم: «اشتريته -بوالله- ألف درهم»، فإن
 ذلك لا يجوز في اللام؛ لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجر.

وفرع عليه الأخفش واختاره السَّلَوِيُّ وابن مالك أن جواب الشرط
 مجزوم بفعل الشرط لا بالأداة، قال: لأن الجار إذا كان لا يعمل عملين، وهو
 أقوى من الجازم فالجازم أولى أن لا يعملها، وقال ابن النحاس: الجازم أضعف
 من الجار، وإذا كان حذف حرف الجر وإبقاء عمله ضعيفاً فإن يضعف حذف
 الجازم وإبقاء عمله أولى وأحرى. اهـ، نقله السيوطي.

(فرع): قال ابن جني: «اتصال المجزوم بجازمه اشد من اتصال المجرور

بجاره، وجواب الشرط أشد اتصالاً بالشرط من جواب القسم، وذلك أن جواب القسم ليس بمعمول للقسم كما كان جواب الشرط معمولاً للشرط، وإذا كان كذلك ولم يجز تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملاً في جوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جواباً وكونه مجزوماً بالشرط أجدر».

(فائدة): قال ابن إياز: «إن قيل حرف الجزم أضعف من حرف الجر، وحرف الجر لا يعمل في شيئين، فكيف عملت «إن» في شيئين؟ قيل: الفرق بينهما الاقتضاء، فحرف الجر لما اقتضى واحداً عمل فيه وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما».

(مسألة): قال ابن هشام: «بعض الجمل لا تصح أن تقع شرطاً، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبعي بينها وبين أداة الشرط، فاستعين على إيقاعها جواباً له برابط وهو الفاء أو ما يخلفها، وهذا كمعنى التعدية» اهـ

(مسألة): قال ابن هشام: «كما تربط الفاء الجواب بشرطه، كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو: «الذي يأتيني فله درهم» وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتيب لزوم الدرهم على الإتيان ولو لم تدخل احتمال ذلك وغيره، وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو: ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] في إيدانها بما ارتاده المتكلم من معنى القسم» اهـ. ولخصت جميع ذلك من "الأشباه والنظائر".

(فائدة): شرط الجواب الإفادة، فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدأ، فلا

يجوز «إن يقيم زيد يقيم» كما لا يجوز في الابتداء «زيد زيد»، فإن دخله معنى يخرج له للإفادة جاز نحو: «إن لم تطع الله عصيت»، أريد به التنبيه على العقاب فكأنه قال: وجب عليك ما وجب على العاصي، ومنه: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله...» الحديث.

(مسألة): في جواز حذف الفاء من الجواب أقوال:

أحدها: يجوز ضرورة واختياراً، نقله أبو حيان عن الأخفش وبعض النحويين، وخرج عليه ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

ثانيها: المنع في الحالين، قال أبو حيان: في محفوظي قديماً أن المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة، وأنه زاعم في قول عبد الرحمن بن حسان: مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يُشْكُرْهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ أن الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره، قال: وهذا ليس بشيء لأنه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الأخرى.

ثالثها: وهو الأصح، يجوز ضرورة ويمتنع في السعة، وهو مذهب سيبويه. وقال ابن مالك: يجوز في النثر نادراً، ومنه حديث اللقطة: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» انتهى من "الهمع".

(تتمة): قال البصريون: لأداة الشرط الصدر فلا يسبقها معمول معمولها، ولا فعل الجواب عليها؛ لأنها عندهم كأداة الاستفهام وما النافية ونحوهما مما له الصدر، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وإنما تقع مستأنفة أو مبنية على ذم خيراً ونحوه. وجوز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الأداة

نحو: «خيرًا إن تفعل يُثبِكَ الله»، و«خيرًا إن تُصب».

قال أبو حَيَّان: وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب غير معمول الجواب المرفوع، فإنه يجوز تقديمه نحو: «خيرًا إن أتيتني تصب»، وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة، بل هو في نية التقديم والجواب محذوف.

قال أكثر البصريين: ولا الجواب أيضًا لأنه ثان أبدًا من الأول متوقف عليه، وقال الأخفش: يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيين ماضيًا كان أو مضارعًا، وقال المازني: يجوز تقديم الجواب إن كان مضارعًا ويمتنع إن كان ماضيًا، وقال غيره: يجوز تقديمه إن كانا ماضيين.

(مُهْمَّة): يحذف الجواب لدليل كقوله تعالى: ﴿وَأَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩] أي: تطيرتم، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ كِبَرُكَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية، أي: فافعل، فحذف لتقدم شبهه على الأداة، ولتقدم جواب قسم يدل عليه، ويحذف الشرط وهو أقل من حذف الجواب، نص عليه ابن مالك في "شرح الكافية"، ومنه ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وقولهم: «إن خيرًا فخير» وقيل: إنما يجوز حذفه إن عوض منه لا، وعليه الأبدي وابن عصفور كقوله الأحوص:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ وَلَا أَيْعُلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

قال أبو حَيَّان: وليس بشيء؛ لأنها لو كانت عوضًا من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما مع أنه يجوز. ويحذفان مع أن دون سائر الأدوات، واختصت

بذلك لأنها أم الباب، ولأنه لم يرد في غيرها كقول رؤية:

قَالَتْ بِنَاتُ الْحَيِّ: يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا، قَالَتْ: وَإِنْ وَقِيلَ: حَذَفَهَا ضَرُورَةٌ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَتَبَعَ فِيهِ ابْنُ عَصْفُورٍ، قَالَ: وَلَمْ يَنْصَ غَيْرُهُمَا عَلَى أَنَّهُ ضَرُورَةٌ بَلْ أَطْلَقُوا الْجَوَازَ إِذَا فَهِمَ الْمَعْنَى. انْتَهَى مِنْ "الْهَمْع" مُلْخَصًا.

(فائدة): لا يجوز حذف أداة الشرط ولو «إن» في الأصح، كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف الجر، وجوز بعضهم حذف إن، فيرتفع الفعل وتدخل الفاء إشعارًا بذلك وخرج عليه قوله تعالى: ﴿تَحْيِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ﴾ [المائدة: ١٠٦].

(مسألة): إن توالى شرطان فصاعدًا من غير عطف فالأصح أن الجواب للسابق، ويحذف جواب ما بعده لدلالة الأول وجوابه عليه، ومنهم من جعل الجواب للأخير، وجواب الأول الشرط الثاني وجوابه، وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه وهكذا على إضمار الفاء، فإذا قال: «إن جاء زيد إن أكل زيد إن ضحك فعبيدي حر»، فعلى الأصح الضحك أول ثم الأكل ثم المجيء فإذا وقعت على هذا الترتيب عتق وعلى مقابله عكسه فإذا وقع المجيء ثم الأكل ثم الضحك لزم العتق فإن كان العطف فالجواب لهما معًا ومنه ﴿وَإِنْ تَوَمَّنْ وَأْتَنَّوْا﴾ يُؤْتِكُمْ ﴿[محمد: ٣٦] الآية. قاله السيوطي.

(خاتمة): إذا انقضت جملتا الشرط والجواب ثُمَّ جئت بمضارع مقرون بالفاء أو الواو فلك جزمه بالعطف على الجواب، ورفع على الاستئناف،

ونصبه بأن مضمرة وجوباً وهو قليل.

قرأ عاصم وابن عامر ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب، وقرئ بهنَّ أيضاً في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادٍ لَهُ، وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

وإذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الجملتين فالوجه الجزم بالعطف على الشرط ويجوز النصب.

ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو، واحتجوا بقراءة بعضهم: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] بنصب يدركه وهي قراءة شاذة، وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان، والجزم قراءة الجماعة. وهذه القراءات لم يثبت البصريون بها حكماً لندورها. انتهى ملخصاً من "التوضيح" وشرحه.

(بابُ مرفوعاتِ الأسماءِ)

من إضافة الصفة إلى الموصوف، أو من الإضافة البيانية، أو الإضافة على معنى من وعلى كل تخرج المرفوعات من الأفعال، لأنها تقدمت في قوله: «وهو مرفوع أبداً»، وإنما بدأ بالمرفوعات لأنها عمدة؛ والعمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، وجعل إعرابها الرفع لأنه ثقیل وهي قليلة أي: أقل وجوداً من المنصوبات والمخفوضات إذ هي للمبتدأ والخبر والفاعل، ويدخل في العمدة ما هو عمدة في المعنى كمفعولي ظن، وما نصب بغيرها من النواسخ، والفاعل المجرور بالباء نحو: ﴿وَكُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

وقوله: «مرفوعات»، يحتمل أن يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع، وأن يكون جمع مرفوعة بمعنى كلمة مرفوعة، وعلى هذا الثاني فلا يشكل جمعه جمع مؤنث، وأما على الأول فقال ابن هشام: «إنما جاز جمع المرفوع والمنصوب والمخفوض بالآلف والتاء وإن كانت مذكرة؛ لأنها صفة للفظ وصفة ما لا يعقل يجوز ذلك فيه بقياس نحو قوله تعالى: ﴿أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]». اهـ

قال المؤلف: (المرفوعات سبعة وهي: الفاعل، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوَكُّدُ وَالبَدَلُ).

قوله: «المرفوعات سبعة وهي: الفاعل، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله» وهي عبارة المتقدمين، وعبارة المتأخرين النائب عن الفاعل، قالوا: وهي أحسن لما سيأتي.

«والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها» والمراد بأخواتها نظائرها في العمل، فتدخل أفعال المقاربة وما ولا ولات وإن المشبهات بليس؛ لأن أسماءهن مرفوعة ككان.

«وخبر إن وأخواتها» والمراد بأخواتها نظائرها في العمل، فتدخل «لا النافية للجنس»؛ لأن خبرها مرفوع ونحوها مما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر.

«والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء» وقيل: ستة بجعل التوكيد اللفظي قسمًا واحدًا، والتأكيد المعنوي كذلك والحق أنها خمسة وهو قول الزجّاجي وغيره، وتبعه المصنف بإدراج عطف البيان والنسق تحت وعطف البيان.

«النعت والعطف» عطف النسق «والتوكيد والبدل» ويشكل عليه نحو: «قام قام زيد»، و«نعم نعم» و«لا لا»؛ فإنها مشتملة على التوكيد ولا تبعية في شيء منها.

ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أو لا، الأول عطف النسق والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا، الأول البدل والثاني إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أو لا، الأول التوكيد والثاني إما أن يكون بالمشقة أو لا، الأول النعت والثاني عطف البيان، قاله في "التصريح".

واعلم أن جمهور النحاة لم يحدوا التابع لأنه محصور بالعدد فلا يحتاج إلى حد، وحده ابن مالك في "التسهيل" بقوله: «ما ليس خبراً من مشارك».

ولما فرغ من ذكرها جملة أخذ يتكلم عليها مفصلة على ترتيب ما أجمله مقدماً، الأول فالأول، فقال:

(بابُ الفاعلِ)

(مقدّمة): اختلفوا في أصل المرفوعات، فقليل المبتدأ والفاعل فرع عنه، وهو مذهب سيبويه وابن السراج، ووجهه أنه مبدوء به في الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدّم، وأنه عامل معمول، والفاعل معمول لا غير، وقيل: الفاعل أصل والمبتدأ فرع عنه وهو مذهب الخليل.

قال ابن يعيش: وعليه حذاق أصحابنا اليوم، ووجهه أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، فإنه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني، وقيل: كلاهما أصلان وليس أحدهما محمولا على الآخر ولا فرعاً عنه، واختاره الرضي ونقله عن الأخفش وابن السراج ورجّحه السيوطي، وإلى هذا الخلاف أشار في "الفريدة" بقوله:

واختلفوا فيما له التّأصّل في الرّفْع هل مبتدأ أو فاعلٌ
وجّه كلّ باتّجاه يخلو من ثمّ قال البعض كلّ أصل
قال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يُجدي.

(فائدة): قال المصنّف: الفاعل لغة: من أوجد الفعل، واصطلاحاً: اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مُقدّم أصليّ المحل والصيغة. فالاسم نحو: «تبارك الله»، والمؤول به نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١].

والفعل كما مثلنا ومنه «أتى زيد»، و«نعم الفتى»، ولا فرق بين المتصرف والجامد والمؤول بالفعل نحو: ﴿تُخْلِفُ الْوَنَّهُ﴾ [النحل: ٦٩] نحو «منيراً وجهه»، ومقدم رافع لتوهم دخول نحو: «زيد قام» في حد الفعل، وأصليّ المحلّ مُخْرِجٌ لنحو: «قائم زيد»، فإنّ المسند وهو قائم أصله التأخير لأنه خبر، وذكر أصالة الصيغة مخرج لنحو: «ضرب زيد»، بضمّ أول الفعل وكسر ثانيه فإنها صيغة مفرعة عن ضرب بفتحهما. اهـ قاله ابن هشام.

(تنبيه): اختلف في رافع الفاعل على أقوال:

أحدها: أنه العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه كما فهم من الحد؛ لأنه طالب له وهو مذهب الجمهور.

الثاني: أن رافعه الإسناد، فيكون العامل معنويّاً، وهو مذهب ابن هشام.

الثالث: شبهه بالمتبدأ، من حيث أنه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر.

الرابع: كونه فاعلاً في المعنى، وهو مذهب خلف كما نقله أبو حيان.

الخامس: أن يرتفع بإحداثه الفعل، نقله ابن عمرو عن قوم من الكوفيين.

(تنبيه): للفاعل أحكام سبعة:

أحدها: الرفع لأنه عمدة، إذ لا يستغنى الكلام عنه وقد يجز لفظاً بإضافة المصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [الحج: ٤٠]، أو اسمه نحو: «مِنْ قُبْلَةِ الرجل امرأته الوضوء»، أو بمن أو الباء الزائدتين نحو: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَ نَامِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩] ونحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] ونحو: ﴿هَيْهَاتَ

هَيْهَاتَ لِمَا تَوَعَّدُونَ ﴿٣٦﴾ [المؤمنون: ٣٦].

الثاني: وقوعه بعد المسند، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا، وكون المقدم إما مبتدأ في نحو: زيد قام، وإما فاعلاً محذوف الفعل في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦] وجاز الأمران في نحو: ﴿أَشْرُرُ بِهَذَا نَبَا﴾ [التغابن: ٦] والأرجح الفاعلية.

(فائدة): أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند، مستدلين بقول الزباء: مَا لِلْجِمالِ مَشْيُهَا وَثِيْدًا أَجْنَدًا لَا يَحْمِلْنَ أُمَّ حَدِيْدًا وهو عند البصريين ضرورة، أو «مشيها» مبتدأ حذف خبره، أي: يظهر وثيدًا. الثالث: من أحكامه أنه لا بد منه لأن المسند حكم، ولا بد للحكم من محكوم عليه، فإن ظهر في اللفظ نحو: قام زيد فذاك، وإلا فهو ضمير مستتر إما راجع لمذكور كزيد قام، أو لما دل عليه الفعل نحو: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حين يَشْرَبُها وهو مؤمن».

الرابع: من أحكامه أنه يصح حذف فعله جوازًا إن أوجب به نفي كقولك: «بلى زيد» لمن قال: «ما قام أحد»، ومنه قوله:

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لِمَ يَعْرِ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
أو استفهام محقق نحو: «نعم زيد» جوابًا لمن قال: «هل قام أحد؟».

الخامس: من أحكامه أن فعله يوحد مع تشيته وجمعه كما يوحد مع إفراده،

قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣] ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠].

(فائدة): حكى البصريون عن طيء وبعضهم عن أزد شنوءة نحو: «ضربوني قومك»، و«ضربتني نسوتك»، و«ضرباني أخواك»، والصحيح عند سيبويه ومن تبعه أن الألف والواو والنون أحرف دلوا بها على التثنية والجمع، كما دل جميع العرب بالتاء في قامت على التأنيث.

السادس: من أحكامه، أنه إن كان مؤنثاً أُثِّ فَعَلُهُ بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع ويجب ذلك في مسألتين:

إحداهما: أن يكون ضميراً متصلًا لغائبة حقيقية التأنيث أو مجازيته «كهند قامت أو تقوم»، و«الشمس طلعت أو تطلع»، بخلاف الضمير المنفصل نحو: «ما قام أو ما يقوم إلا هي». ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازيًا كقول عامر بن جوين الطائي:

فَلَا مَرْئَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَاهَا

الثانية: أن يكون متصلًا بالفعل حقيقي التأنيث نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥].

(فائدة): حكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة، قال ابن هشام: هو رديء لا ينقاس؛ فيقتصر فيه على السماع، وإنما جاز في الفصح: نعم المرأة، وبئس المرأة؛ لأن المراد جنس.

(مسألة): يجوز التذكير والتأنيث في مسألتين:

إحداهما: المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل من الفعل، كقول جرير:

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ لَأَمِّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ

والتأنيث أكثر إلّا إن كان الفاصل «إلا» فالتأنيث خاصٌّ بالشعر، نصّر عليه الأخفش، وأنشد على التأنيث:

مَا بَرِئْتُ مِنْ رِيَّةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ
وجوزه ابن مالك في النثر.

الثانية: المجازي التأنيث نحو: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩].

قال ابن هشام: ومن مجازي التأنيث اسم الجنس واسم الجمع والجمع، لأنها في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التأنيث نحو: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢] و﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، و«أورقت الشجر». والتذكير نحو: «أورق الشجر»، و«كذب به قومك»، و«قال نسوة»، و«قال الرجال»، و«جاء الهنود». انتهى كلامه.

(فائدة): إنها لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازي لأمرين:

أحدهما: أن التأنيث غير حقيقي فتضعف العناية به.

و الثاني: أن هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في: جاءني كتاب زيد أي صحيفته. اهـ قاله الأزهرى.

(مهمة): ينصب الفاعل شذوذاً إذا فهم المعنى، وسمع من كلامهم: «حَرَقَ الثوبُ المسار»، و«كَسَرَ الزجاجُ الحَجَرَ»، برفع أولهما ونصب ثانيهما، وجعله ابن الطراوة قياساً مطرداً، واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير ﴿فَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] بنصب آدم ورفع كلمات وفيه نظر لإمكان حمله على الأصل؛ لأن من تلقى شيئاً فقد تلقاه الآخر. اهـ قاله الأزهرى.

(مسألة): أجاز الكسائي وهشام والسهيلي وابن النحاس حذف الفاعل

تمسكاً بنحو: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦] ونحو قولهم: «إذا كان غداً فاشي»، والجواب: أن الفاعل في الآية ضميرٌ راجعٌ لما دلَّ عليه الكلام أو الحال المشاهدة، وكذلك في المثل أي إذا بلغت الروح التراقي وإذا كان هو، أي: ما نحن الآن عليه من سلامة ولا حذف. قاله ابن هشام.

قلت: يطرد حذفه في أربعة مواضع:

الأول: في باب النائب عن الفاعل نحو: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [يوسف: ٤١].

الثاني: في الاستثناء المفرغ نحو: «ما قام إلا زيد».

الثالث: في أفعل بكسر العين في التعجب، إذا دلَّ عليه متقدّم مثله نحو:

﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨].

الرابع: في مصدر نحو: ﴿أَوْ اطْعَمُوهُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البقرة: ١٧] ﴿يَتِيمًا﴾ [البقرة: ١٤-١٥].

(مسألة): اختلف في «نعم، وبئس» إذا أسند الفاعل، فالبصريون يقولون:

«نعم الرجل، وبئس الرجل» فعليتان.

والكسائي يقول: اسمان محكيان نقلاً عن أصلهما، وسمي بهما المدح والذم

«كتأبط شراً» ونحوه. قاله في "الهمع".

قلت: واختلف في فعليتهما، فذهب البصريون والكسائي إلى أنها فعلان

بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب، وفي الحديث: «من

توضاً يوم الجمعة فيها ونعمت».

وذهب الفراء والكوفيون غير الكسائي إلى أنها اسمان بدليل دخول الجار

عليهما في قولهم: «والله ما هي بنعم الولد»، و«نعم السير على بئس العير» وعدم التصرف والمصدر.

وأجيب بأن الجار قد يدخل على ما لا خلاف في فعليته بتأويل موصوف مقدر، وبأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسمية بدليل ليس وعسى .
واعلم أن المصنّف رحمه الله لم يجد الفاعل بل رسمه ببعض خواصّه فقال:
(الفاعل هو: الاسم المرفوع المذكور قبله فعله. وهو على قسمين: ظاهر، ومضمّر.
فالظاهر نحو قولك: قام زيدٌ، ويقوم زيدٌ، وقام الزيدان، ويقوم الزيدان، وقام
الزيدون، ويقوم الزيدون، وقام الرجال، ويقوم الرجال، وقامت هندٌ، وتقوم هندٌ،
وقامت الهندان، وتقوم الهندان، وقامت الهندات، وتقوم الهندات، وقامت الهنود،
وتقوم الهنود، وقام أخوك، ويقوم أخوك، وقام غلامي، ويقوم غلامي، وما أشبه
ذلك. والمضمّر اثنا عشر، نحو قولك: ضربتُ، وضربنا، وضربتُ، وضربتِ،
وضربتم، وضربتم، وضربتن، وضرب، وضربت، وضربنا، وضربوا، وضربن).

«هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله» ذلك لأن الرفع وكونه مذكورًا قبله فعله خارجان عن حقيقة الفاعل، فإن قلت: قد توجد هذه الخاصة في غيره كاسم كان وأخواتها فالتعريف غير كافٍ.

قلت: قال أبو النجاء: «الخاصة قسيان:

مطلقة: وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى جميع ما وراءه، كالضاحكا للإنسان.

وإضافة: وهي تختص بالشيء بالنظر إلى بعض أغياره كالماشي للإنسان وهي المرادة هنا لأن ما ذكره من كونه مذكورًا قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة

إلى بعض أغياره، كالمبتدأ دون بعض كاسم كان وأخواتها، فالتعريف كاف كما صوبه السيد». اهـ

قلت: تعبير المصنّف بـ«المذكور قبله فعله»، مصير منه إلى مذهب البصريين، من عدم جواز تقدّم الفاعل على فعله.

(تنبيه): الفاعل كجزء من أجزاء الفعل؛ والدليل على ذلك أمور:

منها: أنّ آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لثلاثا يتوالى أربع متحرّكات كـ«ضربت، وضربنا»، ولم يسكنوه مع ضمير المفعول نحو: «ضربنا زيد»، لأنه في حكم المنفصل.

ومنها: أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به.

ومنها: أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه.

ومنها: أنهم نسبوا إلى «كنت» فقالوا: «كتتي» ولولا جعلهم التاء كجزء من الفعل لم تبق مع النسب.

ومنها: امتناعهم من تقدم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقدم بعض حروفه.

ومنها: أنهم جعلوا حبّذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل. اهـ مختصراً من "الأشباه".

(مُهمّة): الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول، وإنما كان الأصل في الفعل التقديم لأنه ينزل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول، وهذا هو

الحكم السابع من أحكام الفاعل، وقد يجاء بخلاف الأصل، وكل من الأصل وعكسه جائز وواجب، فأما جواز الأصل فنحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦].

وأما وجوبه ففي مسألتين:

إحدهما: أن يخشى اللبس نحو: «ضرب موسى عيسى» قاله ابن السراج والجزولي وابن عصفور وابن مالك، ونازعهم ابن الحاج في نقده على «المقرب» بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية، محتجاً بما يُعلم مراجعته من «التصريح».

الثانية: أن يحصر المفعول بإنما نحو: «إنما ضرب زيد عمراً»، فيجب تقديم الفاعل إجماعاً، وكذا الحصر بـ«إلا» عند الجزولي وجماعة من المتأخرين، فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بـ«إلا» نحو: «ما ضرب زيد إلا عمراً». وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديم المفعول على الفعل كقول دعبل الخزامي:

وَلَا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَادُّهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلٍ بِهَالٍ وَلَا أَهْلٍ
انتهى من «التوضيح» وشرحه.

قلت: من وجوب الأصل أيضًا إذا كان الفاعل ضميرًا غير محصور نحو: «ضربت زيدًا وأكرمتك»؛ لأن الفصل يؤدّي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله، وكان الأولى للموضح أن يجعل هذه المسألة هي الثانية بدل المحصور لأن المحصور «بإنما» وكذا «بالأعلى» الأصح يجب تأخيره فاعلاً كان أو مفعولاً، فتأمل.

وأما جواز توسُّط المفعول فنحو: ﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٦١]،
وأما وجوبه ففي مسألتين:

إحدهما: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤].

الثانية: أن يكون المفعول ضميرًا والفاعل ظاهرًا نحو: «ضربني زيد».

(تنبيه): يتقدَّم المفعول على الفعل والفاعل معًا جوازًا نحو: ﴿فَفَرِّقَا

كَذَبْتُمْ وَفَرِّقَا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ووجوبًا في مسألتين:

إحدهما: أن يكون له المصدر نحو: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ﴾ [غافر: ٨١].

الثانية: أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب إما ظاهرة أو مقدرة،

وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، ونحو:

﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَهْجُرْ﴾ [الضحى: ٩]. قاله ابن هشام.

«وهو» أي: الفاعل. «على قسمين: ظاهرٍ ومضميرٍ» «الظاهر» يرفعه

الماضي والمضارع إذا أسند إلى غائب ولا يرفعه الأمر «نحو قولك: قام زيدٌ

ويقومُ زيدٌ» للمفرد «وقامَ الزيدانَ ويقومُ الزيدانَ» للمثنى «وقامَ الزيدونَ

ويقومُ الزيدونَ» لجمع المذكر السالم «وقامَ الرجالَ ويقومُ الرجالَ» لجمع

التكسير.

«وقامتُ هندٌ وتقومُ هندٌ، وقامتَ الهندانَ وتقومُ الهندانَ، وقامتَ الهنداتُ

وتقومُ الهنداتُ، وقامتَ الهنودُ وتقومُ الهنودُ».

«وقام أخوك ويقوم أخوك» للأسماء الخمسة «وقام غلامي ويقوم غلامي

وما أشبه ذلك» وقس على هذا ما أشبهه.

«والمضمّر» ما كني به عن الظاهر اختصارًا وهو «اثنا عشر» ضميرًا متصل ومنفصل، والمتصل اثنا عشر أيضًا، اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب.

فالمتكلم وحده «نحو قولك: ضربتُ» بضم التاء، وله معه غيره أو المعظم نفسه «ضربنا» بسكون الباء.

وللمخاطب «ضربتَ» بفتح التاء، وللمخاطبة «ضربتِ» بكسر التاء، وللمخاطبين مذكرين كانا أو مؤنثين «ضربتما» بضم التاء، ولجمع الذكور المخاطبين «ضربتم» بضم التاء، وللمخاطبات «ضربتن» بضم التاء. وللغائب «ضربَ»، وللغائبة المؤنثة «ضربتَ»، وللغائبين المذكرين «ضربا»، وللغائبتين «ضربتا»، ولجمع المذكر الغائب «ضربوا»، ولجمع الإناث الغائبات «ضربن».

(تنبيهان):

الأول: بقي من أقسام المتصل ياء المؤنثة المخاطبة نحو: تقومين يا هند، وقومي يا بكر.

الثاني: ما ذكره المصنف من الضمائر على قسمين: بارز ومستتر، فالمستتر في «ضرب» للغائب و«ضربت» للغائبة، والبارز فيما عداهما.

والمنفصل اثنا عشر أيضًا، نحو: ما قام إلا أنا، وما قام إلا نحن، وما قام إلا أنت، وما قام إلا هو، وما قام إلا هي، وما قام إلا هما، وما قام إلا هم، وما قام إلا هنَّ، وقس عليه ما أشبهه.

(تنبيه): إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في إحداهما وجب تقديم الفاعل «كأكرمته».

(تتمة): يتنزل منزلة الفعل ما هو في تأويله وهو عشرة ألفاظ:

اسم الفاعل نحو: «أقائم الزيدان».

والصفة المشبهة نحو: «زيد حسن وجهه».

والمصدر نحو: «عجبت من ضرب زيد عمراً».

واسم الفعل نحو: «هيهات العقيق».

والظرف والجار والمجرور نحو: «زيد عندك أبوه أو في الدار غلاماه».

وأفعل التفضيل نحو: «مررت بالأفضل أبوه».

واسم المصدر نحو: «عجبت من عطاء الدنانير زيد».

وأمثلة المبالغة نحو: «أضرب زيد؟».

واسم المفعول نحو: «أمضروب الزيدان؟».

والمنسوب إليه نحو: «رجل قرشي أبوه».

(تكملة): قال ابن النحاس: «المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير

على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً ورتبة نحو: «ضرب زيد غلامه».

الثاني: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً دون رتبة نحو: «ضرب زيداً غلامه».

الثالث: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر رتبة دون لفظ نحو: «ضرب

غلامه زيد»، فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع.

الرابع: أن يكون الظاهر مؤخرًا لفظًا ورتبة نحو: «ضرب غلامه زيد»، فهذا أكثر النحاة لا يميزه لمخالفته باب الضمائر ومنهم من أجازته. اهـ، نقله السيوطي.

(تذنيب): قال أبو الحسن بن أبي الربيع: الإسناد والبناء والتفريع والشغل ألفاظ مترادفة لمعنى واحد؛ يدل ذلك على ذلك أن سيويه قال: الفاعل شغل به الفعل، وقال في موضع: فرع له، وفي موضع: بني له، وفي موضع: أسند له؛ لأنها كلها في معنى واحد، نقله في "الأشباه".

بابُ المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعله

قال المؤلف: (وهو الاسمُ المرفوعُ الذي لم يذكرْ معه فاعله)

(مسألة): مما يطَّرد حذفُ الفاعلِ فيه هذا الباب كما تقدَّم، قال ابن

النحاس: «وحذفه هنا غير مرادٍ». اهـ

قلت: وها هنا إشكال وهو أن يقال: قد مرَّ في باب الفاعل من جملة

أحكامه: لا يحذف لأنه عمدة، فكيف يحذف هنا وهو غير مرادٍ؟ والجواب: أنه

لا يحذف إذا أريد بقاء الفعل على صيغته الأصلية.

(فائدة): ترجم المصنَّف تبعًا لجمهور النحاة بالمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله،

وخالف ابن مالكٍ فترجم بالنائب عن الفاعل، قال أبو حَيَّان: لم أرَ مثل هذه

الترجمة لغير ابن مالكٍ والمعروف المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، قالوا: وترجمة

ابن مالكٍ أشهر، ولأن ترجمة الجمهور لا تشمل ما ينوب غير المفعول كالظرف

والمجرور، مع أنها مقصودان وتصدق على «دينارًا» من قولك: «أعطي زيد

دينارًا» لأنه مفعول لم يسم فاعله مع أنه غير مقصود، وقد أجيب عن ذلك بما

لا حُجَّة فيه.

(تَمَّة): يحذف الفاعل لغرض من الأغراض، كالعلم به نحو: ﴿كُتِبَ

عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦].

أو للجهل به كـ «سُرِقَ المتاعُ»، أو تعظيمه فيُصان اسمه عن أن يقترب باسم

المفعول كقوله: «مَنْ بُلِيَ منكم بهذه القاذورات». أو تحقيره فيصان اسم المفعول

عن مقارنته كقولك: «أوذي فلان» إذا عظم وحقّر من آذاه أو «خوف منه»

أو «خوف عليه» فيستر ذكره، أو قصد إبهامه بأن لا يتعلّق مراد المتكلّم بتعيينه نحو: ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١٩].

أو إقامة وزن الشعر كقوله:

وَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي وَعِرْضِي وَافِرٌ لَمْ يُكَلِّمْ
أو إصلاح السجع نحو: «مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ»، أو قصد الإيجاز نحو: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ﴾ [الحج: ٦٠] فينبوب عنه المفعول به فيما له من رفع وعمدية ووجوب تأخير وامتناع حذف وينزل منزلة الجزء. اهـ قاله في "الهمع".

والنائب «هو الاسم» الصريح نحو: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠] أو المؤوّل به نحو: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ [الجن: ١].

«المرفوع» وجوباً لقيامه مقام الفاعل كما تقدّم، «الذي لم يُذكر معه فاعله» بأن ترك ولم يقصد فلم يحتج إلى ذكر فاعل له لا لفظاً ولا تقديرًا.

(تنبيه): إن كان الفعل بما يتعدّى لأكثر من واحد فإن كان من باب «أعطي» ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال:

أصحها وعليه الجمهور: الجواز إذا أُنس اللبس، والأحسن إقامة الأول والمنع إذا لم يؤمن فينبوب الأول.

الثاني: المنع مطلقاً.

والثالث: المنع إن كان نكرة والأول معرفة؛ لأن المعرفة بالرفع أولى، وعزاه أبو ذر الحنثني للفارسي.

والرابع: أنه قبيحٌ حينئذٍ، أي: إذا كان نكرة والأول معرفة، فإن كان معرفة كالأول كانا في الحسن سواء، وعُزي للكوفيين.

وإن كان من باب «ظن» أو «أعلم» ففيه أيضًا أقوال:

أحدها: الجواز إذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا ظرفًا، مع أن الأحسن إقامة الأول، والمنع إن حصل اللبس، أو كان جملة أو ظرفًا، وصححه طلحة وابن عصفور وابن مالك.

و الثاني: المنع مطلقًا وتعين الأول؛ لأنه مبتدأ في الأصل وهو لشبه الفاعل فكان بالنيابة عنه أولى واختاره الجزولي والخفراوي.

الثالث: الجواز بالشروط السابقة، وبشرط أن لا يكون نكرة.

وإن كان من باب «اختار» ففيه قولان:

أصحهما كما قال أبو حيان: تعين الأول وهو ما تعدى إليه بنفسه وامتناع إقامة الثاني وعليه الجمهور، وجوز الفراء وابن مالك إقامة الثاني، وأمّا الثالث: من باب «أعلم» فلا يجوز إقامته، وقال الخفراوي وابن أبي الربيع بالاتفاق، لكن قال أبو حيان: ذكر صاحب "المخترع" جوازه، وعن بعضهم بشرط أن لا يلبس وهو مقتضى كلام السهيلي، وجزم به ابن هشام في "الجامع". انتهى ملخصًا من "الهمع".

ثم اعلم أنه لا بد من تغيير صيغة الفعل عن صيغة الفاعل وإلى ذلك أشار المصنّف بقوله: (فإن كان الفعل ماضيًا ضمَّ أوله وكسّر ما قبل آخره): تحقيقًا كـ«ضرب» أو تقديرًا كـ«غِيض».

(وإن كان مضارعاً ضُمَّ أولُهُ وُفُتِحَ ما قبلَ آخرِهِ): تحقيقاً كيُضَرَّبَ أو تقديرًا كيُقَال.

قال المؤلف: (وهو على قسمين: ظاهرٍ ومضمِرٍ، فالظاهرُ نحوُ قولك: ضَرِبَ زَيْدٌ) بضم الضاد وكسر الراء في الماضي.

(ويُضَرَّبُ زَيْدٌ) بضم الياء وفتح الراء في المضارع، ولا فرق بين أن يكون ثلاثيًا كما مرَّ أو رباعيًا نحو قولك: «وأكرم عمرو» بضم الهمز وكسر الراء في الماضي. و«يكرم عمرو» بضم الياء وفتح الراء في المضارع.

(تنبيه): إذا كان الماضي مبدوءًا بتاء زائدة ضم ثانيه أيضًا، نحو: «تُعَلِّم» «وتُدَحِّج»، وسواء كانت التاء للمطاوعة كما مثلنا أم لا كتضارب، وإن كان مبدوءًا بهمزة الوصل فيضم أوله وثالثه، سواء متعديًا أو لازمًا كانطلق واستخرج.

قال الأزهري: «وفي جمل الزجَّاج لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين». اهـ

وخصَّه أبو البقاء بما لا يتعدَّى بحرف جرٍّ ومثله بقام وجلس، وعلَّله بأنه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرًا بغير خبر عنه وذلك محال. اهـ

(مُهِمَّة): إذا كان الماضي معتل العين وهو ثلاثي كـ«قال» من الواوي و«باع» من اليائي، أو على وزن افتعل وانفعل كـ«اختار» من اليائي و«انقاد» من الواوي، فقد سمع في فائه ثلاثة أوجه:

إخلاص الكسر نحو: قيل وبيع، ومنه قوله:

حِيكَتْ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ نَحَاكَ تَحْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكَ

ضُربَ إلَّا هُما، «وما ضُربَ إلَّا هم»، «وما ضُربَ إلَّا هُنَّ».

(مُهمّة): ذهب الجمهور إلى أنَّ الفعل المبنيَّ للمفعول مغير من فعل الفاعل فهو فرع عنه، وذهب الكوفية والمبرد وابن الطراوة إلى أنه أصل، ونسبه ابن مالك في شرح "الكافية" لسيبويه للزومه في أفعال لم ينطق لها بفاعل «كزُهَيَّ» و«عُيَيَّ»، قالوا: فلو كان فرعاً للزم أن لا يوجد إلَّا حيث يوجد الأصل. ورُدَّ بأنَّ العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل بدليل أن وردت جموع لا مفرد لها كـ«مذاكير» ونحوه. قال أبو حَيَّان: وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة. قاله في "الهمع".

(تتمّة): قال ابن عصفور في "المقرب": «الأفعال ثلاثة أقسام: قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق وهو الأفعال التي لا تتصرف نحو: «نعم» و«بئس»، وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرّفة، وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الأفعال المتصرّفة». اهـ نقله في "الأشباه". قلت: والأفعال التي لا تتصرف «ليس» و«عسى» و«نعم» و«بئس» و«حاشا» و«خلا» و«عدا» و«قلما» و«تبارك» و«هدك» و«سقط» و«كذب» في الإغراء و«يهيط» و«اهلم» و«اها» و«عم صباحاً» و«ينبغي» و«حبذا» و«فعل التعجب».

والخلاف المشار إليه في «كان» موجود أيضاً في «كان وأخواتها»، ذهب الفارسي وابن السراج إلى منع بناء هذه الأفعال للمفعول، وذهب سيبويه والسيرافي والكوفيون إلى جوازه، قال أبو حَيَّان: «والذي نختاره مذهب الفارسي، لأنه لم يسمع والقياس يأباه». اهـ وحكى السيوطي صحّته.

(تكملة): اختلف في إقامة غير المفعول به مع وجوده على قولين:

أحدهما: عدم الجواز وعليه البصريون، لأنه شريك الفاعل.

والثاني: الجواز وعليه الكوفيون والأخفش وابن مالك لوروده.

قرأ أبو جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا يَمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجنائية: ١٤]، قال أبو حيان:

«ونقل الدهان أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ، فإن

تقدم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به». انتهى من "الهمع".

قلت: أما إن فقد المفعول به فلا خلاف في جواز إقامة غيره من مصدر أو

ظرف أو مجرور. وشرط المصدر أن يكون متصرفاً بخلاف «سبحان الله ومعاذ

الله» لالتزام العرب فيه النصب، وأن لا يكون للتأكيد بخلافه في: قام زيد قياماً

لعدم الفائدة إذ المفهوم منه حينئذ غير المفهوم من الفعل، وسواء في الجواز

الملفوظ به نحو «سير سير شديد»، والمضمر الذي دل عليه غير الفعل نحو:

«بلى سير»، لمن قال: «ما سير سير شديد»؟ فإن كان مدلولاً عليه بالفعل

كقولك: «جلس»، وأنت تريد: هو، أي: جلوس، لم يجز. قال أبو حيان: وفي

كلام ابن طاهر إشعار بجوازه.

ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف، فلا يقال: في «سير

سير حثيث سير حثيث»، بل يجب نصبه، وأجازه الكوفيون. وشرط الظرف أن

يكون بخلاف غيره، فلا يقال في: «سرت وقتا سير وقت»، لعدم الفائدة،

ويجوز «سير وقت صعب».

وأن يكون متصرفاً بخلاف ما لزم الظرفية كـ «عند» و«ثم» و«سحر»؛ لأن

نيابته تخرجه عن الظرفية. وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرف نحو: «سير عليه سحر».

ولا يجوز نيابة الظرف المنوي، وجوزه ابن السراج كالمصدر، وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز.

وأما المجرور فإن جر بحرف زائد فلا خلاف في إقامته وأنه في محل رفع، وإن جر بغيره ففيه خلاف فمذهب الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب، ومذهب الفراء أن النائب حرف الجر وحده وأنه في موضع رفع. قال أبو حيان: وهذا مبني على الخلاف في قولهم: «مر زيد بعمر»، فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب؛ فلذا قالوا: إنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع. ومذهب الفراء أن حرف الجر هو الذي في موضع نصب، فلهذا ادعى أنه إذا بني للمفعول كان هو في موضع رفع.

وفي أصل المسألة قول ثالث: إن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل. قاله هشام، ورابع: أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير سير هو أي السير، قاله ابن درستويه، والسهيلي والرندي، وينبغي على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور نحو: يزيد سير، فعلى القول الأول والثالث لا يجوز، وعلى القول الثاني والرابع يجوز.

(فائدة): إذا اجتمعت هذه الثلاثة: المصدر والمجرور فأنت خير في إقامة ما شئت، هذا مذهب البصريين، وقيل: يختار إقامة المصدر، وعليه ابن عصفور. وقيل: يختار إقامة المجرور، وعليه ابن معطٍ، وقيل: يختار إقامة ظرف المكان،

وعليه أبو حَيَّان.

(مسألة): إذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة وأقيم أحدها نصب الباقي بتعدي الفعل المبني للمفعول إليه عند سيوييه والجمهور، وقيل: لا ينتصب به وإنما هو منصوب بفعل الفاعل لما بني الفعل للمفعول في: «أعطيت زيداً درهماً» بقي درهما منصوباً على أصله بفعل الفاعل، وذهب الفراء وابن كيسان إلى أنه منصوب بفعل مقدر أي «وقبل» أو «أخذ». وذهب الزجاجي إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لرسم فاعله كما في: «كان زيد قائماً». قاله في "الهمع".

(مسألة): قال ابن الحبار: حروف الجر يجوز بناء الفعل لها إلا ما استثنيته فمن ذلك «لام التعليل»، لا يقال: أكرم لزيد، وكذلك «الباء، ومن» إذا أفادت ذلك، و«رب» لأن لها صدر الكلام، ومذ ومنذ لأنها ضعيفتا التصرف، وزاد ابن إياز الباء الحالية نحو: «خرج زيد بشيابه» فإنها لا تقوم مقام الفاعل، وكذلك «خلا» و«عدا» و«حاشا» إذا «جررن»، والمميز إذا كان معه من نحو: «طلبت من نفس»، لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل. اهـ نقله في "الأشباه".

(مسألة): لا يجوز إقامة التمييز، وجوزها الكسائي وهشام، فيقال في: «امتلات الدار رجالاً»: «امتلى رجال»، وحكي: «خذه مطيوبة به نفسي». قال أبو حَيَّان: لا يقام في هذا الباب مفعول له ولا مفعول معه ولا حال ولا تمييز؛ لأنها لا يتسع فيها بخلاف المصدر والظرف، قاله في "الهمع".

(مسألة): إذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال:

أحدها: ضمير المصدر، وعليه الزجاج وابن السيد، قال أبو حَيَّان: ويجعل فيه اختصاص.

الثاني: ضمير المجهول، وعليه الكسائي وابن هشام.

الثالث: أنه فارغ لا ضمير فيه، وعليه الفراء.

(مسألة): اختلف في نائب «كان» إذا بنيت للمفعول، فقيل: ضمير

مصدرها ويحذف الاسم والخبر، وعليه السيرافي وابن خروف، وقيل: ظرف

أو مجرور معمول لها على القول بأنها تعمل فيهما ويحذف الاسم والخبر أيضًا،

وعليه ابن عصفور، وقيل: يجوز إقامة الخبر والمفرد نحو: «كين قائم»، وإقامة

الفعل نحو: «كين يقام»، ولا يقدر فيه شيء وعليهما الفراء، والبصريون على

المنع طلقًا.

(تذنيب): قال ابن معط في "ألفيته":

مَسْأَلَةٌ بِهَا امْتِحَانُ النَّشْأَةِ أُعْطِيَ بِالْمَعْطَى بِهِ أَلْفَ مَائَةٍ

وَكَسَى الْمَكْسُوفَ رَوَّاجُجَةً وَنُقِصَ الْمَوْزُونَ أَلْفًا حَبَّةً

قال ابن القواس: هذه المسألة تذكر في هذا الباب لامتحان النشأة بها، ولها

أربع صور:

الأولى: أن يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء نحو: أعطي بالمعطي به ألف

مائة.

فأعطي فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى في الأصل إلى مفعولين، والمعطي

اسم المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم يسم فاعله، ويتعدى أيضًا إلى اثنين فلا بد

لهما من أربعة مفاعيل، اثنين لأعطي واثنين للمعطي أما أعطي فمفعوله الأول

مائة والثاني بالمعطي، ويتعين رفع المائة بأعطي؛ لوجوب قيامها مقام الفاعل،

وامتناع قيام الحال والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح، فالمعطي في

محل النصب على ما كان أولاً.

وأما المعطى فمفعوله الأول ألف ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل، والثاني في محل النصب وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو به لامتناع قيامه مقام الفاعل. فإن قيل: فهلا جعلت المائة مرتفعة بالمعطى والألف بأعطي؟ أجيب بأن الألف واللام لما كانت في المعطى اسماً موصولاً وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصلة، امتنع رفع المائة لامتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي وهو الألف، والضمير في به يعود على الألف واللام في المعطى، لأن التقدير: أعطيت بالثوب المعطى به زيد ألف مائة، فلما حذف الفاعل مسمى وبنياً للمفعول أقيم المائة والألف مقامه.

الثانية: أن مجرد من حرف الجر نحو: «كسي المكسو فرواً جبة»، فـ«المكسو» مرفوع بالفعل الذي هو «كسي» وجبة منصوبة لأنها مفعوله الثاني، وفي «المكسو» ضمير يعود على الألف واللام وهو قائم مقام فاعله، «وفروا» منصوب لأنها المفعول الثاني «للمكسو»، ولا يجوز أن يكون «الفرو» منصوباً بـ«كسي» لامتناع الفصل بين الصلة والموصول، ويجوز أن يرفع «الفرو» و«الجبة» لقيامهما مقام الفاعل، وينصب «المكسو» والضمير الذي كان في اسم الفاعل فيعود منفصلاً منصوباً فيقال: «كسي المكسو إياه فرو جبة» لعدم اللبس. انتهى من «الأشباه».

وتركت الصورتين الباقيتين دفعاً للتكرار.

(تتمة): قال السيوطي: «لا يكون الفاعل ونائبه جملة، وهو الأصح.

وقيل: يجوز لوروده في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُنَّهٗ حَتَّىٰ يَخْرُجَ﴾ [يوسف: ٣٥].

وأجيب بأن الفاعل ضمير البداء المفهوم من «بدا»، أو ضمير السجن المفهوم من الفعل، وقيل: يجوز أن يقع فاعلاً أو نائباً عنه لفعل من أفعال القلوب إذا علق نحو: «ظهر لي أقام زيد أم عمر»، و«علم أقام بكر أم خالد»، بخلاف نحو: «يسرني خرج عبد الله»، فلا يجوز. ونسب هذا للسيبويه. اهـ.

باب المبتدأ والخبر

وجه تسمية المبتدأ مبتدأ أنه ابتدئت به الجملة لفظاً أو تقديرًا، وتسمية الخبر خبراً من باب تسمية الجزء باسم الكل، وخص الثاني بذلك لأن حصول الفائدة عنده، كما قال ابن مالك: والخبر الجزء المتم الفائدة.

قلت: وإنما جمعها في باب واحد لتلازمها غالباً، وإلا فقد يكون المبتدأ بغير خبر كما قاله غير واحد، وسيأتي بيانه.

قال المؤلف: (المبتدأ هو: الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية).

«المبتدأ هو الاسم» الصريح أو المؤول به «المرفوع» لفظاً أو محلاً لأنه عمدة فلا ينتصب إلا بناسخ ولا يجر إلا بحرف زائد أو شبهه «العاري عن العوامل اللفظية» أو بمنزلته، مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفى به عن الخبر أو بمنزلة الوصف. فالاسم نحو: «الله ربنا ومحمد نبينا»، والمؤول به نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا حَيْرَ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، والمجرد كما مثلنا، والذي بمنزلة المجرد نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] ونحو: «حسبك درهم»، لأن وجود الزائد كلا وجود. والوصف يتناول اسم المفعول، والفاعل، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمنسوب نحو: «أقائم هذان» و«ما مضروب العمران»، و«هل حسن الوجهان»، و«هل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره»، و«ما قرشي أبواك»، والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم: «لا نولك أن تفعل»، فخرج نحو: «نزال فإنه لا مخبر عنه ولا وصف»، ونحو: «أقائم أبواه زيد»، فإن المرفوع بالوصف غير مكتفى به. اهـ قاله ابن هشام.

قال السيوطي: «وهذا الحد غير مرضي عندي لأمرين:

أحدهما: أن عامل المبتدأ عندي الخبر وهو لفظي.

والآخر: أنه شامل للفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم، وما قالوه في

«بحسبك درهم» غير مرضي أيضًا، فإن شيخنا الكافيحي اختار أن «بحسبك»

خبر مقدم، وأن المبتدأ درهم نظرًا للمعنى؛ لأنه محط الفائدة إذ القصد الإخبار

عن درهم بأنه كافيه، وما قاله شيخنا هو الصواب». اهـ.

(والخبر: هو الاسم المرفوع) بالمبتدأ كما ذهب إليه ابن مالك «المسند إليه»

أي: إلى المبتدأ، ولذا قال بعضهم: إن المبتدأ فاعل في المعنى، لأن المبتدأ محكوم

عليه فهو المسند إلى غيره، والخبر محكوم به فهو المسند إلى غيره.

(تنبيه): اختلفوا في رافع المبتدأ والخبر على أقوال:

أحدها: أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء لأنه بني عليه، ورافع الخبر

المبتدأ لأنه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء. وهذا مذهب سيبويه

والجمهور، واختاره ابن مالك.

الثاني: أن العامل في الخبر الابتداء أيضًا، لأنه طالب لهما فعمل فيهما. وهو

مذهب الأخفش وابن السراج والرماني، وصححه أبو البقاء.

الثالث: أن العامل في الخبر الابتداء والمبتدأ معًا، وعلى هذا هل العامل

مجموع الأمرين، أو الابتداء بواسطة المبتدأ؟ قولان.

الرابع: أن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ لأن كلا منهما طالب الآخر

وبه صار عمدة، وهو مذهب الكوفيين، واختاره أبو حيان وابن جني

والسيوطي.

الخامس: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو: «زيد ضربته»، لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير، فإذا لم يكن ثم ذكر نحو: «القائم زيد» ترافعا. وهذا مذهب آخر للكوفيين.

واعترض القول الأول بأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً، فلو كان رافعاً للخبر لأدلى إلى إعمال واحد رفعين ولا نظير له. وأجيب بأن ذلك إنما يحذر إذا اتحدت الجهة وهي هنا مختلفة. واعترض الثاني بأن أقوى العوامل -وهو الفعل- لا يعمل رفعين فالمعنوي أولى.

واعترض الرابع بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله. وأجيب بمنع ذلك بدليل أدوات الشروط فإنها عاملة في أفعالها الجزم، وأفعالها عاملة فيها النصب، ولو سلم قلنا: كل منهما متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر، فلا دور لاختلاف الجهة. انتهى من "الجمع" بمعناه.

قلت: وهذا الخلاف لا طائل تحته ولا فائدة أصلاً، وإنما هو مجرد آراء ليس غير.

(فائدة): اختلف في الابتداء على قول الجمهور ف قيل: جعل الاسم أولاً ليخبر عنه ثانياً، وقيل: تجرده من العوامل اللفظية. والأول أصح.

(تنبيه): قال السيوطي في شرح "الجمع": شرط الوصف الذي يكون مبتدأ أن يكون سابقاً، فليس منه نحو: «أخوك خارج أبوهما» لعدم سبقه، وشرط مرفوعه أن يكون منفصلاً سواء كان ظاهراً أم ضميراً نحو: «أقائم أنتما». ومنع الكوفيون الضمير فلا يميزوه إلا «أقائمان أنتما» بالمطابقة بجعل

الضمير مبتدأ مؤخرًا، قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير ورد بالسمع قال:
 خليلي ما واف بعهدي أنتم إذ لم تكونا لي على من أقطع
 وشرطه أيضًا أن يكون كافيًا: أي مغنيًا عن الخبر ليخرج نحو: «أقائم أبواه زيد»، فإن الفاعل فيه غير مغن، إذ لا يحسن السكوت عليه. وشرطه أيضًا تقدم نفي أو استفهام بأي أدواتهما «كما» و«لا» و«إن» وغير، نحو: «غير قائم الزيدان».

ومنه قوله:

غير مأسوفٍ على زَمَنِ ينقضي بالهم والحزن
 وك «الهمزة» و«هل» و«ما» و«من» و«متى» و«أين» و«كيف» و«كم» و«أيان». هكذا زعم ابن مالك قياسًا على سماع ما والهمزة، وقصره أبو حيان عليهما إذ لم يسمع غيرهما. ولم يشرط الكوفيون والأخفش الاعتماد عليهما بناء على رأيهم في عمله غير معتمد، وشرطه ابن مالك استحسانًا لا وجوبًا، وجعل منه قوله:
 خيرٌ بنو هُبٍ فلا تُكْ مُلغِيًا مقالة هُبِيَّ إذا الطيرُ مرَّتْ
 وأجيب بأن «خير» خبر مقدم ولم يطابق لأن باب فاعل لا يلزم فيه المطابقة. انتهى كلامه.

قلت: ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَكُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحریم: ٤].

(فائدة): المبتدأ قسمان: قسم له خبر، وقسم له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر وهو الوصف.

(فائدة أخرى): المبتدأ قسمان: مسند إليه وهو الذي له خبر، ومسند وهو

الرافع لما أغنى عن الخبر. قاله السيوطي.

واعلم أنه تارة يكون المبتدأ والخبر مفردين لمذكر، نحو قولك: (زيد قائم) وتارة يكونان مجموعين لمذكر نحو قولك: (الزيدون قائمون) والزيدون قيام. وتارة يكونان مفردين أو مثنيين أو مجموعين لمؤنث نحو: «هند قائمة» و«الهندان قائمتان» و«الهندات قائمات» و«الهنود قيام».

والخبر في هذه الأمثلة كلها مطابق للمبتدأ في إفراده وتثنيته وجمعه تصحيحاً وتكسيراً، فإن قلت: الزيدان والهندان والزيدون والهندات والزيود والهنود مفرداتها أعلام، والعلم يدل على الوحدة، فإذا زيد عليه ما يدل على التثنية أو الجمع دل على التعدد والوحدة والتعدد متضادان.

قلت: إذا أريد تثنية العلم أو جمعه قصد تنكيره ثم يثنى ويجمع بدليل جواز دخول «أل» عليه عوضاً عما فاتته من تعريف العلمية. قاله الأزهري.

قلت: نوقش هذا الجواب بأن الوحدة المعينة زالت بالتنكير، وبقيت الوحدة الشائعة في حال التنكير، والوحدة مطلقاً تنافي التعدد، والحق أن لا ورود للسؤال من أصله كما قاله العطار.

(لطيفة): تعبير المصنف عند تعريفه المبتدأ بـ«العاري» أولى وأسلم من تعبير غيره بـ«المجرد»؛ لأن التجرد يقتضي سبق ما تجرد منه، ولم يوجد في المبتدأ عامل لفظي تجرد منه، وإن أجيب بما لا تقوم الحجة به.

قال المؤلف: (والمبتدأ قِسْمان: ظاهرٌ ومُضمَّرٌ. فالظاهرُ ما تقدَّم ذكرُهُ)

في الأمثلة المتقدمة «والمضمّر اثنا عشر» ضميراً منفصلاً ليس غير. وأما

المتصل فلا يبتدأ به البتة.

قال المؤلف: (وهي: أنا) للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً، وهي بجملتها ضمير عند الكوفيين، واختاره ابن مالك بدليل إثبات الألف وصلًا في لغة تميم، وأن وحدها عند البصريين في قول بعضهم: إن فعلت بسكون النون، والأكثر على فتحها وصلًا وعلى الإتيان بالألف وقف، وأثبتها تميم في الوصل أيضًا، وبه قرأ نافع. وفي الألف لغات: إثباتها وصلًا ووقفًا عند تميم، وحذفها فيهما، وحذفها وصلًا وإثباتها وقفًا وهي الفصحى ولغة الحجاز. (ونحن) للمتكلم معظمًا نفسه نحو: «نحنُ اللَّذَوْنَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا»، أو معه غيره.

واختلف في علة بنائه على الضم فقال الفراء وثعلب: لما تضمن معنى التثنية والجمع قوئى بأقوئى الحركات، وقال الزجاج: «نحن» للجماعة ومن علامة الجماعة الواو، والضممة من جنس الواو، وقال الأخفش الصغير: «نحن» للمرفوع فحرك بما يشبه الرفع، وقال المبرد: تشبيها بقبل وبعد، وقال هشام: الأصل «نحن» بضم الحاء وسكون النون، فنقلت حركة الحاء إلى النون وأسكنت الحاء.

قال المؤلف: (وأنت) بفتح التاء للمخاطب المذكر (وأنتِ) بكسرها للمخاطبة المؤنثة.

قال المؤلف: (وأنتما) للمخاطبتين مذكَّرتين كانا أو مؤنثتين. (وأنتُم) للمذكرين المخاطبين. (وأنتنَّ) للمخاطبات المؤنثات.

ومذهب البصريين أن الضمير في هذا كله أن وحدها وإذا أريد الخطاب

زيد عليها وهي حرف خطاب لا اسم، وهي كالتاء الاسمية لفظاً، فتفتح في المذكر وتكسر في المؤنث، وتوصل بميم في جمع المذكر، وبميم وألف في المثني، وبنون في جمع الإناث، وتضم التاء في الثلاثة. وقد عللوا فتح التاء في المخاطب وكسرها في المؤنث وضمها في الثلاثة بعلل واهية. والحق كما قال أبو حيان: هذه التعاليل لا يحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلل. وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع أن والتاء، وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع التاء فقط وزيدت الميم للتقوية والألف للثنية والنون للتأنيث.

(تنبيه): ذهب بعض المتقدمين إلى أن «أنا» مركب من ألف أقوم ونون نقوم و «أنت» مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم، وردها أبو حيان. قاله السيوطي.

قال المؤلف: (وهو) للغائب (وهي) للغائبة (وهما) لثنائها (وهم) للغائبين (وهن) للغائبات.

قال السيوطي: اختلف في الأصل منها، فعند البصريين أن «هو» و«هي» أصلان أي: ضميران برمتها، وزيد الميم والألف والنون في المثني والجمع، وقال الكوفيون والزجاج وابن كيسان: الضمير من «هو» و«هي» الهاء فقط، والواو والياء زائدان كالبواقي لحذفهما في المثني والجمع ومن المفرد في لغة، ثم قال: وهذا المذهب هو المختار عندي.

(تنبيه): قد يسكن هاء «هو، وهي» بعد الواو والفاء وثم واللام، وقرئ

بذلك في السبع ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤] ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]، ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القصص: ٦١] ﴿لَهُيَ الْحَيَوانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] وبعد همزة الاستفهام كقوله: «أهي سرت أم عادي حلم»، وبعد كاف الجر كقوله: «وقد علموا ما هي كهي فكيف لي»، وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله: «وركضك لولا هو لقيت الذي لقوا»، وقوله: «حبذا هي من خلة لو تخلنا»، وتشديد الواو والياء لغة همدان كقوله: «وهو على من صبه الله علقم»، وقوله: «وهي ما أمرت باللطف تأتمر». اهـ، قاله السيوطي.

(فائدة): المضمر والضمير عبارة البصريين، والكوفيون يقولون: الكناية والمكنى.

ثم مثل المصنف رحمه الله لما قدمه بقوله: (نحو قولك: أنا قائمٌ ونحنُ قائمونٌ وما أشبه ذلك) من نحو قولك: «أنت قائمٌ» و«أنت قائمةٌ» و«هو قائمٌ» و«هي قائمةٌ» إلخ... (والخبرُ قسمان: مفردٌ) والمراد به في هذا الباب: ما ليس جملة ولا شبهها (وغيرُ مفرد) وهو الجملة وشبهها.

(فالمفردُ): ما للعوامل تسلط على لفظه مضافاً كان أو غيره، وهو قسمان: جامد ومشتق، فالمشتق: ما دل على متصف مصوغاً من مصدر كـ «ضارب» و«مضروب» و«حسن» و«أحسن» منه، والجامد بخلافه، فالجامد لا يتحمل ضميراً، وزعم الكسائي أنه يتحملة، ونسبه صاحب "البيسط" وغيره كابن عقيل إلى الكوفيين والرماني، قال ابن مالك: وهو دعوى لا دليل عليها. والمشتق يتحملة إن لم يرفع ظاهراً نحو: زيد قائم، بخلاف ما إذا رفعه لفظاً

نحو: «الزیدان قائم أبوهما»، أو محلاً نحو: «زید عمرو ربه». قاله السيوطي.
 (مسألة): المشهور أن الخبر المشتق لا يتحمل غير ضمير واحد، وقيل: إن قدر خلفاً من الموصوف استتر فيه ضميران أحدهما الابتداء، والآخر الموصوف الذي صار خلفاً منه، فإن كان صلة لـ «أل» ففيه ثلاث ضمائر، للمبتدأ وللموصوف الذي صار خلفاً منه ولـ «أل» اهـ، قاله السيوطي.
 (تنبيه): المشتق الذي يتحمل الضمير هو ما كان جارياً مجرى الفعل، فأما ما ليس جارياً مجرى الفعل فلا يتحمل ضميره، قال ابن عقيل: وذلك كأسماء الآلة نحو: «مفتاح»، فإنه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير، وكذلك ما كان على صيغة مفعول وقصد به الزمان أو المكان كـ «مرمى»، فإنه مشتق من الرمي ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: هذا مرمى زيد، تريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقاً ولا ضمير فيه. اهـ
 (فائدة): إذا تضمن الجامد معنى المشتق نحو: «زيد أسد» أي: شجاع، تحمل الضمير.

(مُهْمَةٌ): قال ابن عقيل: جوز سيبويه في: «زيد قائم هو» وجهين: أحدهما: أن يكون هو تأكيداً للضمير المستتر في قائم. والثاني: أن يكون فاعلاً بقائم. اهـ
 ثم مثل المصنف للمفرد بقوله (نحو قولك: زيد قائم، والزیدان قائمان، والزیدون قائمون) وما أشبهه.

(تمتة): يجب إبراز الضمير في الخبر المشتق إذا جرى على غير من هو له مطلقاً، أمن اللبس أو لم يؤمن عند البصريين، وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن

اللبس جاز الأمران، وإن خيف اللبس وجب الإبراز. وقد ورد السماع بمذهبهم، فمن ذلك قوله:

قومي ذُرًا المجِدِّ بأنُّوها وقد عَلِمْتُ بَكُنْهِ ذَلِكْ عَدْنَانُ وَقَحَطَانُ

التقدير: بانوها هم، فحذف الضمير لأمن اللبس، قاله ابن عقيل، واختار ابن مالك في "الكافية" قول الكوفيين، وفي "الألفية" قول البصريين.

قال المؤلف: (وغيرُ المفردِ أربعةُ أشياء) وهي على قسمين: جملة وشبهها. فشبه الجملة (الجارُّ والمجرورُ والظرفُ) التامان، نحو: «زيد أمامك» و«زيد في الدار»، بخلاف الناقص فإنه لا يقع خبرًا نحو: «زيد بك»، أو فيك، وعنك، أي: واثق بك وراغب فيك ومعرض عنك إذ لا فائدة فيه، ويتعلقان بمحذوف وجوبًا.

(تنبيهات):

الأول: اختلف في عامل المجرور والظرف الواقعين خبرًا، فذهب ابن خروف وسيبويه على ما نسبته إليه ابن أبي العافية أنه كون مقدر أو المبتدأ، وأنه عمل فيه النصب لا الرفع لأنه ليس الأول في المعنى، ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل.

وذهب الكوفيون إلى أن العامل فيهما معنوي وهو كونها مخالفين للمبتدأ فإذا قلت: زيد أخوك، فالأخ هو زيد، أو زيد خلفك، فالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت النصب. وعلى الأول يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل.

واختلف في الأولى منهما، فرجح ابن مالك وغيره من البصريين تقدير اسم

الفاعل، لأن الأصل في الخبر الأفراد، ورجح ابن الحاجب تبعاً للفارسي تقدير الفعل لأنه الأصل في العمل، قال ابن هشام: والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى. اهـ

(مُهَمَّة): إن قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد، وهو مذهب الأخفش ونسب إلى سيبويه، وإن قدرت الفعل كان من قبيل الجملة وهذا مذهب جمهور البصريين، ونسب إلى سيبويه أيضاً، فلا يخرج الخبر عن القسمين. وقيل: هو قسم برأسه مطلقاً وهذا مذهب ابن السراج، نقله عنه تلميذه الفارسي. انتهى من شرح الجمع مع زيادة من غيره.

الثاني: ذهب البصريون إلى أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدم أو تأخر، وقال الفراء: لا ضمير فيه إلا إذا تأخر، فإن تقدم فلا.

الثالث: ذهب ابن كيسان إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأن تسمية الظرف خبراً مجاز، وتابعه ابن مالك، وهو الصحيح عند ابن هشام والسيوطي، وذهب الفارسي وابن جني إلى أن الظرف حقيقة، وأن العامل صار نسباً منسياً، وذهب بعضهم إلى أن الجمع من العامل، والظرف خبر.

الرابع: لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم الذات لعدم الفائدة سواء كان منصوباً أو مجروراً بفي، وما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كما قاله الفارسي، نحو قولهم: «اليوم خمر» أي شرب خمرًا، و«الليلة الهلال» أي: طلوعه. وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى الشرط، وذهب بعض المتأخرين منهم ابن الطراوة وابن مالك إلى جوازه بشرط الفائدة، كأن يكون المبتدأ عامًّا والزمان خاصًّا نحو: «نحن في شهر كذا»، والصحيح المنع مطلقاً كما ذهب إليه

جمهور البصريين. ويجوز الإخبار به عن اسم المعنى إذا كان الحدث غير مستمر نحو: «الصومُ اليوم» و«السفرُ غداً»، فإذا كان الحدث مستمرا امتنع الإخبار به عنه، فلا يقال: «طلوعُ الشمس يوم الجمعة» لعدم الفائدة.

الخامس: منع الجمهور الإخبار بوحده لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به، وأجازه يونس وهشام، فيقال: «زيد وحده»، إجراء له مجرى عنده، وتقديره زيد موضع التفرد، وعلى هذا هل يجوز تقديمه؟ قال يونس وهشام: لا. قال أبو حيان: وحجتها نص العرب على قولهم: «زيد وحده».

(مسألة): يغني عن الخبر مصدر نحو: «زيد سيراً» أي: يسير سيراً، ومفعول به نحو: «إنما العامري عيامتة» أي: متعهد عيامتته، وحال، حكى الأخفش: «زيد قائماً»، أي: ثبت قائماً. وقرئ ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ٨] بالنصب. قال الكسائي: ووصف مجرور. انتهى ملخصاً من شرح "الجمع" وغيره.

(تتمة): قال ابن النحاس: أجاز الكوفيون الإخبار بالظرف الناقص إذا تم بالحال، وجعلوا له من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] خبر يكن، وخبر يكن حال من الضمير المستكن في له، وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذي لا يتم إلا بالصفة كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِجَهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، ونحوه.

وفرق الكوفيون فأجازوا الإخبار بما لا يتم إلا بالصفة، ومنعوا الإخبار بما لا يتم إلا بالحال؛ لأن الصفة من تمام الموصوف والحال فضلة؛ فلا يلزم من

جواز ما هو من تمامه جواز ما هو فضله. اهـ نقله في "الأشباه والنظائر".

والجملة تنقسم إلى فعلية واسمية وظرفية. فالفعلية هي المصدر بفعل (و) هي: (الفعلُ مع فاعله) نحو: قام زيد، ولو عبر بالفعل مع مرفوعه لكان أولى ليشمل النائب عن الفاعل نحو: «ضَرَبَ اللَّصُّ»، واسم كان وأخواتها نحو: «كان زيد قائماً»، وغيرها من نواسخ المبتدأ نحو: «ظننت زيدا قائماً» لأن الكل جملة (و) الاسمية هي: المصدرة باسم وهي: (المبتدأ مع خبره نحو قولك: زيدٌ في الدارِ، وزيدٌ عندك، وزيدٌ قام أبوه، وزيدٌ جاريته ذاهبةً) و«هيهاتَ العقيقُ» و«قائم الزيدان»، عند الأخفش والكوفيين. والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو: «أعندك زيد» و«أفي الدار زيد» إذا قدرت زيدا فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما، وزاد بعضهم الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية.

(تنبيه): المراد بالمصدر المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: «أقائم الزيدان»، و«أزيد أخوك»، و«لعل أباك منطلق»، و«ما زيد قائماً» اسمية، ومن نحو: «أقام زيد»، و«إن قام زيد»، و«قد قام زيد»، و«هلا قمت فعلية»، والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: «كيف جاء زيد»، ونحو: ﴿فَفَرِيَكَ كَذَبْتُمْ وَقَرِيفًا نَقْلُوكَ﴾ [البقرة: ٨٧] فعلية، لأن هذه الأسماء في رتبة التأخير. انتهى من "المغني".

(تقسيم): قد تكون الجملة الكبرى ذات وجه وذات وجهين، فذات الوجهين هي اسمية المصدر فعلية العجز نحو: «زيد يقوم أبوه»، قال ابن هشام: وينبغي أن يزداد عكس ذلك في نحو: «ظننت زيدا أبوه قائم»، وذات

الوجه نحو: «زيد أبوه قائم»، قال ابن هشام: ومثله «ظننت زيدا يقوم أبوه». (تقسيم ثان): تكون الجملة كبرى وصغرى، فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: «زيد قام أبوه»، والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثال، وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو: «زيد أبوه غلامه منطلق»، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى، و«غلامه منطلق» صغرى لا غير، و«أبوه غلامه» منطلق كبرى باعتبار «غلامه منطلق»، صغرى باعتبار جملة الكلام، قاله في "الهمع".

(تنبيه): إذا وقعت الجملة خبراً فلا بد لها من رابط يربطها بها هي خبر عنه وروابطها عشرة: أحدها: الضمير وهو الأصل، ولهذا يربط به مذكوراً نحو: «زيد ضربته»، ومخدوفاً مرفوعاً نحو: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾ [طه: ٦٣] إذ قدر لهما ساحران، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ [النساء: ٩٥] ولم يقرأ بذلك في (سورة النساء)، بل قرأ بنصب «كل» كالجماعة، ومجروراً نحو: «السمن منوان بدرهم» أي: منه، وقول امرأة: «زَوْجِي الْمَسْ مَسْ أَرْبٍ، وَالرَّيْحُ رِيحُ زَرْبٍ»، إذا لم نقل أن «ال» نائبة عن الضمير.

الثاني: الإشارة نحو: ﴿وَلِيَّاسُ النَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] وخص ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً، والإشارة إشارة البعيد فيمتنع نحو: «زيد قام هذا لما نعين» و«زيد قام ذاك لما ننع»، والحجة عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه نحو: ﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ - ٢]،

﴿وَأَصْحَبُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَبُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧].

الرابع: إعادته بمعناه نحو: «زيد جاءني أبو عبد الله»، إذا كان كنية له، أجازته الحسن.

الخامس: عموم يشمل المبتدأ نحو: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِسُ كُوتَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا

الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

السادس: أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو

بالعكس نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ

مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣].

السابع: العطف بالواو عند هشام وحده نحو: «زيد قامت هند وأكرمها».

الثامن: شرط يشمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو: «زيد يقوم عمرو إن قام».

التاسع: «أل» النائية عن الضمير في قول الكوفيين وطائفة من البصريين

نحو: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤١] أي مأواه.

العاشر: كون الجملة نفس المبتدأ في المعني نحو: «هجيري أبي بكر لا إله

إلا الله». انتهى ملخصاً من "المعني" وغيره.

(مُهِمَّة): يعرض في باب المبتدأ والخبر تعدد مبتدئات متواليات وفي

الإخبار عنها طريقان:

أحدهما: أن تجعل الروابط في الإخبار فيؤتى بعد خبر الأخير بها آخر لأول وتال لمتلو، مثاله: «زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوها عندها بإذنه»، والمعنى: الزيدون ضاربوا الأخوين عند هند بإذن زيد.

الثانية: أن تجعل الروابط في المبتدئات فيخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبرًا لما قبله إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده، مثاله: «زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم»، والمعنى: أبو أخي خال عم زيد قائم. قال أبو حيان: وهذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين، ولا يوجد مثله في كلام العرب البتة. انتهى من "شرح جمع الجوامع".

قلت: وكذا يتعدّد الخبر أيضًا لمبتدأ واحد على خلاف فيه، والأصح الذي عليه الجمهور الجواز كما في النعوت، سواء اقترن بالعاطف أم لا. قال ابن مالك في "ألفيته":

وَأَخْبَرُوا بِأَيْنِ أَوْ بَأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كُهُم سَرَاةٌ شُعْرَا

فالأول نحو قولك: «زيد فقيه وشاعر وكاتب»، والثاني نحو قوله تعالى:

﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ۝ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝﴾ [البروج: ١٤ - ١٦].

واختار ابن عصفور وكثير من المغاربة المنع، وعلى هذا فما ورد من ذلك جعل الأول خبرًا والباقي صفة للخبر.

واختار بعضهم الجواز إن اتحدا في الأفراد والجملة، فالأولى كما تقدم، والثانية نحو: «زيد أبوه قائم أخوه خارج»، والمنع إن كان أحدهما مفردًا

والآخر جملة.

واختار بعضهم قصر الجواز على ما كان المعنى منها واحداً نحو: «زيد أعسر أيسر» أي: أضبط وهو الذي يعمل بكلتا يديه، ويتعين فيه ترك العطف لأن مجموع الخبر بمنزلة واحد. وأجاز الفارسي استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المفردة فيقال: «هذا أعسر وأيسر».

قال السيوطي: قال صاحب "البديع": «لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين، ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر، وأجازه بعضهم». اهـ.

(مسألة): يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر، فالأول يكثر في جواب الاستفهام نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ۖ﴾ ﴿نَارُ حَامِيَةٍ﴾ [القارعة: ١٠ - ١١]، أي: هي نار.

وبعد فاء الجواب نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت: ٤٦]، أي: فعمله لنفسه.

ويقل بعد إذا الفجائية، ولم يقع في القرآن بعدها إلا ثابتاً، ومنه في غير ذلك ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١] ﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١] أي: هذه.

والثاني نحو: ﴿أَكُلْهَا دَائِبٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي: دائم، ﴿وَالْمُخَصَّنْتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥] أي: حل لكم.

(فائدة): قال ابن إياز: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً

فأيهما أولى؟ قال الوسطي: «الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة ومعتمدها». وقال العبدى في "البرهان": «الأولى كونه الخبر لأن الحذف اتساع وتصرف وذلك في الخبر دون المبتدأ، إذ الخبر يكون مفردًا جامدًا ومشتقًا وجملة على تشعب أقسامها، والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا مفردًا، ومثال المسألة ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] أي: شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره». اهـ، نقله في "الأشباه".

(فائدة): إذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد نحو: «زيد وعمر قائم»، فذهب سيويه والمازني والمبرد إلى أن المذكور خبر الأول، وخبر الثاني محذوف. وذهب ابن السراج وابن عصفور إلى عكسه، وقال آخرون: أنت مخير في تقديم أيها شئت. قاله في "شرح الجمع".

(مُهَمَّة): قال ابن الدهان في "الغرة": المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتة، إلا بالفاء في موضعين:

أحدهما: يلزمه الفاء نحو: من يأتيني فله درهم، ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

والثاني: لا يلزمه الفاء نحو: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] والذي يأتيني فله درهم، ونحو: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَآذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]، ونحو: كل رجل يأتيني فله درهم. نقله في "الأشباه والنظائر".

(مسألة): قال ابن النحاس: إذا دخلت على المبتدأ الموصول «ليت»

و«لعل» فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره، واختلفت في علة ذلك ما هي، فمنهم من قال: علته أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله، فإذا عملت فيه ليت ولعل خرج من باب الشرط، فلا يجوز دخول الفاء حينئذ. ومنهم من قال: بل العلة أن معنى ليت ولعل ينافي معنى الشرط من حيث كان ليت للتمني ولعل للترجي، ومعنى الشرط التعليق فلا يجتمعان. اهـ، نقله في "الأشباه".

(تتمة): قال السيوطي في "الأشباه": «أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، فإن أفاد جاز». انتهى بلفظه.

قلت: الابتداء بالنكرة يحتاج إلى مسوغ، والمتقدمون لم يعولوا في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، كما في "المغني".

قال: والذي يظهر لي أن المسوغات منحصرة في عشرة أمور:

أحدها: أن تكون موصوفة لفظاً نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢]، أو تقديرًا نحو: «السمن منوان بدرهم» أي: منه، أو معنى نحو: «رجيل جاءني»، لأنه في معنى رجل صغير.

الثاني: أن تكون عاملة إما رفعًا نحو: «قائم الزيدان»، أو نصبًا نحو: «أمر بمعروف صدقة» أو جرًا نحو: «غلام رجل جاءني».

الثالث: العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به

نحو: ﴿طَاعَةُ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١] أي: أمثل من غيرهما، ونحو: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣].

الرابع: أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً، قال ابن مالك: أو جملة نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨].

الخامس: أن تكون عاملة إما بذاتها كأسماء الشرط والاستفهام أو بغيرها نحو: «هل إله مع الله؟»، وفي «شرح منظومة ابن الحاجب» له: أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ «أم»، نحو: «أرجل في الدار أم امرأة»، كما مثل في الكافية، وليس كما قال.

السادس: أن يكون مراداً بها الحقيقة من حيث هي نحو: «رجل خير من امرأة»، و«ثمرة خير من جريدة».

السابع: أن تكون في معنى الفعل وهو شامل لنحو: «عجب لزيد»، وضبطوه بأن يراد بها التعجب، ولنحو: ﴿سَلِّمْ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] وضبطوه بأن يراد بها الدعاء.

الثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو: «شجرة سجدت»، و«بقرة تكلمت».

التاسع: أن تقع بعد إذا الفجائية نحو: «خرجت فإذا رجل بالباب».

العاشر: أن تقع في أول جملة حالية نحو:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحْيَاكَ أَحْفَىٰ ضَوْوَهُ كُلُّ شَارِقٍ

وقوله:

الذئب يُطرقُها في الدهرِ واحدةً وكلُّ يومٍ تراني مُدِيَّةٌ بيدي
وبهذا يعلم أن لاشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم.
انتهى كلامه ملخصاً.

قلت: وذكر بهاء الدين بن النحاس ما ينيف على الثلاثين مسوغاً تركتها
خوف الإطالة، وكلها ترجع لقسمين كما قال أبو حَيَّان في "أرجوزته" بعد
ذكره جملة منها:

وكلُّ ما ذُكرْتُ في التَّميمِ يرجع لِلتَّخْصِصِ والتَّعميمِ
(خاتمة): الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد
من تقديمه، ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو: «قائم زيد»، فإذا كان الخبر
معرفة كالمبتدأ لم يجوز تقديمه لأنه مما يشكل ويلبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن
يكون خبراً ومخبراً. انتهى من "الهمع" و"الأشباه".
قلت: وهذا من الأسباب المانعة من تقديم الخبر.

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

ولما فرغ المصنف رحمه الله من المبتدأ والخبر، شرع في الكلام على نواسخهما فقال: (باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر وهي: كَانَ وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وظنَّ وأخواتها).

العوامل: جمع عامل والمراد بها النواسخ لحكم المبتدأ والخبر، والنسخ لغة: النقل والإزالة، يقال: نسخ الكتاب أي نقله، ونسخت الشمس الظل أي: أزالته، قال ابن فارس: وانتسخت الكتاب أيضًا بمعنى نسخته. اهـ وسميت بالمعنى الثاني لأنها أزالته حكم المبتدأ والخبر، قالوا: وإنما أزالته لأنها عامل لفظي، والابتداء عامل معنوي واللفظي أقوى من المعنوي.

قلت: هذا التعليل باطل عندي من وجهين:

الأول: أن هذا تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلل.

والثاني: أنه منقوض بارتفاعه بالخبر في قول الكوفيين.

(تنبيه): تدخل هذه النواسخ على المبتدأ إذا لم يلزم التصدير كاسم الشرط، ولا الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، ولا عدم التصرف نحو: «طوبى للمؤمن»، ولا الابتدائية بنفسه نحو: «أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً»، أو بغيره كمصحوب إذا الفجائية، وعلى الخبر إذا لم يكن طلباً ولا إنشاء.

(فائدة): النواسخ بالنسبة إلى أنواعها أربعة: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها.

وبالنسبة إلى ذواتها اثنان: أفعال وحروف، فالأفعال: كان، و كاد، وظن وأخواتهن، والحروف: إن وأخواتها.

وبالنسبة إلى عملها ثلاثة: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهي: كان وكاد وأخواتها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهي: إن وأخواتها، وما ينصبها معاً وهي: ظننت وأخواتها.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: (فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم) أي: المبتدأ ويسمى اسمها حقيقة، وربما يسمى فاعلاً مجازاً لشبهه به وقع ذلك في عبارة المبرد، وعبر سيبويه باسم الفاعل، هذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أنها لم تعمل فيه شيئاً وأنه باق على رفعه، واستدل البصريون باتصال الضمائر بها وهي لا تتصل إلا بالفاعل (وتنصب الخبر) باتفاق الفريقين ويسمى خبرها وربما يسمى مفعولاً مجازاً لشبهه به. وقع ذلك في عبارة المبرد. وعبر سيبويه باسم المفعول.

واختلفوا في نصبه، فذهب الفراء إلى أنه انتصب تشبيهاً بالحال، «فكان زيد ضاحكاً» شبه عنده بـ «جاء زيد ضاحكاً». وذهب الكوفيون إلى أنه انتصب على الحال، ورد بوروده مضمراً ومعرفةً وجامداً وأنه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال. وذهب سيبويه والبصريون إلى أنه انتصب تشبيهاً بالمفعول وهو الصحيح، واعترض بوقوعه جملةً وظرفاً ولا يقع المفعول كذلك، وأجيب بالمنع بل تقع الجملة موقع المفعول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مریم: ٣٠] والمجرور نحو: «مررت بزيد»، والظرف إذا توسع فيه. اهـ، قاله السيوطي.

(تنبيه): أجاز الجمهور رفع الاسمين بعد كان، وأنكره الفراء. ورد بالسماع قال:

إِذَا مِتَّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

ثم اختلفوا في توجيه ذلك، فالجمهور على أن في «كان» ضمير الشأن اسمها والجملة في موضع نصب على الخبر. ونقل عن الكسائي أن «كان» ملغاة، ووافقه ابن الطراوة. قاله في شرح "الجمع" والمتفق على عدة من هذه الأفعال ثلاثة عشر، ثمانية تعمل هذا العمل مطلقاً «وهي كَانٌ» لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الزمن الماضي نحو: "كان الشيخ شاكراً" وقد تقع للدوام والاستمرار نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، وبمعنى هو نحو: ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩].

(مُهَمَّة): قال ابن بابشاذ: «كان» أم الأفعال لأن كل شيء داخل تحت الكون لا ينفك شيء من معناها، ومن ثم صرفوها تصرفاً ليس لغيرها. وقال أبو البقاء في "اللباب": إنما كانت «كان» أم هذه الأفعال الخمسة أوجه:

أحدها: سعة أقسامها.

والثاني: أن «كان التامة» دالة على الكون وكل شيء داخل تحت الكون. والثالث: أن «كان» دالة على مطلق الزمان الماضي، و«يكون» دالة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها، فإنها تدل على زمان مخصوص كالصباح والمساء.

والرابع: أنها أكثر في كلامهم؛ ولهذا حذفوا منها النون في قولهم: لم يك. والخامس: أن بقية أخواتها تصلح أن تقع أخباراً لها كقولك: كان زيد أصبح منطلقاً، ولا يحسن: أصبح زيد كان منطلقاً. اهـ نقله في "الأشباه".

(وَأَمْسَى) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء نحو: «أُمِسْتُ خَلاً».

(وَأَصْبَحَ) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح نحو: ﴿فَأَصْبَحْتُ

بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

(وَأَضْحَى) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى نحو: «أَضْحَى

يَمِزُقُ أَثْوَابِي».

(تنبيه): همزة أَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى للدخول، أعني الدخول في المساء والصباح والضحى.

(وَوَضِلَّ) نحو: «ظَلَّ وَجْهَهُ مَسْوَدًا».

(وَوَبَاتَ) نحو: «أَبَيْتَ رِيَانَ الْجَفُونَ».

(وَوَصَارَ) للتحويل والانتقال نحو: «صَارَ الْعَصِيرُ خَمْرًا».

(تنبيه): قال ابن هشام: الذي يظهر لي أن «صار» ليس من أخوات «كان»،

وإنما هي من باب الفعل والفاعل والمفعول، والدليل على ذلك أمران:

أحدهما: أني أقول: «صار الجاهل عالماً»، و«صار الطين خزفاً»، فأجدها

داخلية على ما لا ينعقد منه مبتدأ وخبر، وليس في أخواتها شيء هكذا.

الثاني: أن صار يجوز فيها بالإجماع أن تلحق همزة النقل فاءها، وأن تضعف

عينها فتزداد منصوباً، تقول: «أَصْرَتِ الطين خزفاً، وصيرته خزفاً». انتهى

المراد منه.

(وليس) نحو: ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وهي كلمة دالة على نفي

الحال، وتنفي غيره بالقريئة، قال ابن هشام: ليس فعل لا يتصرف وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه، ولم نقدره فعل بالفتح لأنه لا يخفف، ولا فعل بالضم لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في هَيَّوْ، وسمع لَيْسَ بضم الياء فيكون على هذه اللغة كهَيَّوْ. وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما. وتابعه الفارسي في الحلييات وابن شقير وجماعة، والصواب الأول. انتهى المراد منه.

وأربعة شرطها تقدم نفي أو شبهه، وهو النهي والدعاء وهي: «زال، وفتى، وانفك، وبرح».

قال السيوطي: «هذه الأربعة بمعنى باتفاق النحويين». اهـ، وسواء كان هذا النفي بحرف نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَدِ كِفَيْنَ﴾ [طه: ٩١] أو اسم كقوله:

غَيْرُ مَنْفَكٍ أَسِيرٌ هَوًى كُلُّ وَإِنْ لَيْسَ يُعْتَبَرُ
أو فعل موضوع للنفي كقوله:

لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غَنًى وَاعْتِزَّازٍ كُلُّ ذِي عَفَّةٍ مَقْلٌ قَنُوعٍ
أو عارض للنفي كقوله:

قَلَمَا يَبْرَحُ اللَّيْبُ إِلَيَّ مَا يَوْرَثُ الْحَمْدَ دَاعِيًا أَوْ مَجِيًّا

وسواء كان للنفي ظاهراً كما مثلنا، أو مقدرًا نحو: ﴿قَالُوا تَأَلَّهَ تَفْتَوًا

تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥].

ونحو قول امرؤ القيس:

فقلتُ يمين الله أبرحُ قاعدًا ولو قَطَعُوا رأسيَ لذيكَ وأوصالي
إذا الأصل لا تفتنوا ولا أبرح. ومثال النهي قوله:

صاحِ شَمْرٌ ولا تَزَلْ ذاكَرَ الموتِ فَنَسِيَانُهُ ضَالَالٌ مبينٌ
وبعد الدعاء قول ذي الرمة:

ألا يا اسلَمِي يا دارَ مِيٍّ على البلي ولا زالَ منهالاً بجَرَعاثِكَ القَطْرُ
وسواء كان متصلًا بالفعل، أم مفصلاً بينه وبينه كقوله:

ولا أَرَاهَا تَزَالُ ظالِمَةً تُحَدِّثُ بي قُرْحَةً وتَنكُؤُهَا

وذكر المصنف هذه الأربعة مقرونة بـ«ما النافية» فقال: (وما زال) ماضي ي زال ووزنه «فعل» بكسر العين لأنه من باب «سمع يسمع»، واحتزرت بماضي «يزال» من «زال» ماضي «يزول»، فإنه فعل تام قاصر ووزنه «فعل» بالفتح لأنه من باب «نصر ينصر» ومعناه الانتقال، ومن «زال» ماضي «يزيل» بفتح الياء فإنه فعل تام متعد إلى مفعول ووزنه «فعل» بالفتح أيضًا، لأنه من باب «ضرب يضرب»، ومعناه: ماز.

(تنبيه): حكى الكسائي والفراء لـ«زال الناقصة» مضارعًا آخر وهو «يزيل» فيكون مشتركًا بين التام والناقص، بل قال الفراء: غيرت «زال الناقصة» من التامة بتحويلها إلى «فعل» بكسر العين بعد أن كانت مفتوحتها فرقًا بين التام والناقص. اهـ، نقله الأزهرى.

(وما انفكَّ وما فتَّى) بثلاث التاء و«أفتأ» أيضًا، وذكر الصغاني «فتؤ فتؤ» على وزن «ظرف يظرف» لغة فيها.

(وما بَرَحَ) بكسر الراء على وزن سمع.

(مُهمّة): قال ابن مالك: «يلحق بـ»زال« بشرطها المتقدم «وني ورام»

معناها، قال: وهما غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونها إلا من عني باستقراء الغريب، ومن شواهد استعمالهما قوله:

لا يني الجد شيمة الحب مادام فلا يحسبَنَّ ذا ارعِوَاءٍ
وقوله:

إِذَا رُمْتُ مِّنْ لَا يَرِيْمُ مَتِيًّا سُلُوًّا فَقَدْ أَبْعَدْتُ فِي رَوْمِكَ

قال: واحترزت بقولي: «بمعنى: زال»؛ من «وني» بمعنى: «فتر»، و«رام» بمعنى: حاول أو تحول. اه، نقله في "شرح الجمع".

(تنبيه): هذه الأفعال الأربعة تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب ما قبلها، فإن كان ما قبلها متصلة الزمان دامت كذلك نحو: «ما زال زيد عالماً»، وإن كان قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو: «ما زال يعطي الدراهم». أفاده في "الهمع".

وواحد يعمل هذا العمل بشرط تقدم «ما الظرفية المصدرية» (و) هو دام نحو: «لا أصحابك ما دام زيد متردد إليك»، ونحو قوله تعالى: ﴿مَادُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]. أي: مدة دوام تردد زيد إليك، ومدة داومي حياً، وسميت «ما» هذه «مصدرية» لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام، وسميت «ظرفية» لنيابتها عن الظرف وهو المدة.

(تنبيه): إذا كانت «ما» مصدرية غير ظرفية لم تعمل «دام» بعدها، فإن ولي

مرفوعها منصوب فهو حال نحو: «يعجبني ما دمت صحيحًا»، فإذا لم تذكر «ما» أصلًا فأحرى بعدم العمل نحو: «دام زيد صحيحًا»، فدام فعل ماض تام بمعنى بقي، وصحيحًا حال من زيد، ولا يلزم من وجود «ما» المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ﴿مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية. قاله في "التصريح".

(و) يعمل من هذه الأفعال العمل المذكور (ما تصرف منها) من ماض ومضارع وأمر ومصدر، وهي في التصرف وعدمه ثلاثة أقسام: ما لا يتصرف أصلًا، وهو ليس باتفاق ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين، وما يتصرف تصرفًا ناقصًا وهو زال وأخواتها فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر، ودام عند الأقدمين فإنهم أثبتوا لها مضارعًا، وما يتصرف تصرفًا تامًا وهو الباقي (نحو: كان، ويكون، وكن، وأصبح، ويصبح، وأصبح) وللتصاريف ما للماضي من العمل (تقول كان زيدًا قائمًا) وفي المضارع: ﴿وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] وفي الأمر: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠].

وفي المصدر:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

وفي اسم الفاعل:

وما كل من ييدي البشاشة كائنًا أخاك إذا لم تُلْفِهْ لك مُنْجِدًا

وقول الحسين بن مطير الأسدي:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلًا أحبك حتى يُغَمِّضَ العينَ مُغَمِّضٌ

وتقول في الذي لا يتصرف منها: لا أكلمك ما دام زيد واقفًا (وليس عمرو شاخصًا وما أشبه ذلك) من الأمثلة المتقدمة.

(تتمة): قال أبو الحسن بن أبي الربيع في "شرح الإيضاح": «كان وأخواتها في تقديم أخبارها عليها على أربعة أقسام: قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق وهو: «مادام»، وقسم يتقدم عند الجمهور إلا المبرد وذلك: «ليس»، وقسم لا يتقدم خبرها عليها عند الجمهور إلا ابن كيسان وهي: «ما زال وأخواتها»، وقسم يتقدم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض وهي: «كان» وبقية أفعال الباب». اهـ، نقله في "الأشباه".

(فائدة): اختلف في جواز تقدم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفية بـ«ما»، فالبصريون على المنع، والكوفيون على الجواز، ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن ما هل لها صدر الكلام أو لا؟ فالبصريون على الأول، والكوفيون على الثاني.

(تنبيه): قال الخفاف اختلف هل الأفعال الناقصة تدل على الحدث أم لا؟ وبيتني على ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور والحال، فمن قال تدل؛ أعمل، ومن قال لا؛ فلا.

(فائدة): اختلف لم سميت هذه الأفعال نواقص، ف قيل: لأنها لا تدل على الحدث بناء على القول به، وعلى القول الآخر سميت ناقصة بكونها لا تكتفي بمرفوعها.

(تكملة): قال أبو حيان في شرح "التسهيل": «تعدد خبر كان مبني على

الخلاف في تعدد خبر المبتدأ، ثم قيل: الجواز هنا أولى لأنه إذا جاز مع العامل الأضعف وهو الإبتداء فمع الأقوى وهو «كان» أولى، وعليه ابن درستويه، واختاره ابن أبي الربيع، وهو ظاهر كلام سيويه، قال: لأن ضرب لا يكون له إلا مفعول واحد، فما شبه به يجري مجراه. اهـ، قاله السيوطي في "الأشباه والنظائر".

فصل

وأعملت «ما، ولا، ولات، وإن» تشبيها لها بـ«ليس» في النفي، ولإعمالها شروط:

أما «ما» فأعملها الحجازيون بشروط أربعة:

أحدها: أن لا يقترن اسمها بـ«أن» الزائدة كقوله:

بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفٌ
فبطل عملها وجوبًا عند البصريين.

الثاني: أن لا ينتقص نفي خبرها بـ«إلا»، فلذلك وجب الرفع في: ﴿وَمَا

أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠].

الثالث: أن لا يتقدم على الاسم؛ خلافاً للفراء، وإن كان ظرفاً أو مجروراً على الأصح؛ خلافاً لابن عصفور، فإن تقدم بطل العمل كقولهم: «ما مسيء من أعتب».

الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها كقول مزاحم بن الحارث

العقيلي:

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف
إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً كقوله:

بأهبة حزم لُدَّ وإن كنت آمناً فما كل حين من توالي مواليا
وأما «لا» فإعمالها قليل عند الحجازيين، وإليه ذهب سيبويه وطائفة من
البصريين، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه، وعلى الإعمال يشترط له الشروط
السابقة في «ما»، ما عدا الشرط الأول، وأن يكون المعمولان نكرتين، والغالب
أن يكون خبرها محذوفاً حتى قيل بلزوم ذلك، كقول سعد بن مالك:

من صدَّ عن نيرانها فأنابن قيس لا براح
والصحيح جواز ذكره كقوله:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا
وإنما لم يشترط الشرط الأول؛ لأن «أن» لا تزداد بعد «لا» أصلاً.
وأما «لات»: فاختلف فيها، فقال قوم: إنها كلمة واحدة فعل ماض، ثم
اختلفوا على قولين:

أحدهما: أنها في الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى: ﴿لَا يَلَيْتُكُمْ مَنْ أَعْمَلَكُمْ
شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤] قاله أبو ذر الحسني.

والثاني: أن أصلها «ليس» بكسر الياء، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح
ما قبلها وأبدلت السين تاء. وقال الجمهور: إنها كلمتان، «لا النافية»، والتاء
لتأنيث اللفظة، كما في «ثمت، وربت»، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين.

واختلف في عملها فعن الأخفش في أحد القولين أنها لا تعمل شيئاً، وإن
وليتها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمفعول بفعل محذوف. وقيل:
تعمل عمل «أن» فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا أحد القولين للأخفش.
والجمهور على أنها تعمل عمل «ليس» بشرطين: كون معموليها اسمي
زمان، وحذف أحدهما. والغالب كونه المرفوع، نحو: ﴿وَلَا تَجِيْزُ مَنَاصِرَ﴾ [ص:
٢٣]. واختلف في معمولها فقال الفراء: إنها لا تعمل إلا في لفظة «الحين»، وهو
ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في «الحين» وفيما
رادفه.

وأما «إن» فإعمالها نادر عند ابن مالك، وقال غيره: إنه أكثر من عمل لا
وهو لغة أهل العالية، واختلف في جواز إعمالها فذهب الكسائي وأكثر
الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح إلى الجواز، وذهب الفراء وطائفة
وأكثر أهل البصرة إلى المنع، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، فنقل السهيلي
الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد، وعكس ذلك ابن النحاس، ونقل ابن
مالك عنهما الإجازة، وسمع ذلك من أهل العالية كقول بعضهم: «إِنَّ أَحَدٌ
خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ».

وقول الشاعر:

إِنَّ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ

أنشده الكسائي شاهداً على عمل «إن» عمل «ليس». انتهى ملخصاً من
"المغني" و"التصريح".

(فائدة): قال أبو البقاء: «ما»، هي الأصل في النفي وهي أم بابه، والنفي

فيها أكد.

(تنبيه): قال تاج الدين بن مكتوم: «لم تقع ما في القرآن إلا على لغة الحجاز

ما خلا حرفاً واحداً وهو ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَىٰ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾ [النمل: ٨١] على قراءة حمزة، فإنها هنا على لغة تميم.

(مسألة): التصرف في «لا النافية» أكثر من التصرف في «ما النافية»، ومن

ثم جاز حذف «لا» في جواب القسم، نحو: ﴿تَأَلَّه تَفْتَوُا﴾ [يوسف: ٨٥] أي: «لا تفتؤ»، ولم يجز حذف «ما»، كذا نقله ابن الحبار عن شيخه معترضاً به على ابن معطٍ.

(مهمة): قال ابن هشام في "تذكرته": زيادة الباء في الخبر على ثلاثة أقسام:

كثير، وقليل، وأقل.

فالكثير: بعد «ليس، وما» نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]،

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، وبعد «أو لم يروا» نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ

الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيِّمْ يَخْلُقْهُنَّ بِقَدْرِ عَلَىٰ أَنْ يُخَيِّتَ الْمَوْتَ﴾

[الأحقاف: ٣٣].

و القليل: بعد كل ناسخ منفي، كقول عمرو بن براق الأزدي:

وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزَّادِ لَرَأَى كُنْ
بأعجلهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ

وقول دريد بن الصمة:

دعاني أخي والخيْلُ بيني وبينه
فلما دعاني لم يجدني بقعدُ

وبعد «لا» العاملة عمل «ليس» كقول سواد بن قارب:

فَكَنَّ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فِتْيَالًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

والأقل: بعد «إن» كقول امرؤ القيس:

فَإِنْ تَنَاءَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتُ بِالْمَجْرِبِ

وبعد «لكن» كقوله:

وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ عَلِمْتَ بِهِيْنِ وَهَل يُنْكِرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

وبعد هل كقوله: «ألا هل أخو عيش لذيد بدائم».

انتهى ملخصاً من "الأشباه والنظائر".

إن وأخواتها

قال المؤلف: (وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا) وهو الثاني من النواسخ (فإنَّها تنصبُ الاسمَ) اتفاقاً (وترفعُ الخبرَ) في مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل فيه شيئاً، واستدل له السهيلي بأنها أضعف من الأفعال فلم يجز أن تعمل عملهن. واختلفوا في عددها فعدها سيبويه في "الكتاب" والمبرد في "المقتضب" وابن السراج في "الأصول" وابن مالك في "التسهيل" والسيوطي في "جمع الجوامع"؛ خمسة بإسقاط «أن» المفتوحة لأنها فرع المكسورة عند سيبويه فلا تعد، وعددها قوم منهم ابن مالك في "ألفيته" وتبعهم المصنف ستة بزيادتها، وعددها ابن هشام ثمانية بزيادة «عسى» و«لا التبرئة».

قال المؤلف: (وَهِيَ إِنَّ) بكسر الهمزة، وهي أصل الباب كما قاله أبو البقاء في التبيين.

(وَأَنَّ) بفتحها وهي فرع عن المكسورة في مذهب سيبويه وغيره كما تقدم آنفاً.

(وَلَكَنَّ) بتشديد النون وهي بسيطة عند البصريين، ومركبة من «لكن أن» عند الفراء فحذفت الهمزة للتخفيف ونون «لكن» للساكنين، ومن «لا، وإن» عند قوم من الكوفيين فحذفت الهمزة وزيدت الكاف، ومن «لا، وكان» عند بعضهم، واختاره السهيلي.

(وَكَاَنَّ) بتشديد النون وهي بسيطة عند شاذمة وأبي حيان، ومركبة عند الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء، وادعى ابن هشام وابن الحبار الإجماع على أنها مركبة وليس كذلك. قال الفراء: وهي مركبة من «أن

وكاف التشبيه»، وللاهتمام بالتشبيه قدموا الكاف على «أن» وفتحوا همزتها، واختلف على هذا هل تتعلق هذه الكاف بشيء؟ على قولين:

أحدهما: لا، وعليه ابن جنى وابن عصفور وهو الصحيح.

والثاني: نعم، وعليه الزجاج.

(وليت) ويقال فيها «لَتَّ» بإبدال الياء تاء وإدغامها في التاء.

(ولعل) بتشديد اللام الأخيرة وفيها لغات: «عل، ولعل، بفتح اللام

وكسرها، ولعن، وعن، ولان، ولن، ورعن، ورغن، ولغن، وغن، ولعلت، ولعا، ولوان، وهي، ورعل».

(فائدة): «عَلَّ» بتشديد اللام أصل «لعل» عند من زعم أن اللام زائدة.

(تقول) في مثال عمل هذه الحروف ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

ومنه (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) وقد تنصب الجزأين جميعاً في لغة كعمر بن أبي ربيعة:

إِذَا اسْوَدَّ جَنَحُ اللَّيْلِ فَلَتَأَتْ وَلِتَكُنَّ خُطَاكَ خَفَافًا إِنْ حَرَّاسَنَا أُسْدًا

وفي الحديث: «إِنْ قَعَرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا».

قال في "المغني": وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً

كقوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ»

الأصل أنه أي الشأن. اهـ

(تقسيم): لـ «أن» ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، وجوب الكسر، وجواز

الأمرين.

فيجب فتحها إذا قدرت بمصدر كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل

نحو: «يعجبني أنك قائم»، أو منصوبة نحو: «عرفت أنك قائم»، أو في موضع

مجرور بحرف نحو: «عجبت من أنك قائم».

ويجب كسرها في تسعة مواضع:

الأول: إذا وقعت «إن» ابتداءً أي: في أول الكلام نحو: «إن زيدًا قائم»، ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداءً فلا تقول: «أنك فاضل عندي»، وأجازه بعضهم.

الثاني: أن تقع «إن» صدر صلة نحو: ﴿وَأَتَيْنَهُ مِنَ الْكَوْزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾ [القصص: ٧٦].

الثالث: أن تقع جوبًا للقسم وفي خبرها اللام نحو: «والله إن زيدًا لقائم».

الرابع: أن تقع جملة محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].
فإن لم تحك به بل أجري القول مجرى الظن فتحت نحو: «أتقول أن زيدًا قائم؟
أي: تظن».

الخامس: أن تقع في جملة في موضع الحال نحو: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنفال: ٥].

السادس: أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو: «علمت إن زيدًا لقائم»، فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت نحو: «علمت أن زيدًا قائم».

السابع: أن تقع بعد «ألا الاستفتاحية» نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣].

الثامن: إذا وقعت بعد حيث نحو: «اجلس حيث إن زيدًا يجلس».

التاسع: إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين نحو: «زيد إنه قائم»،
قاله ابن عقيل في "شرح الألفية".

قلت: بقي عليه من مواضع وجوب فتح الهمزة خمسة:

الأول: أن تقع نائباً عن الفاعل نحو: ﴿أَوْحَىٰ إِلَىٰ أَنَّهُ سَمِعَ﴾ [الجن: ١]

الثاني: أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّا تَرَىٰ الْأَرْضَ
خَاشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩].

الثالث: أن تقع في موضع خبر اسم معنى نحو: «اعتقادي أنك فاضل».

الرابع: أن تكون تابعة لشيء مما ذكر نحو: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَنَا﴾ [البقرة: ٤٧]، ﴿وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]

الخامس: أن تقع مجرورة بالإضافة نحو: ﴿مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ نَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]

ويجوز الوجهان في ثلاثة مواضع:

أحدها: بعد «إذا الفجائية» نحو: «خرجت فإذا أن زيداً بالباب».

الثاني: بعد الفاء الجزائية نحو: ﴿فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

الثالث: إذا وقعت خبراً عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو:
«أول قولي أني أحمد الله»، كذا قال ابن هشام في "شرح الشذور".

قلت: وبقي عليه موضعان:

الأول: أن تقع بعد «أي المفسرة» فإنه يجوز أيضاً الفتح والكسر.

الثاني: بعد «مذ، ومنذ» نحو: «ما رأيته مذ، أو منذ، أن الله خلقني»، أجاز الأخفش الكسر، وصححه ابن عصفور، لأن «مذ، ومنذ» يليهما الجمل، ومنعه بعضهم لأن الجملة بعدهما بتأويل المصدر، وصرح سيويه وابن السراج بجواز الفتح ساكتين عن إجازة الكسر وامتناعه. ذكرهما السيوطي.

قلت: بقي موضع آخر ذكره ابن عقيل في "شرح الألفية" وهو أن تقع في جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو: حلفت أن زيدًا قائم، وروي بالوجهين قول ربيعة:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُودِيَّالِكَ الصَّيْبِي

(تنبيه): تخفف «إن» المكسورة فيجوز الإهمال وهو الأكثر، نحو: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَامٍ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢] وتلزمها اللام في ثاني الجزأين فرقًا بينها وبين أن النافية لالتباسها حيثئذ بها نحو: «إن زيد لقائم»، وقد تغني عنها قرينة لفظية نحو: «إن زيد لن يقوم»، أو معنوية كقول الطرماح:

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالُكَ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِينِ
واختلف في هذه اللام، فذهب سيويه والأخفش الأوسط والصغير وأكثر نحاة بغداد وابن الأخضر وابن عصفور إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة، لزمت للفرق.

وذهب الفارسي وابن أبي العافية والشَّلوِّين وابن أبي الربيع إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق.

وذهب بعضهم إلى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام

الابتداء أو الفعلية فتكون الفارقة. قال أبو حَيَّان: وثمرة الخلاف تظهر علمت وأخواتها، فإن كانت للفرق لم تعلق، وإن كانت لام الابتداء علفت.

(مسألة): قال السخاوي: إذا خففت «إن» المكسورة لم يلبها من الأفعال إلا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين، وجوز الكوفيون غيره، وهو مبني على مذهبهم أنها نافية. نقله في "الأشباه".

وقد تعمل على قلة نحو: ﴿وَأَنَّ كُلَّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢] في قراءة نافع وابن كثير، وحكى الإعمال سيبويه والأخفش، قال ابن عقيل: «وحينئذ لا تلزمها اللام لأنها لا تلتبس - والحالة هذه - بالنافية، لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر». اهـ

(مسألة): قال في "الأشباه": قال أبو حَيَّان: «حال» «إن» المخففة إذا عملت كحالها وهي مشددة في جميع الأحكام إلا في شيء واحد وهو أنها لا تعمل في الضمير إلا لضرورة بخلاف المشددة». اهـ

(فائدة): اختلف هل تأتي «إن» حرف جواب كـ «نعم»؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفش، وصححه ابن عصفور وابن مالك، وأنكروا أبو عبيدة.

ومن شواهد من أثبت: قول عبد الله بن الزبير - لمن قال له «لعن الله ناقة حملتني إليك» -: «إن وراكبها». ولا عمل لها حينئذ، وخرج الأخفش عليها قراءة: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ [طه: ٦٣]. قاله في "الهمع".

وتخفف «أن» المفتوحة فقل: لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ولا في مضمّر،

وتكون حرفًا مصدرًا مهملاً كسائر الحروف، وعليه سيويه والكوفيون، وقيل: تعمل في المضمر وفي الظاهر، وعليه طائفة من المغاربة، وقيل: تعمل جوازًا في مضمر لا ظاهر، وعليه الجمهور.

(مسألة): تقع «أنَّ» المفتوحة ومعمولها اسمًا لـ«إن» المكسورة بشرط الفصل بالخبر، وقال الفراء بعدم شرط الفصل. قال أبو حيان: «وهذا من الفراء بناء على رأيه أن «أن» يجوز الابتداء بها، والجمهور على منعه.

(مسألة): وتخفف «لكن» فلا تعمل البتة لعدم سماعه، وعلل بمباينة لفظها لفظ الفعل، وبزوال موجب إعمالها وهو الاختصاص، إذ صارت يليها الاسم والفعل، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسًا على «إن» و«أن» و«كان».

وتخفف «كان»، فقيل: لا تعمل مطلقًا وعليه الكوفيون، وقيل: تعمل مطلقًا في المضمر والبارز، وقيل: تعمل في المضمر لا في البارز، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن. ويجوز أن يكون خبرها مفردًا وقد يظهر اسمها، ومنه بيت الكتاب:

وَصَدِرَ مَشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَّانِ

(فائدة): زعم قوم أن «كان» قد تنصب الجزأين وأنشدوا:

كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وقيل: الخبر محذوف، يحكيان.

وقيل: إنها الرواية: تخال أذنيه.

وقيل: الرواية: قادمتان.

وقيل: أخطأ قائله - وهو أبو نخيلة - وقد أنشده بحضرة الرشيد فلعنه أبو عمرو والأصمعي، وهذا وهم، فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد. قاله ابن هشام. (فائدة): قال الفراء وبعض أصحابه: قد تنصب «ليت» الجزأين، كقول العجاج: «يا ليت أيام الصبا رواجعا»، وتقترن بها «ما الحرفية» فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء خلافاً لابن أبي الربيع وطاهر القزويني، ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص وإعمالها حملاً على أخوتها.

وروا بالوجهين قول النابغة:

قالتُ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصّفهُ فقدِ

قاله ابن هشام.

ولا تخفف «لعل» عند الجمهور، وقال الفارسي: «تخفف وتعمل في ضمير الشأن مخدوفاً».

قال بعض أصحاب الفراء: «قد تنصب لعل الجزأين»، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب، وحكى: لعل أباك منطلقاً، وتتصل بها «ما الحرفية» فتكفها عن العمل كسائر أخواتها إلا «ليت» بدليل قول الفرزدق:

أَعِدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلِّما أضاءتُ لك النَّارُ الحمارَ المقيّداً

(مُهَمَّة): قيل: أول لحن سمع بالبصرة: «لعل لها عذر وأنت تلوم». وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن. قاله ابن هشام.

قلت: إنها يتمشى هذا التوجيه على قول الفارسي، وأما على مذهب الجمهور - وهو الصحيح من أن «لعل» لا تخفف ولا ينوي لها ضمير الشأن - فهو لحن فاحش.

(تنبيه): قال في "المفصل": جميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم في خبر «إن»، ما خلا جواز تقديمه، إلا إذا وقع ظرفاً كقولك: «إن عندي زيداً»، أو مجروراً كقولك: «إن في الدار زيداً».

وقال ابن يعيش في "الشرح": «كل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع «إن» وأخواتها»، لا فرق بينهما، ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها، ولا تقدم الخبر فيها على الاسم، ويجوز في المبتدأ لعدم تصرف هذه الحروف، وكونها فروعاً على الأفعال في العمل، فانحطت عن درجة الأفعال فجاز التقديم في الأفعال نحو: «قائماً كان زيد»، و«كان قائماً زيد»، ولم يحز ذلك في هذه الحروف اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وذلك أنهم توسعوا في الظرف وخصوصاً بذلك لكثرتها في الاستعمال، نقله في "الأشباه".

وقد يجب تقديم الخبر إذا اتصل بالاسم ضميره نحو: «إن في الدار ساكنها»، و«إن عند هند أخاها».

وكذلك لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إن كان غير ظرف أو مجرور بالإجماع، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما كقوله:

فلا تَلَحْزِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ

ومنع الأخفش قياس ذلك وقصره على السماع، وإن كان حالاً فالجمهور على منعه، وأجازه أبو على الحسن الأمدي.

(تتمة): قال ابن يعيش: «إنما قدم المنصوب في هذا الباب على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب إذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول،

وهذه الحروف لما كانت فروعاً على الأفعال ومحمولة عليها جعلت بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع خطأ لها عن درجة الأفعال، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع، وتقديم الفاعل أصل». انتهى نقله في "الأشباه".

قال المؤلف: (وليتَ عمرًا شاخصٌ وما أشبه ذلك) لهذه الأحرف الستة معان فـ«معنى إنَّ وأنَّ للتوكيد» أي: لتوكيد النسبة بين الجزأين ونفي الشك عنها ونفي الإنكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والإنكار لها فإن كان المخاطب عالماً بالنسبة فهما بمجرد توكيد النسبة، وإذا كان مترددًا فيها فهما لنفي الشك عنها، وإن كان منكراً لها فهما لنفي الإنكار لها، فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن، ولنفي الإنكار واجب، ولغيرهما لا ولا. قاله في "التصريح".

قلت: وفي كون «أن» المفتوحة تفيد التوكيد إشكال ذكره السيوطي في حاشيته على "المغني" المسماة "بالفتح القريب" ولم أقف عليها، وقد راجعت هذا الباب في نكته فلم أجد الإشكال فيها.

قال المؤلف: (ولكنَّ للاستدراك) والمشهور أنه لا معنى لها غيره، وفسروه بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لما قبلها نحو: «ما هذا ساكنًا لكنه متحرك»، و«ما هذا أبيض لكنه أسود»، وقيل: إنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد، وعليه جماعة منهم صاحب "البيسط".

وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته نحو: «ما زيد شجاعاً لكنه كريم»، ومثلوا للتوكيد بنحو: «لو جاءني أكرمته لكنه لم يجيء» فأكدت ما أفادته

«لو» من الامتناع. وقيل: إنها للتوكيد دائماً مثل «أن»، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور.

قال المؤلف: (وكانَّ للتشبيه) وهو الغالب عليها والمتفق عليه.

قال ابن هشام: «وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ «كان»، وزعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسي أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو: «كان زيداً أسد»، بخلاف «كان زيداً قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم»، فإنها في ذلك كله للظن. وقيل: ترد للشك والظن وذلك فيما ذكرنا.

وحمل ابن الأنباري عليه: «كانك بالشتاء مقبل»، وقيل: ترد للتحقيق، ذكره الكوفيون والزجاجي وأنشدوا عليه:

فأصبحَ بطنُ مكةَ مُقَشَّعِراً كأنَّ الأرضَ ليس بها هِشَامُ
وقيل: ترد للتقريب، وعليه الكوفيون، وحملوا عليه: «كانك بالشتاء مقبل»، و«كانك بالفرج آت»، و«كانك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تنزل». اهـ كلامه ملخصاً.

(وليتَ للتمني) ويتعلق بالمستحيل غالباً كقوله:

فيا ليت الشبابَ يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيبُ
وبالممكن قليلاً. (ولعلَّ للترجي) أي: ترجي المحبوب نحو: لعل الحبيب قادم (و) الإشفاق من المكروه نحو: «لعل الرقيب حاصل»، ويعبر عن كلا المعنيين بـ (التَّوَقُّع) فإن كان في المحبوب سمي ترحيماً، وإن كان في المكروه سمي إشفاقاً، ولا تستعمل إلا في الممكن.

(تنبيه): زاد الأخفش والكسائي في معانيها: التعليل، وخرّجا عليه:

﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤].

وزاد الكوفيون في معانيها: الاستفهام، وحملوا عليه: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ

يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١] زاد المطوال وأكثر الكوفيين: الشك.

(فائدة): يقترن خبرها بـ«أن» كثيرا حملا على عسى كقوله:

لعلك يوماً أن تُلمَّ مُلَمَّةٌ عليك من اللائي يدعُكَ أجدعاً

قاله في "المغني".

ظننت وأخواتها

قال المؤلف: (وأما ظننت وأخواتها) وهو الثالث من النواسخ (فإنها تنصبُ المبتدأ والخبر) بعد استيفائها الفاعل (على أنها مفعولان لها) فتعمل عكس «كان» و«إن».

(تنبيه): ذهب الجمهور إلى أنها تدخل على المبتدأ والخبر، وذهب السهيلي إلى أن المفعولين هنا ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي «أعطى»، واستدل بـ«ظننت زيداً عمراً» فإنه لا يقال: «زيد عمرو» إلا على جهة التشبيه، وأنت لمرترد ذلك مع «ظننت» إذ القصد أنك ظننت زيداً عمراً نفسه لا شبه عمرو.

وقال أبو حيان: والصحيح قول الجمهور بدليل رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال والجمهور على أن هذه الأفعال نصبت المفعولين معاً. وذهب الفراء إلى أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال، واستدل بوقوعه جملة وظرفاً ومجروراً. واستدل الجمهور بوقوعه معرفة ومضمراً واسماً جامداً. قال المؤلف: (وهي) نوعان: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

فأما أفعال القلوب فتقسم إلى قسمين: أحدهما: ما يدل على الرجحان وهي: (ظننتُ، وحسبتُ، وخِلْتُ، وزعمْتُ)، وعدَّ، وحجَّ، وجعل، وهب. مثال «ظن» في الرجحان: «ظننت زيداً صاحبك»، وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ظَنَنَّا أَنَّ لَمْ كَجَاءُنَا اللَّهُ إِلَّا إِلَيْنَا﴾ [التوبة: ١١٨]، و«حسبت زيداً صاحبك».

وقد تستعمل لليقين كقول لبيد العامري:

حَسِبْتُ التَّقَى والجودَ خَيْرَ تجارةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا المرءُ أَصْبَحَ ثاقِلًا
و«خلت زيدا أخاك»، وقد تستعمل لليقين:

دعاني الغواني عَمَّهْنِ وَخِلَّتْنِي لي اسم فلا أدعى به وهو أَوَّلُ
وزعمت زيدا أخاك، وقد تستعمل لليقين كقول أبي أمية:

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَبِيًّا
ومثال «عد» قول النعمان بن بشير:

فَلَا تَعْدِدِ المولى شريكَكَ في الغِنَى وَلَكِنَّمَا المولى شريكَكَ في العُدَمِ
ومثال «حجا» قول تميم:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عمرو أَخَا ثَقَةٍ حَتَّى أَلَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتُ
ومثال «جعل» قوله تعالى: ﴿الْمَلَائِكَةُ الَّذِينَ هُمْ عِبَدُ الرَّحْمَنِ إِنَّنَا﴾

[الزخرف: ١٩].

ومثال «هب» قول ابن همام:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا
والثاني من أفعال القلوب ما يدل على اليقين (و) هي (رأيت، وعلمت،
ووجدت) ودريت وتعلم.

مثال رأى قوله:

رَأَيْتَ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جَنُودًا

وقد تستعمل للرجحان كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ﴾ [المعارج: ٦].

ومثال «علم» قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] وقد

تستعمل للرجحان كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠].

ومثال «وجد» قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف:

١٠٢].

ومثال «درى» قول الشاعر:

دُرِيتَ الْوَفَى الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطُ فَإِنْ اغْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

ومثال «تعلم» وهي التي بمعنى «اعلم» قول زياد بن يسار:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالِغَ بَلْطَفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

وأما النوع الثاني من أفعال الباب، وهي أفعال التحويل، ويقال لها أيضًا:

أفعال التصيير، وذلك لدلالاتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى،

فتتعدى أيضًا إلى مفعولين، وعدها بعضهم سبعة: «صير» نحو: «صيرت

الطين خزفًا»، (اتخذت) كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:

١٢٥]. وترك كقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩].

و«تخذ» كقول جند بن مرة:

تَخَذْتُ غِرَانِ إِثْرَهُمْ دَلِيلًا وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيَعِجْزُونِي

و«رد» كقوله تعالى: ﴿يَرُدُّوكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩].

(وجعلت) كقوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً

مُنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

و«هب» كقول بعض العرب فيما حكاه ابن الأعرابي: وهبني الله فذاك أي صيرني «و» ألحق الأخفش بـ«علمت» من أفعال هذا الباب «سمعت» المعلقة بعين المخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو: «سمعت زيدًا يتكلم»، بخلاف المعلقة بمسموع نحو: «سمعت كلاً ما وسمعت خطبة».

ووافقه على ذلك الفارسي، وابن بابشاذ، وابن عصفور، وابن الصائغ، وابن أبي الربيع، وابن مالك، واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثان دل على المسموع، كما «ظن» لما دخلت على غير مظنون أتى بمفعول ثان يدل على المظنون.

والجمهور قالوا: لا تتعدى «سمعت» إلا إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذاك، وإن كان عينا فهو المفعول، والفعل بعده في موضع نصب على الحال. اهـ. قاله في "الهمع".

(مسألة): ما دخلت عليه «كان» دخلت عليه هذه الأفعال، وما لا فلا، إلا المبتدأ المشتمل على استفهام فإنه لا تدخل عليه «كان» لأن الاستفهام له الصدر، وتدخل عليه ظننت وتقدم عليها. اهـ، من "شرح الجمع".

فصل

ولهذه الأفعال ثلاثة أحوال:

أحدها: الإعمال، وهو الأصل، وهو واقع في هذا الباب الجميع الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصويري.

والثانية: الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه أو

تأخره، قال منازل بن ربيعة:

أبالأراجيز يابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور

وقال أبو أسيدة الديبري:

هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إن أيسرت غناهما

والإلغاء المتأخر أقوى من إعماله بلا خلاف، والمتوسط بالعكس. وقيل: هما في المتوسط بين المفعولين سواء.

(تنبيه): إذا تقدم العامل امتنع الإلغاء عند البصريين، فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أول على إضمار ضمير الشأن، كقوله:

أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنوئل

فالتقدير: «ما أخاله»، فلا إلغاء حينئذ، وعلى تقدير لام الإبتداء كقوله:

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

فالتقدير: «أنى وجدت لملاك»، فهو من باب التعليق وليس من باب الإلغاء في شيء.

وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره إلى جواز إلغاء المتقدم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين. قاله ابن عقيل.

والثالثة: التعليق، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام

بعده وهو «لام الابتداء» نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ [البقرة: ١٠٢] الآية.

و«لام القسم» كقول ليبيد:

ولقد علمت لتأتين منيَّيْ إِنَّ المُنَايَا لَا تَطْيِشُ سِهَامُهَا
وما النافية نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، و«لا»
و«إن» النَّافِيَتَانِ في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر، و«الاستفهام» نحو: ﴿إِنَّ
أَدْرَىٰ أَقْرَبَ مَا تَأْوَعِدُونَ﴾ [الجن: ٢٥]، ونحو: ﴿لَنَعْلَمَنَّ الْغُرَبَاءَ أَن لَّيْسَ لَكُم مَّا تُدْعَوْنَ بِهِ وَلَا أَجْرٌ لَّهُمْ﴾ [الكهف: ١٢]، ونحو: ﴿وَسَيَعْلَمَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنَّىٰ مُنْقَلَبُ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].
(تنبيه): لا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير لقوتها،
ولا قلبي جامد لعدم تصرفه.

(مسألة): الإلغاء عند توفر شرائطه جائز والتعليق واجب.

(تتمة): فعلان من أفعال الباب لا يتصرفان، وهما «هب» من أفعال
التصيير، و«تعلم» من أفعال القلوب، فإن الأول ملازم للماضي والثاني ملازم
للأمر. وما عداهما متصرف، ولتصرفهن ما لهن من الإعمال والإلغاء والتعليق،
وهي مبسطة في المطولات.

(مسألة): قال ابن عصفور: ليرعلق من الأفعال إلا أفعال القلوب وهي:
«ظننت» و«علمت» ونحوهما. وليرعلق من غير أفعال القلوب إلا «أنظر»
و«أسأل»، قالوا: «انظر: من أبو زيد» و«اسأل: أبو من عمرو»، وكان الذي
سوغ ذلك فيهما كونها سببين للعلم، والعلم من أفعال القلوب فأجرى السبب
مجرى السبب.

(مُهِمَّة): قال ابن القواس: لهذه الأفعال خواص لا يشاركها فيها غيرها
من الأفعال المتقدمة، منها أن مفعولها مبتدأ وخبر في الأصل، ومنها أنه لا

يجوز الاختصار على أحد مفعوليها غالباً كما جاز في باب أعطيت، ومنها الإلغاء، ومنها التعليق، ومنها جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لمسمى واحد نحو: «ظننتني قائماً وعلتني منطلقاً»، والمخاطب: «ظننتك منطلقاً» أي ظننتك نفسك، والغائب: «زيد رآه عالماً»، أي: نفسه، وفي التنزيل: ﴿أَن رَّاهُ أَسْتَفْقَى﴾ [العلق: ٧] أي: رأى نفسه.

وإنما جاز ذلك فيها دون غيرها لأن المقصود هو الثاني لتعلق العلم أو الظن به، فبقي الأول كأنه غير موجود، بخلاف «ضربتني» و«ضربتك» فإن المفعول محل الفعل فلا يتوهم عدمه. انتهى. نقل ذلك في "الأشباه والنظائر". ثم مثل المصنف لعملها بقوله: «تقول: ظننت زيدا منطلقاً» فزيداً مفعول أول ومنطلقاً مفعول ثان.

(تنبيه): إذا كان «ظن» بمعنى «اتهم» فتتعدى لمفعول واحد نحو: «ظننت زيدا» أي اتهمته، وفي السبعة ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] أي بمتهم. (فائدة): تتعدى «رأى العلمية» إلى مفعولين إجرأاً لها مجرى «رأى العلمية» من حيث أن كلا منها إدراك بالباطن ومنه: ﴿إِنِّي أَرَنِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] خلافاً لمن منع ذلك، وجعل ثاني المنصوبين حالا وهو محجوج بوقوعه معرفة كقول عمرو بن أحرر الباهلي:

أَرَاهُمْ رُقُقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِرَالًا

ولا يدخلها إلغاء ولا تعليق خلافاً للشاطبي، فإن كانت «رأى» بصرية أو بمعنى أصاب الرئة تعدت لواحد.

(وخلت عمرًا شاخصًا) عمرًا مفعول وشاخصًا ثان، ومضارعها يخال، والمصدر خيلا وخالا وخيلة وخالة وخيلانا وخيلة وخيلولة، وتقول في مستقبله: «إخال» بكسر الهمزة وهو الأفصح، وبنو أسد تفتحها وهو القياس. (تنبيه): إذا كانت خال بمعنى تكبر، أو ظلع، من خال الفرس: ظلع، أي: غمز في مشيه، والمضارع منها يخال أيضًا فهي لازمة.

(فائدة): إذا كانت «علم» بمعنى عرف تعدت لواحد، فإذا كانت بمعنى علم علما فهو أعلم، أي مشقوق الشفة العليا فهي لازمة.

(تتمة): يحذف المفعولين بالإجماع، ومن حذفهما قول الكمي:

بأيِّ كتابٍ أم بآيةٍ سِنَّةٍ ترى حَبَّهم عارًا عليّ وتحسبُ

أي: تحسب حبههم عارًا علي، فحذفها لوجود دليل عليهما.

وأما حذفها اختصارًا ففيه خلاف: والمنع مطلقًا وعليه الأخفش والجرمي، ونسبه ابن مالك لسيبويه وللمحققين كابن طاهر وابن خروف والشَّكَّوِين.

والجواز مطلقًا وعليه أكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي، وصححه ابن عصفور لوروده، قال تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهَوْ يَرَى﴾ [النجم:

٣٥] وقال: ﴿وَلَقَدْ نُنْتَظِرُكَ السَّوَاءَ﴾ [الفتح: ١٢].

والجواز في «ظن» وما في معناها دون «علم» وما في معناها وعليه الأعلام.

والمنع قياسًا والجواز في بعضها سماعًا، وعليه أبو العلاء إدريس ونسبه لسيبويه. وأما حذف أحدهما اقتصارًا فلا يجوز بالإجماع، وأما اختصارًا فيجوز عند الجمهور، ومنعه ابن الحاجب، وصححه ابن عصفور وأبو إسحاق بن

ملكون وطائفة.

وقد ورد حذفه كقول عنتره العبسي:

ولقد نزلتِ فلا تظنِّي غيرَه مِنِّي بمنزلةِ المُحبِّ المَكْرَمِ
أي واقعا أو حقًا. اهـ

قال المؤلف: (وما أشبه ذلك) من أمثلة الرجحان واليقين، وأفعال القلوب والتصيير.

واعلم أن هذا الباب دخيل في المرفوعات لأنه من باب الفاعل والمفعول، فحقه أن لا يذكر هنا، وإنما ذكره هنا تكميلاً لنواسخ الابتداء.

(باب النعت)

ولما فرغ من المرفوعات شرع يتكلم على التوابع فقال: (باب النعت) والتعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة، والعبارتان مترادفتان، خلافاً لمن قال أن الصفة تطلق على ما لا يتغير وعلى غيره، والنعت لا يطلق إلا على ما يتغير؛ ولذا يقال: «صفات الله» ولا يقال: نعوته، وهو دعوى لا دليل عليه.

وبدأ رحمه الله تعالى -كابن الحاجب- بالنعت ثم بالنسق ثم بالتوكيد ثم بالبدل، وفي "التسهيل" بالتوكيد ثم بالنعت ثم بالبيان ثم بالبدل ثم بالنسق، كذلك ابن هشام في "الشدور" وأبو حيان. اهـ

وفي "القطر" بالنعت ثم التوكيد ثم عطف البيان ثم النسق ثم البدل، وليس هذا ترتيبها إذا اجتمعت بل عند اجتماعها يبدأ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق، قاله في "التسهيل"، وارتضاه جلال الدين السيوطي. قال: «لأن النعت كجزء من متبوعه؛ فلذلك تقدم، ثم البيان لأنه جار مجراه، ثم التأكيد لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت، ثم البدل لأنه تابع كلاً تابع لكونه مستقلاً، ثم النسق لأنه تابع بواسطة».

قال: «وقدم قوم التوكيد على النعت فيقال: قام زيد نفسه الكاتب، ورُد بأن التأكيد لا يكون إلا بعد تمام البيان، ولا يحصل ذلك بالنعت».

قال المؤلف: (النَّعْتُ) لغة: وصف الشيء بما فيه من حسن، واصطلاحاً: هو (تابعٌ للمنعوتِ في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره) مكمل له لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به، فخرج بالمكمل البدل والنسق فإنهما لا

يكملا متبوعهما؛ لأنها لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص. ومجيء البدل للإيضاح في بعض الصور عرضي، وبها بعده البيان والتوكيد، فإنهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به.

أما البيان فلأن ثاني الاسمين هو عين الأول، وأما التوكيد فلأن نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه، نقله الأزهرى عن ابن مالك. والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاءني زيد التاجر أو التاجر أبوه، والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه.

(فائدة): اختلف في معنى الإيضاح والتخصيص، فقليل: الإيضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق، فهو يجري مجرى بيان المجمل. والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع، فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة. وقيل: الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف، والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات. اهـ قاله في "التصريح".

(تنبيه): ينقسم النعت إلى ثلاثة أقسام:

حقيقي: وهو الرفع ضمير الموصوف المستتر الجاري على من هو له نحو:

«جاءني امرأة كريمة» و«رجل كريم» و«رجلان كريمان» و«رجال كرام».

ومجازي: وهو الجاري على غير من هو له إذا حول الإسناد عن الظاهر إلى

ضمير الموصوف، وجر الظاهر بالإضافة إن كان معرفة، ونصب على التمييز إن كان نكرة نحو: «جاءني امرأة كريمة الأب» أو «كريمة أبا»، و«جاءني رجلان كريما الأب»، أو «كريمان أبا»، و«جاءني رجال كرام»، أو «كرام أبا»،

والوصف في هذين القسمين يتبع موصوفه في إفراده وتشنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه وتعريفه وتنكيره وفي أوجه الإعراب الثلاثة.

ويستثنى من ذلك شيئان:

أحدهما: الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بمن أو أضيف إلى نكرة، فإنه يلزمه الإفراد والتذكير فقط نحو: مررت برجل أفضل من زيد، وبرجلين أفضل من زيد، وبامرأة أفضل من زيد وبنساء أفضل من زيد.

ثانيهما: الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل، وفعليل بمعنى مفعول إذا كان جاريًا على موصوفه نحو: رجل صبور وامرأة صبور، ورجل قتيل، وامرأة قتيل.

والثالث من أقسام النعت: السببي، وهو الرفع الظاهر أو الضمير البارز فيعطى حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع نحو: مررت برجل قائمة أمه، وبامرأة قائم أبوها، وبرجلين قائم أبواهما، وبرجال قائم آباؤهم، على لغة أكلوني البراغيث، قائمين أبواهما وقائمين آباؤهم، لكنهم خالفوا حكم الفعل إذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعًا، فأجازوا تكسير الوصف.

ثم قال سيبويه والمبرد وأبو موسى: جمع التكسير أفصح من الإفراد كـ«قيام آباؤهم». وقال الأبندي والشَّلوِّين وطائفة: إفراد الوصف أفصح من تكسيه، وفصل آخرون فقالوا: إن كان النعت تابعًا لجمع فالتكسير أفصح، وإن كان لمفرد أو مثنى فالإفراد أفصح، واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة. انتهى ملخصًا من "التصریح".

قلت: والذي رأيته في كتاب "الأشباه والنظائر" نقلاً عن الزجاج مخالف لما قالوه من أن الوصف الرافع للظاهر يجري مجرى الفعل ونصه، قال الخفاف في شرح "الإيضاح": «وقع في كتاب "المهذب" لأبي إسحاق الزجاج أن تشنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح في الكلام، لا كضعف: «أكلوني البراغيث». قال: «والفرق أن أصل الصفة كسائر الأسماء التي تشنى وتجمع، وإنما يمتنع فيها بالحمل على الفعل فيجوز فيها وجهان فصيحان أحدهما أن يراعى أصلها فتنى وتجمع، والثاني أن يراعى شبهها بالفعل فلا تشنى ولا تجمع». قال الخفاف: «وهذا قياس حسن لو ساعده السماع». انتهى بلفظه.

(مُهَمَّة): قال في "البسيط": «جملة ما يوصف به ثمانية أشياء: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وهذه الثلاثة هي الأصل في الصفات لأنها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود؛ وذلك لأن الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم وإنما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذوات والمعاني هي المصادر وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر فهي التي توجد المعاني فيها، والرابع المنسوب كـ«مكي» و«كوفي» وهو في معنى اسم المفعول، والخامس الوصف بـ«ذي» التي بمعنى: صاحب، والسادس الوصف بالمصدر كـ«رجل عدو» هو سماعي، والسابع ما ورد من المسموع غيره كـ«مررت برجل» أي رجل، والثامن الوصف بالجملة.

(تنبيه): قال ابن عصفور في "شرح الجمل": «الأسماء تنقسم أربعة أقسام: قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشرط واسم الاستفهام والمضمر، وكل اسم متوغل في البناء وهو ما ليس بمعرب في الأصل ما عدا الأسماء الموصولة

وأسماء الإشارة.

وقسم ينعت به ولا ينعت وهو ما لا يستعمل من الأسماء إلا تابعًا نحو: «بسن، وليطان، ونايح» من قولهم: «حسن بسن»، و«شيطان ليطان»، و«جامع نايح»، وهي محفوظة لا يقاس عليها.

وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وما كان من الأسماء ليس بمشتق ولا في حكمه نحو: ثوب وحائط وما أشبه ذلك.

وقسم ينعت وينعت به وهو ما بقي من الأسماء.

وقال ابن هشام في "تذكرته": المعارف أقسام: قسم لا ينعت بشيء وهو المضمر، وقسم ينعت بشيء واحد وهو اسم الإشارة خاصة ينعت بما فيه أل خاصة، وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه أل ينعت بما فيه أو بمضاف إلى ما فيه أل، وقسم ينعت بثلاثة أشياء، وهو شيئان أحدهما العلم ينعت بما فيه أل وبمضاف وبالإشارة، والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه أل وبالإشارة اهـ

(مستملحة): أنشد بعضهم في مليح نحوي وأجاد:

أضمرتُ في القلبِ هوى شادِنٍ مشغلٍ بالنحو لا يُنصَفُ
وصفتُ ما أضمرتُ يومًا له فقال لي المضمَرُ لا يُوصَفُ

(تقسيم): تبعية الصفة لموصوفها في الإعراب ثلاثة أقسام: ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير، وهو كل معرب ليس له موضع من الإعراب يخالف لفظه، وما يتبع الموصوف على محله لا غير، وهو جميع المبنيات التي

أوغلت في شبه الحرف كالإشارة وأمس والمركب من الأعداد وما لا ينصرف في الجر، وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محله وهو أربعة أنواع: اسم لا، والمنادى، وما أضيف إليه المصدر، أو اسم الفاعل. اهـ لخصت ذلك كله من "الأشباه".

(مسألة): يرد النعت مدحاً نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] الآيات، وذمّاً نحو: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾، وترحمًا نحو: «لطف الله بعباده الضعفاء»، وتوكيداً نحو: ﴿لَا تَنْخِذُوا بِالْهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، وتعميماً نحو: «إن الله يحشر الناس الأولين والآخرين»، وتفصيلاً نحو: «مررت برجلين عربي وعجمي»، وغير ذلك.

(فائدة): شرط الجمهور في النعت أن لا يكون أعرف من منعوته بل دونه أو مساوياً له نحو: «تقول: قام زيد العاقل، ورأيت زيداً العاقل، ومررت بزيد العاقل» نعم يجوز كونه أخص منه نحو: رجل فصيح ولحان. وقال الفراء: يوصف الأعم بالأخص نحو: مررت برجل أخيك، وابن خروف: توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم، وجوز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت، وقوم عكسه مطلقاً، وابن الطراوة: إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف. قاله في "الجمع" وشرحه.

ولما جرى ذكر التعريف والتنكير في كلام المصنف أراد أن يعرف المعرفة والنكرة اللذين يتوقف عليهما في أحكام كثيرة فقال: (والمعرفة خمسة أشياء:

الاسم المضمّر نحو: أنا وأنت، والاسم العلم نحو: زيد ومكة، والاسم المبهّم نحو: هذا وهذه وهؤلاء، والاسم الذي فيه الألف واللام نحو: الرجل والغلام، وما أضيفَ إلى واحدٍ من هذه الأربعة. والنكرة كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسه لا يختصُّ به واحدٌ دون آخرٍ وتقريبه كلُّ ما صلح دخولُ الألفِ واللام عليه نحو: الرجلُ والفرسُ).

قلت: الكلام هنا في مقاصد:

المقصد الأول: اعلم أن النكرة والمعرفة في الأصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته بالتشديد، ثم نقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعروف، واختلف النحويون في تعريفهما فمنهم من لم يحدّهما كابن مالك، قال في شرح "التسهيل": «حد النكرة عسر، فهي ما عدا المعرفة، ومن تعرض لحدّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً نحو: كان ذلك عامّاً أول وأول من أمس فمدلوليها معين لا شياع فيه بوجه، ولم يستعملّا إلا نكرتين، وما هو نكرة معنى معرفة لفظاً كأسماء هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والإضافة ودخول أل ووصفه بالمعرفة دون النكرة ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال وهو في الشيع كأسد وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد أمّه وعبد بطنه فأكثر العرب هما عنده معرفة بالإضافة وبعضهم يجعلها نكرة وينصبها على الحال وإذا كان الأمر كذلك فأحسن ما يتبين به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك نكرة». انتهى من "النكت" بلفظه.

وحدهما كثير من النحويين بحدود ليس منها حد سالم. قال ابن هشام في

"القطر": النكرة ما شاع في جنس موجود كرجل، أو مقدر كشمس. وقال صاحب "البسيط": المعرفة تعيين المسمى عند الإخبار للسامع.

المقصد الثاني: مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل والمعرفة فرع عنها، والدليل على ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن النكرة أعم والعام قبل الخاص، لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة.

الوجه الثاني: أن لفظة شيء تعم الموجودات فإذا أريد بعضها خصص بالوصف أو ما قام مقامه، والموصوف سابق على الوصف.

الوجه الثالث: أن التعريف يحتاج إلى علامة لفظية وضعية.

الوجه الرابع: أن مسمى النكرة أسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل طريان التعريف على التنكير.

الوجه الخامس: أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة وتجد كثيرًا من المنكرات لا معرفة لها. وخالف الكوفيون وابن الطراوة قالوا: لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضممرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر.

(تنبيه): إذا اجتمعت النكرة والمعرفة غلبت المعرفة مع أنها فرع كقولك: هذا رجل وزيد ضاحكين فينصب على الحال ولا يرفع على الصفة لأن الحال قد جاءت من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة، ونظيره تغليب أعرف المعرفتين على الأخرى كقولك: أنا وأنت قمنا، وأنت وزيد قمتما. اهـ، قاله في "البسيط".

المقصد الثالث: المعارف سبعة على الصحيح وهي: المضممر، والعلم،

والإشارة، والموصول، والمحلى بأل، والمضاف إلى واحد منها، والمنادى المقصود فإنه معرفة بالإشارة إليه والمواجهة كما اختاره ابن مالك في "التسهيل" ونقله في شرحه عن سيبويه، وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة، قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا، واختلف في العلم نحو: «يا زيد» فذهب قوم إلى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية، والأصح أنه باق على تعريف العلمية، وإنما ازداد بالنداء وضوحًا، وزاد ابن كيسان في المعارف «من» و«ما» الاستفهاميتين، واستدل بتعريف جوابهما نحو: من عندك؟ فيقال: زيد، وما حملك على هذا؟ فيقال: لقاءك. والجواب يطابق السؤال. والجمهور على أنهما نكرتان، وزاد قوم ألفاظ التأكيد: «أجمعون، وأجمع، وجمعًا، وجمع»، وقالوا: إنها صيغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف لخلوها عن القرائن الدالة على التعريف من خارج وتقدير المعرف الخارجي بعيد. وعلى هذا فتكون أنواع المعارف ثمانية، قاله في: البسيط: .

قلت: وعلى قول ابن كيسان تكون تسعة.

المقصد الرابع: ذهب جمهور النحويين إلى أن المعارف متفاوتة، وخالف ابن حزم فقال: «كلها متساوية لأن المعرفة لا تتفاضل، إذ لا يصح أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا».

وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا إن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه على الآخر، وعلى التفاوت فاختلف في أعرفها، فمذهب سيبويه والجمهور أن المضمّر أعرفها، ورتبتها في الأعرافية كذلك عند ذكرى لها، ومذهب الصميري والكوفيين، ونسب لسيبويه واختاره أبو حيان أن العلم

أعرفها، قال أبو حَيَّان: لأنه جزئي وضعًا واستعمالًا وباقي المعارف كليات وضعًا جزءيات استعمالًا. ومذهب ابن السراج أن اسم الإشارة أعرفها، وقيل: ذو الأداة أعرف؛ لأنه وضع لتعريفه أداة وغيره لم توضع له أداة. قال ابن مالك: أعرف المعارف ضمير المتكلم لأنه يدل على المراد بنفسه ومشاهدة مدلوله، ثم ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه، ثم العلم لأنه يدل على المراد ماضٍ أو غائبًا ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، ثم المشار به والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة لأن كلا منهما تعريفه بالقصد، ثم الموصول ثم ذو أل.

وقيل: ذو أل قبل الموصول وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام: ٩١] والصفة لا تكون أعرف من الموصوف والذين ذهبوا إلى أن المضمّر أعرف المعارف قالوه على الإطلاق ثم يليه العلم. ومذهب الكوفيين أن مرتبة الإشارة قبل العلم ونسب لابن السراج.

واختلف في المعرفة بالإضافة فمذهب ابن طاهر وابن خروف وابن مالك أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقًا، ومذهب أهل الأندلس ونسب لسيبويه أنه في مرتبة المضاف إلا المضمّر فإنه دونه في رتبة العلم، ومذهب المبرد أنه دونه مطلقًا وحكى في الإفصاح قولاً رابعًا وهو أنه دونه إلا المضاف لذي أل.

(تنبيه): محل الخلاف في الأعرافية في غير اسم الجلالة فإنه أعرف المعارف بالإجماع.

(مسألة): أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناس ثم أسماء الأجناس، وأعرف الإشارة ما كان لقريب ثم لوسط ثم لبعيد، وأعرف ذي

الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخصي ثم الجنس قاله أبو حيان.

المقصد الخامس: اعلم أن النكرة قسمان:

ما شاع في جنس موجود كرجل، فإنه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا ذكرًا بالغًا، فكل ما وجد من هذه الجنس واحد فهذا الاسم صادق.

وما شاع في جنس مقدر كشمس فإنها موضوعة لما كان كوكبًا نهاريًا ينسخ ظهوره وجود الليل، فحقها أن تصدق على متعدد، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وجدت لكان اللفظ صالحًا لها، وكذلك قمر، قاله في "التصريح".

(تنبيه): أنكر النكرات: مذكور، ثم موجود، ثم محدث، ثم جوهر، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل، ثم عالم.

فكل واحد من هذه أعم مما تحته، وأخص مما فوقه فتقول: كل عالم رجل، ولا عكس، وهكذا كل رجل إنسان ولا عكس إلخ. قاله الأشموني.

المقصد السادس: ذهب الجمهور إلى أن العائد إلى النكرة معرفة كسائر الضمائر، وذهب بعضهم إلى أنه نكرة؛ لأنه لا يخص من عاد إليه من بين أمته؛ ولذا دخلت عليه رب في نحو: «ربه رجلاً»، ورد بأنه يخصصه من حيث هو مذكور وذهب قوم إلى أن العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز، بخلاف غيره كالفاعل والمفعول.

المقصد السابع: مذهب الجمهور أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة، وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام نحو: «ما، ومن، ومتى، وأين، وكيف». انتهى ملخصًا من "شرح الجمع" للسيوطي.

المقصد الثامن: قول المصنف: (والمعرفةُ خمسةُ أشياء).

قلت: بدأ رحمه الله كابن الحاجب بالمعرفة، والأوّل أن يبتدئ بالنكرة لما تقدم من أنها الأصل.

قوله: «خمسَةُ أشياء»: قلت: عدّها خمسة مع أنها سبعة إما لأنه أدخل الموصول في قسم المبهّم، كما قال ابن الدهان في "الغرة": الأسماء وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: مظهر، ومضمر، ومبهّم. والمبهّم هي أسماء الإشارة والموصولات. نقله في "الأشباه".

وإما لأن الموصولات تعرفت عنده بأل ظاهرة كـ«التي» أو منوية كما في «من، وما».

قوله: (الاسم المضمر): قلت: هو بضم الميم الأوّل وفتح الثانية مفعول من أضمرت الشيء سترته أو عزمت عليه، والاسم الضمير والجمع الضمائر، وهو عبارة البصريين، وعبارة الكوفيين الكتابة والمكنى، لأنه ليس باسم صريح وهي تقابله. قال أبو نواس:

فصرّح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها سترُ

وإطلاقه على البارز توسع، ولا نحتاج إلى ذكر حد له في الاصطلاح لأن القاعدة: «ما كان محصوراً بالعد يستغني عن الحد»، كما هو اللائق بكل معدود.

فنقول والله المستعان: الضمير نوعان: متصل، ومنفصل، فالأول تسعة ألفاظ: خمسة منها لا تقع إلا مرفوعة وهي: التاء المفردة مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة، والنون وهي لجمع الإناث مخاطبات أو غائبات وهي مفتوحة أبداً، والواو لجمع الذكور مخاطبين أو

غائبين، والألف للمثنى مذكراً كان أو مؤنثاً مخاطباً أو غائباً والياء وهي للمخاطبة. وثلاثة منها تقع منصوبة ومجرورة وهي: الكاف للمخاطب مفتوحة وللمؤنث مكسورة، والهاء للغائب المذكر، والياء للمتكلم، يقال لها: ياء النفس. وواحد منها يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وهو: نا للمتكلم ومن معه أو المعظم نفسه، وهذا القسم لا يبدأ به كما مر في باب الابتداء، ولا يقع بعد إلا في الاختيار، أما في الضرورة فجائز كقوله:

وما نُبالي إذا ما كنتِ جارتنا ألا يجاورنا إلاكِ ديارُ

وأجاز ابن الأنباري وجماعة وقوعه بعد إلا في الاختيار. والمنفصل نوعان: ما للرفع، وما للنصب، ولا يقع مجروراً.

فالأول: «أنا، ونحن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن».

والثاني ما للنصب وهو: «إيا»، يليه دليل ما يراد به من متكلم أو مخاطب أو غائب، إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، فيقال: «إياي، وإيانا، وإياك، وإياك، وإياكم، وإياكن، وإياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن». ومذهب سيويو والفارسي أن هذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في أنت وفروعه.

قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا، ومذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو «إيا»، وهو مردود بما يعلم من مراجعة "الهمع".

(تنبيه): المجمع على كونه ضميراً ستة ألفاظ: «التاء، والكاف، والهاء، وياء المتكلم، وأنا، ونحن». وفي ما عداها خلاف.

ثم اعلم أن الضمير ينقسم أيضًا إلى قسمين: بارز، ومستتر؛ فالبارز ما له صورة في اللفظ، وينقسم إلى متصل ومنفصل، وتقدم الكلام عليه بقسميه آنفًا. والمستتر قسمان: واجب الاستتار وجائزه، والمراد بالواجب ما لا يخلفه ظاهر، وهو المرفوع بفعل الأمر المسند للمذكر كاضرب والمضارع المفتوح بهمزة المتكلم كأضرب، أو النون للمتكلم أو المعظم نفسه كنضرب، أو المخاطب كتضرب واسم فعل الأمر كصه ونزال واسم فعل المضارع كأوه وأف والتعجب كما أحسن زيدًا، والتفضيل كزيد أفضل من عمرو، وأفعال الاستثناء كقاموا ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا ولا يكون خالدًا، وجائز الاستتار وهو الذي يخلفه ظاهر وهو المرفوع بالماضي كضرب وضربت واسمه كهيئات والمضارع الغائب كيضرب وتضرب هند والوصف كضارب ومضروب والظرف كزيد عندك أو في الدار.

(تنبيه): الغرض من وضع الضمائر الاختصار لأنه جل مقصود العرب، وعليه مبنى أكثر كلامهم، وهي أخصر من الظواهر، خصوصًا ضمير الغيبة فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة. وقد قام في قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً﴾ [الأحزاب: ٣٥] مقام عشرين ظاهرًا، ولذا لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل، انتهى من "الأشباه" بمعناه.

«فرع»: قال ابن مالك في "الخلاصة":

وفي اختيار لا يجيء المنفصل	إذا تأتى أن يجيء المتصل
وصل أو افصل هاء سلتيه وما	أشبهه في كتته الخلف اتمى
كذلك خلتيه واتصلا	أختار غيري اختار الانفصالا

وقدّم الأخصّ في اتصال وقدّم ما شئت في انفصال
وفي اتّحاد الرتبة الزم فصلاً وقد يبيح الغيب فيه وصلاً
زاد في "الكافية": مع اختلاف ما قيد للشطر الأخير.

وقوله: «والاسم العلم نحو: زيد ومكة». قلت: العَلَم - بفتحتين - العلامة
والمنار والجبل، قالت الخنساء:

وإن صخرًا التأتّم الهدأة به كأنّه علّم في رأسه نارُ
وفي الحديث: «لينزلنّ إلى جنب علّم». وجمعه أعلام.

واصطلاحًا نوعان: شخصي وهو المراد هنا، وعرفوه بأنه ما عين مسماه
تعييننا مطلقاً من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة، فخرج بالتعيين
النكرات فإنها لا تعين مسمياتها، وبالإطلاق ما عداه من المعارف فإن تعيينها
لمسمياتها تعيين مقيد، ألا ترى أن ذا الألف واللام إنها يعين مسماه ما دامت فيه
«أل» فإذا فارقت فارقته التعريف، والذي إنها يعين مسماه بالصلة، وكذا الباقي
من المعارف.

فإن قلت: من النكرات ما يعين مسماه كشمس وقمر؟

قلت: هذان اللفظان لم يعينا مدلولهما من حيث الوضع، وإنما حصل
التعيين بعد الوضع لأمر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود
الخارجي. اهـ

وينقسم إلى قسمين: مرتجل ومنقول.

فالمرتجل: ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها كسعاد وأدد، وهو
قسمان: قياسي وشاذ.

فالقياسي: ما له نظير في أبنية الأسماء نحو: غطفان وحمدان وعمران وفقعس وحتنف، فإن نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس. والشاذ: ما لا نظير له نحو: محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة. والمنقول: ما سبق له استعمال قبل العلمية في غيرها. والنقل إما من صفة كحارث، أو من مصدر كفضل، أو من اسم جنس كأسد، وهذه تكون معربة أو من فعل ماض ك«شمر»، أو مضارع ك«يشكر»، أو من جملة فعلية ك«قام زيد»، أو اسمية ك«زيد قائم».

(تنبيه): لم يسمع من العرب النقل من الجملة الاسمية، لكن النحويون قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية، وجعلوه قسيماً له على تقدير التسمية بها. انتهى ملخصاً من "التصريح" وغيره.

زاد أبو حيان قسماً لا منقولاً ولا مرتجلاً وهو الذي علميته بالغلبة فهو واسطة بين المنقول والمرتل. قال السيوطي في "اللمع": «وهذا رأى الأكثرين». اهـ.

(مُهمّة): ذهب سيبويه إلى أن الأعلام كلها منقولة؛ لأن الأصل في الأسماء التنكير، وذهب الزجاج إلى أنها كلها مرتجلة لأن الأصل عدم النقل، وما وافق وصفاً أو غيره فهو اتفاقي لا مقصود، قاله في "التصريح".

(تقسيم): العلم ثلاثة أنواع: مفرد ك«زيد»، وإسنادي ك«شاب قرناها»، ومزجي ك«بعلبك، وسيبويه»، وإضافي ك«عبد الله، وأبي بكر».

(تقسيم آخر): العلم ثلاث أنواع: اسم، وكنية، ولقب، فالأول كعبد الرحمن. والثاني ما صدر بأب كأي بكر، أو أم كأم كلثوم، زاد الرضي أو بابن أو

بنت كابن آوى وبنت وردان. والثالث: ما اشعر بمدح المسمى كزين العابدين، أو ذمه كأنف الناقة، وأنكر بعضهم استعماله في المدح. فإذا كان مع الاسم فالغالب أن يتأخر، ولا ترتيب بين الكنية وغيرها.

(تنبيهات):

الأول: مكة هي البلدة المعروفة وهي أفضل البقاع بعد المدينة خلافاً للشافعية، قيل: ومأخذ الاسم من تمككت العظم، أي: اجتذبت ما فيه من المخ، فكأنها تجتذب إلى نفسها ما في البلاد من الأقوات، وقيل: لأنها تمك الذنوب أي: تذهبها، وقيل: لقله مائها. ومن أسماؤها بكة، فقيل: الباء أصل، ومأخذه من البك؛ لأنها تبك أعناق الجبابرة أي: تكسرهم فيذلون لها، وقيل التباك وهو الازدحام لازدحام الناس فيها في الطواف، وقيل: مكة البلد، وبكة البيت وموضع الطواف، وقيل: البيت خاصة، وقيل: مكة الحرم وبكة المسجد خاصة. اهـ من "الاتفاق". وهي غير منصرفة للعلمية والتأنيث.

الثاني: ليس في القرآن من الكنى غير أبي لهب، واسمه عبد العزى؛ ولذلك لم يذكر باسمه لأنه حرام شرعاً، وقيل لإشارة إلى أنه جهنمي. وأما الألقاب فمنها إسرائيل لقب يعقوب، وإلياس لقب إدريس، وذو الكفل لقب اليسع، وتبع لقب أسعد، من ملوك اليمن. انتهى من "الإتقان".

الثالث: قال في "البسيط": يطلق لفظ العلم على الشيء وضده كإطلاق زيد على الأبيض والأسود، ويجوز نقله من لفظ إلى لفظ، كنقل اسم ولدك من جعفر إلى محمد؛ لكونه لم يوضع لمعنى في المسمى، بدليل تسمية القبيح بحسن

والجبان بأسد؛ بخلاف أسماء الأجناس فإنها وضعت لمعنى عام، فيلزم من نقلها تغيير اللغة، كنقل رجل إلى فرس أو جمل بخلاف نقل العلم. انتهى من "الأشباه والنظائر".

النوع الثاني من أنواع العلم: العلم الجنسي، قال ابن هشام: هو اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية وبهذا يفارق العلم الشخصي، تقول: أسامة أجراء من ثعالة فيكون بمنزلة قولك: الأسد أجراء من الثعلب و«أل» في هذين للجنس. وتقول: هذا أسامة مقبلاً، فيكون بمنزلة قولك: هذا الأسد مقبلاً، و«أل» في هذا لتعريف الحضور. اهـ

قال الأزهري: «فإن قلت: كيف تقول هذا الأسد مشيراً إلى واحد بعينه وأنت تعني الجنس؟ فالجواب: أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس، فإذا أشرت إليه فإنما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معلوم الأشباه لا أسداً بعينه». اهـ

(تنبيه): هذا العلم يشبه العلم الشخصي من جهة الأحكام اللفظية، كامتناعه من دخول «أل» ومن الإضافة ومن الصرف إذا كانت فيه علة زائدة على العلمية، وكإتيان الحال منه والابتداء به ويشبه النكرة من جهة المعنى لأنه شائع في أفرادها لا يختص به واحد دون آخر كالنكرة. واسم الجنس هو ما وضع للماهية من حيث هي، أي: من غير أن تعين في الخارج والذهن، قاله السيوطي.

(مُهَمَّة): قال في "البسيط": «الفرق بين علم الجنس واسمه بأمور:

أحدها: امتناع دخول اللام على أحدهما وجوازه في الآخر، ولذلك كان «ابن لبون» و«ابن مخاض» اسمي جنس لدخول اللام عليهما ولم يكن «ابن عرس» اسم جنس لامتناع «ابن العرس».

الثاني: امتناع الصرف يدل على العلمية.

الثالث: نصب الحال عنها على الأغلب.

الرابع: نص أهل اللغة على ذلك». اهـ

(تنبيه): ينقسم العلم الجنسي باعتبار ذاته إلى اسم وكنية ولقب، كالشخصي وباعتبار مدلوله إلى أعيان لا تؤلف، وهو الغالب فيه كالسباع والحشرات، وإلى أعيان تؤلف كهيان بن بيان للمجهول العين والنسب، وإلى أمور معنوية كسبحان للتسبيح.

قوله: «والاسمُ المبهمُ نحو: هذا وهذه وهؤلاء». قلت: الاسم المبهم هو اسم الإشارة، وهو محصور بالعد فاستغنى عن الحد فيشار للمفرد المذكور بذا. قال في "الهمع": «اختلف البصريون في ألف «ذا» بعد اتفاقهم على أنها منقلبة عن أصل، فقال بعضهم: إنها منقلبة عن ياء لقولهم في التصغير: «ذيا» ولإمالتها، فالعين واللام المحذوفة ياءان. وهو ثلاثي الوضع في الأصل، وقال بعضهم: عن واو، وقال الكوفيون ووافقهم السهيلي: هي زائدة لسقوطها في التثنية. ورد بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد، وأما حذفها في التثنية فلالتقاء الساكن. واختلف أيضًا في وزنها، فالأصح أنه فعل بتحريك العين لأن الانقلاب عن المتحرك أولى، وقيل: فعل بسكونها لأنها الأصل». اهـ

(فائدة): قد يشار إلى المفرد المذكر بـ«ذاء» بهمزة مكسورة بعد الألف، و«ذائه» بهاء مكسورة بعد همزة مكسورة، و«ذاؤه» بهمزة وهاء مضمومتين ويشار للمفرد المؤنث بعشرة ألفاظ وهي: «ذي، وتي، وذِه، وتِه، وذهي، وتي، وذِه، وتِه» بإسكان الهاء، وذات بضم التاء، وتا، والإشارة من ذات ذا، والتاء للتأنيث.

(تنبيه): إذا كان المشار إليه بعيداً لحقته كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً، فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلحقها علامة التثنية والجمعين، ومن غير الغالب أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع، ودون هذا أن تفتح مطلقاً ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع، وتزاد اللام جوازاً قبل الكاف إلا في التثنية مطلقاً، وفي الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون، وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون وفيما سبقته «ها» التنبيه، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً، حكاه الفراء عنهم.

(تنبيه): قال في "الهمع": «تزداد -يعني في الإشارة للمؤنث- «تَيْك» بكسر التاء، و«تَيْك» بفتحها، و«ذيك»، وأنكرها ثعلب، و«تَلِك» بكسر التاء، و«تَلِك» بفتحها، حكاهما هشام، و«تَيْلِك» بكسر اللام والتاء، و«تَالِك» بكسر اللام، حكاهما الفراء». اهـ.

ويشار للمثنى المذكر بـ«ذان»، والمؤنث بـ«تان»، وحكمهما كالمثنى في رفعهما بالألف ونصبهما وجرحهما بالياء، وتلحقها الكاف في البعد فيقال: «ذانك» في الرفع، و«ذينك» في النصب والجرح. وقد يقال فيهما: «ذانيك، وذينيك، وتانيك، وتينيك» وذلك على لغة من شدد النون بإبدال إحدى

النونين ياء. اهـ

ويشار لجمع المذكر والمؤنث معًا بـ «أولاء» بالمد في لغة أهل الحجاز، و«ألاك» بالتشديد، و«أولئك» و«أولالك» بالقصر عند أهل نجد وقيس وربيعة وأسد، والأكثر مجيء هذا الجمع للعقلاء ومن غير الأكثر مجيئه لغيرهم كقول جرير:

ذُمَّ المنازلَ بعد منزلة اللّوى والعيشَ بعد أولائك الأيام
(مسألة): تصحب هاء التنبيه المجرد من الكاف كثيرًا نحو: «هذا» و«هذه»، والمقترن بالكاف دون اللام قليلًا كقوله: «ولا أهلُ هناك الطّرافِ الممدّدِ». ولا تدخل مع اللام البتة، قال في "الهمع": «علله ابن مالك بأن العرب كرهت كثرة الزوائد. وقال غيره: الهاء تنبيه واللام تنبيه فلا يجتمعان». اهـ

(مسألة): قال في "الهمع": «تفصل هاء التنبيه من الإشارة بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيرًا نحو: «ها أنا ذا»، و«ها نحن أولاء» قال تعالى: ﴿هَآأَنَـتُمْ أَوْلاَءَ﴾ [آل عمران: ١١٩] وبغير الضمائر المذكورة قليلًا كقوله: تعلمنها لعمر الله ذا قسماً. اهـ

(تنبيهات):

الأول: يشار للمكان القريب بـ «هنا» الملازمة للظرفية، وتجر بـ «من»، وإلى، وبها هنا مقرونة بها التنبيه. قال في "الجمع": «ويقال: هنة». وللبعيد: بـ «هناك أو هنالك». قال في "الجمع": «وقد يشار بهناك وهنالك وهنا للزمان، وقال الفضل: هناك للمكان وهنالك للزمان». اهـ

ويشار أيضًا للمكان البعيد بـ«هنا» بفتح الهاء وتشديد النون قال في "الجمع": «ويقال في هنا المشددة هنت مشددًا ساكن التاء، وبهنا بكسر الهاء وتشديد النون، وكسر الهاء أردأ من فتحها، قاله السيرافي. قال الأزهري: وأصلهما هنت ثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفًا لكثرة الاستعمال». اهـ

ويشار للمكان البعيد أيضًا بـ«ثُمَّ» بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم قال الأزهري: «وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف». اهـ، قال في "الجمع": «ويقال فيها ثمة وقفًا». اهـ

الثاني: قال في "الهمع": «لا خلاف أن المجرد من الكاف واللام للقريب ثم اختلف ف قيل: ما فيه كاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد وليس للإشارة سوى مرتبتين وهذا ما صححه ابن مالك، ونسبه الصنفار إلى سيويه، وذهب أكثر النحويين إلى أن الإشارة ثلاث مراتب: قربي ولها المجرد، ووسطى ولها ذو الكاف، وبعدي ولها ذو الكاف واللام، وصححه ابن الحاجب. واختلف على هذا في مرتبة «أولئك» بالمد ف قيل: «هؤلاء» و سطى كـ«أولئك» وقيل: للبعدي كـ«أولئك»، والمثنى توسطه بتخفيف النون، وبعده بتشديدها، أو الياء المبدلة عنه جوازًا مع الألف، ولزومًا مع الياء عند البصريين لمنعهم التشديد معها. قاله أبو حيان». اهـ

الثالث: إنما بنيت أسماء الإشارة لشبهها بالحروف، قاله ابن معطٍ في "الفصول". قال ابن باز في شرحه: «وتعليقه البناء بشبهها بالحروف غريب لم أر أحدًا ذكره غيره». اهـ

(تنبيه): لم يذكر المصنف الموصول كما قدمنا، ونذكره تمييزاً للفائدة فنقول: الموصول قسمان: حرفي وهو كل حرف أول مع صلته بمصدر ولم يحتج لعائد، وهو خمسة: «أن» المفتوحة الهمزة المشددة النون، وتوصل بجمله اسمية، وتؤول مع معموليها بمصدر، فإن كان خبرها مشتقاً بالمصدر المؤول من لفظه وإن كان جامداً أول بالكون، وإن كان ظرفاً أو مجروراً أول بالاستقرار، وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة في ذلك، وأن الناصبة للمضارع، وتوصل بفعل متصرف ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً على الأصح، و«ما» المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجمله اسمية لم تصدر بحرف، قاله ابن هشام، و«كي» المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً أو تقديرًا، و«لو» المصدرية، وتوصل بفعل متصرف غير أمر، زاد يونس فيما حكاه عنه الفارسي «الذي» وجعل منه ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] وقال في "الجمع": ذهب يونس والفراء وابن مالك إلى أن الذي قد يقع موصولاً حرفياً، وخرجوا عليه ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] أي: كخوضه، والجمهور منعوا ذلك، وأولوا الآية: أي كالجمع الذي خاضوا. اهـ

وإسمياً، وهو المراد هنا، وإنما ذكر الحرفي استطراداً، فمنه الذي للمذكر عاقلاً كان أو غيره، و التي للمؤنث كذلك وفيهما لغات: إثبات الياء ساكنة وهو الأصل، وتشديدها مكسورة، وتشديدها مضمومة، وحذفها، وإسكان ما قبلها، وحذفها وكسر ما قبلها، ولتثنيتهما اللذان واللتان رفعاً، واللذين واللتين جرّاً ونصباً، ولجمع المذكر الذين في الأحوال الثلاث، ويختص بالعاقل، ويرفع بالواو في لغة عقيل وهذيل كقوله:

نَحْنُ اللَّذَوْنَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَا حَا
والألى بوزن العللى، والمشهور وقوعها بمعنى الذين، فتكون للعلاء
المذكرين، وقد تقع للمؤنث وما لا يعقل، وقد تمد، واللأ كالذين واللائين،
وتعرب فى لغة كالذين، ولجمع المؤنث اللائى واللاى واللاواى، وبلا ياءات
مع كسر ما قبلها وسكونه، واللا واللاوا بقصرهما، واللأاءات بالبناء على
الكسر. وبالإعراب كجمع المؤنث السالم، وذوات بالبناء على الضم فى لغة
طىء، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم وحذف «أل» من «الذى، والتى،
واللذان، واللذان، والذين، واللاى»، لغة حكاها ابن مالك. انتهى ملخصاً من
"الهمع".

ومن الموصولات: من وما وذو الطائفة وقد تعرب، وذات المؤنث وذو غير
ملغاة وماذ مجرد عن الاستفهام وأل وأى وهى بمعنى الذى وفروعه،
وتستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً بلفظ واحد، إلا ذو وذات
فإنهما يثنيان ويجمعان كما حكى بعضهم.

(فائدة): تفتقر كل الموصولات الاسمية إلى صلة متأخرة عنها لزوماً
مشملة على عائد مطابق للموصول.

(فائدة): قال ابن يعيش: أكثر النحويين سمى صلة الموصول صلة،
وسيويوه يسميها حشواً، أى: أنها ليست أصلاً وإنما هى زيادة يتم بها الاسم
ويوضح معناه.

(فائدة أجنبية): قال الأندلسى: الصلة يقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة
أشياء: صلة الموصول، وهذا الحرف صلة أى: زائد، وحرف الجر صلة أى:

وصلة.

(مُهَمَّة): ذهب قوم إلى أن تعريف الموصولات بـ«أل» ظاهرة في «الذي» و«التي» وتشبيها وجمعها، ومنوية في «من» و«ما» ونحوهما؛ والصحيح أن تعريف الجميع بالصلة. قاله في «الأشباه».

قوله: (والاسم الذي فيه الألف واللام نحو: الرجل والغلام).

قلت: تقدم الكلام على «أل» صدر الكتاب فراجع هناك، وذكر المبرد في «الشافى»: «أن حرف التعريف همزة المفتوحة وحدها وضم إليها اللام لثلاث يشبهه التعريف بالاستفهام». اهـ وتبدل لامها ميماً في لغة طيء وحمير، ومنه الحديث: «ليس من امبر امصيام في امسفر» أخرجه أحمد عن كعب بن عاصم الأشعري بهذا اللفظ. قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» عقب تخريجه: «وهذه لغة لبعض أهل اليمن. ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاطب بها هذا الأشعري كذلك لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لغته، فحملها عنه الراوي، وأداها باللفظ الذي سمعها به».

(فرع): قال ابن مالك:

وقد تزايد لازماً كالات	والآن والذين ثم الات
ولا اضطرار كبنات الأوبر كذا	وطبت النفس يا قيس السري
وبعض الأعلام عليه دخلا	للّمح ما قد كان عنه نُقلا
كالفضل والحارث والنعمان	فذكر ذا وحذفه سيان

قوله: «وما أضيفَ إلى واحدٍ من هذه الأربعة» نحو: غلامك وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام إلخ..... وتقدم الكلام عليه مستوفى في محله. قوله: «والنكرة كلُّ اسمٍ شائعٍ لا يختصُّ به واحدٌ دون آخرٍ». تقدّم الكلام عليه.

قوله: «وتقريبه» للمبتدئ «كل ما صلح» بفتح اللام وضمها لغتان «دخول الألف واللام عليه» أو يقع موقع ما يصلح دخولها عليه. قال ابن مالك:

نكرةٌ قابِلُ أَلٍ مُؤَثِّرًا أو واقعٌ موقعٌ ما قَدْ ذَكَرَا

يعني: أن النكرة هي الاسم الذي يصلح دخول «أل» عليه، كان من حقه أن يزيد وتؤثر التعريف احترازًا من التي لا تؤثر، كعباس علمًا، فوجودها فيه وعدمها سواء، والتي تؤثر فيه التعريف «نحو»: رجل وفرس نكرتين فيقال في تعريفهما: «الرجل والفرس» والذي يقع موقع ما يقبلها نحو: ذي، فإنه لا يقبلها لكنه واقع موقع صاحب، وهو يقبلها نحو: الصاحب.

(فائدة): قال الفيومي: «الفرس يقع على الذكر والأنثى، فيقال: هو الفرس وهي الفرس، وتصغير الذكر فريس، والأنثى فريسة، على القياس وجمعت الفرس على غير لفظها، ففيل: خيل، وعلى لفظها ففيل: ثلاثة أفراس بالهاء للذكور وثلاث أفراس بحذفها للإناث». اهـ.

قال في "القاموس": «ويجمع على الفروس».

(باب العطف)

وهو في اللغة مصدر عطفت الشيء ثنيته أو أملتة، وعطف الفارس على قرنه إذا التفت إليه، وعطفت الناقة على ولدها حنت إليه، وعطفته عن حاجته صرفته عنها.

وفي الاصطلاح قسمان: عطف بيان ولم يذكره المصنف، ولعله تبع الكوفيين فإنهم لا يترجمون له كما قاله الأعلام، وهو التابع المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وتخصيصه فخرج بالمشبه للصفة النعت؛ لأن المشبه بالشيء غير ذلك الشيء، فكأنه قال: تابع غير صفة. وخرج بذكر الإيضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل. انتهى من "التصريح".

قلت: والذي يظهر لي أنه لا بد من زيادة قيد في التعريف كما فعل ابن عقيل وغيره، وهو أن يقال: التابع الجامد... إلخ؛ ليكون نصًّا في إخراج الصفة؛ لأنها مشتقة أو مؤولة به. والله أعلم.

أما توضيحه المعرفة فمتفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَامَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ

وأما تخصيصه النكرة، فأثبتته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم ابن عصفور وابن مالك وولده، وأنكره جمهور البصريين وخصوه بالمعارف، محتجين بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين. ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض، والأخص يبين غير الأخص.

(تنبيه): لا يجوز التخالف بين عطف البيان ومتبوعه اتفاقاً.

(فائدة): عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة أوجه كالنعت.
 (فرع): كل ما جاز أن يعرب عطف بيان جاز أن يعرب بدلاً إلا فيما أشار إليه ابن مالك في غير نحو: يا غلام يعمرأ، ونحو:
 بِشَرِّ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ وليس أن يُبَدِّلَ بِالْمَرْضِيِّ
 فيتعين كونه عطف بيان، وقوله: «وليس أن يبدل بالمرضى» يشير به إلى ما ذهب إليه الفراء من جواز البدلية في نحو قول المزار الأسدي:
 أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وَقُوْعَا
 وليس بمرضى عند الجمهور كما قال.

(فائدة): عطف البيان لا يكون إلا بعده مشترك كما قاله الأعلام.

(فائدة): الكوفيون يسمون عطف البيان بالترجمة.

والقسم الثاني عطف النسق وهو المراد من هذا الباب، والنسق بفتح السين اسم مصدر نسقت الكلام أنسقه نسقاً أتيت به متتابعاً.
 قال الأزهري: «وكثيراً ما يسميه سبيويه باب الشركة». اهـ

قلت: وبهذا يسميه البصريون أيضاً، وأما عطف النسق فاصطلاح الكوفيين، قال أبو حيان: «ولكونه بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حده، ومن حده كابن مالك بكونه تابعاً بأحد حروف العطف لم يصب مع ما فيه من الدور لتوقف معرفة المعطوف على حرفه ومعرفة الحرف على العطف». انتهى من "الهمع".

قلت: ولهذا لم يجد المصنف العطف، واستغنى عن حده بذكر حروفه فقال: (وحروفُ العطفِ عشرةٌ) وفافاً وخلافاً (وهي: الواو) أم الباب

وأصلها؛ ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف بأحكام:

أحدها: احتمال معطوفها للمعية والتقدم والتأخر.

الثاني: اقترانها بإما نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

الثالث: اقترانها بلا إن سبقت بنفي ولم يقصد المعية نحو: «ما قائم زيد ولا

عمرو»، ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها.

الرابع: اقترانها بـ«لكن» نحو: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

الخامس: عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط

كـ«مررت برجل»، «قام زيد وأخوه».

السادس: عطف العقد على النيف نحو: أحد وعشرين.

السابع: عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو: على أربعين

مسلوب وبال

الثامن: عطف ما حقه التثنية والجمع نحو: «فقدان مثل محمد ومحمد».

التاسع: عطف ما لا يستغني عنه كـ«اختصم زيد وعمرو»، و«جلست بين

زيد وعمرو».

العاشر والحادي عشر: عطف العام على الخاص وبالعكس نحو: ﴿رَبِّ

أَعْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨].

﴿وَمَلَأْكُمْ بِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨] ويشاركها في هذا

الحكم الأخير «حتى»، كـ«مات الناس حتى الأنبياء» فإنها عاطفة خاصًا على

عام.

الثاني عشر: عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر، يجمعها معنى واحد نحو: «وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعيونا» أي وكحلن العيون، والجامع بينهما التحسين.

الثالث عشر: عطف الشيء على مرادفه، نحو: «وَأَلْفِي قولها كذبا ومينا». الرابع عشر: عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله: «عليك ورحمة الله السلام»

الخامس عشر: عطف المخفوض على الجوار نحو: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

السادس عشر: ذكر أبو علي الفارسي أن عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط دون الحروف، نقله عنه ابن جني في "سر الصناعة". اهـ

ومن "شرح الجمل" للأعلم: «أصل حروف العطف الواو؛ لأن الواو لا تدل على أكثر من الجمع والتشريك، وأما غيرها فيدل على الاشتراك وعلى معنى زائد، كالترتيب والمهلة والشك والإضراب والاستدراك والنفي؛ فصارت بمنزلة الشيء المفرد، وباقي الحروف بمنزلة المركب، والمفرد أصل المركب». انتهى من "الأشباه" بلفظه.

وقال ابن هشام في "تذكرته": «ليس في التابع ما يتقدم على متبوعه إلا المعطوف بالواو لأنها لا ترتب». اهـ

قال الأبدي في "شرح الجزولية": «لا يجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو، ويجوز فيها عدا ذلك». اهـ

قال ابن الصائغ: وأورد شيخنا شهاب الدين عبد اللطيف على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [النساء: ١٣١]، وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [المتحنة: ١].

قال ابن الصائغ: وعندي أنه ينبغي أن ينظر في علة منع ذلك حتى يتلخص هل هذا داخل تحت منعه فلا يلتفت إليه، أو ليس بداخل فيدور الحكم مع العلة، والذي يظهر من التعليل أن الواو لما كانت لمطلق الجمع فكان المعطوف مباشرًا بالعمل، ولا يجوز العمل في الضمير وهو منفصل مع إمكان اتصاله، أما في غير الواو فليس الأمر معها كذلك كقولك: «زيد قام عمرو ثم هو»، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾ [سبأ: ٢٤]. فنجىء إلى الآيتين فنجد المكانين مكان ثم لأن المقصود في الآية الأولى ترتبها على الزمان الوجودي، مع إرادة كون المخاطب له أسوة بمن مضى، وكذلك في الآية الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة شرفهما والبداءة بما هو أشنع في الرد على فاعل ذلك، وإذا تلخص ذلك لم يكن فيها رد على الأبدي. ويحمل المنع على ما إذا لم يقصد بتقديم أحد المتعاطفين معنى وهذا تأويل حسن لكلامه، موافق للصناعة وقواعدها. انتهى كلامه ملخصًا من "الأشباه".

قال المؤلف: (والفاء) للترتيب مع التشريك، وهو معنوي كقام زيد فعمرو، وذكرى وهو عطف مفصل على مجمل نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ، فَقَالَ

رَبِّ إِنَّا نَبِئُكَ مِنْ أَهْلِ ﴿٤٥﴾ [هود: ٤٥] وأنكر الترتيب الفراء مطلقاً.

قال في "المغني": «وهذا مع قوله: إن الواو تفيد الترتيب غريب». اهـ واحتج بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَ هَابًا تُسْنَا﴾ [الأعراف: ٤] ومجيء البأس سابق للإهلاك، وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها، أو بأنها للترتيب الذكري، وأنكر الجرمي إفادتها الترتيب في البقاع والمطر، واحتج بقول امرئ القيس: قِفَا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَقَطِ اللُّوئِ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ وقولهم: «مطرنا مكان كذا فمكان كذا». وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد.

والتعقيب في كل شيء بحسبه نحو: «جاء زيد فعمر»، أي: عقبه بلا مهلة، و«تزوج فلان فولد له»، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ [الحج: ٦٣].

قال ابن هشام: قيل: الفاء في هذه الآية للسببية وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك: «إن يسلم فهو الجنة»، ومعلوم ما بينهما من المهلة، وقيل: الفاء تقع تارة بمعنى «ثم» ومنه الآية، وقوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا عِلَاقَةً غُلَاقَةً فَخَلَقْنَا الْعِلَاقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظًا فَكَسَوْنَا الْعِظَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤] فالفاءات في «فخلقنا العلقة» وما بعدها بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها.

وتارة بمعنى الواو كقوله: «بين الدخول فحومل».

وزعم الأصمعي أن الصواب روايته بالواو ولأنه لا يجوز «جلست بين

زيد فعمرو»، وأجيب بأن التقدير بين مواضع «الدخول» فمواضع «حومل»، كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد. اهـ وللسببية غالباً في عطف جملة أو صفة نحو: ﴿فَلَقِيَ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَلَبَّاهُ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿لَا تَكُونَنَّ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُؤُمٍ﴾ ٥٢ ﴿فَالْتَوَيْنَاهَا الْبُطُونُ﴾ ٥٣ ﴿فَنَزَرْتُهُنَّ عَلَيْهِنَ مِنَ النَّعِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢ - ٥٤] وقد تأتي في ذلك لمجرد الترتيب نحو: ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ﴾ [ق: ٢٢].

(تنبيه): تختص الفاء بعطف مفصل على مجمل كما تقدم في الأمثلة آنفاً، وبعطف جملة شرطها العائد وخلت منه صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً لما فيها من الربط نحو «اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك»، «خالد يقوم فيقعد عمرو»، و«مررت برجل يبكي فيضحك عمرو»، و«عهدت زيداً يغضب فيطير الذباب»، قال ابن هشام: «يجب أن يدعى أن الفاء في ذلك كله قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط». اهـ

(فائدة): قيل: ترد الفاء للغاية بمعنى إلى، وجعل منه بعض البغداديين قوله: «بين الدخول فحومل» على أن الأصل: «ما بين» فحذف «ما» دون «بين»، كما عكس ذلك من قال: «يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم» أصله: «ما بين قرن» فحذف «بين» وأقام «قرنا» مقامها، و«الفاء» نائبة عن «إلى».

قال ابن هشام: «وكون الفاء بمنزلة إلى غريب قال: ويستأنس له بمجيء عكسه في نحو قوله:

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ شَغْبًا إِلَى بَدَا إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادًا سِوَاهُمَا
 إِذِ الْمَعْنَى «شَغْبًا فَبَدَا» وَهُمَا مَوْضِعَانِ، وَيَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ التَّرْتِيبِ قَوْلُهُ بَعْدَهُ:
 حَلَلْتُ بِهَذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً بِهَذَا فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا
 وَهَذَا مَعْنَى غَرِيبٌ لِلْإِلَى، لَمْ أَرِ مِنْ ذِكْرِهِ. وَتَرَدَّدَ لِلِاسْتِنَافِ نَحْوُ قَوْلِ جَمِيلٍ:
 أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُنِي الْيَوْمَ بِيَدَاءِ سَمَلُوقٍ
 أَيُّ فَهُوَ يَنْطِقُ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عَاطِفَةٌ لَجَزَمَ مَا بَعْدَهَا أَوْ كَانَتْ سَبَبِيَّةً
 لِنَصْبٍ، وَمِثْلُهُ:

﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] أَيُّ فَهُوَ يَكُونُ.

وَقَوْلِ الْحَاطِيَّةِ:

زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهُ يُرِيدُ أَنْ يُعَرِّبَهُ فَيُعْجِمَهُ
 أَيُّ فَهُوَ يَعْجِمُهُ. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: «وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ الْفَاءَ فِي ذَلِكَ كَلِمَةٌ لِلْعَطْفِ،
 وَأَنَّ الْمُعْتَمِدَ بِالْعَطْفِ الْجُمْلَةُ لَا الْفِعْلُ». اهـ.

وَتَرَدَّدَ زَائِدَةٌ دَخُولُهَا كَخُرُوجِهَا، وَلَا يَثْبُتُ سَبَبِيَّةً، وَجُوزُ الْأَخْفَشِ زِيَادَتِهَا
 فِي الْخَبَرِ مُطْلَقًا، وَحَكِيٌّ: أَخْوَكُ فُوجِدَ، وَقِيدُ جَمَاعَةٍ - مِنْهُمْ الْأَعْلَمُ وَالْفَرَاءُ -
 الْجَوَازُ بِكَوْنِ الْخَبَرِ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا كَقَوْلِ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ:

أَرْوَاحٌ مَوْدَعٌ أَمْ بِكَوْرٍ أَنْتَ فَاَنْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

وَحَمَلُ عَلَيْهِ الزَّجَاجُ: ﴿هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ﴾ [ص: ٥٧].

قَالَ الْمُؤَلِّفُ: (وَتَمَّ) وَيُقَالُ فِيهَا «فَمَّ» كَمَا يُقَالُ فِي جَدَثٍ: جَدَفَ، قَالَ ابْنُ
 هِشَامٍ، وَتَمَّتْ بِفَتْحِ التَّاءِ الْمُثَنَاءَ وَسُكُونِهَا، قَالَ فِي "الْمَعْمُورِ"، وَتَقْتَضِي التَّشْرِيكَ

في الحكم والترتيب.

قال ابن هشام: وفي كل منهما خلاف؛ فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨]. وخرجت الآية على تقدير الجواب. وأما الترتيب فخالف جماعة منهم قطرب في اقتضائها إياه تمسكاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١] وقول الشاعر:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثَمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وأجيب بأنها في الجميع لترتيب الإخبار لا الحكم. انتهى كلامه بالمعنى. والمهلة: وفي إفادتها إياه أيضاً، فزعم الفراء أنها بمعنى الفاء كذا في "الهمع". وقال ابن هشام: أما المهملّة فزعم الفراء أنها قد تتخلف بدليل قولك: أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب، لأن ثم في ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخي بين الإخبارين، وجعل منه ابن مالك: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]. اهـ.

وقد تقع موقع الفاء كقول حارثة بن الحجاج:

كهزُّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ.

قال الفراء: «وتقع للاستئناف نحو: أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك

مالاً». قاله في "الجمع".

قلت: ومنه الحديث فيما يظهر لي وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه» بالرفع على الاستئناف ولم يذكره الفراء ولا ابن هشام ولا السيوطي ولا غيرهم من المتأخرين فيما أعلم، ثم إنني وقفت بعد كتب هذا بعض شروح "المغني" فوجدت ما قلته صحيحاً والله الحمد.

قال المؤلف: (وَأَوْ) موضوعة لإحدى الشئيين أو الأشياء عند المتقدمين، قال ابن هشام: «وهو التحقيق، والمعاني التي ذكرها غيرهم مستفادة من غيرها». اهـ والمتأخرون أنها معانيها إلى اثني عشر:

الأول: الشك، نحو: ﴿لَيْسَ أَيُّوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩].

الثاني: الإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] الشاهد في الأولى.

والثالث: التخيير، نحو: تزوج هنداً أو أختها.

والرابع: الإباحة، نحو: جالس العلماء أو الزهاد.

والخامس: الجمع المطلق، كالواو عند الكوفيين والأخفش والجرمي والأزهري وابن مالك، محتجين بقول توبة:

وقد زعمت ليلى بآئي فاجرٌ لنفسي- تُقاها أو عليها فجورُها

والسادس: الإضراب كبل، نقل عن سيبويه إجازة ذلك بشرطين تقدم نهي أو نفي وإعادة العامل نحو: لا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو، وما قام زيد أو ما قام عمرو، ومطلقاً عند الكوفيين والفارسي وابن جني وابن برهان محتجين بقول

جرير:

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً لولا رجأؤك قد قتلْتُ أولادي

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]

فاختلف فيه، فقال الفراء: بل يزيدون، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية، وقال بعض الكوفيين: بمعنى الواو، وللبصريين فيها أقوال؛ قيل: للإبهام، وقيل: للتخيير، ولا يصح، وقال ابن جني: هي للشك مصروفًا إلى الرائي.

والسابع: التقسيم، نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، ذكره ابن مالك في "الألفية" وفي "شرح الكافية"، وعدل عنه في "التسهيل" وشرحه فقال: تأتي للتفريق المجرد من الإبهام والشك والتخيير.

والثامن: أن تكون بمعنى إلا في الاستثناء، وينتصب المضارع بعدها بأن مضمرة كقول زياد الأعجم:

وكنْتُ إذا غَمَزْتُ قنَاةَ قومٍ كسرتُ كعُوبَهَا أو تستقيماً

والتاسع: أن تكون بمعنى إلى، وهي كهذه قبلها في انتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة، كقوله:

لأستسهلنَّ الصَّعْبَ أو أدركَ المنى فما انقادتِ الآمالُ إلا للصَّابرِ

والعاشر: التقريب، نحو: ما أدري أسلم أو ودع، قاله الحريري وغيره.

الحادي عشر: الشرطية، نحو: لأضربنه عاش أو مات، ذكره ابن الشجري.

والثاني عشر: التبعية، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١٣٥]، نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين. اهـ.
(تنبيهات):

الأول: قال ابن هشام: قول الحريري بين الفساد لأن التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع فهي للشك.
وقال في قول ابن الشجري: «إنها تأتي للشرط»: الحق أنها للمعطف على بابها، لكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط.

وقال في قول الكوفية بالتبعية: والذي يظهر لي أنه أراد معنى التفصيل، فإن كل واحد مما قبل أو التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليها من، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعية. اهـ.

الثاني: لا تقع «أو» بعد همزة التسوية، قال ابن هشام: وقد أولع بها الفقهاء وهو لحن. اهـ.

قلت: وجه اللحن أن «أو» لأحد الشيئين أو الأشياء، والتسوية تقتضي شيئين فأكثر، وقرأ ابن محيصن: «أو لم تنذرهم» قال في "الكامل": وهي من الشذوذ بمكان. قال: أما همزة الاستفهام فيعطف بعدها بـ «أو» نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ اهـ.

قال السيوطي: «وفي "البدیع" قال سيبويه: إذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلا بد من «أم» اسمين كانا أو فعلين، تقول: سواء علي أزيد في الدار أم عمرو، وسواء علي أقمت أم قعدت. وإذا كان بعدها فعلا بغير ألف

الاستفهام عطف الثاني بـ «أو» تقول: سواء علي قمت أو قعدت، وإن كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو تقول: سواء علي زيد وعمرو، وإن كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو حملاً عليها.

قال الدماميني: وبذلك تبين صحة قول الفقهاء، وكأن ابن هشام توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة «سواء» في أول جملتيها وليس كذلك.

الثالث: قال أبو البقاء: «أو» في النهي نقيضة أو في الإباحة فيجب اجتناب الأمرين كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا أَوكُفُّوا﴾ [الإنسان: ٢٤] فلا يجوز فعل أحدهما؛ فلو جمع بينهما كان فعلاً للمنهى عنه مرتين لأن كل واحد منها أحدهما. اهـ

(فائدة): أخرج البيهقي عن ابن جريج قال: كل شيء في القرآن فيه «أو» فالتخير إلا قوله: ﴿أَنْ يُقَاتِلُوا أَوْ يُصَلُّوا﴾ [المائدة: ٣٣] ليس بمخير فيها، قاله في "الإتقان".

قال المؤلف: (وأم) وأنكرها أبو عبيدة، وتبعه محمد بن مسعود الغزي فقال: ليست بحرف عطف بل بمعنى همزة الاستفهام، ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها كما تقع بعد الهمزة، لكن لما كانت تتوسط بين محتملي الوجود كتوسط «أو» قيل إنها حرف عطف، وزعم ابن كيسان أن أصلها «أو» وأبدلت واوها ميأ، فتحولت إلى معنى يزيد على معنى «أو»، قال أبو حيان: وهي دعوى بلا دليل، ولو كان كذلك لاتفقت أحكامها، وهما مختلفان من أوجه منها: أن جواب «أو» بنعم أو لا، وجواب «أم» بالتعيين بالاسم أو الفعل، وأن الأحسن مع «أو» تقديم الفعل ومع «أم» تقديم الاسم، وأن «أو» لا يلزم

معادلتها للاستفهام بخلاف «أم»، انتهى مختصراً من "الهمع".

وهي قسمان:

القسم الأول: متصلة: وهي نوعان:

الأول: أن يتقدم عليها همزة التسوية نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

والثاني: أن تتقدم عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين نحو: ﴿ءَالَّذِينَ حَرَّمَ امِرَأَتَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

وسميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر، وتسمى أيضاً معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في الثاني.

(تنبيه): يفرق النوعان من أربعة أوجه؛ الأول والثاني: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.

الثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكون الجملتان فعليتين كما تقدم واسميتين كقوله:

ولست أبالي بعد فقدي مالكا أموتي ناء أم هو الآن واقع

ومختلفتين نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَدَعَوْتُوهُمْ أَمْ أَمْسَرْتُمْوهُمْ﴾ [الأعراف:

١٩٣]. و«أم» الأخرى تقع بين مفردين وهو الغالب فيها نحو: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧] وبين جملتين ليستا في تأويلها.

القسم الثاني: منقطعة. وهي ثلاثة أنواع:

مبسوقة بالخبر المحض: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَارِيبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢) أَمَرِيقُولُونَ أَفَقَرَبَهُ﴾ [السجدة: ٢ - ٣].

ومبسوقة بهمزة لغير الاستفهام، نحو: ﴿أَلْهَمَّ أَزْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥] إذ الهمزة في ذلك للإنكار فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده.

ومبسوقة باستفهام بغير الهمزة، نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]. وأم المنقطعة هي التي لا يفارقها معنى الإضراب، وقد تقتضي معه استفهاماً إنكارياً أو استفهاماً حقيقياً.

فمن الأول: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ لأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، ومن الثاني قول العرب: «إنها لا بل أم شاء»، أي: بل هي شاء. (تنبيهات):

الأول: ترد «أم» محتملة للاتصال والانقطاع كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَخَذْتُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ نَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠]. الثاني: سمع حذف «أم» المتصلة ومعطوفها كقول أبي ذؤيب:

دعاني إليها القلبُ إنِّي لأمره سميعٌ فما أدري أرشدُ طلابُها
تقديره: «أم غي».

الثالث: قال أبو زيد الأنصاري: ترد «أم» زائدة، واستدل بقول ساعدة:
يا ليت شعري ولا منجى من الهرم

أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

قال المؤلف: (وإما) بكسر الهمزة وتشديد الميم، وقد تفتح همزتها وقد تبدل
ميمها الأولى ياء وهي عند سيبويه مركبة من «إن» و«ما» الزائدة، وبسيطة عند
غيره واختاره أبو حيان لأن الأصل البساطة، ولها خمسة معان:

الأول: الشك، نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو.

والثاني: الإبهام، نحو: ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ
عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

والثالث: التخيير، نحو: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِمَّا أَنْ نُنْخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف:

[٨٦].

والرابع: الإباحة، نحو: تعلم إما فقها وإما نحوا.

والخامس: التفصيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

وهذه المعاني لـ «أو» كما تقدم، والفرق أن «إما» يبنى معها الكلام من أول
الأمر على ما جيء بها لأجله من شك أو غيره ولذلك وجب تكرارها، و«أو»
يفتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك وغيره ولهذا لم تتكرر، قال في

"الهمع": «والتحقيق أنها لأحد الشيئين أو الأشياء وهذه المعاني تعرض في الكلام من جهة أخرى كما في "أو" اهـ. وأنكر قوم فيها الإباحة مع إثباتهم إياها في «أو».

(تنبيه): لا خلاف في أن «إما» الأولى غير عاطفة، واختلفوا في الثانية فذهب الأكثر إلى أنها عاطفة. وذهب يونس والفارسي وابن كيسان وابن برهان وابن عقيل وابن مالك إلى أنها غير عاطفة، قال ابن هشام: وهو الحق، قال: وقال الجرجاني: عدّها من حروف العطف سهو ظاهر. اهـ

قال ابن مالك: وذلك لملازمتها غالباً الواو العاطفة، وادعى ابن عصفور الإجماع عليه تخلّصاً من دخول عاطف على عاطف، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه. اهـ

وقال بعضهم: إنها عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت «إما» على «إما»، قال ابن هشام: وعطفت الحرف على الحرف غريب. اهـ، وقال الرضي: غير موجود. اهـ

(تنبيه): ليس من أقسام «إما» التي في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ

أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦] بل هذه «إن» الشرطية و«ما» الزائدة.

قال المؤلف: (وبل) للإضراب وتعطف بشرطين: إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نهي أو نفي، ومعناها بعد الأولين سلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها، كـ«قام زيد بل عمرو»، و«ليقم زيد بل عمرو»، وبعد الأخيرين تقرير حكم ما قبلها

وجعل ضده لما بعدها نحو: «لا تضرب زيدًا بل عمرًا»، و«ما قام زيد بل عمرو». اهـ "توضيح". وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها، وعلى قولهما فيصح «ما زيد قائمًا بل قاعدًا» أو «بل قاعد» ويختلف المعنى. اهـ "مغني". قال ابن مالك: قولهما مخالف لاستعمال العرب كقوله:

لو اعتصمت بنا لم تعتصم بعدي بل أولياء كفاة غير أوغاد. اهـ
ومذهب الجمهور أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر، ومنع الكوفيين وأبو جعفر بن صابر أن يعطف بها بعد النفي والنهي، قال هشام منهم: محال «ضربت زيدًا بل إياك»، قال أبو حيان: وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الإيجاب ولو على قلته. انتهى من "همع الهوامع".
(فائدة): لا يعطف بـ «بل» بعد الاستفهام اتفاقًا.

(تنبيه): تزداد «لا» قبل «بل» لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله:
وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفةً وأقول
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، ومنعها ابن درستويه ورد بقوله:
وما هجرتك لا بل زادني شغفًا هجرٌ وبعْدُ تراخى لا إلى أجل
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النهي، ومنعها ابن عصفور قال: لأنه لم يسمع. ورد بقوله:

لا تملنَّ طاعةَ الله لا بل طاعة الله ما حيت استديًا

وقد تزداد لا ضرورة.

(فائدة): قال أبو حَيَّان: يقال في «لا بل»: «نابن» و«لابن» و«نابل» بإبدال اللامين أو إحداهما نوناً. اهـ "همع".

(تنبيه): إذا تلى «بل» جملة فهي لإبطال معنى الأول وإثباته لما بعد، نحو: ﴿أَمْرٌ يَقُولُونَ بِهِ حِجَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، أو للانتقال من غرض إلى غرض آخر بدون إبطال نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (١٣٦) بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمَرٍ ﴿[المؤمنون: ٦٢ - ٦٣] وليست حينئذ عاطفة على الصحيح بل حرف ابتداء، وزعم بعضهم أنها تستعمل جارة وجعل منه قول رؤبة: «بل بليد ملء الفجاج قَتَمَهُ».

وهو وهم إذ الجر بـ«رب» محذوفة، والتقدير: بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعته، فهو من باب دخولها على الجملة كما في "المغني".

(تنبيه): ذهب صاحب "الأزهرية" إلى أن «بل» تكون حرف جر، ووهمه أبو حَيَّان وابن هشام وغيرهما، فقد نقل ابن عصفور وابن مالك اتفاق النحويين على خلافه. اهـ "أشباه".

(فائدة): لم تقع «بل» في القرآن عاطفة، قاله في "الإتقان".

قال المؤلف: «ولا» وتعطف بثلاثة شروط:

أحدها: أن تسبق بأمر أو إيجاب اتفاقاً كجاء زيد لا عمرو، واضرب زيداً لا عمرًا. قال سيبويه: أو نداء نحو: يابن أخي لابن عمي، وزعم ابن سعدان: أنه ليس من كلام العرب، قال أبو حَيَّان: هذه شهادة على نفي والظن بسيبويه

أنه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع.

والثاني: أن لا تقترن فإذا قلت: ما جاءني زيد ولا عمرو، فالعاطف الواو، ولا توكيد للنفي.

الثالث: شرط السهيلي في "نتائج الفكر" والأبدي في "شرح الجزولية" وأبو حيَّان في "الارتشاف" وابن هشام في "المغني" تعاند متعاطفيها، فلا يجوز: «جاءني رجل لا زيد»، لصديق اسم الرجل عليه، بخلاف «لا امرأة» أو «عالم لا جاهل»، وعلله الأبدي، وأجاب عنه البدر الدماميني بما يعلم من مراجعتهم، ومنع جماعة -منهم الزجاجي- العطف بها على معمول فعل ماض، فلم يجيزوا: «قام زيد لا عمرو»، مع إجازتهم ذلك في المضارع؛ قالوا: لأنها تكون نافية للماضي ونفي الماضي لا يجوز، وما جاء منه حفظ ولم يقس عليه؛ وقيل: لأن العامل مقدر بعد العاطف. ولا يقال: «لا قام عمرو» إلا على الدعاء، قال ابن هشام: وهو مردود؛ فإنه لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لا تمتنع «ليس زيد قائماً ولا قاعداً». ولا يعطف بـ«لا» جملة لا محل لها على الأصح، وقد يحذف متبوعها نحو: «أعطيتك لا لتظلم»، أي: لتعدل لا لتظلم. انتهى من "همع الهوامع".

(فائدة): لم تقع لا في القرآن عاطفة، قاله في "الإتقان".

قال المؤلف: (ولكن) وأنكرها يونس والجمهور على أنها تعطف بشرطين: أحدهما: أن يتقدمها نفي أو نهي نحو: ما قام زيد لكن عمرو، و لا يقيم زيد لكن عمرو، وزاد الكوفيون أو إيجاب كـ«بل» لأنها مثلها في المعنى نحو: قام زيد لكن عمرو، والبصريون منعه لأنه لم يسمع فيتعين كونها حرف ابتداء

بعده الجملة فيقال: لكن عمرو لم يقيم.

الثاني: أن لا تقترن بالواو، قاله الفارسي وأكثر النحويين، فإن اقترنت بالواو فحرف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على مثله، وقال ابن خروف: لا تكون عاطفة إلا بالواو، وقال ابن مالك: العطف بالواو دونها، لكن عطف جملة حُذِفَ بعضها على جملة صرح بجميعها، والتقدير: ولكن قام عمرو. وقال ابن عصفور: الواو زائدة لازمة، والعطف بلكن، وقال ابن كيسان: الواو زائدة غير لازمة، والعطف بـ«لكن» أيضًا.

(فائدة): إذا تلت «لكن» جملة فهي حرف ابتداء لا عاطفة، سواء اقترنت بالواو نحو: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]. أو بدونها كقول زهير: إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة، وأنه ظاهر قول سيبويه. اهـ "مغني".

(تنبيه): اشتركت «لا» و«بل» و«لكن» من وجهين:

أحدهما: أنها عاطفة.

والثاني: أنها تفيد رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب.

وافترقت من وجهين أيضًا:

أحدهما: أن لا تكون لقصر القلب وقصر الأفراد، وبل ولكن إنها يكونان لقصر القلب فقط، تقول: جاءني زيد لا عمرو، ردًا على من اعتقد أن عمرًا جاء دون زيد، أو أنها جاءك معًا، وتقول: ما جاءني زيد لكن عمرو، أو: بل عمرو، ردًا على من اعتقد العكس.

والثاني: أن «لا» إنما يعطف بها بعد الإثبات، وبـل يعطف بها النفي، ولكن يعطف بها بعد النفي، ويكون معناها كما ذكرنا، ويعطف بها بعد الإثبات ومغناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصويره كالمسكوت عنه من قبل أنه لا يحكم عليه بشيء. اهـ قاله ابن هشام.

قال المؤلف: (وحتى) وتكون جارة نحو: ﴿سَلَّمْهُ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] وحرف ابتداء فتدخل على الجملة الاسمية كقول جرير:

فما زالت القتلى تمجّ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

والفعلية كقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] بالرفع في قراءة نافع. وعاطفة وذلك قليل، والكوفيون ينكرونه البتة، ويجعلون ما وردت فيه عاطفة على أنها ابتدائية وما بعدها على إضمار عامل. قاله ابن هشام وغيره. وقول المصنف: (في بعض المواضع) يشير إلى هذا وهو وجه تخصيصه حتى بهذا القيد، ويحتمل أن يكون هذا القيد عامًّا في الحروف المتقدمة؛ لأن كل واحد منها له معان غير العطف.

(تنبيه): للعطف بـ«حتى» شروط:

أحدها: كون المعطوف اسمًا لا فعلًا، فلا يجوز على العطف: «أكرمت زيدًا بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادمًا له»، وأجازه ابن السيد.

والثاني: كونه ظاهرًا لا مضمّرًا، فلا يجوز: «قام الناس حتى أنا»، ذكره ابن هشام الخضراوي، قال في "المغني": ولم أقف عليه لغيره.

والثالث: كونه بعضًا من المعطوف عليه إما بالتحقيق بأن يكون جزءًا من

كل، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو فردًا من جمع، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، أو نوعًا من جنس، نحو: أعجبني التمر حتى البرني، أو بالتأويل كقول ابن مروان النحوي:

ألقي الصحيفة كي يخفّ رحله والزاد حتى نعله ألقاها
فإن ما قبلها في تأويل «ألقي ما يثقله»، أو شبيهًا بالبعض نحو: أعجبني الجارية حتى كلامها، فإنه لشدة اتصاله بها صار كجزئها. قال ابن هشام: وضابط ذلك أنه إن حسن الاستثناء المتصل حسن دخول «حتى» وإن لم يحسن امتنع. اهـ

والرابع: كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية أو معنوية أو في نقص كذلك، وقد اجتمع في قوله:

قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا
(تنبيه): «حتى» كالواو لمطلق الجمع لا للترتيب خلافاً لمن زعم ذلك، قال ابن مالك: وهي دعوى بلا دليل، ففي الحديث: «كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس». وليس في القضاء ترتيب وإنما الترتيب في ظهور المقضيات. اهـ

وتفارق الواو من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها لا تعطف إلا بالشروط الأربعة.

الثاني: أنها لا تعطف الجمل؛ لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها كما تقدم، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات.

الثالث: أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الجار فرقاً بينها وبين الجارة،

فتقول: مررت بالقوم حتى يزيد، قال ابن عصفور: يعاد رجحانًا، وقال ابن الحباز وأبو عبد الله الجليس: وجوبًا، وقال ابن مالك: إن لم يتعين للعطف وجب، نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره، وإن تعينت له فلا، لحصول الفرق، كقوله:

جودُ يَمْنَاكَ فَاضٍ فِي الْخَلْقِ حَتَّى بَائِسٍ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَا
قال ابن هشام: وهو حسن، وأما أبو حيان فرده وقال: هي في المثال جارة وفي البيت محتملة. اهـ

(فائدة): هذيل تقول في «حتى»: «عتى»، وبها قرأ ابن مسعود، قال في "الإتقان": لا أعلم حتى جاءت في القرآن عاطفة. اهـ

(مُهَمَّة): حروف العطف أربعة أقسام: قسم يشرك بين الأول والثاني في الإعراب والحكم وهو: الواو والفاء وثم وحتى، وقسم يجعل الحكم للأول فقط وهو: لا، وقسم يجعل الحكم الثاني فقط وهو: بل ولكن، وقسم يجعل الحكم لأحدهما بعينه وهو: أو، وهي على اختلاف معانيها تشرك ما بعدها لما قبلها في الإعراب.

قال المؤلف: (فإن عطفت بها على) اسم (مرفوع) ظاهرًا كان أو ضميرًا منفصلاً (رفعت) المعطوف بلا شرط، سواء صلح لمباشرة العامل أم لا، فيجوز: قام زيد وأنا، وقمت أنا وزيد، وقام زيد وعمرو، وأنا وأنت قائمان. ومنع الأبدى عطف ضمير منفصل على ظاهر، قال أبو حيان: ووهم في ذلك؛ وكلام العرب على جوازه ومنه: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ

وَأَيَّاكُمْ ﴿[النساء: ١٣١]. انتهى من "مع الهوامع".

قلت: خص الأبدي منع العطف بالواو فقط، وأجازه فيما عداها كما نقلنا عبارته من "الأشباه" فيما تقدم فيين العبارتين فرق.

(مسألة): لا يعطف على ضمير رفع متصل اختياريًا إلا بفصل ما، ضميرًا

منفصلًا أو غيره، نحو: ﴿كُنْتُمْ أَتَمَّ وَأَبَاؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ

صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]، ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، والكوفيون

يمييزون العطف عليه بلا فصل اختياريًا، حكى: مررت برجل سواء والعدم،

وفي الصحيح: «كنت وأبو بكر وعمر، فعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو

بكر وعمر»، انتهى من "مع الهوامع".

قال المؤلف: (أو على) اسم (منصوب) ظاهرًا كان أو ضميرًا (نصبت)

المعطوف بلا شرط نحو: ضربت زيدًا وعمرًا، وضربت زيدًا وإياك، وقوله

تعالى: ﴿جَمَعْتَكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ٣٨] (أو على مخفوض) ظاهر (خفضت)

المعطوف، وأما الضمير المخفوض فلا يكثر العطف عليه إلا بإعادة الخافض

نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ١١] ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾

[البقرة: ١٣٣] وليس بلازم وهو رأي يونس والأخفش والزجاج والكوفيين،

وصححه ابن مالك وأبو حيان خلافاً لجمهور البصريين في قولهم بوجوب

إعادته لأنه الأكثر كما في الآيتين وغيرهما، ودليل القول الأول قراءة ابن عباس

والحسن البصري وحمزة ﴿نِسَاءً لُونَهُنَّ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بالخفض، وحكاية

قطرب «ما فيها غيره وفرسه» بالخفض أيضًا.

(فائدة): قال الحريري في "درة الغواص": «فإن قيل: كيف جاز العطف على المضميرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير، وامتنع العطف على المجرور إلا بالتكرير؟ فالجواب: إنه لما جاز أن يعطف ذاك المضميران على الاسم الظاهر، جاز أن يعطف الظاهر عليهما، ولما لم يجز أن يعطف المضمير على الظاهر إلا بتكرير الجار في قولك: مررت بزيد وبكر، لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمير إلا بتكريره أيضاً، نحو: مررت بك وبزيد، وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية». انتهى كلامه.

وكتب عليه الخفاجي في الشرح: «هذا تخيل لا أصل له لأن المرفوع والمنصوب يكون متصلاً ومنفصلاً؛ فلذا جاز عطف المنفصل، وأما المجرور فلا يكون منفصلاً، فلذا لم يصح عطفه بدون العامل». اهـ.

قلت: وهو الأحسن إلا أن تفريقه أيضاً لا أصل له لثبوت نقيض المدعى في آيات قرآنية وأشعار عربية مما لا يمكن إنكاره إلا على طريق المباهطة.

ثم قال: (أو على مجزومٍ جزمَت) المعطوف فيه دليل على أن العطف جائز في الأفعال كالأسماء، ونحوه قول ابن مالك: وعطفك الفعل على الفعل يصح وذلك بشرط اتحاد زمنيتهما، سواء اتحدا في النوع أم لا، قال تعالى: ﴿لِنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَّيْمَنًا وَشَقِيحَةً﴾ [الفرقان: ٤٩]، ﴿وَلِإِنْ تَوَلَّيْنَا أَن تُنْفِقُوا لَبُذْخًا أَجُورُكُمْ وَلَا يَسْتَلْكُمُ أَمْوَالُكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]، ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨] ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ﴾ [الفرقان: ١٠] الآية.

(فرع): قال ابن مالك:

واعطفَ على اسمٍ شبه فعلٍ فعلاً وعكساً استعملَ مجيده سَهلاً
 نحو: ﴿فَالْمُغِيرَتِ صُبْحًا﴾ ﴿فَأَثَرُنَا بِهِ قَبْعًا﴾ [العاديات: ٣ - ٤] ونحو:
 ﴿صَفَّتِ وَبَقِصْنَ﴾ [الملك: ١٩] ونحو قول الشاعر:

يَا رَبَّ بِيضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ أَمْ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ
 قال المؤلف: (تقول) في مثال عطف المرفوع: (قام زيد وعمرو) وفي عطف
 المنصوب: (ورأيت زيداً وعمراً) وفي عطف المخفوض: (ومررت بزيد
 وعمرو) وفي عطف المجزوم: (وزيد لم يقم ولم يقعد).
 (خاتمة): أقسام العطف ثلاثة:

أحدها: العطف على اللفظ، وهو الأصل نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعد،
 وشرطه: إمكان توجه العامل إلى المعطوف فلا يجوز في نحو: ما جاءني من
 امرأة ولا زيد، إلا الرفع عطفاً على الموضع لأن «من» الزائدة لا تعمل في
 المعارف، وقد يمتنع العطف على اللفظ والمحل جميعاً نحو: ما زيد قائماً لكن -
 أو بل - قاعد؛ لأن في العطف على اللفظ إعمال ما في الموجب، وعلى المحل
 اعتبار الابتداء مع زواله بالناسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

الثاني: العطف على المحل، نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعداً وله شروط.
 أحدها: إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح، فلا يجوز: مررت بزيد
 وعمراً.

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز: هذا الضارب زيداً
 وأخيه؛ لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لالتحاقه بالفعل.

الثالث: وجود الطالب لذلك المحل، فلا يجوز: إن زيدًا وعمرو قاتلمان؛ لأن الطالب لرفع عمرو الابتداء وقد زال بـ«إن».

الرابع: العطف على التوهم، نحو: ليس زيد قاتلًا ولا قاعد، بالخفض وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، انتهى مختصرًا من "الأشباه".

باب التوكيد

ثم قال المصنف رحمه الله: (باب التوكيد) وهو مصدر «وكد» والتأكيد بالهمز وعدمه مصدر «أكّد» والواو أفصح وبها جاء القرآن قال تعالى: ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحويين وهو لغة: التقوية والتسديد، واصطلاحاً ضربان: معنوي وسيأتي، ولفظي ولم يذكره المصنف، وهو اللفظ المكرر به ما قبله أو تقويته بمرادفه، ويكون في الاسم والفعل والحرف والجملة، ولا يزيد على ثلاث نحو قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: «فنكاحها باطل باطل باطل» وقوله:

فَأَيْنَ إِلَيَّ أَيْنَ النِّجَاةُ بِيَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ الْإِلَاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ
وقول جميل:

لَا لَا أَبُوحَ بِحَبِّ بَثْنَةٍ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاقِفًا وَعُهُودًا

وقوله تعالى: ﴿أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ (٢١) ثُمَّ أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ﴾ [القيامة: ٣٤ - ٣٥] ومثال توكيد اللفظ بمرادفه نحو: حقيق جدير، وصمت سكت زيد، وأجل جير، وانزل نزال، أو ضمير متصل بضمير منفصل نحو: قمت أنت، وأما التوكيد المعنوي فبالفاظ محصورة.

(التوكيد) هو (تابع للمؤكد) بفتح الكاف (في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه) ولم يذكر التنكير لأن ألفاظه لا تتبع النكرة مطلقاً عند أكثر البصريين، وأجاز بعض الكوفيين تبعيتها للنكرة مطلقاً أفادت أم لا، نقله ابن مالك في "شرح التسهيل"، خلاف دعواه في "شرح الكافية" الاتفاق، ودعوى ابن

هشام في "التوضيح" كذلك، وأجاز الأخفش والكوفيون تأكيد النكرة إن كانت مؤقتة وإلا فلا. قال ابن مالك: وهذا القول أولى بالصواب لصحة سماع بذلك ولأن فيه فائدة؛ لأن من قال: صمت شهرًا، قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد، ومن الوارد فيه قوله: «قد صرت البكرة يومًا أجمعًا»

وقوله: «تحمّلني الذلفاء حولًا أكتعًا».

وقوله: «أوفت به حولًا وحولًا أجمعًا».

وقول عائشة رضي الله عنها: «ما رأيت رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم صام شهرًا كلّه إلا رمضان».

أما غير المؤقت فلا فائدة فيه فلا، يقال: اعتكفت وقتًا كله، ولا رأيت شيئًا نفسه، والمانعون مطلقًا أجابوا بأن ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النعت أو الضرورة. اهـ

قال رحمه الله: (ويكونُ) هذا التوكيد (بألفاظٍ معلومةٍ) وتلك الألفاظ منها ما هو لدفع توهم المجاز من حذف مضاف أو غيره أو السهو (وهي: النفس والعين) فإذا أكدت بأحد منهما أو بهما زال ذلك الاحتمال، وزعم ابن عصفور أن التأكيد يضعف المجاز ولا يرفع احتمالَه أصلًا.

(فائدتان):

الأولى: إذا أكدت بالنفس والعين مثني ففيهما ثلاث لغات: أفصحها الجمع تقول: جاء الزيدان أنفسهما أعينهما، ودونه الإفراد نحو: جاء الزيدان نفسهما عينهما، ودونه التثنية نحو: جاء الزيدان نفساهما عيناها.

الثانية: النفس أنثى إن أريد بها الروح قال تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: ١] وإن أريد الشخص فمذكر، وتجمع في القلة على أنفس، وفي الكثرة على نفوس.

والعين تقع بالاشتراك على الباصرة وعين الماء وعين الشمس والعين الجارية وعين الشيء نفسه، ومنه: أخذت مالي بعينه أي: أخذت عين مالي. أفاده في "المصباح".

(وكلُّ وأجمع) ومنها ما هو للشمول ودفع توهم إطلاق البعض على الكل وهي في المثني: «كلا، وكلتا» وفي الجمع وما في معناه: «كل، وجميع، وعامة» مضافة كلها إلى الضمير المطابق للمؤكد، وأجمع بفتح الميم حكاية ابن السكيت. (وتوابعُ أجمع) ينوئ فيها ضمير المؤكد ولا يصرح به (وهي: أكتعُ) مأخوذ من قولهم: أتى عليه حول كتيع، أي: تام (وأبتعُ) مأخوذ من البتع وهو طول العنق؛ لأن الدابة إذا طال عنقها جالت في المرعى وضمت ما حولها وجمعتها (وأبصعُ) مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع، وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة (تقولُ) في مثال المرفوع (قام زيدٌ نفسه) وإن شئت زدت عينه، وفي مثال المنصوب (رأيتُ القومَ كلَّهم) ولك أن تزيد ما شئت من ألفاظ التوكيد، وفي مثال المخفوض (مررتُ بالقومِ أجمعين) أكتعين أبتعين أبصعين. (فوائد):

الأولى: لا يؤكد بهذه الألفاظ غير ذي أجزاء ولو حكماً؛ إذ ما لا جزء له لا يتوهم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها، فلا يقال: جاء زيد كله ويقال: قبضت المال كله، وبعث العبد كله. اهـ "همع".

الثانية: قال ابن هشام في "تذكرته": إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنفس فالعين فكل فأجمع فأكتع فأبضع فأبتع، وأنت مخير بين أبتع وأبضع فأيهما شئت قدمته فإن خدمت النفس أتيت بما بعدها مرتباً، أو العين فكذلك، أو كلا فكذلك. انتهى من "الأشباه".

الثالثة: قال ابن النحاس: هل يجوز أن يقع كل واحد من أكتع وأبضع وأبتع تأكيداً بمفرده؟ فيه ثلاثة مذاهب: أحدها: نعم، وهو مذهب الكوفيين.

والثاني: لا، بل تكون بعد أجمع تابعاً بالترتيب، وهو مذهب الجمهور. والثالث: جوز أن يتقدم بعضها على بعض بشرط تقديم أجمع قبلهن. قال: وهذا الخلاف مبني على أنه هل لكل واحد منهن معنى في نفسه أم لا؟ فإن قيل: لا معنى لها إلا الاتباع فلا بد من تقدم أجمع، وإن قيل بأن لها معاني، جاز أن تستعمل بأنفسها. انتهى كلامه من "الأشباه".

الرابعة: اختلف في توكيد محذوف فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وخروف، ومنعه الأخفش والفارسي وثلعب وابن جني ومالك، وصححه أبو حيان؛ لأن التوكيد بابه الإطناب والحذف للاختصار فتدافعا؛ ولأنه لا دليل على المحذوف.

الخامسة: خالف التوكيد النعت في أنه ألفاظ مخصوصة ووجوب ترتيها إذا اجتمعت، وأنه لا يجري على النكرة على رأي الجمهور، ولا على محذوف على الأصح، ولا على توكيد، ولا يعطف بعض ألفاظه على بعض، وفي أنه لا

يقطع لا إلى رفع ولا إلى نصب، أفاده في "الهمع".

باب البدل

ثم قال المصنف رحمه الله: (باب البدل) والتعبير به اصطلاح البصريين. والكوفيون - قال الأخفش - يسمونه بالتبيين، كذا نقله في "الهمع"، وقال الأزهري نقلاً عنه أيضاً: والترجمة. اهـ وقال ابن كيسان: التكرير. وهو لغة: العوض قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا﴾ [القلم: ٣٢].

وفي الاصطلاح: تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فخرج بالمقصود ما عدا النسق، وبلا واسطة النسق، وهو تابع للمبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه، وهذا معنى قوله: (إذا أُبدِلَ اسمٌ من اسم، أو فعلٌ من فعلٍ تبعه في جميع إعرابه، وهو) أي البدل (أربعة أقسام: بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتغال، وبدل الغلط).

والكلام هنا في ثلاثة مسائل:

الأولى: اعلم أن البدل أقسام أربعة:

الأول: بدل كل من كل، بأن اتحدا معنى، نحو: ﴿أَفَدِينَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ①

صِرَاطَ الَّذِينَ ﴿[الفاتحة: ٦ - ٧].

الثاني: بدل بعض من كل، إن دل على بعض ما دل عليه الأول، نحو: مررت بقومك ناس منهم.

والثالث: بدل اشتغال، إن دل على معنى في الأول أو استلزامه فيه، نحو:

عجبت من زيد علمه أو قراءته، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ

فيه ﴿البقرة: ٢١٧﴾.

وشرط بدل البعض والاشتغال صحة الاستغناء بالمبدل منه وعدم اختلال الكلام لو حذف البدل، فلا يجوز: قطعت زيداً أنفه، ولا: لقيت كل أصحابك أكثرهم، ولا: أسرجت القوم دابتهم.

(فائدة): رجع السهيلي بدل البعض والاشتغال إلى بدل الكل قال: لأن العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص، وتحذف المضاف وتنويه، فإذا قالوا: أكلت الرغيف ثلثه وأعجبني زيد علمه، فالمعنى أكلت بعض الرغيف، وأعجبني وصف زيد، ثم أبدل من البعض والوصف، ثم حذفاً للدليل عليهما.

والرابع: البدل المبين للمبدل منه، وهو أقسام: لأنه لا بد أن يكون مقصوداً، ثم الأول إن لم يكن مقصوداً البتة بل سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط، وهذا القسم أثبتته سيبويه وغيره، وإن كان الأول مقصوداً فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فهو بدل نسيان، وهذان النوعان جائزان قياساً ولم يرد بهما سماع، وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحاً، فهو بدل إضراب، ويسمى بدل بداء، وهذا يثبتته سيبويه وغيره كابن مالك.

(فائدة): أنكر جماعة بدل النداء والغلط، وقالوا في الأول: إنه مما حذف فيه حرف العطف، وفي الثاني: إنه لم يوجد، قال المبرد -على سعة حفظه-: بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله، ولا في شعر، ولا في كلام مستقيم. أفاده في "الهمع".

المسألة الثانية: قول المصنف: (إذا أبدل اسم من اسم) يبذل المضمرة من الظاهر، نحو: رأيت زيداً إياه، والمفرد من غيره وبالعكس كقوله تعالى: ﴿إِنِّي صَرَفْتُ

﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٢] والظاهر من المضمر مطلقاً إن كان الضمير لغائب نحو:
 ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] وكذا إن كان لحاضر نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا
 عِيدًا لِأَوْلَانَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] وقول الشاعر:

أوعِدني بالسَّجنِ والأداهِمِ رَجُلِي فرَجُلِي شَثْنَةُ المناسِمِ
 ولا يبدل المضمر من المضمر، ولا المضمر من الظاهر عند ابني مالك
 وهشام، وتبدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من المعرفة وبالعكس نحو: ﴿الضَّرْطُ
 الْمُسْتَقِيمُ﴾ ① صِرْطُ الَّذِينَ ﴿[الفاتحة: ٦ - ٧]، ﴿لَسَفْعًا لِلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، ﴿إِلَى
 صِرْطِ مُسْتَقِيمٍ﴾ ② صِرْطُ اللَّهِ ﴿[الشورى: ٥٢ - ٥٣].

وتبدل الجملة من الجملة نحو: ﴿أَمَذْكُ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ ③ ﴿أَمَذْكُ بِأَنْتَعِمَ وَبَيْنَ﴾
 [الشعراء: ١٣٢ - ١٣٣] وقد تبدل من المفرد عند ابن جني وابن مالك كقول
 الفرزدق:

إلى الله أشكُّ بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فكيف يلتقيان بدل من حاجة أخرى، وهما مفردان.

قوله: (أو فعلٌ من فعلٍ) يبدل كذلك عند الشاطبي إذا أفاد زيادة بيان
 للأول، فبدل الكل نحو: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ④ ﴿يُضَعَفُ﴾ [الفرقان:
 ٦٨ - ٦٩]، وبدل البعض نحو: ﴿إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ لله يَرْحَمَكَ﴾، وبدل الاشتمال
 كقوله:

إِنَّ عَلِيَّ اللهَ أَنْ تُبَايَعَا تَوْخِذَ كَرْهًا أَوْ تَجْبِيءَ طَائِعَا

وبدل الإضراب والغلط نحو: إن تطعم زيدًا تكسه أكرمك. اهـ كلامه مختصرًا من "التصريح".

وقوله: (بدل الشيء من الشيء) عبارة عن بدل كل، وسماه ابن مالك بدلًا مطابقًا وذلك لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (١) **اللَّهُ** ﴿[إبراهيم: ١ - ٢] بجر الجلالة فلا يقال فيه: بدل كل؛ لأنه لا يقال إلا فيما يقبل التجزي وهو ممتنع في الآية.

وقوله: (وبدل البعض من الكل) قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: رأيت في كلام ابن المقفع: العلم كثير ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل، فأنكره أشد الإنكار وقال: «كل، وبعض» معرفتان فلا تدخلهما الألف واللام لأنها في نية الإضافة. اهـ

وقال الأزهري: «أجاز النحويون إدخال «أل» على «بعض، وكل» إلا الأصمعي». اهـ، "مصباح"

وفي "القاموس" ما نصه: «بعض لا تدخله اللام خلافًا لابن درستويه قال أبو حاتم: استعملها سيبويه والأخفش في كتابيهما لقلة علمهما بهذا النحو. واستعملها الزجاجي في جملة، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس». اهـ بلفظه.

وفيه أيضًا ما نصه: «يقال: كل وبعض معرفتان لم يجيء عن العرب بالألف واللام وهو جائز». اهـ

وفي "المختار": كل وبعض معرفتان ولم يجيء عن العرب بالألف واللام

وهو جائز لأن فيهما معنى الإضافة أضفت أو لم تضيف». اهـ.

فلا اعتراض حينئذ على المصنف لما تلخص من جواز استعمالهما بـ«أل».

(تنبيه): لا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه فإن

وجد فذاك وإلا يقدر.

وقوله: (وبدل الاشتغال) واختلف في المشتغل فقال الرماني والفارسي

وخطاب: هو الأول، واختاره في "التسهيل" وقال أبو علي في "الحجة"

والرماني أيضًا: الثاني، وقال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن

الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون: هو العامل بمعنى أن الفعل يستدعيهما

أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد، والثاني على سبيل المجاز والتبع. اهـ، وأمره

في الرابط له بالمبدل منه كأمر بدل البعض.

قوله: (وبدل الغلط) أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أن البدل نفسه

هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ. انتهى من "التوضيح".

(فائدة): قال أبو عمرو: «الغلط في القول والغلط في الحساب». اهـ.

وفي "المختار": غلط في الأمر من باب طرب وأغلطه غيره، والعرب

تقول: غلط في منطقته وغلط في الحساب وبعضهم يجعلها لغتين بمعنى. اهـ.

وفي "القاموس": «الغلط محركة أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب

فيه، وقد غلط -كفرح- في الحساب وغيره أو خاص بالمنطق، وغلط بالتاء في

الحساب، والتغليط أن تقول له: غلطت». اهـ.

قال المؤلف: «نحو قولك: قام زيدٌ أخوك، وأكلتُ الرغيفَ ثلثه ونفعني

زيدٌ علمُهُ) لا يشترط في البديل البعض أن يكون أقل من النصف كما يوهمه مثال المصنف، بل يكون أقل كذا وأكثر؛ كأكلت الرغبة ثلثيه، ومساوياً كأكلت الرغبة نصفه، وذهب الكسائي وهشام إلى أن بدل البعض لا يقع إلا على ما دون النصف.

قال المؤلف: (ورأيت زيداً الفرس، أردت أن تقول: الفرس، فغلطت وأبدلت زيداً منه) ظاهره أن الفرس مبدل منه وليس كذلك فإن الفرس هو البديل من زيد، وإنما ذكر زيد غلطاً، وتوضيح المسألة أنك أردت أن تقول: رأيت الفرس فسبقك لسانك إلى زيد، فرفعت الغلط وأبدلت منه بقولك الفرس.

(تتمة): يجوز قطع البديل على إضمار مبتدأ فيما فصل به جمع أو عدد، كمررت برجل طويل وقصير وربعة، وقوله عليه الصلاة والسلام: «بُني الإسلام على خمسٍ شهادة أن لا إله إلا الله...» الحديث.

وكذا غير التفصيل يجوز فيه القطع نحو: مررت بزيد أخوك، نص عليه سيبويه والأخفش، وقيل: يقبح في غير التفصيل ما لم يطل الكلام فيحسن نحو: ﴿شَرِّينَ ذَلِكَ النَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]. أفاده في "الهمع".

المسألة الثالثة: اعلم أن البديل في نية إحلاله محل الأول لأنه المقصود كما تقدم والمبدل في نية الطرح، وعلى هذا مبني لفائدة المقررة وهي أن البديل على نية تكرار العامل، ثم رأيت في كتاب "الأشباه والنظائر" النحوية للجلال السيوطي ما نصه: «قال الأعلم في "شرح الجمل": الدليل على أن البديل على

نية تكرار العامل ثلاثة أدلة: شرعي، ولغوي، وقياسي، فالشرعي قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ (٢٠) اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْئَلُكُمْ ﴿يس: ٢٠ - ٢١﴾ الآية، ﴿قَالَ أَمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥]، واللغوي قول الشاعر:

إذا مات ميتٌ من تميمٍ فسرَّك أن يعيشَ فجِيءٌ بيزادٍ
بخبزٍ أو بتمرٍ أو بسَمْنٍ أو الشيءِ الملقَّفِ في الجِدادِ
والقياسي: يا أخانا زيد، لو كان في غير نية النداء لقال: يا أخانا زيداً. اهـ
بلفظه.

قلت: وكثير ما كنت أسمع هذه القاعدة من الطلبة ولا أعرف لها دليلاً حتى وجدته والله الحمد.

ولما فرغ من العمد وتوابعها شرع يتكلم في الفضلات وتوابعها فقال:

(بابُ منصوباتِ الأسماءِ)

قال المؤلف: (المنصوباتُ خمسةَ عشر) بعد الظرفي واحداً، وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحداً، وعد التوابع أربعة. قاله أبو النجاء.
(فائدة): قوله: «خمسة عشر» في محل رفع على الخبرية وهو مبني على الفتح في الجزأين الصدر والعجز؛ لأن الأعداد المركبة كلها تبنى نحو: أحد عشر وثلاث عشر، ويستثنى من ذلك: اثنا عشر، واثننا عشرة، فإن صدرهما يعرب بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً كالمتنى، وأما عجزهما فيبنى على الفتح.

و«المنصوبات»: جمع منصوب، والنصب لغة: الإقامة والعلامة والرفعة، واصطلاحاً إعراب الكلمة بالفتح لأنه استعلاء ويكون في الأفعال وقد تقدم، وفي الأسماء وهو المراد هنا.

قال المؤلف: «وهي: المفعول به، والمصدر، وظرفُ الزمان، وظرفُ المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسمُ لا، والمنادى، وخبر كان وأخواتها، واسمُ إنَّ وأخواتها، والمفعول من أجله، والمفعول معه، والتابعُ للمنصوب وهو أربعة أشياء: النعتُ والعطفُ، والتوكيدُ، والبدلُ) وقال الأزهريُّ: الخامس عشر «خبر ما الحجازية»، وقد أخل بذكره. اهـ

باب المفعول به

قال المصنف: (باب المفعول به): «أل» في المفعول موصولة بدليل عود الضمير من به عليها.
(فوائد):

الأولى: حدّ ابن الحاجب المفعول به بأنه: ما وقع عليه فعل الفاعل، والمراد بالوقوع التعلق المعنوي لا المباشرة ليدخل نحو: أردت السفر، وما ضربت زيداً، وخرج بقولنا: «ما وقع عليه» المفعول المطلق؛ فإنه نفس الفعل الواقع، والظرف؛ فإن الفعل يقع فيه، والمفعول له؛ فإن الفعل يقع لأجله، والمفعول معه؛ فإن الفعل يقع معه لا عليه، قاله في "شرح الشذور".

الثانية: اختلف في ناصب المفعول به، فقال البصريون: الفعل أو شبهه، وقال هشام من الكوفيين: الفاعل، وقال الفراء: الفعل والفاعل معاً، وقال خلف: معنى المفعولية.

الثالثة: مذهب البصريين أن المفاعيل خمسة: مفعول مطلق، ومفعول به وله، وفيه، ومعه. وزعم الكوفيون فيما نقله أبو حيان في "شرح التسهيل" عنهم أن الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به وباقيها ليس شيء منها مفعولاً وإنما شبه بالمفعول، وزعم الزجاجي أنها أربعة فنقص المفعول معه وجعله مفعولاً به، وزعم الكوفيون فيما نقله ابن هشام عنهم أنها أربعة فأزالوا المفعول به وجعلوه من باب المفعول المطلق، وزاد السيرافي سادساً وهو المفعول منه نحو: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] لأن المعنى: «من قومه»، وسمى الجوهري المستثنى مفعولاً دونه. انتهى من

"الهمع" و"شرح القطر" بالمعنى.

وبدأ المصنف من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسي وجماعة؛ منهم ابن عصفور وابن مالك؛ لا بالمفعول المطلق كما فعل ابن الحاجب، ووجه ما اختاره المصنف أن المفعول به أحوج إلى الإعراب لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس، ولأنه جرى في اصطلاحهم على أنه إذا قيل: «مفعول» وأطلق لم يرد إلا المفعول به؛ ولما كان أكثر المفاعيل دورًا في الكلام خفضوا اسمه وإن كان حق ذلك أن لا يصدق إلا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيدًا بقيد الإطلاق. أفاده ابن هشام بالمعنى.

ثم قال المصنف: (وهو) أي: المفعول (الاسم) فلا يكون فعلًا ولا حرفًا (المنصوب) وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعها ونصبها، وقد تقدم شاهد ذلك (الذي يقع به الفعل) أي عليه الفعل فالباء بمعنى على (نحو: ضربت زيدًا، وركبت الفرس) فزيدًا والفرس واقع عليهما الفعل وقوعًا حسيًا، وقد يكون الوقوع معنويًا نحو: طالعت الكتاب، ومن ثم يسمى الفعل متعديًا وواقعا وله علامتان:

إحداهما: أن يصح أن تتصل به هاء غير ضمير المصدر على وجه لا يكون خبرًا.

والثانية: أن يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كـ«ضرب»، ألا ترى أنك تقول: زيد ضربه عمرو، فتصل به هاء ضمير غير المصدر وهو زيد وتقول: هو مضروب، والفرس مركوب، فيكونان تامين.

(فائدة): ينصب المفعول به واحدًا من أربعة: الفعل المتعدي كما تقدم ووصفه

نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣] ومصدره نحو: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] واسم فعله نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] أفاده في "شرح الشذور".

(وهو) أي: المفعول بحسب الإظهار والإضمار (على قسمين: ظاهر ومضمر، فالظاهر ما تقدم ذكره) في الأمثلة السابقة، (والمضمر قسمان: متصل ومنفصل، فالمتصل) تقدم تعريفه وهو (اثنا عشر) ضميرًا (نحو قولك) وهي بحسب التكلم والحضور والغيبة: ثلاثة أقسام للمتكلم وحده منها (ضربتي)، وله معظماً أو مشاركاً (ضربنا) (و) للمخاطب المذكر (ضربك) بفتح الكاف (و) المؤنثة (ضربكِ) بكسرها (و) للمثنى مطلقاً (ضربكما) (و) للجمع المذكر (ضربكم) (و) المؤنث (ضربكن) (و) للمفرد الغائب (ضربه) (و) الغائبة (ضربها) (و) للمثنى مطلقاً (ضربهما) (و) للجمع المذكر (ضربهم) (و) المؤنث (ضربهن). والمنفصل اثنا عشر) أيضاً (نحو قولك) تختص بمحل النصب لا تتجاوز غيره نحو: (إياي) للمتكلم وحده (و) فرعها (إيانا) فقط (وإياك) بفتح الكاف للمخاطب (و) فروعها أربعة (إياك) بكسر الكاف (وإياكما وإياكم وإياكن) (و) للمفرد الغائب (إياه) (و) فروعها أربعة أيضاً (إياها وإياهما وإياهم وإياهن).

(تتمة): المختار أن الضمير نفس «إيا» فقط، وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه والفارسي، وعزاه صاحب "البدیع" إلى الأخفش، قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا.

واستشكل بأن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، و«إيا» على حدثها لا تدل على ذلك.

وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد.

وذهب بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان أن اللواحق هي الضمائر، وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك أن «إيا» ضمير مضاف إلى ما بعده وأن ما بعده ضمير أيضًا.

وذهب الزجاج إلى أن «إيا» اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضمائر أضيف «إيا» إليها فهي في محل خفض بالإضافة.

وذهب الكوفيون إلى أن مجموع «إيا» ولواحقها هو الضمير، وقال ابن درستويه: إنه بين الظاهر والمضمر وليست مشتقة من شيء، وذهب أبو عبيدة وغيره إلى أنها مشتقة، فقليل من الآية فتكون عينها باء، وفيها سبع لغات قريء بها تشديد الياء، وتخفيفها مع الهمزة، وإبدالها هاء مكسورة ومفتوحة، فهذه ثمانية تسقط منها فتح الهاء مع التشديد. أفاده في "الهمع".

(تكملة): إذا تعدد المفعول في غير باب «ظن» و«أعلم» كباب «أعطى» و«اختار» فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، وما يتعدى إليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك، هذا مذهب الجمهور، وقيل: المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدم فذلك مكانه، وعليه هشام وبعض البصريين.

قال أبو حيان: وينبغي على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتصل به ضمير يعود على الأول، نحو: أعطيت درهمه زيدًا، فعند الجمهور يجوز، وعند غيرهم لا، بناء على ما ذكر. قاله في "الأشباه".

(خاتمة): يجوز حذف المفعول لغرض إما لفظي كتناسب الفواصل في

نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣] وكالإيجاز في نحو: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] وإما معنوي كاحتقاره نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَاغْلِبَ﴾ [المجادلة: ٢١] أي: الكافرين، أو لاستهجانه، كقول عائشة رضي الله عنها: «ما رأى مني ولا رأيت منه» أي: العورة، وقد يمتنع حذفه كأن يكون محصوراً فيه نحو: إنها ضربت زيداً، أو جواباً: كضربت زيداً، جواباً لمن قال: من ضربت؟. انتهى من "التوضيح".

بابُ المصدرِ

ثم قال المصنف: (باب المصدر): هذا هو الثاني من المفاعيل وهو المفعول المطلق، وسمي مطلقاً لأن يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، بخلاف باقي المفاعيل فإنها مقيدة بـ«فيه وبه وله ومعه»؛ ولهذه العلة قدمه ابن الحاجب في الذكر على غيره لأنه المفعول حقيقة، قاله في "شرح الشذور".

وقال السخاوي: قال النحويون: أقوى تعدي الفعل إلى المصدر لأن الفعل صيغ منه، لذلك كان أحق باسم المفعول. انتهى من "الأشباه".

المصدر أظهر في محل الإضمار إيضاحاً للمبتدئ (وهو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثاً في تصريح الفعل نحو قولك: ضرب يضرب ضرباً، وهو قسمان: لفظي، ومعنوي، فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظي، نحو قولك: قتلته قتلاً. وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي نحو: جلست قعوداً، وقمت وقوفاً وما أشبه ذلك).

(تنبيه): حدّ ابن هشام المفعول المطلق بأنه المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه. اهـ، فخرج بقوله: «الفضلة» غيرها نحو: جلوسك جلوس؛ فجلوس وإن كان مصدرًا سلط عليه عامل من لفظه فليس بفضلة لأنه خبر.

(تنبيهات):

التنبيه الأول: المصدر يفيد ثلاثة أمور:

الأول: التوكيد لعامله نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

الثاني: بيان نوعه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَا مِنْهُمُ اخْذًا عَزِيزًا مُقْتَدِرًا﴾ [القمر: ٤٢].

الثالث: بيان عدده كقوله تعالى: ﴿فَكَذَّبَكُمْ وَكَذَّبَتْ﴾ [الحاقة: ١٤] ونحو قولك: ضربت ضربتين أو ضربات. اهـ

التنبيه الثاني: يُنصب المصدر بمثله نحو: ﴿فَاتَّ جَهَنَّمَ جَزَأً وَكَرَّ جَزَأً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣] ونحو: أعجبني إيمانك تصديقاً. وقول الجرمي: لا يعمل المصدر في المصدر، مردود بالآية وغيرها، وبما اشتق منه من فعل غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغي عن العمل نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾، وبوصف اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة نحو: ﴿وَالصَّغَفَاتِ صَفًا﴾ [الصفات: ١] ونحو: «الخبز مأكول أكلاً، وزيد ضراب ضرباً»، وإلى ناصب المفعول المطلق أشار ابن مالك بقوله: بمثله أو فعل أو وصف نصب.

الثالث: ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة نحو: «كل، وبعض»، مضافين لمصدر نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِلِ﴾ [الحاقة: ٤٤] وكذلك العدد نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمُ مَرَّتَيْنِ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] وأسماء الآلات نحو: ضربته سوطاً. وكذلك الصفة عند بعضهم نحو: اشتمل الصَّماء، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا مِنْهَا رَعْدًا﴾ [البقرة: ٣٥] كذا قال العربون، وزعموا أن الأصل: أكلاً رغداً، وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه. ومذهب سيويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا حالة كون الأكل رغداً، ويدل على ذلك أنهم يقولون: سير عليه طويلاً، فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون: «طويلٌ» بالرفع فدل على أنه حال لا مصدر، أفاده في "شرح

القطر".

الرابع: المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع اتفاقاً لأنه بمنزلة تكرير الفعل، فعمول معاملته في عدم التثنية والجمع. والمصدر العددي يثنى ويجمع اتفاقاً. والنوعي فيه خلاف، قيل: يثنى ويجمع وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه كالعقول والألباب والحلوم، والثاني: لا، وعليه الشَّلَوِيْن قياساً للأنواع على الآماد فإنها لا تثنى ولا تجمع، ونسبه أبو حَيَّان لظاهر كلام سيبويه. أفاده في "الهمع".

الخامس: لا يجوز أن تقع «أن» والفعل في موقع المصدر، لأن «أن» تخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم، وأجاز الأخفش ذلك.

السادس: يجوز لقريظة لفظية أو معنوية حذف عامل المصدر غير المؤكد ويجب حذفه في مواضع أشار لها ابن مالك:

والحذفُ حَتَّمْ مع آتٍ بَدَلَا	من فعليه كَنَدَلَا اللَّذْ كَانَدَلَا
وما لتفصيلٍ كإِمَّا مَنَّا	عامله يُحذفُ حيثُ عَنَّا
كذا مكرَّرٌ وذو حصرٍ ورَدَّ	نائبُ فعلٍ لاسمٍ عينٍ استَنَدَّ
ومنهُ ما يدعونه مؤكَّداً	لنفسِهِ أو غيره فالبَتَّدا
نحوْلُهُ عليَّ ألفٌ عُرِفَا	و الثاني كابني أنتَ حِقًّا صِرْفَا
كذلك ذو التَّشْبِيهِ بعد جُمْلِهِ	ك: لي بُكَيُّ بُكَاءَ ذاتِ عَضْلِهِ. اهـ

السابع: من المصدر ما هو علم للمعنى كـ«سبحان» علم للتسبيح، و«بَرَّة» علم للمبرة، و«فجارٍ» للفَجْرة، و«يسارٍ» للميسرة، يقال: برة برة، وفجر به

فجرة، وهو معلق على الجنس.

الثامن: لا يجوز عمل الفعل في مصدرين عند الأخفش والمبرد وابن السراج، وذهب السيرافي وابن طاهر إلى أنه يجوز أن ينصبها وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها. أفاده في "الهمع".

التاسع: قوله: «فإن وافق لفظه لفظ فعله» وكان جارياً عليه «فهو لفظي» نحو: قتلته قتلاً» ونحو: ﴿وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣]. وهو منصوب بفعله عند الجمهور، ونفى صاحب "الإفصاح" فيه الخلاف، وقال ابن الطراوة: هو مفعول به بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، والتقدير في «قعد قعوداً» أفعل قعوداً.

وقال السهيلي كذلك، إلا أنه قال: انصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق، فإذا قيل: «قعد قعوداً» فهو عنده بـ«قعد» آخر لا يجوز إظهاره.

وإن كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو: ﴿أُنْبِتْكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] ففيه مذاهب:

أحدها: أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر، وعليه المازني.

والثاني: أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجار عليه مضمرًا، والفعل الظاهر دل عليه، وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيويه.

والثالث: التفصيل، فإن كان معناه مغايرًا لمعنى الفعل كالأية فنصبه بفعل مضمر والتقدير: فنبتم نباتًا، وإن كان غير مغاير فنصبه بالظاهر كقوله: «وقد تَطَوَّيْتُ انطواء الحُصْبِ» واختاره ابن عصفور. أفاده في "الهمع".

قوله: «وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي» وفيه أيضًا مذاهب:

أحدها: وعليه الجمهور، أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله:
السالكُ الثغرةَ اليقظانَ كالئُها مشيَ الهلوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضْلُ
ف«مشي» منصوب بمضمر دل عليه السالك.

والثاني: أنه منصوب بالفعل الظاهر لأنه بمعناه فتعدى إليه كما لو كان من لفظه، وعليه المازني، واختاره المصنف كما هو الظاهر من تقسيمه؛ لأنه لو «مشي» على مذهب الجمهور لاقتصر على اللفظي لأن الثاني عندهم من باب المفعول به.
والثالث: التفصيل، فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه كقعدت جلوسًا، وقمت وقوفًا، بناء على أنه من قبيل التأكيد اللفظي، فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ؛ أو بيان النوع عمل فيه الظاهر لأنه بمعناه. انتهى من "الهمع" بزيادة.

فائدتان:

الفائدة الأولى: استعملوا العطاء مصدرًا بمعنى الإعطاء، والثواب مصدرًا بمعنى الإثابة. قال الشاعر: «وبعد عطائك المائة الرتاعا».

وقال تعالى: ﴿تَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٥] وذلك مسموع لا يقاس عليه. أفاده في "الهمع".

الثانية: قال ابن هشام في "تذكرته": ذكر ثعلب في "أماليه" أنه يقال: ناب هذا عن هذا نوبا، ولا يجوز ناب عنه نيابة، وهو غريب. انتهى من "الأشباه".

(خاتمة): المصدر بينه وبين المفعول المطلق عموم وخصوص بإطلاق، فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس، وقيل: بينهما عموم وخصوص وجهي،

يجتمعان في نحو: ضربت ضرباً، ويتفرد المصدر في نحو: يعجبني ذهابك،
ويتفرد المفعول المطلق في نحو: ضربت سوطاً، وقال السيد: المفعول المطلق هو
الحاصل بالمصدر لا المصدر، وإطلاقه على المفعول المطلق بضرب من المساحة
وعدم التمييز بين التأثير والأثر. اهـ

وظاهر كلام ابن مالك في "الألفية" أنها مترادفان.

باب المفعول فيه

(باب المفعول فيه) وهو (ظرفُ الزمانِ) وظرف المكان عند البصريين، قال
المرادي: ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفاً لأن العرب لم تسمه بذلك في
موضع من المواضع، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات. اهـ
والظرف لغة الوعاء وجمعه ظروف مثل: فلس فلوس، وفي الاصطلاح: ما
سلط عليه عامل على معنى من في اسم زمان أو مكان مبهم. قال المصنف (هو
اسمُ الزمان) مطلقاً مختصاً كان أو مبهماً (المنصوبُ) باللفظ الدال على المعنى
الواقع فيه، سواء كان ذلك اللفظ مذكوراً أو مقدراً (بتقديرٍ) معنى (في) وهي
الظرفية (نحو: اليوم) وأوله من طلوع الفجر إلى غروب الشمس؛ ولهذا من
فعل شيئاً بالنهار وأخبر به بعد غروب الشمس يقول: فعلته أمس لأنه فعله في
النهار الماضي، واليوم مذكر وجمعه أيام، وتأنث الجمع أكثر. ويوم أيوم، ويوم
كفرح، ويوم شديد قال رؤبة:

شَيَّيْنِي الهَمُّ الهَمَامُ الهَمَمُ وليلة ليلٍ يوم أيوم

والعرب قد تطلق اليوم وتريد الوقت والحين نهائاً كان أو ليلاً فتقول:

ذخرتك لهذا اليوم، أي: لهذا الوقت الذي افتقرت فيه إليك، ولا يكادون يفرقون بين يومئذ وحيثئذ وساعتئذ.

(فائدة): في "الأساس": ومن المجازي: ذكر في أيام العرب كذا؛ أي: في

وقائعها ﴿وَذَكِّرْهُمْ بِأَيِّمِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥] بدمادمه على الكفرة.

قال المؤلف: (والليلة) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق أو الشمس، وتجمع على ليال وليائل، والليل مثل الليلة، كما يقال: العشي والعشية، وليلة ليلاء - وتقصّر - طويلة شديدة، أو هي أشد ليالي الشهر ظلمة، وليل أليل كذلك قال:

فَأَيِّمْتُ نِسْوَائًا وَأَيِّمْتُ إِلَدَةً وَعُدْتُ كَمَا أَبْدَأْتُ وَاللَّيْلُ أَلِيلٌ

قال المؤلف: (وعُدوة) بالضم هي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس، وجمعها غدئ مثل: مدية ومدئ.

(فائدة): غدوة غير مصروف لأنها معرفة مثل سحر. اهـ "مختار". أي: إن

أريد بها غدوة يوم بعينه فهي ممنوعة من الصرف، وإلا فمصروفه.

قال المؤلف: (وبُكرة) بالضم، الغدوة، وجمعها بكر مثل غرفة وغرف، وأبكار جمع الجمع مثل رطب وأرطاب، وهي كسحر، إن أريد بها يوم بعينه منعت من الصرف، وإلا صرفت.

(فائدة): في "الأساس": ومن المجاز: «بُكر بالصلاة» صلاها في أول وقتها، و«ابتكر الفاكهة» أكل باكورتها، و«ابتكر الشيء» أخذ أوله، و«ابتكر الجارية» أقتضاها.

قال المؤلف: (وسحرًا) بفتحيتين قبيل الصبح، وبضميتين لغة، والجمع

أسحار. والسَّحور: وزان رسول؛ ما يؤكل في ذلك الوقت.

(فائدة): في "الأساس": ومن المجاز: «لقيته سحرًا، وبالسحر، وفي أعلى السحر، وعلى أعلى السحرين»، وهما سحر مع الصبح وسحر قبله، كما يقال: الفجران؛ الكاذب والصادق، و«استحروا» خرجوا سحرًا، و«تسحرت» أكلت السحور، وإنما سمي السحر استعارة لأنه وقت إدبار الليل وإقبال النهار فهو متنفس الصبح.

قال المؤلف: (وغدًا) وهو اسم اليوم الذي يأتي بعد يومك على إثره، ثم توسعوا فيه حتى أطلق على البعيد المترقب، وأصله «غدو» مثل: فلس، ثم حذفت اللام بلا عوض وجعلت الدال حرف إعراب، قال الشاعر:

لا تقلوها واذلواها ذلوا إنَّ مع اليوم أخاه غدوا

قال المؤلف: (وعتمة)؛ في "القاموس": العتمة -محركة-: ثلث الليل الأول بعد غيبوبة الشفق، أو وقت صلاة العشاء الآخرة، وأعتم، وعتم: سار فيها. وفي "المصباح": عتمة الليل: ظلام أوله عند سقوط نور الشفق، وأعتم: دخل في العتمة، مثل أصبح: دخل في الصباح.

(فائدة): في "الأساس": ومن الاستعارة: «الليل العاتي» الشديد الظلمة.

قال المؤلف: (وصباحًا)؛ في "القاموس": الصبح: الفجر أو أول النهار، جمعه أصباح وهو الصبيحة والصباح والإصباح والمصبح كمكرم، وأصبح: دخل فيه، بمعنى صار. اهـ

وفي "المصباح": «قال ابن الجواليقي: الصباح عند العرب من نصف الليل الآخر إلى الزوال، ثم المساء إلى آخر نصف الليل الأول. هكذا روى عن

ثعلب». اهـ

(فائدة): في "الأساس": ومن المجاز: هذا يوم الصباح، وأصبح يا رجل: انتبه من غفلتك، قال رؤية:

بل أيها القائل قولاً أقذعاً أصبح فَمَنْ نادى تميماً أسمعاً

وقد أصبح القوم: إذا استيقظوا وذلك في جوف الليل.

(وأبدأ)؛ في "القاموس": الأبد -محركة-: الدهر، جمعه آباء وأبواب، والدائم، والقديم الأزلي. اهـ، وفي "المصباح": ويقال: الدهر الطويل؛ الذي ليس بمحدود، قال الرماني: فإذا قلت: لا أكلمه أبداً، فالأبد: من لدن تكلمت إلى آخر عمرك.

(فائدة): في "الأساس": ومن المجاز: فلان مولع بأوابد الكلام، وهي غرائبه، وبأوابد الشعر وهي التي لا تشاكل جودة، قال الفرزدق:

لن تُدرِكوا كرمي بلوؤم أبيكم وأوابدي بتنحُّلِ الأشعارِ
(وأمداً)؛ في "القاموس": الأمد -محركة-: الغاية والمنتهى.

قال المؤلف: (وحيثاً)، في "القاموس": الحين -بالكسر-: الدهر، أو وقت مبهم يصلح لجميع الأزمان طال أو قصر، يكون سنة وأكثر، أو يختص بأربعين سنة، أو سبع سنين، أو سنتين، أو ستة أشهر، أو شهرين، أو كل غدوة وعشية، ويوم القيامة، والمدة، وقوله تعالى: ﴿فَنُؤَلِّعُ عَنْهُمْ هَحَّى حِينٍ﴾ [الصفات: ١٧٤] أي: حتى تنقضي المدة التي أمهلوها، جمعه أحيان وجمع الجمع أحيان، ﴿وَلَاتِ حِينٍ مِّنَاصٍ﴾ [ص: ٣] أي: ليس حين.

(فائدة): غلط كثير من العلماء فجعلوا «حين» بمعنى: حيث، والصواب أن «حيث» بالثاء المثلثة ظرف مكان، و«حين» بالنون ظرف زمان، يقال: «قمت حيث قمت» أي: في الموضع الذي قمت فيه، وأما حين بالنون يقال: «قمت حين قمت»، أي: في ذلك الوقت، وضابطه أن كل موضع حسن فيه «أين، وأي» اختص به «حيث» بالثاء، وكل موضع حسن فيه «إذا، ولما، ولر، ووقت» وشبهه، اختص به «حين» بالنون. قاله أبو حاتم.

(وما أشبه ذلك) من أسماء الزمان المبهمة والمختصة، نحو: ضحى وضحوة ووقت وساعة وزمان .

(تنبيه): هذه الأمثلة على أربعة أقسام:

منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كـ«يوم، وليلة، وحين، ومدة». ومنها ما هو منفي التصرف والانصراف كـ«سحر» إذا أريد به التعيين مجرداً من «أل» والإضافة والتصغير فلا ينوئ لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه، والموافق له في عدم الانصراف والتصرف: «عشية» إذا قصد بها التعيين مجردة عن «أل» والإضافة، عزا ذلك سيبويه إلى بعض العرب، وأكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة.

ومنها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف، وهو «غدوة، وبكرة» إذا جعلنا علمين فإنها لا ينصرفان للعلمية والتأنيث، وينصرفان فيقال في الظرفية: لقيت زيداً أمس غدوة أو بكرة، ويقال في عدم الظرفية: سهرت البارحة إلى غدوة وإلى بكرة، فلو لم يقصد العلمية تصرف وانصرف كقولك: ما من بكرة

أفضل من بكرة يوم الجمعة، وكل غدوة يستحب فيها الاستغفار.
ومنها ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف وهو ما عين من «ضحى،
وسحير، وبكر، ونهار، وليل، وعتمة، وعشاء، ومساء، وعشية» في الأشهر،
فهذه إذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها وألزمت الظرفية فلم تتصرف.
قاله ابن مالك في "شرح العمدة" مختصراً.

(فائدة): قال بعضهم: مأخذ التصرف والانصراف في الظروف هو
السماح، حكاه الشلّويّين في "شرح الجزولية"، ونحوه لابن مالك. اهـ من
"الأشباه".

قال المصنف: (وظرفُ المكانِ هو اسمُ المكانِ المبهم (المنصوب بتقدير في)
وذلك (نحو) الجهات الست هي:

(أمام): بالفتح مستقبل الشيء وهو مذكر، وقد يؤنث على معنى الجهة قال
الزجاج: واختلفوا في تذكير «الأمام» وتأنيثه. انتهى بلفظه.
(وخلف): وهي: ضد قدام.

(وقدام): خلاف «وراء» وهي مؤنثة، وتصغر بالهاء فيقال: قديميّة، قالوا:
ولا يصغر رباعي بالهاء إلا «قدام».

(ووراء): في "القاموس": ووراء - مثلية الآخر مبنية - يكون خلف أمام
ضد، أو لأنه بمعنى وهو ما توارى عنك، ويكون بمعنى «سوى» كقوله تعالى:
﴿فَمَنْ أَتَعَى وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [المؤمنون: ٧] أي سوى ذلك. اهـ

(حكاية): رأيت في كتاب "أخبار الحمقى والمغفلين" لابن الجوزي: عن

عباد بن صهيب قال: قدمت الكوفة لأسمع من إسماعيل بن خالد، فمررت بشيخ جالس فقلت: يا شيخ كيف أمر إلى منزل إسماعيل؟ فقال: إلى ورائك، فرجعت خلفي، فقال: أقول لك وراءك، وترجع؟! فقلت: أليس ورائي خلفي؟ قال: لا، ثم قال: حدثني عكرمة عن ابن عباس في قوله: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: بين أيديهم. قال: قلت: بالله من أنت؟ قال: جحا. اهـ.

قلت: جحا هذا هو الذي يزعمون أنه من أهل مدينة فاس وأن له بها مآثر، من ذلك دار سكناه وهي الآن عندهم حبس لا يسكن فيها إلا العميان، وقرب هذه الدار شارع يسمونه برياض جحا.

وليس كذلك؛ فإن جحا من أهل الكوفة وبها كان سكناه، وأدرك التابعين. ثم قال المصنف: (وفوق): في "القاموس": فوق نقيض تحت، يكون اسماً وظرفاً مبنيّاً، فإذا أضيف أعرب، وقوله تعالى: ﴿بِعُوضَةٍ فَمَاقَوْهَا﴾ [البقرة: ٢٦] أي: في الصغر، وقيل: في الكبر. اهـ.

(وتحت): في "المصباح": تحت نقيض فوق وهو ظرف مبهم لا يتبين معناه إلا بإضافة. اهـ.

قلت: وكل ظرف مبهم من ظروف المكان كذلك؛ لا يتبين معناه إلا بالإضافة كما ذكره في "التوضيح". والأسفل، واليمين، والشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿فَدَجَّلَ رَبُّكَ تَحَنُّكَ سِرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]، ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾

[الأنفال: ٤٢] ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزُورُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧] ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ﴾ [الكهف: ٧٩].
ويلحق بأسماء الجهات ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها (و) هي:

(عند): في "القاموس": عند - مثلة الأول -: ظرف في المكان والزمان غير متمكن، ويدخله من حروف الجر «من»، ويقال: عندي كذا، فيقال: ولك عند؟ استعمل غير ظرف ويراد به القلب والمعقول، وقد يغري: عندك زيذاً؛ أي: خذه ولا تقل: مضى إلى عنده، ولا إلى لدنه. اهـ، وفي "المغني": وقول العامة: ذهبت إلى عنده لحن.

(ولدى): وهي مرادفة لعند نحو: «لدى الحناجر» «لدا الباب».

(ومع): وفي "القاموس": مع اسم، وقد يسكن وينون، أو حرف خفض، أو كلمة تضم الشيء إلى الشيء، وأصلها معاً، أو هي للمصاحبة، وتكون بمعنى «عند» وتقول: كنا معاً أي: جميعاً. اهـ

وفي "المصباح": «مع» ظرف على المختار بمعنى «لدى» لدخول التنوين. اهـ.

(وإزاء): في "القاموس": الإزاء - ككتاب -: سبب العيش، أو ما سبب من رغده وفضله، وللحرب: مقيمها، وللمال: سائسها، وهم ازاؤهم: أقرانهم وآزئ على صنيعة إيزاء: أفضل، وعن فلان: هابه، والشيء: حاذاه وجاراه. اهـ
وفي "المصباح": الإزاء هو الحذاء، وهو بإزائه أي محاذيه. اهـ

(وَحْدَاءُ): في "القاموس": الحذاء: الإزاء، ويقال: هو حذاءك، وحذوتك، وحذتك بكسر هن، وداري حذوة داره، وحذتها حذوها، بالفتح مرفوعاً ومنصوباً: إزأؤها. اهـ

(وتلقاء): بكسر التاء بمعنى تجاه بتثليث التاء كما في "القاموس".
(وئَمْ): بفتح المثلثة، اسم يشار به إلى المكان البعيد وهو ظرف، فلذلك غلط من أعربه مفعولاً لـ «رأيت» في قوله تعالى: ﴿وَلِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]. كما في "المغني".

(وهنا): اسم يشار به للمكان القريب.
(وما أشبه ذلك) من أسماء مقادير المساحات كالفرسخ والميل والبريد، ومما كان مصوغاً من مصدر عامله، كقولك: جلست مجلس زيد.

قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعَدًا لِّلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].
ولو قلت: «ذهبت مجلس زيد» لم يصح؛ لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله. أفاده في "شرح القطر".

(تنبيه): قال ابن مالك:

وقد ينبو عن مكانٍ مصدرٌ وذاك في ظرفِ الزمانِ يكثرُ

قال ابن عقيل في "شرحه": «ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً كقولك: «جلست قرب زيد» أي: مكان قرب زيد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فنصب على الظرفية ولا ينقاس ذلك، ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان، نحو: آتيك طلوع الشمس، والأصل وقت طلوع الشمس

فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه، وهو مقيس في كل مصدر». انتهى مختصراً.

(مسائل):

المسألة الأولى: الظروف المبنية ثلاثة أقسام:

قسم زمني: كـ «أمس، والآن، ومتى، وأيان، وقطُ المشددة، وإذا، وإذا المُقْتَضِيَةُ جواباً».

ومكاني: كـ «لدى، وحيث، وأين، وهنا، وثم، وإذا المستقبلية».

وقسم تجاذبه الزمان والمكان: وذلك «قبل، وبعد». قاله ابن الشجري في "أماله".

قلت: في «قط» خمس لغات: بناؤها على الضم كـ «قبل وبعد»، وكسر الطاء على أصل التقاء الساكنين، واتباع القاف الطاء في الضم، وتخفيف الطاء مع ضمها وسكونها. وبنيت لشبه الحرف في إيهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان، وأما بقية الظروف فعلة بنائها معلومة لا حاجة إلى الإطالة بها.

المسألة الثانية: اسم المكان ثلاثة أقسام:

قسم لا يستعمل ظرفاً وهو ما كان محدوداً نحو: البيت والدار والبلد والحجاز والشام والعراق واليمن.

وقسم لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: «عند، ولدى، وسوى، وسواء، ودون».

وقسم لا يلزم الظرفية وهو الجهات الست. قاله السخاوي في "شرح المفصل".

المسألة الثالثة: «نزلت عند بابي على زيد» جائز؛ لأن نسبة الظرف من

المفعول كنسبة المفعول من الفاعل، فكما يصح: ضرب غلامه زيد، كذلك يصح ما ذكرناه، قاله الفارسي في "التذكرة".

المسألة الرابعة: كما أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول به إلا بحرف الجر، كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنة مخصوص إلا بحرف الجر، نحو: وقفت في الدار، وقمت في المسجد. قاله ابن يعيش.

المسألة الخامسة: اعلم أن التصرف وعدمه في عبارة النحويين يقال على ثلاثة معان:

فمرة يقال: متصرف وغير متصرف، ويراد به اختلاف الأبنية لاختلاف الأزمنة، وهو المختص بالأفعال.

ومرة يقال ويراد به الظرف الذي يستعمل مفعولاً فيه وغيره، وإذا أرادوا الظرف الذي لا يستعمل إلا منصوباً على أنه مفعول فيه خاصة، أو مخفوضاً مع ذلك بـ«من» خاصة قالوا فيه: غير متصرف.

ومرة يقال: متصرف وغير متصرف، ويراد به أنه ما يتصرف ذاته ومادته على أبنية مختلفة كضارب وقائم، وأما ما لا يكون كذلك كاسم الإشارة. قاله الشلّوبين، والأعلم.

(فائدة): ذكر الأندلسي أن الظروف التي لا تدخل عليها من حروف الجر سوى «مِنْ» خمسة، وعدّها.

قال السيوطي عقب سردّها: وقد نظمتها فقلت:

من الظروف خمسة قد خُصِّصَتْ بمن ولم يُجرها سواها

عند ومع وقبل بعد ولدى شرح الإمام اللورقي حواها
ثم قال الأندلسي - شارح "المفصل" المشهور -: هو الإمام علم الدين
اللورقي له ترجمة جيدة في "سير النبلاء" للذهبي.
(فائدة): الظروف كلها مذكورة إلا «قدام، ووراء» وهما شاذان. قاله ابن
عصفور في "شرح الجمل".

(خاتمة): هل يتسع في الظرف مع «كان وأخواتها»؟ هو مبني على الخلاف
هل تعمل في الظرف أم لا؟ فإن قلنا: لا تعمل؛ فلا يتوسع، وإن قلنا: يجوز أن
تعمل فيه؛ فالذي يقتضيه النظر أن لا يجوز التوسع فيه معها. قاله في
"الارتشاف".

التقطت هذه المسائل من "الأشباه والنظائر النحوية" للسيوطي، مع زيادة
من الله بها.

باب الحال

ثم قال المصنف رحمه: (باب الحال) في "القاموس": «الحال كَيْنَةُ الإنسان
وما هو عليه كالحالة والوقت الذي أنت فيه، ويذكر جمعه أحوال وأحولة». اهـ
وقال في "التصريح": «وألها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها: أحوال،
وفي تصغيرها: حويلة، واشتقاقها من التحول وهو التنقل». اهـ
ولهم في حدها عبارات، منها قول أبي القاسم الزجاجي: الحال كل اسم
نكرة جاء بعد معرفة وقد تم الكلام دونه.

ومنهم قول بعضهم: الحال كل اسم انتصب لفظاً أو تقديرًا أو محلاً على

معني في بياناً للهيئة.

ومنها قول ابن هشام؛ وهو أحسنها: «الحال عبارة عما اجتمع فيه شروط: أحدها: أن يكون وصفاً، والثاني: أن يكون فضلة، والثالث: أن يكون صالحاً للوقوع في جواب «كيف»، وذلك كقولك: ضربت اللص مكتوفاً.

فإن قلت: يرد على ذلك الوصف نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١]؛ «ثُبَاتٍ» حال وليس بوصف.

وعلى ذكر الفضلة نحو قوله: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [لقمان: ١٨]؛ فإنه لو أسقط «مرحاً» فسد المعنى، فيبطل كون الحال فضلة.

وعلى ذكر الوقوع في جواب «كيف» نحو: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠].

قلت: ثبات في معنى متفرقين فهو وصف تقديرًا، أو المراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه، والحد المذكور للحال المبينة لا للمؤكدة. اهـ

قال المصنف: (الحال هو الاسم المنصوب المفسر لما انبههم من الهيئات). قوله: «الاسم» يريد صريحاً أو ما في تأويله من الجملة الواقعة حالاً ماضوية كانت أو مضارعية أو اسمية أو ظرفاً وجاراً مجروراً فهي في جميع ذلك في محل نصب على الحال.

وقوله: «المنصوب» هذه صفة لازمة له لأنه فضلة والنصب إعراب الفضلات، والمصنف كثيراً ما يدخل الأحكام في الحدود، وفيه مقال يطلب من

محلّه.

واختلفوا من أي باب نصب الحال فقليل: نصب المفعول به، وقيل: نصب التشبيه بالمفعول به. قال السيوطي: وهو الأرجح. وقيل: نصب الظروف لأن الحال يقع فيه الفعل؛ إذ المجيء مثلاً في نحو: جاء زيد ضاحكاً، وقع في وقت الضحك فأشبهت ظرف الزمان، ورد بأن الظرف أجنبي من الاسم. وقوله: «المفسر لما انبهم من الهيئات» مخرج للتمييز فإنه مفسر لما انبهم من الذوات.

(تنبيه): في "القاموس": «أبهم الأمر: اشتبه، كاستبهم». قال الشيخ مرتضى في شرحه عند قوله: استبهم: «قال شيخنا -يعني العلامة الشيخ محمد بن الطيب الفاسي-: النحاة يقولون في باب الحال والتمييز: المفسر لما انبهم. ولم يسمع في كلام العرب، بل الصواب: استبهم، وتوقفت مدة لاشتهاره في جميع مصنفات النحو، ثم رأيت الراغب تعرض له ونقله عن شيخه أن انبهم غير مسموع وأن الصواب استبهم كما قلت». اهـ ثم زاد: «لأن انبهم انفعال وهو خاص بما فيه علاج وتأثير». اهـ

قلت: ونقل الراعي نحو هذا في شرحه لهذا الموضع عن شيخه العلامة أبي الحسن علي بن محمد بن سمعت الغرناطي الأندلسي، ولولا خوف الإطالة لأتيت بكلامه.

و«الهيئات»: جمع هيئة، والهيئة بفتح الهاء وتكسر: حال الشيء وكيفيته، ورجل هيئ وهبيئ، ككيس وظريف حسنهما، كذا في "القاموس".

واعلم أنه يأتي الحال من الفاعل نصًّا (نحو) قولك: (جاء زيد راكبًا)، (و) من المفعول كذلك نحو: (ركبت) بكسر في العين وفتحها في المضارع (الفرس مسرجًا)، (و) محتملة لأن تكون منهما نحو: (لقيت عبد الله راكبًا)، ومنهما جميعًا نحو: زيد لقيته راكبين (وما أشبه ذلك) من الأمثلة.

ومن إتيانها من المجرور بحرف نحو: مررت بهند جالسة، وفي تقديمها عليه فيقال: مررت جالسة بهند، وعدمه خلاف، ذهب الجمهور إلى المنع، وذهب الفارسي وابنا كيسان وبرهان إلى جواز ذلك، وتابعهم ابن مالك لورود السماع به.

(فرع): قال ابن مالك:

وَلَا تُجْزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضْيَفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تُحِيفًا

فمثال المضاف إليه الذي يصح عمله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤] ونحوه مما تضمن معنى الفعل كاسم الفاعل، ومثال ما هو جزء المضاف: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] ومثال ما هو كجزئه في صحة الاستغناء عنه: ﴿أَتَبِعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَنِيْفًا﴾ [النحل: ١٢٣].

قال المؤلف: (ولا يكونُ الحالُ إلا نكرةً) عند الجمهور، فإن ورد منها ما هو معرف لفظًا فهو منكر معنى كقولهم: «جاءوا الجُمَاءُ الغَفِيرَ»، و«أرسلَهَا العِرَاكَ» و«اجتهدْ وحدَكَ»، و«كلمته فَأُهُ إِلَى فِيَّ».

فالجهاء، والعراك، ووحدك، وفاه، أحوال معرفة مؤولة بنكرة، والتقدير: جاءوا جميعاً، وأرسلها معتركة، واجتهد منفرداً، وكلمته مشافهة.

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً، وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها وإلا فلا.

(مسألة): كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة وهو خلاف الأصل؛ إذ حق الحال أن يكون وصفًا، وهو ما دل على معنى وصاحبه: كقائم وحسن ومضروب، والمصدر لا دلالة فيه على صاحب المعنى، فذلك مع كثرة وروده ليس بمقيس لأنه خلاف الأصل، فمته: طلع زيد بغتة، فـ«بغتة» مصدر نكرة وهو منصوب على الحال، والتقدير: طلع زيد باغتًا، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير: طلع زيد ييغت بغتة، فييغت هو الحال، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية والناصب له الفعل المذكور وهو «طلع» لتأوله بفعل من لفظ المصدر. قاله ابن عقيل.

قال المؤلف: (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام) يعني بعد أخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره؛ لأنها فضلة كما تقدم. ويجوز تقديمها على صاحبها كالخبر، سواء كان مرفوعاً كقوله:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الْغَمَامِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

أم منصوبًا كقوله: «وصلت ولم أصرم مُسَيِّئِينَ أُسْرَتِي».

أم مجرورًا بحرف زائد نحو: ما جاءني عاقلاً من أحد، أو أصلي نحو:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] هذا هو الأصح.

أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه لئلا يفصل بين المتضايين، وسواء كانت الإضافة محضة أم لا، قال ابن هشام في "الجامع": وهو الأصح. ويجوز أيضًا تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلًا متصرفًا، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، والمراد بها تضمن معنى الفعل وحروفه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو: مخلصًا زيد دعا، ومسرعًا ذا راحل، فإن كان الناصب لها فعلًا غير متصرف أو صفة لا تشبه الفعل المتصرف لم تتقدم عليها، وذلك كفعل التعجب وأفعل التفضيل (ولا يكون صاحبها إلا معرفة) وهو الأصل الغالب؛ لأنها لما كانت الحال خبرًا في المعنى وصاحبها خبرًا عنه أشبه المبتدأ؛ فلم يجوز مجيء الحال من النكرة غالبًا إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها، واختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرًا قياسًا، ونقله عن سيبويه.

(تتميم): قال ابن مالك:

وكونه مُتَّفِقًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا
ويكثرُ الجُمُودُ في سَعْرِ وفي مُبْدِي تَأَوَّلَ بِلا تَكَلَّفِ

(فرع):

و الحالُ قد يجيءُ ذا تَعَدُّدٍ لمُفْرِدٍ فاعْلَمْ وغيرِ مُفْرَدٍ
وعاملُ الحالِ بها قد أُكِّدَا في نحوٍ لا تَعَثَّ في الأرضِ مُفْسِدَا

(تنبيهات):

الأول: تنقسم الحال باعتبارات، فتقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين منتقلة - وهو الغالب - وملازمة، وذلك واجب في ثلاث: الجامدة غير

المؤولة بالمشتق نحو: هذا مالك ذهباً، والمؤكد نحو: ﴿وَلَيْ مُذِيرًا﴾ [النمل: ١٠]، و التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

وتنقسم بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة - وهو الغالب - وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] فإنها ذكر «بَشَرًا» لذكر «سَوِيًّا».

وتنقسم بحسب الزمان إلى ثلاثة: مقارنة - وهو الغالب - ومقدرة وهي المستقبلية نحو: ﴿فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، ومحكية وهي الماضي نحو: جاء زيد أمس راكباً.

وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين: مبينة - وهو الغالب - وتسمى مؤسسة، ومؤكد وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلاثة: مؤكدة لعاملها نحو: ﴿وَلَيْ مُذِيرًا﴾ [النمل: ١٠]، ومؤكد لصاحبها نحو: جاء القوم طراً، ومؤكد لمضمون الجملة نحو: زيد أبوه عطوفاً.

الثاني: بما يشكل قولهم: جاء زيد والشمس طالعة، فإن الجملة الاسمية حال مع أنها لا تنحل إلى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، يعني فهي كحال والنعث السبيين كمررت بالدار قائماً سكانها، وبرجل قائم غلمانها، وقال ابن عمرون: هي مؤولة بمنكر أو نحو.

الثالث: الحال صفة في المعنى، ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات

من الاشتقاق، فكما أن الصفة يعمل فيها عامل الموصوف، فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحبها، إلا أن عمله في الحال على سبيل الفضلة، وعمله في الصفة على سبيل الحاجة إليها إذا كانت مبينة للموصوف فجرت مجرى حرف التعريف، وهذا أحد الفروق بين الصفة والحال، وقد ضعف سيبويه: «مررت برجل أسد» على أن يكون نعتاً؛ لأن «أسداً» اسم جنس جوهر، ولا يوصف بالجوهر، ولو قلت: «هذا خاتم حديد» لم يجز، وأجاز: «هذا زيد أسد شدة» على أن يكون حالاً من غير قبح، واحتج بأن الحال مجراها مجرى الخبر، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفة، ألا تراك تقول: هذا مالك درهماً، وهذا خاتمك حديدًا، ولا يحسن أن يكون وصفًا، وفي الفرق بينها نظر؛ وذلك أنه ليس المراد من السبع شخصه، وإنما المراد أنه في الشدة مثله، والصفة والحال في ذلك سواء، وليس كذلك الحديد والدرهم؛ فإن المراد جوهرهما. قاله ابن يعيش.

(فوائد):

الأولى: كل ما جاز أن يكون حالاً جاز أن يكون صفة للنكرة، وليس كل ما يجوز صفة للنكرة يجوز أن يكون حالاً؛ ألا ترى أن الفعل المستقبل يكون صفة للنكرة نحو: هذا رجل سيكتب، ولا يجوز أن يقع حالاً.
الثانية: جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا «كان وأخواتها»، و«عسى» على الأصح فيهما.

الثالث: الحال شبيهة بالظرف قال ابن كيسان: ولذا أغنت عن الخبر في: ضربت زيداً قائماً. اهـ التقطت ذلك من "الأشباه".

(خاتمة): قال ابن هشام: أكثر ما يرد حذف الحال إذا كان قولاً أغنى عنه

المقول نحو: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ (٢٢) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴿[الرعد: ٢٣ - ٢٤] أي: قائلين ذلك، ومثله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧] ويحتمل أن الواو للحال، وأن القول المحذوف خبر، أي: وإسماعيل يقول؛ كما أن القول حذف خبرًا للموصول في ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا﴾ [الزمر: ٣] ويحتمل أن الخبر هنا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الزمر: ٣] فالقول المحذوف نصب على الحال، أو رفع خبرًا، أو لا موضع له لأنه بدل من الصلة هذا إذا إن كان «الذين» للكفار والعائد الواو، فإن كان للمعبودين عيسى والملائكة والأصنام والعائد محذوف، أي: اتخذوهم، فالجزء أن الله يحكم بينهم، وجملة القول حال أو بدل. اهـ ثم قال المصنف:

(باب التمييز)

في "القاموس": «مازه يميزه ميزاً: عزله وفرضه، كأمازه وميزه فامتاز وانماز وتميز واستماز، والشيء: فصل بعضه على بعض». اهـ.

قال السيوطي: ويقال له المعين والتبين والمبين والتفسير والمفسر. وفي الاصطلاح قال المصنف: (التمييزُ هو الاسمُ المنصوبُ المفسرُ لما انبهم من الذوات) ومن النسب. وقال ابن هشام: التمييز اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة.

فالأول أربعة أقسام:

أحدها: أن يقع بعد العدد وهو قسمان: صريح وكناية، فالصريح الأحد عشر فما فوقها إلى المائة، نحو قول الله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْنَةٍ مِيقَتَ رَبِّهِ أَزْبَعِيكَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ أَلاَ خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، ﴿فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمْنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] ﴿إِنْ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً﴾ [ص: ٢٣].

والكناية: هي «كم الاستفهامية» نحو: كم عبداً ملكت، ف«كم» مفعول مقدم و«عبداً» تمييز واجب النصب والإفراد، وزعم الكوفية أنه يجوز جمعه، وهذا لم يسمع ولا قياس يقتضيه، ويجوز جر تمييز «كم الاستفهامية» بشرطين: دخول حرف الجر عليها، وأن يكون تمييزها إلى جانبها، والجر حينئذ عند

الجمهور النحاة بـ«من» مضمرة، وزعم الزجاج: أنه بالإضافة.

والثاني: أن يقع بعد المقادير وهي ثلاثة: ما يدل على الوزن كقولك: منوان سمنا، والمنوان: تثنية «منا» وهو لغة في المن، وما يدل على مساحة كقولك: شبر أرضاً، وما يدل على الكيل كقولهم: صاع تمرًا.

القسم الثالث: أن يقع بعد شبه هذه الأشياء ولذلك أمثلة:

أحدها: قوله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧] فهذا يعد شبه الوزن؛ لأن مِثْقَالَ الذرة ليس اسماً لشيء يوزن به في عرفنا.

الثاني: قولهم: عندي نحي سمناً، والنحي: بكسر النون وإسكان الحاء المهملة بعدها ياء خفيفة؛ اسم لوعاء السمن، وهذا يعد شبه الكيل لأن النحي ليس مما يكال به السمن.

الثالث: قولهم على التمرة: مثلها زبدًا، فـ«زبدًا» واقع بعد «مثل» وهي شبيهة بالوزن.

القسم الرابع: أن يقع بعد ما هو متفرع منه، كقولهم: هذا خاتم حديد؛ وذلك لأن الحديد هو الأصل، والخاتم فرع منه.

والقسم الثاني من أقسام التمييز: هو المبين لجهة النسبة أربعة:

أحدها: أن يكون محولاً عن الفاعل كقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤] وقوله تعالى: ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ سَكِينًا﴾ [مريم: ٤] أصلهما: فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء منه، واشتغل شيب الرأس، فحول الإسناد فيهما عن المضاف وهي «الأنفس» في الأولى و«الشيب» في الثانية إلى المضاف

إليه وهو «ضمير النسوة» و«الرأس»، وأفردت النفس بعد أن كانت مجموعة؛ لأن التمييز إنما يطلب فيه بيان الجنس وهو يتأدى بالمفرد.

الثاني: أن يكون محولاً عن المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] التقدير: عيون الأرض.

الثالث: أن يكون محولاً عن غيرهما كقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤] أصله: مالي أكثر، فحذف المضاف وهو المال وأقيم المضاف إليه وهو ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً، ومثله: زيد أحسن وجهًا، والتقدير وجه زيد أحسن.

الرابع: أن يكون غير محمول كقول العرب: لله دره فارسًا، وحسبك به ناصراً. انتهى كلام ابن هشام مختصراً.

إذا تقرر هذا علمت أن قول المصنف: (نحو قولك: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وتفقاً) أي: تشقق كما في "المصباح" (بكرٌ شحمًا، وطاب محمدٌ نفسًا) من القسم الثاني وهو تمييز النسبة محولاً عن الفاعل، والأصل تصبب عرق زيد، وتفقاً شحم بكر، وطابت نفس محمد (و) قوله: (اشتريتُ عشرين غلامًا، وملكتُ تسعين نعجةً) من القسم الأول وهو تمييز الذوات (و) قوله: (زيد أكرم منك أبًا وأجمل منك وجهًا) من الثاني فكان حقه أن يقدم على ذكر العدد (ولا يكونُ إلا نكرةً) عند البصريين، فأما قول رشيد الشكري:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجوهَنَا صَدَدَتْ

وطبَّتْ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

فمحمول على زيادة «أل» للضرورة، وخالف الكوفيون وابن الطراوة فأجازا تعريف التمييز تمسكًا بنحو ما أوله البصريون (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام) في "الأشباه": قال ابن النحاس في "التعليقة": أجاز المازني والمبرد والكوفيون تقديم التمييز على الفعل قياسًا على الحال، ومنعه أكثر البصريين، والقياس لا يتجه؛ لأن الفرق بين الحال والتمييز ظاهر؛ لأن التمييز مفسر لذات المميز، والحال ليس بمفسر، فلو قدمنا التمييز لكان المفسر قبل المفسر وهذا لا يجوز، وقال الأبذي في "شرح الجزولية": التمييز مشبه للنعت فلم يتقدم، وإنما تقدمت الحال لأنها خبر في المعنى، ولتقديرها بـ«في» فأشبهت الظرف، وأيضًا فالحال لبيان الهيئة لا ببيان الذات ففارقت النعت.

وقال ابن يعيش في "شرح المفصل": سبويه لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلاً كان أو معنى أما إذا كان معنى فظاهر لضعفه، ولذلك يمتنع تقدم الحال على العامل المعنوي، وأما إذا كان فعلاً متصرفاً فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله، إلا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى، من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى والحقيقة، ألا ترى أن التصبب والتفقؤ في قولنا: «تصبب زيد عرقاً، وتفقأ شحمًا» في الحقيقة للعرق والشحم والتقدير: تصبب عرق زيد وتفقأ شحمه، فلو قدمناهما موقعاً لا يكون فيه الفاعل لأن الفاعل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً، وكذلك إذا قدمناه لم يصح أن يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل؛ إذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل فإن قيل: فإذا قلت: «جاء زيد راكباً» جاز تقديم الحال وهو المرفوع في المعنى فما الفرق بينهما؟ قيل: نحن إذا

قلنا: «جاء زيد راكباً» فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى، وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه، وأما إذا قلنا: «طاب زيد نفساً» فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً لا معنى، فلم يجوز تقديمه كما لم يجوز تقديم المرفوع. انتهى المراد منه بلفظها. قلت: وافق الجمهور سيبويه على ذلك، وما ورد من ذلك عندهم ضرورة كما في "المغني".

(تنبيهات):

التنبيه الأول: قال ابن الصائغ في "تذكرته": التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز أن يأتي بعد كل كلام منطوق على شيء مبهم إلا في موضعين: أحدهما: أن يؤدي إلى تدافع الكلام نحو: ضرب زيد رجلاً، إذا جعلت رجلاً تمييزاً لما انطوى عليه الكلام المتقدم من إبهام الفاعل، وذلك أن الكلام مبني على حذف العامل فذكره تفسيراً آخره متدافع؛ لأن ما حذف لا يذكر، وقد ذهب إلى إجازته بعض النحويين.

والموضع الثاني: أن يؤدي إلى إخراج اللفظ عن أصل وضعه نحو قولك: ادهنت زيتاً، لا يجوز انتصاب زيت على التمييز؛ إذ الأصل: ادهنت بزيت، فلو نصب على التمييز لأدى إلى حذف حرف الجر والتزام التنكير في الاسم ونصبه بعد أن لم يكن كذلك، وكل ذلك إخراج اللفظ عن أصل وضعه، وتوقف فيما ورد من ذلك على السماع، والذي ورد منه قولهم: امتلأ الإناء ماء، وتفقاً زيد شحماً، والدليل على أن ذلك نصب على التمييز التزام التنكير ووجوب التأخير بإجماع. انتهى من "الأشباه".

قلت: دعواه الإجماع على وجوب التأخير لا يصح، فقد تقدم أن في ذلك

خلافًا، اللهم إلا أن يحمل ذلك على الفعل الجامد فتصح دعوى الإجماع.
 التنبيه الثاني: قال ابن الطراوة: الإبهام الذي يفسره التمييز إما في الجنس نحو: عشرون رجلًا، أو البعض نحو: أحسن الناس وجهًا، أو الحال نحو: أحسنهم أدبًا، أو السبب نحو: أحسنهم عبدًا.

قال ابن هشام في "تذكرته": فهو كالبدل في أقسامه الثلاثة، والقسمان الأخيران نظيرهما بدل الاشتغال، ويوضح الأول أن الأفراد في موضع الجمع، فـ«رجل» في موضع «رجال»، فالعشرون نفس الرجال. انتهى من "الأشباه".
 التنبيه الثالث: قال ابن هشام: اعلم أن الحال والتمييز قد اجتماعا في خمسة أمور واختلفا في سبعة، فأما أوجه الاتفاق فإنها اسمان نكرتان فصلتان منصوبتان رافعتان للإبهام، وأما أوجه الافتراق:

فأحدها: أن الحال يكون جملة كجاء زيد يضحك، وظرفًا نحو: رأيت الهلال بين السحاب، وجارًا ومجرورًا نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [الفصل: ٧٩]، والتمييز لا يكون إلا اسمًا.

والثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَسَّ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [لقمان: ١٨]، ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣] بخلاف التمييز.

والثالث: أن الحال مبينة للهيئات، والتمييز مبين للذوات.

والرابع: أن الحال يتعدد كقوله:

عليّ إذا ما زرتُ ليلي بخفية زيارةُ بيتِ الله رجُلانَ حافيا

بخلاف التمييز.

والخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبه

نحو: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، وقوله: «نَجَوْتُ وهذا تحمليْن طَلِيقٌ»، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح.

والسادس: أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان.

والسابع: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو: ﴿وَلَيْ مُدِيرًا﴾ [القصص:

٣١] ولا يقع التمييز كذلك. اهـ

وأما ما جزم به في "شرح" القطر من التمييز يقع مؤكداً واستشهد عليه

بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] فسبقه

إلى ذلك ابن مالك، وبهذه الآية استشهد، والجمهور على خلافه، وأجيب بأن

شهرًا وإن أكد ما فهم من أن عدة الشهور إلا أنه بالنسبة إلى عامله وهو «اثني

عشر» مبين.

التنبيه الرابع: يجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام، أو كان في الكلام

ما يدل عليه، ولا يجوز حذف المميز لأنه يزيل دلالة الإبهام إلا أن يوضع غيره

موضعه، كقولهم: ما رأيت كالיום رجلاً، وقد يحذف من غير بدل كقولهم:

«تالله رجلاً» أي: تالله ما رأيت كالיום رجلاً. أفاده في "الهمع".

التنبيه الخامس: قال في "الهمع": مميز كذا لا يكون إلا مفرداً منصوباً قال

الشاعر: «عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بؤْسَاكَ ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لَطْفًا بِهِ نُسِي الْجَهْدُ»

هذا مذهب البصريين، ولا يجوز جره بـ«من» اتفاقاً ولا بالإضافة خلافاً

للكوفيين أجازوا في غير عطف ولا تكرار أن يقال: «كذا ثوب، وكذا أثواب» قياسًا على العدد الصريح، ورد بأن المحكي لا يضاف وبأن في آخرها اسم إشارة واسم الإشارة لا يضاف، وأجاز بعضهم: «كذا درهم» بالجر على البدل، وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا. قال أبو حيان: وهو خطأ لأنه لم يسمع، وجوز الجمع بعد الثلاثة إلى العشرة اهـ.

ولابن هشام في مسألة «كذا» مؤلف حافل استدرك فيه على ما كتبه أبو حيان فيها، وبين ما أجمله، وأورد ما أهمله وسماه: "فوح الشذا بمسألة «كذا»" راجعه تستفد، فإنه وإن كان صغير الجرم كبير العلم وبالله التوفيق والهداية.

باب الاستثناء

ثم قال المصنف: (باب الاستثناء) وهو مصدر قولهم: استثنيت الشيء أستثنيه: حاشيته، واسم المفعول مستثنى: أي: محاشي. قاله الراعي. وفي "المصباح": الاستثناء استفعال من ثنيت الشيء أثنيه ثنيا، إذا عطفته ورددته، وثنيته عن مراده إذا صرفته عنه؛ فالاستثناء صرف العامل عن تناول المستثنى. اهـ.

و يحمل على المستثنى لأن الكلام في المنصوبات من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، وهو الاسم الواقع بعد «إلا» وإحدى أخواتها. قاله أبو النجا. وأقول: وقع في نسخة الراعي التي شرح عليها التعبير بالمستثنى، فلا حاجة إلى الحمل والتقدير، والعبارة الأولى موافقة لعبارة النحويين سيبويه فمن بعده، والثانية عبارة ابن مالك في "التسهيل" وابن هشام في "القطر"

و"الشذور" و"التوضيح" والسيوطي في "جمع الجوامع"، وحده في "التسهيل" بأنه المخرج تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور أو متروك بإلا أو ما في معناها بشرط الفائدة. قال في "التصريح": قوله: «المخرج» جنس يشمل المخرج بالبدل وبالصفة وبالشرط وبالغاية، وقوله: «تحقيقاً أو تقديرًا» إشارة إلى قسمي المتصل والمنقطع، وقوله: «من مذكور أو متروك» إشارة إلى قسمي التام والمفرغ، وقوله: «إلا» فصل يخرج ما عدا المستثنى مما تقدم، وقوله: «أو ما في معناها» يشمل جميع أدوات الاستثناء، وقوله: «بشرط الفائدة» احترازًا عن نحو: جاءني ناس إلا زيدًا، وجاءني القوم إلا رجلًا.

قال الشاطبي: ومعنى إخراج أن ذكره بعد اللامين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة، لا أنه كان مرادًا للمتكلم ثم أخرجه، هذا حقيقة الإخراج عند النحويين؛ سبويه وغيره، وهو الذي لا يصح غيره، وبه يتضح الحال ويزول الإشكال. انتهى مختصرًا.

قال المؤلف: (وحروف الاستثناء ثمانية) قال الراعي في "شرحه": كان الأنسب أن يتكلم على المستثنى، ثم بعد ذلك على حروفه، وأطلق الشيخ على أدوات الاستثناء حروفًا باعتبار الكلمات، فكأنه قال: كلمات الاستثناء، وهذا كثير في كلام الأقدمين يطلقون الحروف على الأسماء والأفعال اهـ.

(وهي: إلا) قال ابن إياز: أصل أدوات هذا الباب إلا لوجهين:

الأول: أنها حرف، والموضوع لإفادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء.

الثاني: أنها تقع في أبواب الاستثناء فقط، وغيرها في أمكنة مخصوصة بها،

وستعمل في أبواب آخر.

(فائدة): ترد «إلا» لمعان آخر غير الاستثناء أحدها: أن تكون بمنزلة «غير» فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه، ويعرب الاسم الواقع بعدها بإعراب «غير» نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ فَسَدْنَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فلا يجوز أن تكون هذه للاستثناء لأن «آلهة» جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، ولأنه يصير المعنى حينئذ: لو كان فيها آلهة ليس فيهم الله لفسدنا وهو باطل باعتبار مفهومه. قاله في "الإتقان".

قلت: هذه الآية قضية منطقية وقعت في القرآن وبها يستدل على جوازه. ثانيها: أن تكون عاطفة بمنزلة «الواو»، ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة وجعلوا منه: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠] أي: ولا الذين ظلموا، وتأولها الجمهور على الاستثناء المنقطع.

ثالثها: أن تكون بمعنى «بل»، ذكره بعضهم وجعل منه: ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ (٢) ﴿إِلَّا نَذْكِرَ﴾ [طه: ٢ - ٣] أي بل تذكره.

رابعها: أن تكون بمعنى: «بدل» وذكره ابن الصائغ، وخرج عليه: ﴿آلهة﴾ ﴿إِلَّا اللَّهَ لَفَسَدْنَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي: بدل الله أو عوضه، وبه يخرج عن الإشكال المذكور في الاستثناء وفي الوصف بـ«إلا» من جهة المفهوم.

خامسها: أن تكون زائدة، ذكره الأصمعي وابن جني، وحملوا عليه قول ذي الرمة:

حَرَاجِيْجٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةٌ عَلَى الخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

انتهى من "المغني" و"الإتقان".

(تنبيه): قال الرماني في "تفسيره": معنى «إلا» اللازم لها: الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت: جاءني القوم إلا زيداً، فقد اختصاصت زيداً بأنه لم يجيء، وإذا قلت: ما جاءني إلا زيد، فقد اختصاصته بالمجيء، وإذا قلت: ما جاءني زيد إلا ركباً، فقد اختصاصته بهذه الحالة دون غيرها من المشي والعدو ونحوه. اهـ، نقله في "الإتقان".

(وغير) وتقال على أوجه:

الأول: أن تكون للنفي المجرد من غير إثبات معنى به نحو: مررت برجل غير قائم، أي: لا قائم، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [الفصص: ٥٠]، ﴿وَهُوَ فِي الْفُتُورِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]، الثاني: بمعنى إلا فيستثنى بها وتوصف بها النكرة نحو: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

الثالث: لنفي صورة من غير مادتها نحو: الماء إذا كان حاراً غيره إذا كان بارداً، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَا نَصَجْتَ جُلُودَهُمْ بَدَلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦].
الرابع: أن يكون ذلك متناولاً لذات نحو: ﴿تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿قُلْ غَيْرَ اللَّهِ أَيْبَى رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ﴿أَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا﴾ [يونس: ١٥]، ﴿وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩]. قاله الراغب في "المفردات".

قال المؤلف: (وسوى) كرضا، (وسوى) كهدي، (وسواء) كسواء، وسواء

كبناء، وهي أغربها وقل من ذكرها، ونص عليها الفارسي في "الحجة"، وهي بلغاتها قسم واحد.

قال المؤلف: (وَحَلَا) وهي على وجهين: حرف جار للمستثنى، وفعل ناصب متعد له.

قال المؤلف: (وَعَدَا) كخلا فيما ذكرته من القسمين، وسيبويه لم يحفظ فيها إلا الفعلية (وحاشا) وهي حرف بمنزلة «إلا» عند سيبويه وأكثر البصريين، وقيل: تستعمل حرفاً كثيراً وقليلًا فعلا متعديًا جامدًا لتضمنه معنى «إلا»، وعليه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني (فالمستثنى بِلَا ينصب إذا كَانَ الكلامُ تامًّا موجبًا) واعلم أن الذي ينصب بعد «إلا» ينصب في ستة مواضع:

الأول: الاستثناء من الموجب لفظًا ومعنى نحو: قام القوم إلا زيدًا، وخرج الناس إلا عمرًا.

الثاني: أن يكون موجبًا معنى لا لفظًا نحو: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدًا؛ لأن التقدير يؤدي إلى الإيجاب، فكأنه قال: كل الناس أكلوا الخبز إلا زيدًا.

الثالث: أن يكون للمستثنى منه حال موجب، نحو ما جاءني أحد إلا راكبًا إلا زيدًا؛ لأنه يؤدي أيضًا إلى الإيجاب، فيكون تقديره: كل الناس جاءوني راكبين إلا زيدًا.

الرابع: أن تكرر إلا مع اسمين مستثنين، فلا بد من نصب أحدهما نحو: ما جاءني أحد إلا زيد إلا عمرًا، أو إلا زيدًا إلا عمرو.

والخامس: أن يقدم المستثنى على المستثنى منه نحو: ما جاءني إلا زيدًا أحد.

السادس: الاستثناء من غير الجنس نحو: ما في الدار أحد إلا حمارًا. قاله ابن الدهان.

(تنبيهات):

الأول: اختلف في ناصب المستثنى بإلا على ثمانية أقوال:
أحدها: أنه نفس «إلا» وحدها، وإليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد.

والثاني: تمام الكلام كما انتصب «درهما» بعد «العشرين».
والثالث: الفعل المتقدم بواسطة «إلا»، وإليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش.

والرابع: الفعل المتقدم بغير واسطة «إلا»، وإليه ذهب ابن خروف.
والخامس: فعل محذوف من معنى «إلا» تقديره: استثنى زيدًا، وإليه ذهب الزجاج.

والسادس: المخالفة، وحكي عن الكسائي.
والسابع: أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها، حكاها السيرافي عن الكسائي.

الثامن: أن «إلا» مركبة من «إن، ولا» ثم خففت «إن» وأدغمت في اللام، حكاها السيرافي عن الفراء، وزاد ابن عصفور فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم «إن»، وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا؛ لأنها عاطفة. قاله في "التصريح".

الثاني: إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض، فهل يعود إلى

الكل؟ فيه خلاف قيل: نعم، وقيل: لا، بل يختص بالجملة الأخيرة.

قال أبو حيان: والخلاف مبني على الخلاف في العامل في المستثنى، فمن قال أنه «إلا» أعاده إلى الكل ومن قال أنه الفعل السابق قال: إن اتحد العامل عاد إلى الكل، وإن اختلف فلا الأخيرة خاصة؛ إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد. انتهى كلامه من "الأشباه". وقد بسط الكلام على هذه المسألة في "شرح الجمع" فراجع.

الثالث: في جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم وتوسط بين جزئي كلام -نحو: القوم إلا زيدًا قاموا- خلاف، قيل بالجواز، وقيل بالمنع، قال أبو حيان: وهو مبني الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال: إنه ما تقدم من فعل أو شبهه منعه، ومن قال: إنه «إلا» أو نحوه جوزه. انتهى من "الأشباه".

الرابع: يجب النصب في الاستثناء التام الموجب كيفما كان؛ متصلًا كما مر أو منقطعًا نحو: ضربت القوم إلا حمارًا، وقام القوم إلا حمارًا، ومررت بالقوم إلا حمارًا، والمراد بالمتصل أن يكون المستثنى بعضًا مما قبله، وبالمنقطع أن لا يكون بعضًا مما قبله، ويقال للأول: تخصيص؛ لأنه استثناء من الجنس، وللثاني: استدراك؛ لأنه استثناء من غير الجنس، والبصريون يقدرونه ولكن الاستدراكية.

قال عبدالقاهر: وهو مشبه بالعطف، ولك عطف الشيء على ما هو من غير جنسه، كقولك: جاءني رجل إلا حمارًا، فشبهت «إلا» بـ«لا»؛ لأن الاستثناء والنفي متقاربان فقيل: ما مررت بأحد إلا حمارًا، كما قيل: مررت

برجل لا حمار. اهـ

قال المؤلف: (وإن كَانَ الكلامَ منفيًا تامًا)، فإما أن يكون متصلًا أو منقطعًا، فإن كان متصلًا (جاءَ فيه البدلُ)، وهو المختار ولذا قدمه المصنف (و) يجوز (النصبُ على الاستثناء نحو) قولك: (ما قام القومُ إلا زيدٌ) بالرفع على البدل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦].

ومثل النفي في ذلك النهي والاستفهام نحو: ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَ﴾ [هود: ٨١] قريء بالرفع والنصب، وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] والمشهور أنه بدل من متبوعه، بدل بعض من كل عند البصريين، وليس في المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه إلا هنا فقط؛ وذلك أنك إذا قلت: ما قام أحد إلا زيد، فقد نفيت القيام عن أحد وأثبتته لزيد، وهو بدل منه.

(وزيدًا) وتقول في مثال النصب على الاستثناء: ما قام القوم إلا زيدًا، وهو عربي جيد قريء به في السبع.

(تنبيهات):

التنبيه الأول: قال الأبندي في "شرح الجزولية": المنفي عندهم هو ما دخلت عليه أداة النفي وما كان خبرًا لما دخلت عليه، نحو: ما أحد يقوم إلا زيدًا، وما كان في موضع المفعول الثاني من باب «ظننت» نحو: ما ظننت أحدًا يقوم إلا زيدًا، وكذلك ما دخلت عليه أداة الاستفهام وأريد بها معنى النفي، وكذلك ما كان من الأفعال بعد «قل» أو ما يقرب منها نحو: قل رجل يقول

ذاك إلا زيد، وأقل رجل يقول ذاك إلا زيد، وقل ما يقوم إلا عمرو؛ ولأن العرب تستعمل «قل» بمعنى النفي؛ فإذا قلت: قل رجل يقول ذلك إلا زيد، وأقل رجل يقول ذاك إلا زيد؛ فالبديل فيهما محمول على المعنى دون اللفظ لأن المعنى: ما رجل يقول ذاك إلا زيد، ولا يجوز أن يكون «إلا زيد» بدلا من «أقل» المرفوع لأنه لا يحل محله لأن «إلا» لا يبتدأ بها، ولا من «ضمير» لأنه لا يقال: يقول إلا زيد، ولا من «رجل» في «قل رجل» لأنه لا يقال: قل إلا زيد؛ ولأن «قل» لا تعمل إلا في نكرة، ولا تقع بعدها «إلا زيد»، ولا من الضمير لأن الفعل في موضع الصفة ولا تنتفي الصفة، ولا يجوز: أقل رجل يقول ذاك إلا زيد، بالخفض؛ لأن «أقل» لا يدخل على المعارف فهي كـ«رب»، وإنما بدل من «رجل» على الموضع لأنه في معنى: ما رجل يقول ذاك إلا زيد. انتهى مختصراً.

قلت: ومن حمل البديل على المعنى قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] قال البيضاوي في "تفسيره": النفي في هذه الآية مقدر، والمعنى لم يطيعوه إلا قليل منهم. اهـ

قلت: وليس كما قال، فإنه يجوز البديل من الموجب في لغة، وعليه الآية عند قوم، ويشهد له قول حضرمي بن عامر الصحابي:

وكل أخ مفارق له أخوه لعمري أباك إلا الفرقدان

التنبيه الثاني: قال الأبذي: من أصل هذا الباب أنه لا يجوز أن يستثنى بالاسمين فإذا قلت: أعطيت الناس المال إلا عمراً الدينار، لم يجوز، وكذلك

النفي، لا يجوز: ما أعطيت الناس المال إلا عمرًا الدينار، إذا أردت الاستثناء، وإذا أردت البديل جاز في النفي إبدال اسمين، ومن هنا منع الفارسي أن يقال: ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضًا؛ لأنه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين، وتصحيح المسألة عنده: ما ضرب القوم أحدًا إلا بعضهم بعضًا، وتصحيحها عند الأخفش أن يقدم بعضهم، وأجاز غيرهما المسألة من غير تغيير اللفظ على أن يكون البعض المتأخر منصوبًا بضرب نصب المفعول به لا بدل ولا مستثنى، وإنما هو بمنزلة اضرب بعضًا لا بعض القوم. اهـ.

التنبيه الثالث: إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه في النفي وشبهه تعيّن نصبه وامتنع البديل، نحو: ما جاءني إلا زيدًا أحد، لأن البديل لا يتقدّم المبدل من حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد، وليس ما قبله يكون بدلًا منه فتعيّن النصب.

التنبيه الرابع: قال ابن إياز: لا يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها، فلا يجوز: ما قومه زيدًا إلا ضاربون؛ لأن تقديم الاسم الواقع بعد «إلا» عليها غير جائز، فكذا معموله لأن من أصولهم أن الم معمول يقع حيث يقع العامل إذا كان تابعًا وفرعًا عليه، فإن جاء شيء يوهم خلاف ذلك أضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور. انتهى من "الأشباه".

قال المؤلف: (وإن كان الكلام منفيًا ناقصًا كان على حسب العوامل) أي معربًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل «إلا» قبل دخولها، وذلك (نحو: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيد)، فوجود إلا كسقوطها، وهذا هو الاستثناء المفرغ، ولا يقع إلا في غير الموجب عند الجمهور وهو النفي كما

مثل. والنهي والاستفهام نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] ﴿يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧]، وجوز بعضهم وقوعه في الموجب، وأكثر النحاة على منعه لأنه يلزم منه الكذب.

وإن كان الاستثناء منقطعاً، فإما أن يمكن تسليط العامل على المستثنى أولاً، قال في "التوضيح": فإن لم يمكن تسليط العامل عليه وجب النصب اتفاقاً نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص؛ إذ لا يقال: زاد النقص، وإن أمكن تسليطه فالجازيون يوجبون النصب، وعليه قراءة السبعة: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] وتميم ترجمه وتجزئ الإتيان كقوله:

وبلدة ليس بها أنيسُ إلا العيافِرُ وإلا العيسُ
(تتمتان):

الأولى: مذهب الجمهور أن الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي، فنحو: قام القوم إلا زيداً، وما قام أحد إلا زيد، يدل الأول على نفي القيام عن زيد، والثاني على ثبوته له، وخالف في ذلك الكسائي وقال: إنه مسكوت عنه لا دلالة له على نفيه ولا ثبوته واستفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عرف الشرع.

الثانية: في الاستثناء من العدد أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً، اختاره ابن الصائغ.

والثاني: المنع مطلقاً، واختاره ابن عصفور؛ لأن أسماء العدد نصوص؛ فلا يجوز أن ترد إلا على ما وضعت له.

والثالث: المنع إن كان عقدًا نحو: عندي عشرون إلا عشرة، والجواز إن كان غير عقد نحو: له عشرة إلا اثنين.

ورد هذا وما قبله بقوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] وقال أبو حيان: لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية الكريمة. اهـ، أفاده في "الهمع".

قال المؤلف: (والمستثنى بغير وسوى وسوى وسواء مجرور لا غير) لإضافتها إليه. وتعرب غير بما للاسم الواقع بعد إلا من وجوب نصب في الموجب وفي المنقطع وفي المقدم، ومن جوازه ورجحان الإتيان في المنفي ومن كونه على حسب العوامل في المفرغ. وبعض بني أسد وقضاعة يفتحها في الاستثناء مطلقاً.

(تنبيهات):

التنبيه الأول: اختلف في ناصب «غير» في الاستثناء على أقوال

التنبيه الأول: اختلف في ناصب «غير» في الاستثناء على أقوال:

أحدها: أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد «إلا»، والناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام، وذلك موجود في «غير» وعليه المغاربة.

الثاني: أنها منصوبة بالفعل السابق وعليه السيرافي وابن الباذش.

الثالث: أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء وعليه الفارسي.

التنبيه الثاني: قال ابن النحاس في "التعليقة": إن قيل: كيف جاز أن يصل

الفعل إلى «غير» من غير واسطة، وهو لا يصل إلى ما بعد «إلا» إلا بواسطة؟ فالجواب أن «غير» أشبهت الظروف بإبهامها، والظرف يصل الفعل إليه،

فوصل أيضًا إلى غير كذلك.

فإن قيل: فلم لم تبين لتضمنها معنى الحرف وهو إلا؟ فالجواب: إنها لم تقع في الاستثناء لتضمنها معنى إلا بل لأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها، والاستثناء إخراج، والإخراج مغايرة، فاشتراك «إلا» و«غير» في المغايرة، فالمعنى الذي صارت به «غير» استثناء هو لها في الأصل، لا لتضمنها معنى إلا فلم تبين. اهـ كلامه، انتهى من "الأشباه".

التنبيه الثالث: إذا عطف على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاة اللفظ فيجر - وهو الأجود - ويجوز مراعاة المعنى فينصب ويرفع، في نحو: ما جاء أحد غير زيد وعمرو، وليس ذلك عطفًا على غير بل على المجرور بها؛ لأن أصله النصب أو الإتيان. أفاده في "الهمع".

والمستثنى بـ «سوى» كـ «غير» في وجوب خفض كما تقدم، قال ابن هشام: قال الزجاج وابن مالك: «سوى» كـ «غير» معنى وإعرابًا، ويؤيدهما حكاية الفراء: أتاني سواك. اهـ

وقال في "المغني": قولهم: «لا غير» لحن. قال الدماميني: لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب «لا غير» وتابعه على ذلك شارحو كلامه كالرضي وغيره، وفي "المفصل" أيضًا حكايتها قال الأندلسي: وأما «لا غير» فإن أبا العباس كان يقول: إنه مبني على الضم مثل: «قبل وبعد»، وأنشد ابن مالك في شرح "التسهيل":

جوابًا به تَنَجُّوْا عَتَمِدَ فَوْرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ. اهـ

(تمتة): من أدوات الاستثناء: «ليس» و«لا يكون»، والمستثنى بهما واجب

النصب لأنه خبرهما.

وفي الحديث: «ما أنهر الدَّم وذُكِرَ اسمُ الله عليه فكلُّوا، ليس السنُّ والظفر».

وتقول: أتوني لا يكون زيدًا. واسمها ضمير مستتر وجوبًا عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو البعض المدلول عليه بـ«كله السابق»، فتقدير قاموا ليس زيدًا: ليس القائم، أو ليس بعضهم، وعلى الثاني، فهو نظير ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً﴾ [النساء: ١١] بعد ذكر الأولاد، وجملتنا الاستثناء في موضع نصب على الحال أو مستأنفتان فلا موضع لهما. اهـ توضيح بزيادة.

قال المؤلف: (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوزُ نصبه) على أنها أفعال جامدة لوقوعها موقع «إلا» وفاعلها ضمير مستتر، وفي مفسرة وفي موضع الجملة البعث السابق في ليس ولا يكون (وجرّه) على أنها أحرف جارة وذلك (نحو: قام القوم خلا زيدًا وزيد، وعدا عمرًا وعمر، وحاشا بكرًا وبكر)، والأولان لم يحفظ فيها سبويه إلا الفعلية، والأخيرة لم يحفظ فيها إلا الحرفية، ومن شواهد النصب قوله:

اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصْبَعِ
(فوائد):

الأولى: إذا دخلت «ما» على «خلا، وعدا» تعين النصب بعدها لأنها مصدرية، فدخلها يعين الفعلية، كقوله: «ألا كل شيء ما خلا الله باطل». وقوله: «تَمَلُّ الندامى ما عداني فإنني»

وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه يجوز الجر على تقدير «ما» زائدة. قال في "المغني": فإن قالوه بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزداد قبل حروف الجر بل بعدها، أو بالسماح فشاذ بحيث لا يقاس عليه، وأجاز بعضهم دخول «ما المصدرية» على «حاشا» بقلة تمسكاً بقوله:

رَأَيْتَ النَّاسَ مَا حَاشَا قَرِيشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا
والذي نصَّ عليه سيبويه المنع.

الثانية: ذهب الكسائي إلى أنه يجوز دخول «إلا» على «حاشا» إذا جرت وحكى: قام القوم إلا حاشا زيد. ومنع البصريون ذلك كما إذا نصبت لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد، والحكاية شاذة لا يقاس عليها، أفاده في "الهمع".

الثالثة: قال ابن السراج في "الأصول": لا ينسق على حروف الاستثناء؛ لا تقول: قام القوم ليس زيداً ولا عمرًا، ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو، قال: والنفي في جميع العربية ينسق عليه بـ«لا» إلا في الاستثناء. اهـ، نقله في "الأشباه".

(خاتمة): قال ابن الدهان في "الغرة": الاستثناء على ثلاثة أقسام:

استثناء بعد استثناء، وتكون إلا فيه بمعنى الواو كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ أَرْضٍ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَأْسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] فكانه قال: إلا يعلمها وهي في كتاب مبين.

واستثناء من استثناء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ ثَمُودَ ﴿٥٨﴾ إِلَّا

﴿٥٨﴾ إِلَّا أَمْرَاتُهُ قَدَرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَيْرِ ﴿٥٩﴾
 [الحجر: ٥٨ - ٦٠] فتقديره: إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين لثلاث نبقي منهم أحداً
 بالإهلاك إلا آل لوط إنا لمنجؤهم أجمعين، ثم استثنى من الموجب فقال: إلا
 امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين، فالأصل في هذا أن الذي يقع بعد معنى النفي
 يكون بـ«إلا» موجباً، ومعنى الموجب يكون منفيّاً.
 واستثناء مطلق من استثناء وعليه أكثر الكلام، كقولك: سار القوم إلا
 زيداً. انتهى كلامه من "الأشباه".

بابُ «لا» التي لنفي الجنس

ثم قال المصنف: (باب «لا» التي لنفي الجنس) التي يراد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وعملت لاختصاصها بالأسماء، قال ابن هشام: «وتسمى تبرئة». اهـ

(فائدة): المراد بنفي الجنس: نفي صفته وحكمه لأن الجنس لا ينفي، وإسناد النفي إليها مجاز من إسناد ما للشيء إلى آتته، والمراد بتبرئة دلالتها على البراءة من ذلك الجنس. اهـ

قال أبو البقاء: وإنما عملت عمل «إن» المشددة لمشايتها لها من أربعة أوجه: أحدها: أن كلاً منهما يدخل على الجملة الاسمية.

الثاني: أن كلاً منهما للتأكيد، فـ«لا» لتأكيد النفي و«إن» لتأكيد الإثبات.

والثالث: «لا» نقيضة «إن»؛ والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

والرابع: أن كلا منهما له صدر الكلام. اهـ، "تصريح".

(اعلم) بكسر الهمزة وفتح اللام أمر من علم بكسرها، وهو خطاب لمن يتأتى منه العلم أو لمن ينظر في هذه المقدمة، وإنما صدر الباب بالأمر بالعلم إيذاناً بصعوبتها؛ واستجماعاً لذهن المخاطب (أن «لا» تنصب النكرات بغير تنوين) ظاهره أن اسم «لا» معرب وأنه منصوب نصباً صحيحاً، وهو مذهب الزجاجي والجرمي والسيрани والرماني.

قالوا: وحذف منه التنوين تخفيفاً لا بناءً، ومذهب البصريين أنه لا يظهر نصب الاسم إلا إذا كان مضافاً أو شبيهاً به، فإن كان مفرداً ركب معها وبني على الفتح. واختلف في موجب البناء فقل: تضمنه «من الاستغراقية» بدليل

التصريح بها في قوله: «ألا لا من سبيل إلى هند».

وصحّحه ابن عصفور. وقيل: تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل، وصححه ابن الصائغ ونقل عن سيبويه، وقيل: تضمنه معنى «اللام الاستغرافية»، ورد بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة، كما قيل: لقيته لأمس الدابر، قاله في "الهمع". ولإعمال «لا» هذا العمل شروط: أحدها: أن يقصد به النفي العام لأنها حينئذ تختص بالاسم، فإن لم يقصد بها العموم فتارة تلغى، وتارة تعمل عمل ليس.

الثاني: أن يكون مدخولها نكرة؛ فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين، وهو مفهوم قول المصنف (تنصب النكرات)، وخالف الكوفيون فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد، والمضاف لكنية أو الله أو الرحمن والعزیز، وأجاز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة، وكل ذلك خطأ عند البصريين، وأما ما سمع مما ظاهره إعمالها في فمؤول باعتقاد تنكيره.

الثالث: ألا يفصل بينها وبين معمولها ولو بالظرف والمجرور وهو معنى قوله: (إذا باشرت النكرة) وأجاز المازني إعمالها مع الفصل ولكنه لا يبنى، وورد في السعة: «لا منها بد» بالبناء، وليس مما يعول عليه.

الرابع: أن لا تتكرر، وإليه يشير قوله: «ولم تتكرر «لا» نحو: لا رجل في الدار) فإن كررت لم يرتعن إعمالها؛ بل يجوز (فإن لم تباشرها) أو كان معمولها غير نكرة (وجب الرفع، ووجب تكرار «لا» نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة)، ونحو: «لا فيها غول» ونحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، هذا مفهوم قوله: «إذا باشرت النكرة».

ثم ما ذكره من وجوب تكرار لا هو مذهب سيويه والجمهور، وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة أن لا تكرر كقوله:

بكتُ أسفًا واسترجعتُ ثم آذنتُ ركايبها أن لا إلينا رجوعها

وذلك ونحوه عند الجمهور ضرورة، نعم إن كان مدخولها في معنى الفعل

لم يكرر، نحو: «لا نولك أن تفعل» لأنه في معنى: «لا ينبغي».

(فإن كررت جاز إعمالها وإلغاؤها) يعني: إذا اجتمعت الشروط وتكررت

«لا» جاز إعمالها عمل «إن» وإلغاؤها ورفع ما بعدها على الابتداء والخبر،

ويجوز إعمالها عمل «ليس» وهو قليل، ولذلك لم يذكره المصنف، وهذا مفهوم

قوله: «ولم تتكرر».

(فإن شئت قلت) في الإعمال (لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل

وامرأة، (وإن شئت قلت) في الإلغاء (لا رجل في الدار ولا امرأة) برفع رجل

وامرأة.

(فائدة): يجب ذكر خبر «لا» إن جهل نحو: «لا أحدٌ أغيرُ من الله»، ويجوز

حذفه إن علم نحو: ﴿فَلَا قُوَّةَ﴾ [سبأ: ٥١]، قالوا: لا خير، ويوجهه

التميميون والطائيون.

(تنهايت):

الأولى: قال ابن مالك:

ومفردًا نعتًا لمبنيٍّ يَلِي فافتحْ أو انصبِّنْ أو ارفعْ تعدل

الثانية: المفرد في هذا الباب وفي باب النداء هو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا

به، وإن كان مثنى أو مجموعًا.

الثالثة: تزداد «لا» بين الجار والمجرور فيتخطاها الجار كقولهم: جئت بلا زاد.

(خاتمة): قال الهلالي في جزء لطيف له على كلمة الشهادة: المراد من ذلك الجزء الاستثناء في قولنا: «لا إله إلا الله» متصل قطعاً لأن البعضية والإخراج اللذين يتحقق بها الاتصال متحققان، دليل البعضية أن الإله في الكلمة المشرفة كلي، والكلي حسبما في فن المنطق هو المفهوم الذي لا يمنع مجرد تصويره من صدقه على متعدد، ولا يشترط إمكان وجود شيء من أفراده خارجاً فضلاً عن وجودها وعن تعددها، فيصدق بها أفرادها مستحيلة كالتشريك وجمع الضدين، وبها أفرادها معدومة ممكنة كالعنقاء، وبها وجد منه واحد واستحال غيره، ومن هذا القسم «الإله» حسبما أوضحه في "المطول" وابن عرفة في "التفسير"، ولكونه كلياً صح دخول «لا النافية للجنس» عليه، ومعناه فيها: المعبود بحق الغلبة استعماله في ذلك، وإن كان أصل وضعه لمطلق المعبود كما في "القاموس"، فلا يخفى أن مفهوم المعبود بحق كلي، وأن الله علم على الفرد الذي انحصر فيه ذلك الكلي خارجاً وقام البرهان على استحالة غيره، ومن الضروري أن الفرد الواحد بعض من جملة الأفراد.

ودليل الإخراج أن الأدلة موضوعة لذلك، وأنه لو لم يخرج من الأفراد التي نفى وجودها على سبيل الاستغراق مع شمول اللفظ له لكان منفيّاً، ولكانت الكلمة المشرفة تعطيلاً، واللازم باطل. وكفى في اتصاله تصريح أئمة العربية بذلك، ولا يصح أن يكون منقطعاً لأن الاتصال والانقطاع متناقضان متى صح أحدهما بطل الآخر وقد صح الاتصال. فإن زعم زاعم أن منفصل

فيقال له: ما معنى الإله الذي نفيت أفرادَه على سبيل الاستغراق؟ المعبود بحق أم بباطل أم الشامل لهما؟، فإن قال الأول لزمه الكفر لزعمه أن الله لا يصدق عليه أنه معبود بحق، وحينئذ يصدق عليه نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين، فيكون مدلول الكلمة نفي كل فرد من أفراد المعبود بحق دون إخراج شيء منها، وإثبات واحد لا يصدق مفهوم المعبود بحق، وتذكر ما ثبت عن الأصوليين من كون المنفصل ليس فيه تخصيص، بل ما قبل الأداة فيه باق على حاله.

وإن قال الثاني لزمه أمران: الكذب لكثرة المعبودات بالباطل، وخلو الكلمة من التوحيد الذي هو المقصود منها لصدقها بتعدد المعبود بحق، ومعنى الكلمة عند المسلمين بل والكافرين قصر الألوهية على الله.

وإن قال الثالث لزم الكفر والكذب اللازمان قبله إن قدر الخبر بوجود أو في الوجود، فإن قدر بمعبود بحق لزم الكفر فقط، وإن قال: المراد بالإله المعبود بحق وهو صادق على الله تعالى والأفراد الذهنية لكنها غير مشاركة له في وصف الوجود فلم يكن بعضها بهذا الاعتبار؛ فكان منقطعاً وإن وجد فيه الإخراج، قلنا: هذا مفاد جعله في الكلمة متصلاً؛ فتسميته منفصلاً جهل بمعناه، ولو كان مجرد ما ذكر من المغايرة يوجب كونه منفصلاً لما تحقق اتصال أصلاً لوجوب مغايرة المستثنى المتصل للمستثنى منه في الحكم التي هي مفاد الإخراج، ولا يصح أن يكون متصلاً منفصلاً منفصلاً للزمومية ارتفاعهما لارتفاع النقيضين.

فإن زعم زاعم أنه واسطة فيقال له: ما حكم هذا المستثنى الذي زدته على ما عند الناس، وبماذا تعربه؟ فإن النحويين قسموا المستثنى إلى قسمين،

وحكموا أن لا واسطة حيث ردوا القسمة إلى نفي وإثبات.

فإن قلت: ما ذكرت من تحتم الاتصال هو لازم عند جعل الكلام تاماً، وعند جعله مفرغاً، بأن تكون الجلالة خبراً عن الإله، وبأن تكون مبتدأ قدم خبره فركب مع «لا»، وبأن تكون الجلالة نائب فاعل «إله» سادة مسد خبر «لا»، أم تخص بالوجه الأول فيكون عند الثاني واسطة.

قلت: هو لازم على كليهما؛ لما صرح به النحاة من أن المستثنى منه مقدر عام للمستثنى وغيره، والمستثنى مخرج منه بتحقيق البعضية والإخراج دائماً في المفرغ، فلا فرق بين التفريع على التفريع وعلى التمام.

فإن قلت: إذا كان المستثنى منه في التفريع مقدراً فما الفرق بينه وبين التام في الكلمة على ما اختار أبو حيان من كون الابدال من ضمير الخبر المحذوف معه إذ هو مقدر فيها.

فالجواب: إن التقدير في التفريع إنما هو لجانب المعنى لا للصناعة فنحو:

﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣] كلام تام صناعة مشتمل على

طرفي الإسناد؛ ولذا يعرب ما بعد الأداة فاعلاً لا بد منه، وأصل التركيب:

«يعقلها العالمون»، فجيء بالنفي والإثبات لإفادة القصر، ذكر معناه سيبويه،

بخلاف قولك: نعم إلا زيذاً، جواباً للقائل: أقام القوم؟، أو ما قام القوم؟

فإن قلت: يلزم الابدال من المحذوف وهو من المحذور وقد اعترض على

أبي حيان. فالجواب: إن سلم أنه من المحذور فرب شيء يجوز تبعاً ولا يجوز

استقلالاً، والمبدل منه حذف مع عامله لا وحده، فهو كالفاعل ونائبه، لا

يحذفان وحدهما ويحذفان مع عامليهما.

ومما يقطع به أن الاستثناء في الكلمة متصل؛ إجماع القراء في المتواتر والشاذ على التزام الرفع في نحو: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] ونحو: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧] و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] و﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، وفي الحديث: «لا شافي إلا أنت، ولا شفاء إلا شفاؤك».

وأماها لا تحصر، ولم ترد إلا بالرفع، ولا يصح الإجماع على الرفع في المنفصل لأنه ممنوع في اللغة الحجازية، مرجوح في التميمية تارة وممنوع فيها أخرى، والحاصل أن الانفصال في الكلمة ممنوع بالنظر إلى علم النحو وإلى علم الأصول كما دل عليه كلامهم في المخصصات، وإلى علم البيان، كما دل عليه كلامهم في القصر، وإلى علم القراءات.

وذكر الشيخ اليوسي في "منهاج الخلاص" أن الاستثناء في الكلمة المشرفة متصل على كل من التقادير الممكنة فيها، وكذلك الشيخ إبراهيم الكوراني في "إنباء الأنبياء".

فإن قلت: بقي نوع من المستثنى ولا نأمن أن يدعي مدع أنه واسطة، فما الحكم فيه؟ وهو المركب من شيئين أحدهما بعض المستثنى منه، والآخر خارج عنه نحو: جاء الناس إلا اثنين رجلاً وفرنساً.

فالجواب: أنه من المنقطع قطعاً؛ لأن المركب من البعض وغيره ليس ببعض ضرورة فيدخل في تعريفه، ونظيره -بل هو عينه- ما في "شرح المقاصد" للسعد: أن المركب من الداخل والخارج ليس بداخل والله تعالى أعلم. اهـ.

باب المنادى

وفيه فصول:

الفصل الأول

النداء لغة الصوت، وكسر النون أكثر من ضمها، والمد فيها أكثر من القصر. والمنادى اسم مفعول ناديته، وبه: أي: دعوته، وفي الاصطلاح: الدعاء بأحرف مخصوصة.

وهو من باب المفعول به عند الجمهور، والناصب له فعل واجب الإضمار، وسبب إضماره قصد الإنشاء، وإظهار الفعل يوهم الإخبار والاستغناء بظهور معناه وكثرة الاستعمال والتعويض منه بحرف النداء ويقدر بـ«أنادي» أو «أدعو» إنشاء، وخالف بعضهم الجمهور فزعم أن الناصب له معنوي وهو القصد، وبعضهم أن الناصب له حرف النداء، فقل: نيابة و عوضاً عن الفعل فهو مشبه بالمفعول به لا مفعول به، وعليه الفارسي. وقيل: هي أسماء أفعال بمعنى «أدعو» وليس ثم فعل مقدر، وقيل: هي أفعال.

وذهب بعضهم إلى أن النداء قسمان خبر وهو النداء بصفة نحو: يا فاسق ويا فاضل، لاحتمال الصدق والكذب في تلك الصفة، وإنشاء وهو النداء بغير صفة وقدر، وكل هذه الأقوال غير قول الجمهور بما لا حاجة إلى الإطالة به.

الفصل الثاني

في أدوات النداء وأحكامها، أما الأدوات فثمانية: «الهمزة، وأي»، مقصورتين وممدودتين، و«يا، وأيا، وهيا»، و«وا» عند ابن عصفور، نحو: «وافقَعَسَا وأَيْنَ مَنِّي فَقَعَسُ»، والجمهور أنها لا تستعمل إلا في الندبة.

وحكى بعضهم أنها تستعمل في غيرها قليلاً كقول ابن الخطاب لابن العاص: واعجباً لك يا ابن العاص.

وأما أحكامها: فالهمزة للقريب كقول امرئ القيس:

أَفَاطُمُ مَهَلًا بَعْضُ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَزْمَعْتَ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وزعم شيخ ابن الخباز أنها للمتوسط قال ابن هشام: وهو خرق لإجماعهم، وزعم ابن مالك: أن النداء بها قليل في العرب، وتبعه ابن الصائغ، قال السيوطي: وما قالاه؛ فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمائة شاهد، و«أي» للقريب عند الجزولي والمبرد كقوله: «ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى».

وللبعيد عند ابن مالك، وللمتوسط عند بعض المتأخرين. و«أيا» للبعيد، وزعم صاحب "الصحيح" فيه أنها لنداء القريب والبعيد. قال ابن هشام: وليس كذلك قال:

أَيَا ظِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَا جَلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ

و«هيا» للبعيد كقوله: «هيا أم عمرو هل لي اليوم عنديكم» وهاؤها أصل، وقيل بدل همزة «أيا» وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام.

و«ءا» بالمد و«ءاي» بالمد والسكون للبعيد، نقلها الكوفيون عن العرب وزعم ابن عصفور أن «ءا» للقريب كاهمزة و«يا» أم الباب؛ ومن ثم قال أبو حيّان: إنها أعم الحروف، وإنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقاً.

وفي "المغني": هي لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد ينادى بها القريب توكيداً، وقيل: هي مشتركة بينهما، وقيل: بينهما وبين المتوسط، ونقل ابن الخباز عن شيخه أنها للقريب، وهو خرق لإجماعهم. اهـ

ولكونها أم الباب كانت أكثر أحرفه استعمالاً ولا يقدر عند الحذف سواها، ولا ينادى اسم الله تعالى، والمستغاث، وأميها، وأيتها، إلا بها، ولا المندوب إلا بها أو بواو، ولم يقع في القرآن مع كثرة النداء فيه غيرها.

(تنبيه): قال بدر الدين بن مالك في شرح خلاصة أبيه: أجمع النحاة على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً وعلى منع العكس.

الفصل الثالث

في أقسام المنادى وأحكامه: (المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبّه بالمضاف. فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبينان على الضم من غير تنوين نحو: يا زيد ويا رجل، والثلاثة الباقية منصوبة لا غير).

لا يخلو المنادى من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو شبيهاً به، فإن كان مفرداً فإما أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو غير مقصودة، فإن كان معرفة أو نكرة مقصودة فيجب أن يبنى على ما كان يرفع به؛ فإن كان يرفع بالضمة بني عليها كما في مثال المصنف، وإن كان يرفع بالالف والواو فكذلك نحو: يا زيدان، ويا زيدون، ويا رجلاً، ويا مسلمون، ويا هندان، وما كان مبنياً قبل النداء كسيبويه وحزام في لغة الحجاز قدرت فيه الضمة وجاز في تابعه الرفع والنصب والمحكي كالمبني.

(تنبيه): قال في "الأزهرية" ما نصه: إذا وصفت النكرة المقصودة ترجح نصبها على ضمها، لأن النعت من تمام المنعوت فألحقت بالشبيه بالمضاف نحو:

يا عظيمًا يرجئ لكل عظيم؛ فجملة «يرجئ» في موضع نصب نعت لـ «عظيم»
هذا قول ابن مالك.

وقال ابن هشام: جملة «يرجئ» في موضع نصب على الحال من فاعل
«عظيمًا» المستتر فيه، والعامل في الحال هو العامل صاحبها، فهي من أمثلة
الشبيه بالمضاف لا من الملحق به. انتهى ممزوجًا بشرحها باللفظ.

وإن كان مفردًا غير مقصودة فيجب نصب كقول ابن وقاص الحارثي:
فيا راكبًا إمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ ندمايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا
وأحال المازني وجود هذا مدعيًا أن نداء غير المعين لا يمكن، وأن التنوين
في ذلك شاذ أو ضرورة، ومنع الأصمعي نداء المنكر مطلقًا.

وأما المضاف فيجب نصبه سواء كانت الإضافة محضة نحو: «ربنا اغفر
لنا»، أو غير محضة نحو: يا حسن الوجه، وأجاز ثعلب البناء في غير المحضة
على الضم، ورد بأن البناء ناشئ عن شبه الضمير والمضاف عادم له. ويجب
أيضًا نصب الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: يا
حسنًا وجهه، ويا طالعًا جبلا، ويا مارًا بزيد، ويا ثلاثة وثلاثين - فيمن سمي
بذلك - ويمتنع إدخال «يا» على «ثلاثين» خلافًا لبعضهم.

(مسألة): يجوز حذف الحرف وهو «يا» خاصة في المنادى مطلقًا إلا في ثمان
مسائل: المندوب، والمستغاث، والمنادى البعيد، لأن المراد فيهن إطالة الصوت
والحذف ينافيه، واسم الجنس غير المعين وأجازه بعضهم وليس بشيء،
والمضمر المخاطب ونداؤه شاذ، وظاهر كلام ابن مالك أنه مطرد، وقصره ابن
عصفور على الشعر، وزعم أبو حيان أنه لا ينادى البتة ويأتي على صيغتي

المنصوب والمرفوع، واسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة، واسم الإشارة واسم الجنس لمعين، وأجازه الكوفيون فيها تمسكاً بقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنْفُسُكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] أي: يا هؤلاء، وقولهم: أَطَرِقَ كَرَا إِنَّ النِّعَامَ فِي الْقُرَى، أي: يا كروان، وهو مرخم على لغة من لا ينتظر، وذلك عند البصريين ضرورة وشدوذ، والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرتة نظماً ونثراً، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ لم يوجد في غير الشعر، وأما نحو الآية فمحمول على أن «أَنْتُمْ» مبتدأ و«هَؤُلَاءِ» خبره أو بالعكس، وجملة «تَقُولُونَ» حال.

(تتمة): لا يجوز نداء ما فيه «أل» لأن نداءه يفيد التعريف، و«أل» تفيد التعريف، ولا يجمع بين معرفين، فلا يقال: «يا الرجل» عند البصريين إلا في اسم الله تعالى بالإجماع تقول: «يا الله» بإثبات الألفين، وبحذفهما، وبحذف الثانية فقط.

فإن قيل: قد أجازوا نداء «هذا» ونحوها وهو معرف بالإشارة فلم لم يميزوه مع «أل»؟ قلنا: الفرق من وجهين:

أحدهما: أن تعريف الإشارة إيماء إلى حاضر ليعرفه المخاطب، وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد له؛ فلتقارب معنى التعريفين صاراً كالتعريف الواحد؛ ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالإشارة في نحو: «يا هذا» وشبهه.

ثانيهما: وهو قول المازني أن أصل «هذا» أن تشير به لواحد إلى واحد، فلما دعوته نزعته منه الإشارة التي كانت فيه وألزمته إشارة النداء، فصارت «يا» عوضاً من نزع الإشارة؛ ومن أجل ذلك لا يحذف فيه حرف النداء.

فإن قيل: فلم جاز نداء اسم الجلالة مع وجود «أل» فيه؟ فالجواب: أنها لا تفارقه، هكذا قال صاحب "المفصل"، قال سيبويه: وهي عوض من همزة «إله» فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة.

(تنبيهات):

الأول: اختلف في «اللهم»، فمذهب البصريين أن الميم عوض من حرف النداء، ومذهب الكوفيين أنها بقية من جملة محذوفة، والأصل: يا الله آمنا بخير، وينبني على هذا جواز إدخال «يا» على «اللهم».

فعند البصريين لا يجوز؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض، وعند الكوفيين يجوز لأن الميم على رأيهم ليست عوضاً من «يا».

قال أبو حيان: قول الكوفيين سخيّف، لا يحسن أن يقوله من عنده علم. اهـ
الثاني: يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع، ثم اختلف هل الأولى بقاء ضمه أو نصبه، فالخليل وسيبويه والمازني على الأول علماً كان أو نكرة مقصودة، وأبو عمرو وعيسى بن عمر والجرمي والمبرد على الثاني ردّاً على أصله، واختار ابن مالك بقاء الضم في العلم والنصب في النكرة المقصودة، واختار السيوطي عكسه؛ لعدم الإلباس في العلم ولالإلباس في النكرة المقصودة بالنكرة غير المقصودة إذ لا فارق إلا الحركة لاستوائهما في التنوين.

(فائدة): البناء قسمان:

واجب كبناء المنادى والظروف المقطوعة عن الإضافة و«لا رجل» و«خمسة عشر» وهذا أقرب المبنيات إلى المعرب.

وجائز كبناء الظرف المضاف إلى جملة فعلية فعلها مبني كقوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وانع

الثالث: قال ابن هشام: تابع المنادى المبني خمسة أقسام:

- ١- قسم يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذي ليس بـ«أل».
 - ٢- وقسم على تقديرين يجب إتباعه على اللفظ وهو «أي».
 - ٣- وقسم يجوز إتباعه على اللفظ وعلى المحل وهو اسم الإشارة.
 - ٤- وقسم يجوز إتباعه على اللفظ وعلى المحل مطلقاً وهو النعت والتوكيد وعطف البيان المفرد مطلقاً وعطف النسق المفرد الذي بـ«أل».
 - ٥- وقسم يحكم له بحكم المنادى المتقل وهو البدل والنسق الذي بغير «أل».
- الرابع: إذا كان المنادى علماً موصوفاً بـ«ابن» مضاف إلى علم، جاز في المنادى مع الضم الفتح اتباعاً لحركة «ابن»؛ إذ بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين، واختلف في الأجود فقال المبرد: الضم لأنه الأصل، وابن كيسان: الفتح لأنه الأكثر في كلام العرب، ونحو: «عيسى» مما تقدر فيه الحركة، فيه ما تقدم. فإن كان غير علم أو علماً بعده لكنه غير صفة بل بدل أو بيان أو مفعول بمقدر أو صفة لكنه غير متصل أو متصل لكنه غير مضاف إلى علم أو وصف بغير «ابن»؛ تعين الضم في الصور كلها وجوباً وأجاز الكوفيون الفتح في الأخير تمسكاً بقوله: «بأجود منك يا عمر الجوادا»

على أن الرواية بفتح «عمر»، وحكى الأخفش أن من العرب من يضم نون «الابن» اتباعاً لضم المنادى، وزعم الجرجاني أن فتحة «ابن» بناء.

وإن كان الموصوف علماً مؤنثاً ونعت بـ«ابنة» مضافاً على علم فحكمه في النداء حكم المذكر الموصوف بـ«ابن»، وبه جزم ابن مالك وغيره قياساً على

«ابن»، وجزم بعضهم بالمنع لأن السماع إنما ورد في «الابن» وهو خروج عن الأصل فلا يقاس عليه، وفي الوصف بـ«بنت» وجهان رواهما سيبويه نحو: «هذه هند بنت عاصم» بالتثنية وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط، ولو كان المؤنث مبنياً في الأصل نحو: «يا رقاش ابنة عمرو» لم يغير البناء الأصلي، ويكون فتح الاتباع تقديرًا، أفاده في «الهمع» مختصرًا.

الخامس: إذا ذكر منادى مضاف وكرر المضاف إليه فهو تأكيد، فإن كرر المضاف فقط فيضم الأول منادى مفردًا، وينصب الثاني مضافًا مستأنفًا أو بإضمار «أعني» أو عطف بيان أو بدلًا، زاد ابن مالك: أو تأكيدًا، قال أبو حيان: لم يذكره أصحابنا وهو ممنوع لأنه لا معنوي كما هو واضح، ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف. وأجاز السيرافي أن ينصب نعتًا وتأول فيه معنى الاشتقاق، وهو ضعيف، وينصب أيضًا الأول، قال سيبويه: على الإضافة إلى متلو الثاني، والثاني مقحم بينهما، ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف إلا في هذه المسألة خاصة، والفراء: هو والثاني معًا مضافان إلى المذكور، والمبرد: هو على نية الإضافة إلى مقدر مثل المضاف إليه الثاني، والأعلم: هو على التركيب، وفتح الأول والثاني بناء لا إعراب جعلًا اسمًا واحدًا وأضيفًا، والسيرافي: هو على الاتباع والتخفيف، ولا تختص المسألة عند البصريين بالعلمين، فيجوز نصب في اسمي الجنس وفي الوصفين، والكوفيون أوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول وفي الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منونًا.

السادس: من الأسماء أسماء لازمت النداء، فلم يتصرف فيها بأن تكون مبتدأ ولا فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجرورًا، بل لا تستعمل إلا في النداء خاصة،

وهي قسمان: مسموع، ومقيس، فمن المسموع «فل» للرجل و«فلة» للمرأة، وقد جر «فل» في الضرورة قال أبو النجم:

تَضِلُّ مِنْهُ إِبْلِي بِالْهُوَ جَلٍ فِي لُجَّةٍ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ فُلٍ

واختلف فيهما فليل: هما ترخيا «فلان، وفلانة» وبه جزم ابن مالك، ونسبه أبو حيان للكوفيين، وقيل كنايةتان عن علم من يعقل وبه جزم ابن عصفور.

قال أبو حيان: ومذهب سيبويه أنها كنايةتان عن نكرة من يعقل، و«فل» الذي في الشعر هو «فلان» صيره الشاعر كذلك ضرورة. ومنها هناة قال ابن مالك: يقال للمنادي المصرح باسمه في التذكير: «يا هن، ويا هناه، ويا هنون»، وفي التأنيث: «يا هنت، ويا هنتان، ويا هنات»، وقد يلي أواخرهن ما يلي المندوب من الألف وهاء السكت. ومنها: «ملام، ولومان، ونومان»، ولا يقاس عليها البتة قال:

إِذَا قُلْتُ يَا نومانَ لَمْ يَجْهَلِ الَّذِي

أُرِيدُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِشَيْءٍ سِوَى حَجَلِي

ومنها المدح والذم: «مكرمان، وملأمان، ومخبثان، وملكعان، ومطييان، ومكذبان»، ولا ينقاس عند الأكثر، وقال بعض المغاربة: إنه منقاس، وإنه يؤنث بالتاء، وحكى ابن سيده: «ملأمانه».

ومنهم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة، ومنها في سب المذكر: «لكع، وفسق، وخبث»، و«غدر» معدولة عن «ألكع، وفاسق، وخبيث، وغادر»، ولا ينقاس عند ابن مالك، قال أبو حيان: وأصحابنا نصوا على القياس فيه، والمقيس فعال المعدول في سب المؤنث نحو: «يا لكاع، ويا خباث، ويا فساق»،

وأما قوله: «إلى بيت قعيدته لكاع» فضرورة، وهذا النوع مبني على الكسر لمشابهة حذام في العدل والتأنيث والوزن، وينقاس في السب بلا خلاف وفي الأمر على الأصح وهو قول سيبويه من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف نحو: «يا لأم، ويا قذار»، بمعنى: «يا لثيمة، ويا قدرة». و«جلاس، ونطاق، وقدام»، بمعنى: «اجلس، وانطق، وقم»، فلا يبنى من غير ثلاثي ولا من مزيد، بل يقتصر فيه على ما سمع نحو: «دراك» من أدرك، خلافاً لابن طلحة، ولا من ناقص فلا يجوز: «كوان منطلقاً، وبيات ساهراً، بمعنى «كن» و«بت»، ولا من جامد فلا يجوز: «وذار» ولا «وداع» بمعنى: «ذر، ودع». أفاده في "الهمع".

(تتمتان):

الأولى: قال ابن يعيش: الندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوباً؛ لأنه يجوز أن ينادى المذكور والمبهم، ولا يجوز ذلك في الندبة. اهـ
وقال الأبيدي: المندوب يشرك المنادى في أحكام وينفرد في أحكام وينفرد في إلحاق ألف الندبة.

الثانية: قال المهلبى فيما لا يرخم:

إن أسماء توالى عشرة	لم ترخم عند أهل الخبرة
مبهم ثمت نعت بعده	والمضافان معاً والنكرة
ثم شبه لمضاف خالص	والثلاثي ومندوب الترة
يجتذيه مستغاث راحم	وإذا كانت جميعاً مضمرة

(فائدة): قال ابن فلاح في "المغني": قالوا: أكثر ما رخت العرب ثلاثة أشياء وهي: حارث، ومالك، وعامر. انتهى من "الأشباه".

باب المفعول من أجله

ثم قال المصنف: (باب المفعول من أجله) هذا هو الرابع من المفاعيل، وكان حقه أن يذكر عقب المصدر لأنه قريب منه؛ ولذلك لم يترجم الكوفيون له استغناء بالمصدر عنه. ويسمى المفعول لأجله وله.

قال المؤلف: (وهو الاسم المنصوب الذي يُذكرُ بياناً لسبب وقوع الفعل) وقال في "الشذور": «هو المصدر الفضلة المعلن لحدث شاركه في الزمان والفاعل». اهـ

قال السيد: وهو قسمان:

أحدهما: علة غائية للفعل كالتأديب للضرب.

الثاني: ما ليس كذلك كالجنب للعود.

والأول يكون بحسب تعقله علة للفعل، وبحسب وجوده في الخارج معلولاً له، والثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل. اهـ
وله خمسة شروط:

الأول: أن يكون مصدرًا؛ وذلك لأن الباعث إنما هو الحدث لا الذوات. وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: «أما العبيد فذو عبيد» بالنصب، وتأوله على المفعول له وإن كان غير مصدر، وتأوله الزجاج بتقدير التملك ليصير بمعنى المصدر، كأنه قيل: «أما تملك العبيد».

الثاني: أن يكون قليلاً، أي: من أفعال النفس الباطنة، نحو: جاء زيد خوفاً ورغبة، بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو: جاء زيد قتالاً للكفار، وقراءة

للعلم، فلا يكون مفعولاً له، ذكر هذا الشرط بعض المتأخرين كابن الحبار والبرندي. وأجاز الفارسي: جئتكَ ضرب زيد، أي لتضرب زيداً.
الثالث: أن يكون معللاً، بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها كقعد جلوساً، ورجع القهقري.

الرابع، والخامس: شرط الأعلم والمتأخرون كالشَّلَوَيْنِ مشاركته لفعله في الوقت والفاعل، نحو: ضربت ابني تأديباً، بخلاف ما لم يشاركه في الوقت نحو: «وقد نَضَّتْ لنومِ ثيابها» لأن النض ليس وقت النوم، أو الفاعل نحو: «وإني لتَعْرُونِي لذكرائكِ هزّةً» ففاعل تعروني: هزة، وفاعل ذكرى: الشاعر.

ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين، وتبعهم ابن خروف في الشرط الخامس؛ فيجوز عندهم: أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك، ومنه: ﴿يُرِيكُمْ أَلْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢] ففاعل الإراءة هو الله، والخوف والطمع من الخلق.

وشرط الجرمي والرياشي والمبرد كونه نكرة، وأنه إن وجدت فيه «أل» فزائدة؛ لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل فيكفي فيه النكرة، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها.

ورده سيبويه والجمهور فإن السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيحمله عليه فيعرفه ذات السيد، وإنها المعلومة له فلا تنافي بينهما. أفاده في "الجمع". فهذه ستة شروط وفاقاً وخلافاً.

وبقي سابع: وهو أن لا يكون من لفظ الفعل، فإن كان فمفعول مطلق؛

لأن الشيء لا يكون علة لنفسه وهو راجع إلى معنى الشروط المذكورة.
(تنبيهات):

الأول: اختلف في ناصب المفعول له، فالصحيح -وعليه سيبويه والفارسي- أن ناصبه مفهم الحدث، نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر لأنه جواب له، فقولك في جواب: لم ضربت زيداً؟: ضربته تأديباً؛ أصله: للتأديب، إلا أنه أسقط اللام ونصب؛ ولهذا تعاد في مثل: ابتغاء الثواب تصدقت له؛ لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها.

وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على إسقاط حرف الجر، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت: ضربت زيداً تأديباً، فكأنك قلت: أدبته تأديباً، وذهب الزجاج فيما نقل عنه ابن عصفور إلى أنه ينتصب بفعل مضمّر من لفظه، فالتقدير في: جئت إكراماً لك: أكرمتك إكراماً لك، حذف الفعل وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به، فلذلك لم يظهر. اهـ

الثاني: متى فقد شرط من الشروط المتقدمة وجب جره باللام، فمثال فقد المصدرية: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]. ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان، وقد يجر بـ«من» أو «الباء» لأنهما في معنى اللام نحو: ﴿خَشَعَاتُ مَتَصَدِّعَاتٍ مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠] وقد يجر بـ«في» السببية نحو: «دخلت امرأة النار في هرة».

ولا يتعين الجر مع «إن، وأن»، وإن كانا غير مصدرين لأنها يقدران

بالمصدر، وإن لم يتحد فيهما الفاعل أو الوقت لأن حرف الجر يحذف معها كثيراً نحو: أزورك إن تحسن إلي، أو: إنك تحسن إلي.

الثالث: لا يتعين النصب عند استيفاء الشروط، بل يجوز معه الجر، ثم إن كان مجرداً من «أل» والإضافة فالنصب أكثر ويقل الجر.

(نحو قولك: قام زيد إجلالاً لعمرو) والأمثلة السابقة، ويجوز: ضربته لتأديب. وذهب الجزولي إلى منع جره، قال الشلّوبين: ولا سلف له في ذلك.

وإن كان معرفاً بأل فالجر أكثر، ويقل النصب كقوله:
لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهَيْجَاءِ ولو تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ
وقول قريظ:

فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانًا ورُكبانًا
ويجوز: للجبين، وللإغارة.

وإن كان مضافاً استوى نصبه وجره قال تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقال: ﴿لَا يَلْفِ قَرِيشٌ﴾ [قريش: ١]، (و) نحو قولك: (قصدتك ابتغاء معروفك). وقال الكسائي والأخفش: اللام في «لَا يَلْفِ» متعلقة بـ«اعجبوا» مقدرا، وقال الزجاج: متعلقة بقوله تعالى: ﴿فَعَمَلُهُمْ كَمَصْفٍ مَّاكُولٍ﴾ [الفيل: ٥].

الرابع: يجوز تقديم المفعول له على عامله، ومنعه ثعلب وطائفة، ورد بالسماع قال: «فما جزعاً وربّ الناس أبكي». وقال الكميت:

طربت وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ ولا لعباً مني وذو الشَّيبِ يلعبُ؟

الخامس: لا يجوز تعدد المفعول له منصوبًا كان أو مجرورًا، ومن ثم منع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّعَعْدُوْا﴾ [البقرة: ٢٣١] تعلق «لِّعَعْدُوْا» بـ «تُنْسِكُوهُنَّ» على جعل «ضِرَارًا» مفعولًا له، وإنما يتعلق به على جعله حالًا.

السادس: قال الجزولي: لا يكون المفعول له منجرًا باللام إلا مختصًا نحو: قمت لإعظامك، ولا يجوز: لإعظام لك، قال الشَّلوِّين: وهذا غير صحيح، بل هو جائز لأنه لا مانع يمنع منه، ثم قال: ولا أعرف له سلفًا في هذا القول. انتهى من "الأشباه".

باب المفعول معه

ثم قال المصنف: (باب المفعول معه) هذا هو الخامس من المفاعيل وإنما آخر عنها في الذكر لأمرين:

الأول: أنهم اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعي؟ وغيره من المفاعيل لم يختلفوا في أنه قياسي.

والثاني: أن العامل إنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات. قاله ابن هشام.

(وهو الاسم المنصوب الذي يُذكرُ لبيان من فُعِلَ معه الفعلُ)، وفي "الأزهرية": المفعول معه هو الاسم الفضلة الواقع بعد واو المصاحبة المسبوقة بفعل، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه؛ فخرج بالاسم: الفعل نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن؛ بالنصب، وبالفضلة: العمدة، نحو: اشترك زيد وعمرو، وبالواقع بعد واو المصاحبة: الواقع بعد «مع» نحو: جئت مع زيد، وبالمسبوقة بفعل نحو: كل رجل وضيعته، وباسم فيه معنى: الفعل وحروفه نحو: هذا لك وأباك؛ بالموحدة، فلا يتكلم به خلافاً للفارسي (نحو) قولك فيما استوفى الشروط: «جاء الأميرُ والجيشُ، واستوى الماءُ والخشبةُ»، وأنا سائرُ والنيل.

(فائدة أجنبية): الماء اسم جنس يقع على القليل والكثير، وجمع باعتبار اختلاف أنواعه، فجمعه في القلة: «أمواه»، وفي الكثرة: «مياه»، والنسبة إليه: «مائي، وماوي».

(تنبيهات):

التنبيه الأول: الصحيح أن هذا الباب مقيس، واختلف فيه فقوم يقيسونه في كل شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المحض، وحيث لا يتصور معنى العطف أصلاً نحو: قعدت وطلوع الشمس، وعليه ابن مالك والجمهور، وقال المبرد والسيرافي: يقاس فيما كان الثاني مؤثراً للأول وكان الأول سبباً له نحو: جاء البرد والطيلاسة؛ فالبرد سبب لاستعمال الطيلاسة. وقال الخضراوي: الاتفاق على أن هذا مطرد في لفظ الاستواء والمجيء والصنع، وفي كل لفظة سمعت وينبغي عندي أن يقاس على ما سمع ما في معناه ولم يكن من لفظه؛ فيقاس «وصل» على «جاء»، و«وافق» على «استوى»، و«فعلت» على «صنعت»، وما ليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغي أن يجوز. اهـ

التنبيه الثاني: اختلف في ناصب المفعول معه على أقوال:

أحدها: أنه ما تقدمه من فعل أو شبهه وسواء في الفعل المتعدي أو اللازم عند الجمهور. وقالت طائفة: لا يكون مع المتعدي لثلاً يلتبس بالمفعول به.

وهل يكون مع كان الناقصة؟ قولان:

الأول: نعم، وعليه الجمهور؛ لأن الصحيح أنها مشتقة، وأنها تدل على معنى سوى الزمان، قال الشاعر: «يكونُ وإياها بها هائماً بعدي».

والثاني: لا، وعليه طائفة؛ لأنه ليس فيها معنى حدث تعدى بالواو. ومذهب سيويه أنه لا ينصبه حرف التشبيه واسم الإشارة والظرف والجار والمجرور، وأجازه الفارسي وغيره وعليه: «هذا ردائي مطوياً وسربالاً».

القول الثاني: أن ناصبه الواو، وعليه عبد القاهر الجرجاني، ورد بأنه لو كان كذلك لاتصل بها إذا كان ضميرًا كما في سائر الحروف الناصبة.

القول الثالث: أن ناصبه فعل مضمر بعد الواو، وعليه الزجاج قال: وإنما لم يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو، وعورض بالعطف؛ فإن فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل.

الرابع: أن الناصب له الخلاف، ونسبه ابن مالك وهشام للكوفيين، ورد بأن الخلاف لو كان ناصبًا لقليل: ما قام زيد لكن عمرًا، ولم يقله أحد من العرب؛ قال أبو حيان: وأكثر الكوفيين والأخفش على أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف. والأول من هذه الأقوال هو الأصح كما ذكره المتأخرون.

التنبيه الثالث: لا يتقدم المفعول معه على عامله اتفاقًا؛ لأن أصل واوه للعطف، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه اتفاقًا، ولا يتقدم على صاحبه أيضًا لما ذكر، وأجاز ابن جني لوروده في العطف قال:

ألا يا نخلَةً من ذاتِ عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ الله السَّلامُ
وسمعه هنا قال:

جمعتَ وفُحشًا غيبةً ونميمةً خصالًا ثلاثًا لستَ عنها بِمُرَعَوِي

ولأن باب المفعولية في التقديم أوسع مجالًا من باب التابعة.

التنبيه الرابع: لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره؛ فلا يقال: قام زيد واليوم عمرًا، وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة

ومعطوفها؛ لأن الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور فمنعوا الفصل بينهما.
الخامس: زعم صدر الأفاضل أن المفعول معه يكون جملة، وخرج عليه
قولهم: جاء زيد والشمس طالعة، وفر من جعلها حالاً لأنها لا تنحل إلى مفرد
يبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة، وأجيب بأنها مؤولة بالحال
السببية، أي جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، وقيل: تؤول بمنكر أو نحوه.
أفاده في "الهمع".

السادس: إذا وقعت بعد المفعول معه خبر لما قبله أو حال طابق ما قبله
نحو: كان زيد وعمراً متفقاً، وجاء البرد والطيالسة شديدة، ويجوز عدم
المطابقة بأن تثني نحو: كان زيد وعمراً متفقين، وجاء البرد والطيالسة
شديدين، ومنع ذلك ابن كيسان وأوجب المطابقة للأول، قال أبو حيان: وإياه
نختار. أفاده في "الهمع".

السابع: مسائل هذا الباب بالنسبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام:

الأول: ما يجب فيه العطف وهو شيئان:

أحدهما: وعليه الجمهور؛ أن يتقدم الواو مفرد نحو: الرجال وأعضاؤها،
والنساء وأعجازها، وجوز الصميري فيه النصب على المفعول معه بلا تأويل،
وجوزه بعضهم على تأويل ما قبل الواو جملة حذف ثاني جزأيا.

ثانيهما: أن يتقدم الواو جملة ليس فيها معنى الفعل نحو: أنت أعلم ومالك
والمعنى بمالك، وهو عطف على أنت، ونسبة إليه مجاز.

الثاني: ما يجب فيه النصب، وهو أن يتقدم الواو جملة فعلية أو اسمية فيها

معنى الفعل، وقبل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو: مالك وزيدًا، وما شأنك وزيدًا، وما صنعت وإياك، فلا يجوز العطف هنا لامتناعه، والنصب في الاسمية بـ«كان» مضمرة قبل الجار وهو اللام و«شأن»، أي: ما كان شأنك وزيدًا، أو بمصدر «لابس» منويًا بعد الواو؛ أي: ما شأنك وملابسة زيدًا أو ملابesk زيدًا، قاله سيبويه.

قال أبو حيان نقلًا عن شيخه ابن الضائع: هكذا تقدير معنى الإعراب لأنه عند سيبويه مفعول معه، وتقدير الملابس يجعله مفعولًا به، وقال السيرافي وابن خروف: المقدر فعل وهو: «لابس» لأن المصدر لا يعمل مقدرًا.

الثالث: ما يختار فيه العطف، وهو أن يكون المجرور في الصورة السابقة ظاهرًا أو ضميرًا لمرفوع منفصلاً نحو: ما شأن عبد الرحمن وزيد، وما أنت وزيد، فالأحسن العطف لإمكانه وهو الأصل، ويجوز النصب، ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب.

ورد بالسمع قال: «وما أنت والسير في متلف».

وسمع: ما أنت وزيدًا، وكيف أنت وقصعة من ثريد، قال سيبويه: أي: ما كنت وزيدًا، وكيف تكون وقصعة من ثريد، لأن «كان» تقع هنا كثيرًا. اهـ
قال الفارسي: وكان هذه المضمرة تامة لأن الناقصة لا تقل هنا، واختاره الشَّلَوِيُّين وقال أبو حيان: الصحيح أنها الناقصة، وأنها تعمل هنا و«كيف» خبرها وكذا «ما».

الرابع: ما يختار فيه النصب، وهو أن تجتمع شروط العطف لكن يخاف منه

فوات المعية المقصودة نحو: لا تغتذ بالسّمك واللبن، أي مع اللبن؛ لأنّ النصب يبين مراد المتكلم، وكذا إذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو قوله:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين مع الطحال

فإن لم يصلح الفعل للتسلط على المعطوف امتنع العطف عند الجمهور، وجاز النصب على المعية وعلى إضمار الفعل الصالح نحو: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ

وَشُرَكَاءَكُم﴾ [يونس: ٧١] فإما أن يجعل مفعولاً معه أو مفعولاً بأجمعوا مقدراً،

ومثله: ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ﴾ [الحشر: ٩] فالإيمان مفعول معه أو به

بـ«اعتقدوا» مقدراً، فإن لم يحسن جعل «مع» موضع الواو ولم يمكن تسليط العامل على المعطوف تعين الإضمار وامتنع المفعول معه والعطف كقوله:

إذا ما الغايات برزْنَ يوماً وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونَ

فيقدر: «وكحلن»؛ لأن «زججن» غير صالح للعمل في العيون، وموضع

الواو غير صالح لـ«مع»، وذهب أبو عبيدة والأصمعي واليزيدي والمازني

والمبرد إلى جواز العطف على الأول بتضمين العامل معنى يتسلط به على

المتعاطفين، واختاره الجرمي وقال: يجوز في العطف ما لا يجوز في الأفراد نحو:

أكلت خبزاً ولبناً.

الخامس: ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء، وذلك إذا أكد

ضمير رفع متصل نحو: ما صنعت أنت وإياك، ونحو: رأسه والحائط؛ أي:

دع، وشأنك والحج؛ أي: عليك، بمعنى الزم، وذلك مقيس في كل متعاطفين

على إضمار فعل لا يظهر. فالمعية في ذلك والعطف جائزان، والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية منها الكون في حين واحد دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر، قال أبو حَيَّان: وفي تمثيل سيبويه بهذه الأمثلة رد على من يعتقد أن المفعول معه لا يكون إلا مع الفاعل. أفاده في "شرح الجمع".

قال المؤلف: (وأما خبرُ كان وأخواتها واسمُ إنَّ وأخواتها فقد تقدَّم ذكرُهما في المرفوعات، وكذلك التَّوابع فقد تقدمت هناك) فلا حاجة لإعادتها هنا. ولما فرغ من ذكر المنصوبات شرع يتكلَّم على المخفوضات فقال:

(بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ)

المخفوضات جمع مخفوض، والخفض الدعة، وعيش خافض، والخافض في الأسماء الحسنى من يخفض الجبارين والفراعنة، والانخفاض الانحطاط وخفض بالمكان أقام. وهو في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء.

والأسماء (المخفوضاتُ ثلاثة) أقسام: «مخفوضٌ بالحرف، ومخفوضٌ بالإضافة» ومخفوض بالتبعية وهو المراد بقوله: (وتابعٌ للمخفوض) وقد اجتمعت الثلاثة في البسمة وهذه طريقة مرجوحة.

والراجع أن المخفوضات قسمان، فأما الخفض بالتبعية فمرجوح عند الجمهور كما تقدم.

فإن قلت: الجر بالإضافة رأي الأخفش وهو مرجوح أيضاً.

قلت: المراد الجر الكائن بسببها من أن الجار المضاف على رأي سيبويه، أو فيها من أنه الحرف المقدر على رأي ابن مالك.

(«فأما المخفوضُ بالحرف» يعني به حرف الجر (فهو ما يخفضُ بمن) ترد

من اسماً مفعولاً كقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]، قال: وكذا حيث كانت فهي في موضع المفعول به.

قال الطيبي في "حاشيته": وإذا قدرتها مفعولاً كانت اسماً كـ«عن».

قلت: وترد فعل أمر من: «مان يمين»: كذب (وإلى) قال السيوطي: وترد

اسماً بمعنى النعمة وجمعه الآلاء. اهـ

قلت: وترد فعل أمر لل اثنين من «وأل، يئل»: طلب النجاة.

قال المؤلف: (وعن): وترد اسمًا بمعنى جانب: «من عن يميني مررت وأمامي»، وكقوله:

على عن يميني مرّت الطير سُنحاً وكيف سُنوح واليمينُ قطعُ
وتكون «عن» مصدرية في عننة تميم كما تقدم.

قال المؤلف: (وعلى) فعلاً ماضياً بمعنى صعد.

قال المؤلف: (وفي) وترد اسمًا بمعنى «الفم» مجرورًا، وفعل أمر للمؤنث من «وفى، يفي».

قال المؤلف: (ورُبّ) وفيها لغات تقدم ذكرها صدر الكتاب، وزعم ابن فضال المجاشعي في "الهوامل والعوامل" أنها ثنائية الوضع ساكنة الثاني كـ«هل، وبِل»، وأن فتح التاء مخففة دون الباء ضرورة، وأن فتح الراء مطلقًا شاذ.

والجمهور على أنها ثلاثية الوضع، وأن تخفيف التاء وفتح الراء لغة معروفة. وزعم الكوفية وابن الطراوة أنها اسم مبني لأنها في التقليل مثل «كم» في التكثير، وهي اسم بإجماع، وللإخبار عنها في قوله:

إن يُقتلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لم يكنْ عارًا عليكَ وربُّ قتلٍ عارٌ

وتقع مصدرًا كـ«رب ضربة ضربت»، وظرفًا كـ«رب يوم سرت»، ومفعولًا كـ«رب رجل ضربت».

واختار الرضي أنها اسم؛ قال: لأن معنى «رجل» في أصل الوضع قليل من هذا الجنس، كما أن معنى «كم» كثير من هذا الجنس، لكن قال: إعرابه أبدًا رفع على أنه مبتدأ لا خبر له، قال: فإن كفت بـ«ما» فلا محل لها حينئذ لكونها

كحرف النفي الداخل على الجملة.

وأجاب البصريون بأنها لو كانت اسمًا لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر وأن يعود عليها الضمير ويضاف إليها وذلك وجميع علامات الاسم منتفية عنها، وبأن الرواية في البيت: «وبعض قتل عار»، وإن صحت تلك الرواية فـ«عار» خبر محذوف، أي: هو، والجملة صفة المجرور أو خبره إذ هو في موضع المبتدأ.

قال الفارسي: ومن الدليل على أنها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور، كما فصلوا بين «كم» وبين ما تعمل فيه. أفاده في "الهمع".
قال المؤلف: (الباء) مكسورة مطلقاً، وقيل: تفتح مع الظاهر قال أبو حيان: حكاه أبو الفتح عن بعضهم. وتزاد توكيداً في ستة مواضع: في الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتوكيد.

قال المؤلف: (والكاف) وتقع اسمًا مرادفة لمثل جارة أيضًا، قال سيبويه والمحققون: لا تقع كذلك إلا ضرورة؛ وحينئذ فتجر بالحرف كقوله:

يُضْحِكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمٌ
بِكَالْقُوَّةِ الشَّعْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ

وبالإضافة كقوله:

تَيِّمَ الْقَلْبَ حَبُّ كَالْبَدْرِ لَا بَلْ فاق حسناً من تَيِّمَ الْقَلْبَ حَبًّا
وتقع فاعلة كقوله:

أَتَتْهُوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَيْتُ وَالْقُتْلُ
ومبتدأة كقوله:

بنا كالجوى مما نخاف وقد نرى شفاء القلوب الصاديات الحوائم
واسم كان كقوله:

لو كان في قلبي كقدر قُلامَةٍ فضلاً لغيرك ما أتنك رسائلي
ومفعولة كقول النابغة:

لا يبرمون إذا ما الأفقُ جَلَّله بردُ الشتاء من الإحمال كالأدم
وقال الأخفش والفارسي: تقع كذلك اختياراً كثيراً نظراً إلى كثرة السماع،
وعليه يجوز في «زيد كالأسد» أن تكون في محل رفع، و«الأسد» مجروراً
بالإضافة، وعليه كثير من المعربين، قال ابن هشام: ولو صح ذلك لجمع في
الكلام مثل «مررت بكالأسد». وقال أبو حيان: تقع اختياراً قليلاً. قال أبو
جعفر بن مضاء: هي اسم دائماً، ورده الأكثرون بمجيئها على حرف واحد، ولا
يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلا محذوف منه أو شاذ. وقال بعضهم:
هي اسم إذا زيدت، ورد بأن زيادة الاسم لم تثبت وقل جرّها بـ«مذ». انتهى
من «الهمع».

قال المؤلف: (واللام) والأشهر عند العرب كسرهما مع كل ظاهر إلا
المستغاث، وفتحها مع المضمر غير الياء. وبعضهم يفتحها مع الظاهر مطلقاً.
وبعضهم إذا دخلت على الفعل وقرىء «وما كان ليعذبهم» وخزاعة تكسرهما
مع المضمر، قال في «الهمع»: وإنما كسرت هي والياء، وإن كان الأصل في
الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفاً لموافقة معمولها ولم تكسر الكاف لأنها
تكون اسماً فكان جرّها ليس بالإضافة، وبقيت في المضمر على الأصل لأنه

يتميز ضمير الجر من غيره، ولم يعول في الظاهر على الفرق بالإعراب لعدم اطراحه إذ قد يكون مبنياً وموقوفاً عليه (حروفُ القَسَم) بالجر عطفاً على من (وهي: الواو) ويضمّر معها الفعل وجوباً كما تقدم خلافاً لابن كيسان، وهل هي الواو العاطفة أو بدل من الباء؟ خلاف، جزم مالك ونقله أبو حَيَّان عن الجمهور: بأنها بدل من الباء لتقارب معناهما. وقال السهيلي وغيره: بل هي العاطفة كواو «رب» عطفت على مقدر، ويقويه أنها لا تدخل على مضمر كالعاطفة.

قال المؤلف: (والباء) وهي أصل أحرفه، وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها، ومن ثم جاز حذفها لا غيرها من أحرفه؛ فينصب المقسم به بإضمار فعل القسم. قال ابننا خروف وعصفور: أو فعل آخر كـ«الزم» ونحوه، ويرفع على الابتداء والخبر محذوف وروي بهما قوله: «فقلتُ يمين الله أبرحُ قاعداً». ولا تجر خلافاً للكوفيين في إجازتهم الجر بالحرف المحذوف.

قال المؤلف: (والنَاء) واللام ويكون لما فيه معنى التعجب وغيره كقولهم: «الله لا يؤخّرُ الأجل»، أي: «تالله»، وقوله: «الله يبقي على الأيام منتعل».

(تنبيه): بقي من حروف القسم «أيمن»، وهو حرف عند الرماني والزجاج، واسم على الأصح، وفيه لغات: «أَيْمُن» بفتح الهمزة وضم الميم، «إَيْمُن» بكسر فضم، و«أَيْمَن» بفتحهما، و«إَيْمَن» بكسر ففتح، و«إَيْمُ» بالكسر والضم، و«أَيْمُ» بالفتح والضم، و«إَيْمُ» بكسرتين، و«هَيْمُ» بفتح الهاء مبدلة من الهمزة والضم وهي أغرب لغاتها، و«أَمُ» بفتحتين، و«أُمُ» بالفتح والضم،

و«أم» بالفتح والكسر، و«إم» بالكسر والضم، و«إم» بالكسر والفتح ومن مثلث الحرفين وم مثلثا.

والأصح أنه معرب لعدم سبب البناء. وقال الكوفيون: مبني لشبهه بالحرف في عدم التصرف، والأصح أنه لازم للرفع. وقال ابن درستويه: يجوز جره بواو القسم، والأصح أنه مبتدأ حذف خبره، وقال ابن عصفور: هو خبر والمحذوف مبتدأ والأصح أنه مضاف لله، والكعبة، والكاف، والذي.

فالأول غالب، والباقي نحو: أيمن الكعبة، وقول عروة بن الزبير: أيمنك لئن ابتليت لقد عافيت، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ: «وأيمن الذي نفسي بيده». والأصح أنه مفرد، وقال الكوفيون: هو جمع «يمين» على أفعل كأفلس؛ لأن بناء أفعل لا يوجد في الأسماء مفردًا. والأصح أنه مشتق من اليمين، وبه جزم ابن مالك، وحكى ابن طاهر عن سيبويه أنه مشتق من اليمين. والأصح أن همزتها همزة وصل، وقال الكوفيون: همزة قطع.
(تتمتان):

الأولى: يغني عن القسم: «لا جرم» في حكاية الفراء؛ تقول العرب: لا جرم لآتينك؛ فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى حقًا، وأصلها بمعنى لا بد. قال الكوفية: ويغني عنه أيضًا «عوض»؛ فيقال: عوض لأفعلن، والبصريون لا يعرفون القسم به وإن ذكره الزجاجي.

ويجمع بين أيان توكيدًا سواء اختلف حرف القسم أم لا، فإن اختلف الحرف لم يؤت بالثاني حتى يوف الأول جوابه، فيقال: تالله لأفعلن، بالكعبة لأفعلن، وجوزة الأخفش فيقال: تالله بالله والله لا أفعل، كما يقال: والله والله لا

أفعل البتة.

الثانية: من القسم: غير صريح، قال في "الهمع": وهو ما لا يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسمًا كـ «علمت» نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] قال سيبويه: ومنه قولهم: علم الله، و«شهدت» نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] في رواية الكسر، ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]، و«جاهدت»، و«أوثقت»، و«أخذت»، ومنه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] وهذه الألفاظ في الخبر.

وفي الإنشاء: «نشدتك الله»، و«عمرتك الله» بالتشديد، و«عمرك الله» بضم الراء وفتحها مع ضم العين، و«قعديك الله» بفتح القاف وكسرها، و«عزمت»، ويجوز حذف «نشدت»، ومنه قوله:

قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لِمَا غَنَيْتَ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ

ويجوز حذف الباء فينتصب تاليها نحو: نشدتك الله لما فعلت، والأصل «بالله». اهـ

(فائدة): «نشدتك بالله»: سألتك وطلبت منك، من نشد الضالة: طلبها. و«عمرك الله»: سألتك بتعميرك، أي: بإقرارك له بالبقاء، وهو مخفف عمر تعميرًا، وجاء في الحديث النهي عن قول: «لعمرك الله». و«قعديك الله»، قيل: كأنه قاعد معك بحفظه عليك، أو معناه: يصاحبك الذي هو صاحب كل نجوى.

ثم قال المصنف: (وبواو رب) هذا مذهب الكوفيين والمبرد، والصحيح عند البصريين أن الواو عاطفة، وأن الجر بـ«رب» محذوفة.
واحتجَّ الكوفيون بافتتاح القصائد بها، لقول رؤبة: «وقاتمِ الأعماقِ خاوي
المخترقن»، وقوله: «وليلِ كموجِ البحرِ أرخى سدوله». وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ويوضع كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها. وذهب المبرد إلى أن الفاء جارة في نحو قول امرئ القيس:

فمثلك حبلٍ قد طرقتُ ومرضِعِ فألهيْتُها عن ذي ثَمائمٍ مُحول
وبعضهم إلى أن «بل» كذلك كقول رؤبة: «بل بِلْدٍ مِلءِ الفِجَاجِ قَتْمُهُ»، وهو وهم؛ إذ الجر ونحوه بـ«رب» محذوفة.

قال المؤلف: (وبمذ ومنذ) ومعناها ابتداء الغاية الزمانية كـ«من» إن كان الزمان ماضياً كقول زهير:

لَمِنَ الدِّيارِ بَقْنَةَ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذِ حِجَجٍ وَمَذِ دَهْرٍ
وقول امرئ القيس:

قَفَا نَبِيكَ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ وَرَبْعٍ عَفَّتْ آثَارُهُ مِنْذُ أَزْمَانٍ
والظرفية كـ«في» إذا كان الزمان حاضراً، نحو: ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا. ويدلان على ابتداء الغاية وانتهائها كـ«من، وإلى» معاً إذا كان الزمان معدوداً نكرة نحو: ما رأيته مذ يومين أو منذ يومين. وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر «منذ» للماضي، وعلى ترجيح رفع «مذ»

للماضي.

(تنبيه): تقع «مذ» و«منذ» اسمين، قال ابن هشام: وذلك إذا وقع بعدهما اسم مرفوع أو الجمل الاسمية والفعلية. فإن وقع بعدهما اسم مرفوع فقال المبرد والفارسي وابن السراج: مبتدآن وما بعدهما خبر، ومعناها «الأمدة» إن كان الزمان حاضرًا أو معدودًا وأول المدة إن كان ماضيًا، وقال الأخفش والزجاج والزجاجي: ظرفان مخبر بهما عما بعدهما، وقال أكثر الكوفيين ظرفان مضافان للجملة حذف فعلها وبقي فاعلها، واختاره السهيلي وابن مالك. وقال بعض الكوفيين: خبر لمحذوف بناء على أن «منذ» مركبة من كلمتين: «من، ذو» الطائية. وإذا تليتهما جملة اسمية كقول الأعشى: «وما زلتُ أبغي المالَ مذُّ أنا يافعٌ»، أو فعلية كقول الفرزدق: «ما زال مذُّ عقدتُ يداه إزاره»؛ فالمشهور أنها حيثئذ ظرفان مضافان، ف قيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضافًا إلى الجملة، وقيل: مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر. اهـ

(فائدة): أصل «مذ»: منذ، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال «مذ» عند ملاقة الساكن، ولولا أن الأصل الضم لكسروا؛ ولأن بعضهم يضم بلا ساكن، وقال ابن ملكون: هما أصلان لأنه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه، ويرده تخفيفهم «إن، وكأنّ، ولكنّ» وقال المالقي: إذا كانت «مذ» اسمًا فأصلها «منذ»، أو حرفًا فهي أصل، قاله ابن هشام.

(لطيفة): ألغز أبو عبد الله محمد بن مصعب المقرئ في «مذ» و«منذ» فقال:

أيُّها العالمُ الذي ليس في الأرضِ له مُشَبِّهٌ يُضَاهِيهِ عِلْمًا

أَيُّ شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ تَرَاهُ عَامِلًا فِي الْأَسْمَاءِ لَفْظًا وَحُكْمًا
خَافِضًا ثُمَّ رَافِعًا إِنْ تَفَهَمْتَ يَزِدُّ فَهْمَكَ التَّفَهُّمُ فَهْمًا
يُشَبِّهُ الْحَرْفَ تَارَةً فَإِذَا مَا ضَارَعَ الْحَرْفَ نَفْسَهُ صَارَ اسْمًا
هُوَ مَرْفُوعٌ رَافِعٌ وَهُوَ أَيْضًا رَافِعٌ غَيْرُهُ وَلَيْسَ مَعْمَى
وَهُوَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لِلجَّرِّ حَرْفٌ فَأَجِبْنَا إِنْ كُنْتَ فِي النُّحُوِّ شَهْمًا
قُلْتَ: وَالشَّهْمُ: الذَّكِيُّ الْمُتَوَقِّدُ.

(تكملة): من حروف الجر: «حاشا، وخلا، وعدا»، نحو قوله: «من رامها حاشا النبي ورهطه»، وقوله: «حاشاي إني مسلم معذور»، وقوله: «خلا الله لا أرجو سواك وإنما»، وقوله: «عدا الشُّمطاء والطفل الصغير».
و«كي»: وتختص بها الاستفهامية، و«أي، وما» المصدرتين لا تجر غيرها كقولهم في السؤال عن العلة: كيمه؟ وقال: «يرجى الفتى كيما يضر وينفع».
و«لعل»: والجر بها لغة عقلية حكاه أبو زيد والأخفش والفراء، قال شاعرهم: «لعل أبي المغوار منك قريب»، وأنكرها قوم منهم الفارسي وتعسف في تأويل البيت. وحكم محلها ومجروها كـ«رب».

ومتى: والجر بها لغة لهذيل بمعنى «من» كقول ابن ذؤيب:
شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لَجَجَ خُضْرٍ لَهْنٌ نَيِّجٌ
وتأتى بمعنى «وسط»، وحكي: وضعتها متى كمه، أي: وسطه، وإذا كانت بمعنى «وسطا» فهي اسم، أو «من» فحرف. جزم به ابن هشام وغيره. انتهى من "الهمع".

(تنبيهات):

الأول: حروف الجر عشرون، ثلاثة لا تجر إلا في الاستثناء وهي: «خلا، وعدا، وحاشا»، وثلاثة لا تجر إلا شذوذاً وهي: «كي، ولعل، ومتى»، وسبعة تجر الظاهر والمضمر وهي: «من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام»، والسبعة الباقية لا تجر إلا الظاهر وهي تنقسم إلى أربعة أقسام: قسم لا يجر إلا الزمان وهو «مذ، ومنذ»، وقسم لا يجر إلا النكرات وهو «رب»، وقسم لا يجر إلا «لفظي الجلالة» و«رب» وهو التاء، وقسم يجر كل ظاهر، وهو الباقي.

الثاني: مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم والنصب كذلك، وما أوهم ذلك فإما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، أو على النيابة شذوذاً، والأخير محل الباب كله عند الكوفيين بلا شذوذ، قال ابن هشام وتبعه السيوطي: هو أقل تعسفاً.

الثالث: لا يحذف الجار ويبقى عمله اختياراً، فأما قوله:

إذا قيل أيُّ النَّاسِ شرُّ قبيلة أشارتْ كُلِّيبٌ بالأَكْفِ الأصابعِ

وقوله:

وَكْرِيْمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفُثَّةِ حَتَّى تَبْدَحَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامِ

فضرورة، وحديث البخاري: «صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلته في بيته وسوقه خمس وعشرين ضعفاً» نادر لا يقاس عليه إلا مع «كم» فيحذف بقياس نحو: بكم درهم اشتريت، أي: بكم من درهم، وزعم الزجاج أن الجر بالإضافة، ورد بما يطول ذكره. ومع الحروف الثلاثة السابقة وهي «واو رب،

والباء، وبـل».

الرابع: فصل الجار من مجروره وتأخير عنه ضرورة، أما الأول فيكون بظرف كقوله: إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي -اليوم- عمرو. وبجار مجرور كقوله:

رُبَّ فِي النَّاسِ مُوسِرٍ كَعَدِيمٍ وَعَدِيمٍ يُحَالُ ذَا إِيسَارٍ
ومفعول كقوله: «وَأَقْطَعُ بِالْحَرْقِ الْهَبُوعَ الْمُرَاجِمَ»، أي: وأقطع الخرق بالهبوع، وسمع في الشر بقسم؛ حكى الكسائي: اشتريته بوالله ألف درهم، وقاسه تلميذه علي بن المبارك الأحمر في «رب».

قال أَبُو حَيَّان: وَلَا يَبْعَدُ ذَاكَ إِلَّا أَنْ الْاِحْتِيَاطُ أَنْ لَا يَقْدَمَ عَلَيْهِ إِلَّا بِسَمَاعٍ. قاله في "الهمع".

الخامس: تزايد ما بعد «من، وعن، والباء» فلا تكفهن، كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُنَّ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿فِيمَا نَقَضَهُنَّ مِمَّنَّ فَعَهُنَّ﴾ [النساء: ١٥٥].

وبعد اللام فلا تكفها أيضًا كقول الأعشى:

إِلَى مَلِكٍ خَيْرٍ أَرْبَابِهِ فَإِنَّ لِيَ أَكُلُّ شَيْءٍ قَرَارًا

وبعد «رب»؛ فالغالب الكف وإيلاؤها الفعل الماضي كقوله:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ

وقد يليها المضارع نحو: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ﴾ [الحجر: ٢]، والجملة الاسمية

نحو: «ربما الجامل المؤبل فيهم»، وقد لا يكف نحو: «ربما ضربة بسيف

صقيل».

قال الفارسي : يتعين بعدها الفعلية إذا كفت، وأول البيت على أن «ما» نكرة موصوفة. وقد يحذف الفعل بعدها كقوله:

فذلك إن يلقَ المنيّة يلقها حميدًا وإن يَسْتَغْنِ يومًا فأجدير
وقد تلحق التاء بها ولا تكف كقوله: ماوي ياربتما غارة.

وتزاد «ما» بعد «الكاف» فتكف غالبًا. ويليهما الجمل الاسمية والفعلية
أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمر ولم تخنه مضاربهُ
وقوله:

ألم تر أن البغل يتبع إلفه كما عامرٌ واللؤم مؤتلفان
وقد لا يكف كقوله:

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم
وقال أبو حيّان: لا يكف أصلًا، وأول الأبيات الواردة في ذلك على أن
«ما» مصدرية منسبكة من الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها
بالاسمية ومحله حيثئذ جر. قاله في "الهمع".

السادس: يجب تعليق حروف الجر بفعل أو شبهه ولو مقدّرًا كقوله تعالى:

﴿وَلِإِنْ شَمُوذَ أَخَاهُمْ صَلِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣].

وهل تتعلق بأحرف المعاني؟ أقوال:

أحدها: وهو المشهور؛ المنع مطلقًا.

الثاني: الجواز مطلقًا.

ثالثها: تتعلق بها إن نابت عن فعل حذف ويكون ذلك نيابة لا أصالة، فإن لم يكن كذلك فلا، وعليه الفارسي وابن جني؛ قالوا في نحو: «يا لزيد»: إن اللام متعلقة بـ«يا». ولا يتعلق من حروف الجر زائد كـ«الباء»، و«من» في: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨]، ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

وذلك لأن معنى التعلق: الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعلاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل تقوية وتوكيداً ولم يدخل للربط إلا اللام المقوية فإنها تتعلق بالعامل المقوي نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، ولا تتعلق «لعل» الجارة في لغة عقيل لأنها بمنزلة الحرف الزائد؛ ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء، ولا «لولا» إذا جرت الضمير لأنها بمنزلة «لعل»، ولا «خلا، وعدا، وحاشا» إذا جررن المستثنى لأنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه، قال الأخفش وابن عصفور: ولا الكاف التي للتشبيه. قاله في "الهمع".

السابع: قال ابن فلاح في "المغني": تعلق حروف الجر بالفعل يأتي لسبعة معان: تعلق المفعول به، وتعلق المفعول له كـ«جئتكَ للسمن واللبن»، وتعلق الظرف كـ«أقمت بمكة»، وتعلق الحال كـ«خرج بعشيرته»، وتعلق المفعول معه نحو: ما زلت بزيد حتى ذهب، وتعلق الشبيه بالمفعول به نحو: قام القوم حاشا زيد، وخلا زيد، لأنها نائبة عن «إلا» والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول بها، فكذا المجرور بعد هذه على التشبيه بالمفعول به، وتعلق التمييز

نحو: يا سيدًا ما أنت من سيد. اهـ

قال المؤلف: (وَأَمَّا مَا يُخَفِّضُ بِالْإِضَافَةِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: غَلَامُ زَيْدٍ).

قلت: الإضافة لغة: الإمالة والإسناد، ومنه ضافت الشمس إلى الغروب،

وقول امرئ القيس:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظَهْرَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ قَشِيبٍ مُشْطَبٍ

واصطلاحًا: إسناد اسم إلى آخر على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه

أو ما يقوم مقام تنوينه. وعرفها في الجمع بقوله: نسبة تقييدية بين اسمين

توجب لثانيهما الجر، قال في شرحه: فخرج بالتقييدية الإسنادية نحو: زيد

قائم، وبما بعده نحو: قام زيد.

ولا ترد الإضافة إلى الجمل لأنها في تأويل الاسم، وبالأخير الوصف نحو:

زيد الخياط. اهـ

وتصح بأدنى ملابسة كقوله تعالى: ﴿لَوْلَبِثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى﴾ [النازعات:

٤٦]، أضاف الضحى إلى العشية لكونها طرفي النهار. وقول الشاعر:

إِذَا كَوَّكَبُ الْخُرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ سَهِيلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ

أضاف الكوكب إليها لجدها في عملها عند طلوعه.

(تنبيهات):

الأول: اختلف في المضاف والمضاف إليه ما هو؟ فقال سيبويه: المضاف هو

الأول والمضاف إليه هو الثاني، وهو قول ابن مالك أيضًا. وقال غيره عكسه.

وقيل: يجوز في كل منهما أن يكون مضافًا ومضافًا إليه.

الثاني: اختلف أيضًا في الجار للمضاف إليه؛ فقال سيبويه وابن مالك: المضاف لاتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا بعاملها. وقال الزجاج وابن الحاجب: الحرف المقدر. وقال الأخفش: الإضافة، وهو صريح كلام المصنف، والراجح قول سيبويه.

ويحذف من الاسم عند إضافته ما فيه من نون تثنية وجمع وما ألحق بهما، ومن تنوين ظاهر أو مقدر. ولا تحذف نون مفرد وجمع تكسير، وقد تحذف تاء التانيث للإضافة في قول الفراء وذكر نحوه بعضهم مستدلًا بقول زهير:

إِنَّ الْحَلِيطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرِدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
وأجاب بعضهم عن البيت بأن «عدى» جمع «عدوة» وهي الناحية، وقراءة بعضهم «عُدَّة»: ﴿لَاَعْدُوا لَهُ عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦]، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم: ٣]، ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] وهذا الحذف سماعي كما في "البحر".

ثم ذكر أن مذهب الفراء مرجوح وأن البصريين لا يرون سقوط التاء من نحو هذا للإضافة وتكون الإضافة بمعنى اللام في قول الجمهور لأنها الأصل، وبمعنى «من» عند قوم إذا كان المضاف بعضًا من الثاني وصح الإخبار به عنه، ولم يشترط ابن كيسان والسيرافي صحة الإخبار اكتفاء بالبعضية؛ واستدلا بظهورها في قوله: «فَالْعَيْنُ مِنِّي كَأَنَّ عَرَبٌ تَحْطُّ بِهِ»، وقوله: «كَأَنَّ عَلَى الْمَتْنَيْنِ مِنْهُ إِذَا انْتَحَى».

ورده ابن مالك بأن الفصل بمن لا يدل على أن الإضافة بمعناها، وقد

فصل بها ما ليس بجزء قال: «وإنَّ حديثاً منك لو تعلّمينّه».

قال الجرجاني وابن الحاجب في "الكافية" وابن مالك: وتكون بمعنى «في»

إن كان ظرفاً له كقوله تعالى: ﴿الَّذُ الْخَصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، ﴿بَلْ مَكْرُ الْيَلِ

وَالنَّهَارِ﴾ [سبا: ٣٣]، ﴿وَرَبُّهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، ﴿يَصْنَعِي

السَّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩]، وفي الحديث: «فلا يجدون أعلم من عالم المدينة». قال

في شرحي "الكافية" و"التسهيل": معنى «في» في هذه الأمثلة ظاهر، ولا يصح

تقدير غيرها إلا بتكلف. اهـ

وقول أبي حيان: «لا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره»؛ واضح

البطلان؛ بل لا أعلم أحداً جهل هذه الإضافة غيره، إلا أن تقديرها أقل من

تقدير «اللام» و«من» كما صرح به ابن الحاجب.

وبمعنى «عند» في قول الكوفيين، كـ «هذه ناقة رقود الحلب»: أي: رقود

عنده؛ قال أبو حيان: وهذا وما قدر فيه من باب الصفة المشبهة، والأصل رفعه

على الفاعلية مجازاً للمقايسة. اهـ

والإضافة على قسمين: محضة، وهي التي تفيد تعريفاً بالإجماع أو تخصيصاً

في الأصح إذا كان الثاني معرفة أو نكرة وتسمى أيضاً معنوية.

وغیرها وهي التي لا تفيد شيئاً من ذلك بل تأتي للتخفيف ورفع القبح

فقط، وتسمى لفظية.

وهي أنواع: منها إضافة الصفة إلى معمولها المرفوع بها في معنى أو

المنصوب لأنها في تقدير الانفصال، ولذلك وصف بها النكرة في قوله تعالى:

﴿هَذَا بَلَغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] ووقعت حالاً في قوله: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾

[الحج: ٩] ودخل عليه «رب» في قول جرير: «يَا رَبَّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ»
وقول ابن مالك ردّاً على ابن الحاجب: إنها تفيد التخصيص، رده ابن هشام في "المغني" بما يعلم من مراجعته.

ويشترط في الإضافة إلى المعمول أن تكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كانت بمعنى الماضي فهي محضة؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال.

ومنها إضافة «غير، ومثل، ونحو، وشبه، وخدن، وناهيك، وحسبك، وضربك، وتريك، وندك، وشرعك، ونجلك، وقطك، وقدك»، فإضافتها للتخفيف لمشابتها اسم الفاعل بمعنى الحال، هذا قول سيبويه والمبرد وارتضاه أبو حيان.

وذهب ابن السراج والسيرافي إلى أنها أضيفت لشدة إبهامها، وارتضاه الشَّلَوِيُّين. ومنها إضافة المصدر إلى مرفوعة أو منصوبة في قول ابن برهان: إن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبة فأشبهه الصفة، وهذا مذهب مرجوح، والجمهور على أن إضافته محضة بدليل نعتة بالمعرفة في قول الشاعر:

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا مَنْ عَهَدْتُ فَيْكَ عَذُولًا
وتأكيده بها في قوله:

فَلَوْ كَانَ حَبِّي أَمَّ ذِي الْوَدَّعِ كُلُّهُ لَأَهْلَكَ مَا لَمْ تَسْتَمِعْهُ الْمَسَارِحُ

ومنها إضافة اسم التفضيل في قول الكوفيين والفارسي وأبي الكرم بن الدباس والجزولي وابن عصفور وابن أبي الربيع وجماعة من المتأخرين؛ قال

الفارسي : لأنه ينوي بها الانفصال لكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها، وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه إذ لا ينفك أن يكون بعض الجملة المضاف إليها، وهذا قول مرجوح، والجمهور على أنها محضة لأن وروده حالاً وتمييزاً وبعد «أل» و«رب» لم يحفظ؛ قال السيوطي: قال سيبويه: العرب لا تقول هذا زيد أسود الناس؛ لأن الحال لا يكون إلا نكرة. اهـ

وقال ابن السراج: إن كانت إضافة اسم التفضيل بمعنى «من» فغير محضة؛ لأنها حينئذ في حكم الانفصال، وبهذا قيد قول الكوفيين وإلا فمحضة وعليه حمل قول سيبويه.

وتتعرف الصفة المضافة إلى معمولها إن قصد تعريفها بأن وصف بها من غير اختصاص بزمان دون آخر ولذلك وصف بها المعرفة في قوله سبحانه: ﴿تِلْكَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٤] ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ﴾ [غافر: ٣] ﴿قَالُوا أَإِذَا ضَبَّاحُ﴾ [الأنعام: ٩٦]، إلا الصفة المشبهة فلا تتعرف إلا بدخول «أل»؛ وذلك لأن الإضافة فيها نقلت عن أصل وهو الرفع بخلافها في غيرها فهي عن فرع وهو النصب، وقال الكوفيون والأعلم: هي كغيرها من الصفات؛ فتتعرف إن قصد التعريف، ويجوز اقتران هذا المضاف دون غيره من المضافات بـ«أل» لكون إضافته لفظية، فانتفى المانع وهو اجتماع أداتي تعريف، وذلك إذا كان مثني أو جمعاً على حده، كقول الشاعر:

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمِسْطَوِطَانَا عَدَيْنِ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

وقوله:

ليس الأَحْلَاءُ بالمَصْغِيِّ مَسَامِعِهِمْ إلَى الوَشَاءِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ
أَوْ أَضِيفَ لِمَقْرُونِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُقِيمِ الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥] أَوْ إلَى
مُضَافٍ إِلَيْهِ مُضَافٌ إلَى مَقْرُونِهَا كَقَوْلِهِ:

لَقَدْ ظَفَرَ الزَّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَا بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلْأَسْرٍ وَالْقَتْلِ
أَوْ إلَى مُضَافٍ إِلَيْهِ مُضَافٌ لِمُضْمِرٍ هِيَ فِي مَرْجِعِهِ عَلَى الْأَصَحِّ نَحْوُ:
الْوَدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوَهُ مَنِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالَا
وَمَنْعَ الْمَبْرَدِ هَذِهِ الصُّورَةُ وَأَوْجِبُ النِّصْبَ. أَوْ إلَى مُضْمِرٍ مَا فِي قَوْلِ الْمَبْرَدِ
وَالرَّمَانِي وَالزَّمْخَشَرِي، وَمَنْعَ سَبِيوِيهِ وَالْأَخْفَشِ ذَلِكَ.

أَوْ إلَى مَعْرِفَةِ مَا فِي قَوْلِ الْفَرَاءِ، قَالَ السِّيُوطِيُّ: وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي السَّمَاعِ. أَوْ
أَضِيفَ عَدَدٌ إلَى مَعْدُودٍ. قَالَهُ الْكُوفِيُّونَ، قَالَ السِّيُوطِيُّ: قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:
وَحُجَّتُهُمُ السَّمَاعُ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَاسْتَنْدُوا فِي الْمَنْعِ إلَى الْقِيَاسِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ
الْمُقَادِيرِ؛ فَكَمَا لَا يَجُوزُ الرُّطْلُ زَيْتًا لَا يَجُوزُ هَذَا. اهـ

(تَنْبِيْهُ): ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إلَى أَنَّهُ لَا يُضَافُ اسْمٌ لِمُرَادِفِهِ أَوْ صِفَتِهِ أَوْ
مُوصُوفَةٍ، أَوْ مُؤَكَّدَةٍ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ بِشَرَطِ اخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ،
وَوَافَقَهُمُ ابْنُ الطَّرَاوَةِ، وَأَبُو سَعِيدٍ الضَّرِيرُ، قَالَ الْأَشْمُونِيُّ: وَظَاهِرُ "التَّسْهِيلِ"
و"شَرْحِهِ" مُوَافَقَتُهُ. اهـ

قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ لَوُرُودِهِ فِي الْكَلَامِ الْعَزِيزِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾
[الواقعة: ٩٥]، ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ﴾ [الأنعام: ٣٢]، ﴿بِحَاثِ الْغَرْبِ﴾ [القصص: ٤٤]

وفي الشعر كقول امرئ القيس: «كَبُرَ الْمُقَانَاةُ الْبَيَاضُ بِصُفْرَةٍ»، وقول جرير:
 يَا ضَبُّ إِنَّ هَوَى الْقُبُورِ أَضْلَكُمْ كضلال شعبة أعور الدجال
 ولأن العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان، وإن
 كان الأصل في العطف المغايرة، والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف
 عليه، ومن ذلك في العطف قوله: «فألفى قولها كذباً وميناً».

وأجازت أيضاً نعت الشيء بمرادفه كقوله تعالى: ﴿وَعَرِيبٌ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، وتأكيده به كقوله تعالى: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

والتأويل الذي ذهب إليه المانعون خلاف الأصل. واختلف في هذه
 الإضافة هل هي محضة أو لا؟ قال بالأول جماعة واختاره أبو حيان لأنه لا يقع
 بعد «رب» ولا «أل»، ولا ينعت بنكرة، ولا ورد نكرة. وبالثاني الفارسي وابن
 الدباس وغيرهما.

وذهب ابن مالك إلى أنها شبيهة بالمحضة؛ قال: لأن لها اعتبارين: اتصال
 من جهة أن الثاني غير مفصول بضمير منوي، وانفصال من جهة أن المعنى لا
 يصح إلا بتكلف خروجه عن الظاهر، وكذلك قال فيما ألغي من مضاف
 ومضاف إليه كقول ليبد:

إلى الحول ثم اسمُ السلامِ عليكما ومن يَبْكِ حَوْلًا كاملاً فقد اعتذر
 وقول بعض الطائيين:

أقام ببغداد العراقِ وشوقه لأهل دمشق الشامِ شوقٌ مُبرِّحٌ

ونصه في "التسهيل": «وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا

محضة، وكذا إضافة المسمى إلى الاسم، أو الصفة إلى الموصوف، والموصوف إلى القائم مقام الوصف، والمؤكد إلى المؤكد، والملغى إلى المعتبر، والمعتبر إلى الملغى». انتهى بلفظه.

وهذا مذهب غريب كما في شرحي "التسهيل" لأبي حيان وابن عقيل فإنه جعل الإضافة ثلاثة أقسام وحصر هذا الثالث في سبعة أنواع، والمعروف أنها قسمان فقط، وما في الصبان من تكلف جعلها غير محضة لعله يخرج على قول الفارسي، وإلا فلا مانع من تسميتها شبيهًا بغير المحضة، فاعتراضه على الحفني غير صحيح. ولا يقدم على المضاف معمول مضاف إليه لأنه من تمامه. وجوزه الكسائي على أفعل، والزنجشري وابن مالك على غير النافية كقوله:

فتى هو حقًا غير مُلغٍ فريضةً ولا تتخذُ يومًا سِواه خليلًا
ونص ابن مالك في "التسهيل": «لا يقدم على مضاف معمول مضاف إليه إلا غير مراد به النفي خلافًا للكسائي في جواز: أنت أخانا أول ضارب». اهـ
فأطلق الجواز في غير النافية، وقيده قوم بما إذا كان معمول ظرفًا أو مجرورًا كقوله:

إنَّ امرأً خصَّني يومًا مودَّتَه عند التناثي لعندي غيرُ مكفورٍ

وجوزه قوم على لفظة حق كقوله:

فإنَّ لا أكنَّ كلَّ الشُّجاعِ فإنني بضربِ الطليِّ والهَامِ حقُّ عليمٍ

قال أبو حيان: والصحيح المنع في المسائل الأربع؛ أما الأولى فلم يرد بها سماع، وأما الثلاث فلا يقاس عليها لندور ورود ذلك.

قلت: بل الصحيح الجواز في غير الأولى لورود السماع به، والحجة فيه لا في القياس، فإنه إذا تعارض النص والقياس قدم النص كما يعلم من مراجعة أصول هذا العلم، وارتكاب غير هذا تعسف ظاهر، ونقل ابن الحاج أن قومًا أجازوا التقديم على مثل.

ويكتسب المضاف من المضاف إليه تأنيثًا وتذكيرًا إن صح الاستغناء عنه، وكان بعض الثاني أو كبعضه نحو قوله تعالى: ﴿يَلْقَظُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠] وقول الشاعر:

رؤية الفكر ما يؤول له الأمرُ (م) معينٌ على اجتنب التَّواني

وغير ذلك، ونظمه السيوطي بقوله:

ويكتسبُ المضاف فخذُ أمورًا أحلَّتْها الإضافة فوق عشرِ

فتخصيصٌ وتعريفٌ بناءً وتخفيفٌ كضاربِ عبدِ عمرو

وترك القبح والتجويز شرط والاستفهام فانتسبا لصدر

وتذكيرٌ وتأنيثٌ وظرفٌ وسلَبٌ للمعارف شبه نُكرِ

ومعنى الجنس والحدث المعرِّي فخذُ نظمًا يحاكي عقْدَ دُرِّ

وهي أمور خمسة عشر، ذكر منها في "المغني" تبعًا للمهلبية عشرة.

(تنبيه): لزم الإضافة لفظًا: «حُمادى، وقُصارى» -بضم أولهما- مطلقًا،

فيضافان إلى الظاهر كالضمير نحو:

قصر جديد إلى بلى والعيش في الدنيا انقطاعه

واستشهد به الجوهري على أن «قصارى» يقال فيها: قصر.

و«وحد» إلى ضمير مطلقاً، وتجب لما قبله كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [غافر: ١٢]، وقول الربيع الفزاري:
والذئب أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الرياح والمطر
وقول عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:
وكنت إذ كنت إلهي وحدكاً لم يك شيئاً إلهي قبلكاً
وقوله:

أعاذل هل يأتي القبائل حظها من الموت أم خُلّي لنا الموت وحدنا
وهو لازم النصب على المصدر في حكاية الأصمعي، وقيل: على الحال، أو
على حذف حرف الجر والإفراد والتذكير والتثنية، وقد يثنى أو يجر بـ«على»،
وبإضافة «نسيج، وقريع، وجحيش، وعير، وكلا، وكلتا»، إلى معرفة مثناة
لفظاً نحو: «وكلا الرجلين»، ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]، أو معنى نحو قول
عبد الله بن الزبير:

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
أو بالاشتراك نحو قول الأبيد الرياحي:

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا
واشترطوا في المضاف إليه أن يكون كلمة واحدة احترازاً من نحو:

كلا أخي وخليلي واجدي عضداً في النائبات والمأم الملمات

قالوا: لأنه من الضرورات، وليس كذلك لما قدمنا، قال الكوفيون: وإلى
نكرة محدودة سمع كلتا جارتين عندك مقطوعة يدها، وقال ابن الأنباري: أو

إلى مفرد إن كررت كـ «لا»، و «ذو» وفروعه و «أولوا، وأولات» إلى اسم جنس قياساً كـ «ذي علم» و ﴿وَأَشْهَدُواذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، ﴿ذَوَاتًا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨] وإلى علم سماعاً وقاسها الفراء، وتلغى حينئذ أو إلى ضمير على المختار كقوله: «إنها يعرفُ ذا الفضلِ من الناسِ ذوهه».

وقول الأحوص:

وإننا لنرجو عاجلاً منك مثل ما رجوناه قديماً من ذويك الأفاضل ومنعه الكسائي والنحاس والزبيدي وجل المتأخرين إلا في الشعر وبه جزم الجوهري وليس كذلك. ولزم الإضافة معنى لا لفظاً آل، ويضاف إلى ظاهر كقوله:

نحن آل الله في بلدتنا لم نزلْ آلاً على عهدِ إرم
وقول الله تعالى: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] وإلى ضمير كقول عبد المطلب:

وانصُرْ على آل الصّليِّ — بـ وعابديه اليومَ ألك
ومنع هذه الأخيرة الكسائي والزبيدي والنحاس. وكل وبعض وهما معرفتان بنيتها عند الجمهور ولذلك امتنع وقوعها حالاً وتعريفها بـ «أل»، وقال الأخفش والفارسي وابن درستويه: إنها نكرتان يتعرفان بـ «أل» وينصبان على الحال قياساً على «نصف» ونحوها.

و«أي» بأقسامها فتكون نفس ما تضاف إليه، وهي مع النكرة كـ «كل» ومع المعرفة كـ «بعض»، ولذلك لم تضاف لمفرد معرف إلا مكررة، أو منوياً بها

الأجزاء كقوله:

فلئن لقيتك خالين لتعلمن أيي وأيك فارس الأحزاب
ونحو: أي زيد حسن؟ أي: أي أجزاءه، فإن لم تكن؛ تعين إضافتها إلى
نكرة أو مثني.

ويحذف المضاف جواز الدليل نحو: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]

بدليل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٩]، ونحو: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ﴾ [النور:

٤٠] بدليل ﴿يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾ [النور: ٤٠] ولغير دليل كقول ذي الرمة:

عشية قر الحارثيون بعدما قضى نحبَه في ملتقى القوم هوبُرُ

وهو قياسي ما لم يستبد الثاني بنية الحكم، نحو: ﴿وَسَّالِ الْقَرْيَةَ﴾

[يوسف: ٨٢]، و ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة:

٩٣]، فإن جاز استبداده به فسماعي، وقاسه ابن جني مطلقاً.

وقد يحذف متضايقان وثلاثة، نحو ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]

﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] ثم

الأفصح نيابة الثاني عن الأول في أحكامه من الإعراب وهو ظاهر.

والتذكير نحو قول حسان:

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل

والتأنيث نحو:

مرت بنا في نسوة حولة والمسك من أردانها نافحة

وعود ضميره نحو: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْتَهُمُ﴾ [الكهف: ٥٩] وغير ذلك كحديث: «إن هذين حرام على ذكور أمتي».

والتنكير إذا كان المحذوف مثلاً في قول الخليل وابن مالك؛ ولذلك نصب على الحال في نحو: تفرقوا أيادي سبأ، وركب مع «لا» كحديث: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده».

ومنعه سيبويه، وقد يبقى على جره إن عطف على مماثل للمحذوف أو مقابل له كقول أبي داود الإيادي:

أَكَلَّ امْرِئٌ تَحْسِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وقول الله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] وشرط ابن مالك اتصال العطف أو فصله بـ«لا» كقوله:

وَلَمْ أَرْ مَثَلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ امْرُؤٌ وَهُوَ طَائِعٌ

ورده الجمهور بالآية. وشرط بعضهم سبق نفي أو استفهام كالأمثلة، قال أبو حيان: والصحيح الجواز بدونها كقول عروة العذري:

لَوْ أَنَّ طَبِيبَ الْإِنْسِ وَالْجَنِّ دَاوِيَا لَ - سَذِي بِي مِنْ عَفْرَاءٍ مَا شَفِيَانِي

وقوله:

كُلُّ مُثْرٍ فِي رَهْطِهِ ظَاهِرُ الْعِزِّ وَذِي غُرْبَةٍ وَفَقِيرٍ مَهِينٌ

أو دون عطف عند الكوفيين كقوله:

الْأَكْلُ الْمَالِ الْيَتِيمِ بَطَرًا يَأْكُلُ نَارًا وَسَيَصْلِي سَقَرًا

خلافًا للبصريين.

ويحذف المضاف إليه منوياً بكثرة في الأسماء التامة، وبقلة في نحو: قبل وبعد، ولا يقيسه ابن عصفور إلا في مفرد مضافة زمان وقد يبقى الأول بلا تنوين إن عطف هو على المضاف لمثله، أو عطف عليه مضاف لمثله نحو حديث البخاري عن أبي برزة: «غزوت مع رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم سبع غزوات أو ثمانى». بفتح الياء بلا تنوين.

وحديث أنه صَلَّى الله عليه وآله وسلّم قال: «تحيضن في علم الله ستة أو سبعة أيام».

وخصه الفراء بالمصطحبين كالنصف والربع واليد والرجل وقبل وبعد، قال ابن مالك: وقد ينفي بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن محيصن: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٣٨] وقول الأعشى:

أَقُولُ لِمَا جَاءَنِي فَخْرُهُ سَبْحَانَ مَنْ عُلْقِمَةَ الْفَاخِرِ
قلت: والبيت شاهد أيضاً على أفراد «سبحان» من الإضافة؛ ولذا أنشده سيبويه في الكتاب وهو عنده علم للتسبيح ممنوع من الصرف، وقد ينون ضرورة كقول ورقة بن نوفل:

سَبْحَانَهُ ثُمَّ سَبْحَانَا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلُنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجَمَدُ
وليس كذلك؛ فإنه نون في البيت الثاني لعدم نية المضاف إليه المحذوف، وترك في الأول لنيته.

ولا يفصل بين المتضايفين اختيَاراً عند البصريين إلا بمعموله أو ظرفه على الصحيح كقراءة ابن عامر: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام:

[١٣٧]، وقرئ: ﴿مُخْلَفٌ وَعَدِهِ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، وحديث البخاري: «هل أنتم تاركولي صاحبي». وقيل: لا يجوز بهما، ورد بأن الظرف يتوسع فيه، وبأن المفعول ثبت في السبع. ولا يفصل بهما أجنيين، وأجاز يونس الفصل بالظرف والمجرور غير المستقبل، والصواب قول الكوفيين وهو الجواز مطلقاً فيفصل بالمفعول الأجنبي كقول جرير:

تسقي امتياحاً ندئ المسواك ريقتها كما تضمّن ماء المزنّة الرصفُ

وبالظرف الأجنبي كقول أبي حية النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يومًا يهوديٌّ يقاربُ أو يزيلُ

وبالمجرور كقول عمرة الخثعمية:

هما أخوا في الحربِ من لا أخاله إذا خافَ يومًا نبوءةً فدعاها

وبالقسم، قال أبو عبيدة: «إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ والله ربّها».

وبإما كقوله:

هما خطتا إما إسارٍ ومنّةٍ وإمادم والقتلُ بالحر أجدرُ

ووافقهم ابن مالك على هذين الأخيرين، ولم يذكرهما في "التسهيل".

وبالنتع كقول معاوية:

نجوتُ وقد بلّ المراديُّ سيفه من ابنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ

والمرادي بضم الميم كما في "المصباح" وغيره من كتب اللغة هو أشقى

الآخرين كما في الحديث، فلعنة الله عليه.

وبالنداء كقوله:

كَأَنَّ بِرْدَوْنَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حَارٌّ دَقَّ بِاللَّجَامِ
 وذكره في "شرح الكافية"، وتأوله ابن هشام باحتمال أن يكون «أبا» مضافاً
 إليه على لغة القصر، و«زيد» بدل منه أو عطف بيان، وفيه بُعد.
 وبالفاعل تعلق بالمضاف أو غيره كقوله:

مَا إِنِّ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ وَلَا عِدْمُنَا قَهَرَ وَجْدٍ صَبِّ
 وقول الأعشى:

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهِ بِهِ إِذْ نَجَّاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَّاهُ
 وبالفعل الملغى كقوله:

بِأَيِّ تَرَاهُمْ الْأَرْضِينَ حَلَّوْا أَلْدَبِرَانِ أَمْ عَسَفُوا الْكَفَّارَا
 وبالمفعول له كقول أبي زيد الطائي:

مُعَاوِدُ جِرَاءَةٍ وَقَتِ الْهُوَادِي أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسُ

(تنبيه): يجب كسر آخر المضاف للياء مناسبة لها إلا المثنى، والمجموع على
 حده، وما حمل عليهما، والمعتل الذي لا يجري مجرى الصحيح؛ فيسكن وهو
 الألف من الأول والأخير، والواو من الثاني، والياء من الثلاثة، ثم تدغم الياء
 والواو بعد قلبها ياء في ياء الإضافة، وتسلم الألف فلا تقلب في المثنى
 والمقصور كزيداي، وقوله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، وأما
 ﴿وَحَيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] فقليل، وقد تقلب ياء في المقصور في لغة هذيل
 كقول أبي ذؤيب:

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا الْهُوَاهِمَ فَتُخَرَّمُوا وَلَكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

ويكثر في «الدى، وإلى، وعلى» الاسمين، وقد تكسر الياء مع المقصور
كقراءة الحسن: «عصاي» والمدغمة في جمع أو غيره كقراءة حمزة: «بمصرخي»،
وقول النابغة:

عَلَيَّ لَعَمْرُو نَعْمَةٌ بَعْدَ نَعْمَةٍ لَوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبٍ
بكسر الياء ويجوز فتحها وسكونها في المفرد الصحيح، واختلف في الأصل
منهما فجزم ابن مالك بالأول قال: لأنه حرف واحد فقياسه التحريك به ثم
سكن تخفيفاً، وبعضهم بالسكون قال: لأنه حرف علة ضمير فوجب السكون
كواو «ضربوا»؛ ولأن بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذر الابتداء به، والمتصل
بغيره لا تعذر فيه.

قلت: وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة.

ويقول حذفها مع كسر الذي قبلها كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ (١٧) الَّذِينَ﴾
[الزمر: ١٧ - ١٨] بحذفها وصلًا ووقفًا وخطأ وقلبها ألفًا كقوله:

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوِي إِلَى أُمِّمَا وَيُرَوِّنِي النَّقِيعُ
يريد: أُمِّي، وخصه ابن عصفور بالضرورة، والصواب الجواز كما لغيره.
ويقول حذف الألف مع فتح ما قبلها كقوله:

وَلَسْتُ بِمَدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بَلِيتَ وَلَا لَوَانِي
ومع ضمه كقول ابن غلفاء:

ذَرِينِي إِنَّمَا خَطِيئِي وَصَوْبِي عَلَيَّ وَإِنَّمَا أَهْلَكْتُ مَالِي
يريد: مالي، ذكر هذا الثاني أبو عمرو بن العلاء وأنكره أبو زيد، وقال:

معنى البيت أن الذي أهلكته مال لا عرض، وقال ابن مالك: لا تحذف الياء ولا تقلب ألفاً إذا كانت الإضافة لفظية لأنها في نية الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به، فتشبه ياء «قاص» في جواز الحذف، فلا حظ لها غير الفتح والسكون، وأنكره أبو حيان زاعماً أن هذا لم يذكره أحد غيره، ثم نقله في "الارتشاف" عن ثعلب في "المجالس"، ومن هنا تعلم بطلان اعتراضه على ابن مالك.

وإذا نودي المضاف للياء ففيها لغات أشهرها الحذف وإبقاء الكسر نحو: ﴿يَعْبَادِ اقْنُوتُوا﴾ [الزمر: ١٦] ثم إبقاؤها ساكنة ثم مفتوحة نحو: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنُتُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣] ثم قلبها ألفاً نحو: ﴿يَحْشَرُونِي عَلَى مَا قَرِطُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] ثم حذف الألف مع فتح ما بعدها. كذا قال الأخفش والمازني والفارسي، ومنعه الجمهور، ثم مع ضمه حيث لا لبس قريء: ﴿قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣]، وأنكره ابن هشام اللخمي.

ويقل إثبات الياء وحذفها ألفاً ثابتة إذا كان المضاف إلى الياء في النداء «أما، وعماً» مع «ابن، وابنة» كقول أبي زيد الطائي:

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي أنت خلقتني لدهرٍ شديدٍ
وقول أبي النجم العجلي:

يا ابنة عمٍّ لا تلومي واهجعي وانمي كما ينمي خضابُ الأشجع
والغالب الحذف مع كسر الميم دلالة على الياء أو فتحها دلالة على الألف،

وذهب سيبويه وأصحابه إلى أنه مركب مبني كأحد عشر، ويرد عليهم قوله تعالى: ﴿يَبْنُوهُمْ لَا تَأْخُذُ بِعِصِيٍّ وَلَا بِرَأْسِيٍّ﴾ [طه: ٩٤] فإنه قريء في السبع بالكسر والفتح، أو مع ضمها في قول بعضهم، ولا تحذف في نحو: يا ابن خالي، يا ابنة أخي، ولد «أب» ما للـ «أم» من الحكم إلا أنهما يزيدان على أخواتهما بقلب الياء تاء مكسورة ومفتوحة، وبها قريء في السبع والأول أكثر، ومضمومة في قول الفراء والنحاس وحكاية الخليل: «يا أمت لا تفعلي» ومنعه الزجاج، وهي عوض من الياء أو الألف على الأصح ولذلك لا يجتمعان اختيَارًا عند البصريين، والجمهور من الكوفيين يجيز الجمع بينهما.

قلت: ويشهد له قول الشاعر:

يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِدَانُ فَالنُّومُ لَا تَلَاقِيهِ الْعَيْنَانُ

ويجوز في «الياء» الفتح والقلب إذا ندب المنادى وذلك على لغة من أثبتها ساكنة فيه، وأما على لغة من فتحها فتفتح فقط وتزاد الألف، وكذلك على اللغات الباقية تقلب أَلْفًا وتحذف ألف الندبة.

وتحذف الياء من المنادى المعطوف عليه المندوب استغناءً عنها بالكسرة في قول الجمهور، ومنعه الفراء.

ويضاف «ابنم» إلى الياء فيقال: ابنمي، وكذلك «الفم» فتزد الواو التي هي الأصل وتقلب ياء وتندغم في ياء الإضافة، ويقل: فمي، وقيل: إنه ضرورة لأن الإضافة ترد إلى الأصل، وليس كذلك؛ ففي الصحيحين: «خلوف فم الصائم». قاله ابن مالك وتبعه أبو حيان.

وفي "الأشباه والنظائر": إذا أضيف «الفم» إلى ياء المتكلم رد المحذوف.
قال ابن يعيش: فإن قيل: لم قلبتم الألف هنا ياء مع أنها دالة على الإعراب
وامتنعتم من قلب ألف التثنية؟ وما الفرق بينهما؟.

فالجواب: أن في ألف التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها ياء، وعارضه
الإخلال بالإعراب وهاهنا وجد سببان لقلبها ياء؛ وهو وقوعها موقع
مكسور، وانكسارها قبلها في التقدير من حيث أن الفاء تكون تابعة لما بعدها
فقوي سبب قلبه ولم يعتد بالعارض. انتهى.

ويقال فيه على لغة التضعيف: فمي، والقصر: فهاي، وأما «أب وإخوته»
فلا يرد له اللام إذا أضيف إليها نحو: إن هذا أخي؛ لأنه المستعمل في الإضافة
إلى غيرها، وجوزه الكوفيون والمبرد وابن مالك في «أب» نحو:

كَأَنَّ أَبِي كَرَّمًا وَسُودًا يَلْقَى عَلَى ذِي اللَّبْدِ الْجَدِيدَا

قال ابن مالك: وكذلك «أخ» قياسًا على «أب»، وكذلك «ذي» على
الأصح لأن الأصل في الرفع: «ذوي»، قلبت الواو ياء وأدغمت فيها كالجـ
والنصب، ومنع بعضهم إضافتها إلى الضمير.

(تنبيه): قال الأشموني في "شرح الألفية": في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة
مذاهب:

أحدها: أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب
الجمهور.

والثاني: أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة

ظاهرة. واختاره في "التسهيل".

والثالث: أنه مبني وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب.

والرابع: أنه لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني، وكلا هذين المذهبين بيّن الضعف. انتهى.

قال المصنف رحمه الله: (وهو على قسمين)، هو مبتدأ عائد إلى ما في قوله: «وأما ما يُخَفِّضُ بالإضافة» و«على قسمين» خبره؛ يعني أن الاسم الذي يخفض بالإضافة على قسمين: (ما يُقَدَّرُ باللام، وما يُقَدَّرُ بِمِنْ) وهذا مذهب سيويه والجمهور، وما يوهم أن بالإضافة بمعنى في محمول عندهم على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً، وذهب بعضهم إلى أنها بمعنى اللام على كل حال، وبعضهم إلى أنها ليست على تقدير حرف ولا نيته. والراجح خلاف هذا كله كما تقدم فارجع إليه.

واختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات؛ فقليل: إنها بمعنى «اللام» وعليه الفارسي، وقيل: بمعنى «من» وعليه ابن السراج، قال الأشموني: واختاره في شرحه "الكافية" و"التسهيل"، فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه: «ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات وقد اتفقا فيما إذا أضيف عدد إلى عدد نحو ثلاثمائة على أنها بمعنى: من». انتهى.

(تنبيه): ما لا يمكن تنكيه من المعارف كالمضمرات وأسماء الإشارة لا تجوز إضافته لملازمة القرينة الدالة على تعريفه وضعاً، وأما الأعلام فالقياس

عدم إضافتها وعدم دخول «أل» عليها، والاشتراك الاتفاقي فيها لا يلحقها باشتراك النكرات؛ فإن النكرات تشترك في حقيقة واحدة، والأعلام تتفق في اللفظ دون الحقيقة، وقد جاء إدخال اللام عليها وإضافتها إلحاقاً للاشتراك اللفظي بالوضعي في قوله: بإعدام العمر ومن أسيرها، وقوله: علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم.

واجتمعت «أل» والإضافة في قوله:

وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ أمِّه أبو جندل والزيدُ زيدُ المعاركِ

إلا أن الإضافة فيها أكثر من تعريفها بـ«أل» وذلك لوجهين:

أحدهما: التأنيس بكثرة الأعلام المضافات كعبد الرحمن والكنى؛ فلم يكونا متنافيين.

والثاني: أنه قد عهد من الإضافة عدم التعريف بها في المنفصلة؛ فلم تستنكر كاستنكار دخول «أل» التي لا يكون ما تدخل عليه نكرة، وإن وجد كـ«أرسلها العراك» فقليل بالنسبة للإضافة اللفظية. انتهى مختصراً من "الأشباه".

ثم قال رحمه الله: (فالذي يُقدَّر باللام نحو: غلامُ زيد، والذي يُقدَّر بمن نحو: ثوبٌ خَزٌّ، وبابٌ ساجٍ، وخاتمٌ حديدٍ وما أشبه ذلك) والخاتم: بفتح التاء وكسرهما، ويقال فيه: خيتام وخاتام، قال في "الصحيح": كله بمعنى، والجمع الخواتيم. والخز: نوع من الحرير فارسي معرب. والساج: نوع من الشجر قال في "الصحيح": وهو أيضاً الطيلسان الأخضر، وجمعه سيجان بوزن تيجان.

وأما تابع المخفوض فقد ذكر في المرفوعات فليراجع هناك.

(خاتمة): أثبت جمهور البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور وذلك في بابي النعت والتوكيد، زاد بعضهم: عطف النسق؛ فأما النعت ففي قولهم: هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ، بجر «خرب» لمجاورته لـ «ضب» مع أنه نعت لجحر المرفوع، وقول امرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِّهِ كَبِيرٌ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ

فـ «المزمل» نعت لـ «كبير» المرفوع وجر بمجاورته لـ «بجاد».

وأما التوكيد ففي نحو قوله:

يَا صَاحِبَ بَلَّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ

أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ

بجر «كلهم» للمجاورة لأنه توكيد لـ «ذوي» لا «للزوجات»؛ وإلا لقال: «كلهن».

وأما العطف ففي قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ وَأُزْجِلْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، قال أبو حيان: وذلك ضعيف جدًا ولم يحفظ من كلامهم، والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنهما تابعان بلا واسطة؛ فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بالحرف. انتهى.

وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على المجرور المسحوح، فقليل: الرجل مغسولة، وأجيب عن ذلك بوجهين:

أحدهما: أن المسح هنا: الغسل. حكاه الفارسي عن أبي زيد؛ وخصت

باسم المسح ليقصر في صب الماء عليها إذ كانتا مظنة الإسراف.
ثانيهما: أن المراد المسح على الخفين وجعل ذلك مسحًا للرجل مجازًا،
والسنة بينت ذلك.

ويرجح هذا القول ثلاثة أمور:

أحدها: أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ؛ فينبغي صون القرآن عنه.
الثاني: أنه إذا حمل على ذاك كان العطف في الحقيقة على الأيدي فيلزم
الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية، وإذا حمل على العطف على الرؤوس لم
يلزم الفصل بأجنبي وهو الأصل.

الثالث: أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور، وعلى الأول حمل
على غير المجاور، والحمل على المجاور أولى.
فإن قلت: يدل للتوجيه الأول قراءة النصب.

قلت: لا نسلم أنها عطف على الأيدي بل على محل الجار والمجرور، كما
قال:

يسلكن في نجدٍ وغورًا غائرًا فواسقًا عن قصيدها جوائر. اهـ
وقال أيضًا: لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لأنه
كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعه في البدل لأنه في التقدير
من جملة أخرى فهو محجوز تقديرًا. اهـ

وكذا قال أبو حيان في البدل، بل صرح أنه لم يحفظ من كلام العرب،
وأنكر السيرافي وابن جني الجر بالمجاورة مطلقًا، وتأولا ما ورد من ذلك

بتأويلات واهية وقصره الفراء على السماع، وخصه بعضهم بالنكرة كالمثال، ورد بها حكاية أبو ثروان: «كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك».

وعن الخليل فيه روايتان:

أحدهما: أنه خصه بالمفرد فقط.

ثانيها: أنه أجازة في الجمع أيضًا، وجوزة سيويوه في المثني، والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا آخر ما يسر الله جمعه على المقدمة المباركة.

وكان الفراغ منه يوم الثلاثاء ثاني صفر الخير سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة وألف، ونسأل الله تعالى أن يتقبله منا ويجعله خالصًا لوجهه الكريم وأن يغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا وللمسلمين آمين.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً، والحمد لله ربّ العالمين.

موسوعة

العلامة المتفّن الجامع بين المعقول والمنقول
سيدي الشريف عبدالله بن محمد بن الصديق
الغماري الحسني (١٣٢٨ - ١٤١٣ هـ)

قدّم لها

الشريف الدكتور

عبد المنعم بن عبدالعزيز بن الصديق

إشراف

الدكتور محمود سعيد بن محمد ممدوح

المجلد الخامس عشر

المنطق

المنطق

ويحتوي على:

- ١ - التوقّي والاستِئْزاه عن خطأ البناني في معنى الإله.
- ٢ - رَفْعُ الإشْكال عن مَسْأَلَةِ المُحال.
- ٣ - التنصُّل والانفصال مِنْ فضيحة الإشْكال.

١ - التوقّي والاستِئْزاه
عن خطأ البناني في معنى الإله

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين، ورضي الله عن آله الأكرمين، وصحابته، والتابعين.
أما بعد: فهذا جزء سميته: "التوقي والاستنزاه عن خطأ البناني في معنى الإله"، وأرجو من الله أن يوفّقني للصواب، إنه الكريم الوهاب.
قال صاحب "السلم":

فمفهمهم اشتراك الكلي كاسد وعكسه الجزئي
قال العلامة البناني في "شرحه": «يعني أن الكلي هو الذي يفهم الشركة في معناه، أي: لا يمنع نفس تصوّر معناه من صدقه على متعدّد، كإنسان وأسد، فدخل في تعريف الكلي أنواع».

فذكر النوع الأول ثم قال: «وثانيها ما وجد منه فرد واحد إمّا مع استحالة وجود غيره بدليل خارج عن تصوّره، كالإله؛ أي: المعبود بحق فإن مجرد تصوّر معناه لا يمنع من صدقه على متعدّد، لكن قام الدليل القاطع على وجوب انفراد الله تبارك وتعالى بالالوهيّة واستحالة ثبوتها لغيره، وتفسير الإله بالمستغني عن كلّ ما سواه المُفْتَقِر إليه كلّ ما عداه لا يمنع كونه كلياً؛ إذ لا يوجب تشخيصه؛ لأنّه بهذا المعنى يحتمل أن يصدّق على كثير على سبيل البدليّة» اهـ.

وقال مُحشّيه العلامة علي قصارة: «كان ينبغي إسقاط هذا القسم من أقسام الكلي لأنّه موهم في مقام الالوهيّة ما لا يصحّ في حقّه تعالى من التعدّد

والجِسْمِيَّةِ والتَّرْكِيْبِ فلا ينبغي إطلاقه كما صرَّح به القرافيُّ في شرح "التَّنْقِيحِ" ونصُّه: «إطلاق لفظ الكُلِّيِّ على واجب الوجود فيه إيهامٌ، تمنع من إطلاقه الشَّرِيعَةُ فلذلك تركته أدباً». اهـ

قال سيِّدي عيسى السَّكْتَانِي: «وكذا الجزئيُّ يوهَم النسبة إلى جزء الشيء الموضوع للمجموع فذلك مستحيلٌ في حقِّه تعالى». اهـ
عُلِمَ مِن هَذَا أَنَّ إِطْلَاقَ لَفْظِ الْكُلِّيِّ عَلَى الْإِلَهِ لَا يَجُوزُ شَرْعًا لِلإِيهَامِ الْمَذْكُورِ^(١).

وهذا أولُ خطأٍ مِنَ الْبُنَانِي رحمه الله تعالى.
الثاني: ويشاركه فيه القرافيُّ وأهلُ المنطق؛ أَنَّ الْإِلَهِ لَيْسَ بِكُلِّيٍّ بَلْ هُوَ خَاصٌّ بِاللَّهِ تَعَالَى كَالرَّحْمَنِ وَفِي النَّاسِ كَثِيرُونَ اسْمُهُمْ عَبْدُ الْإِلَهِ.
قال الفيُّومِيُّ في "المصباح المنير": «الِإِلَهِ الْمَعْبُودُ وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ثُمَّ اسْتَعَارَهُ الْمُشْرِكُونَ لَمَّا عَبْدُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى». اهـ
وقال الراغبُ في "مفردات القراءان": «وَالِهُ حَقُّهُ أَلَّا يُجْمَعَ إِذْ لَا مَعْبُودَ سِوَاهُ لَكِنَّ الْعَرَبَ لَا عَقْدَادَهُمْ أَنَّ هَهُنَا مَعْبُودَاتٍ جَمْعُهُ فَقَالُوا الْآلِهَةُ». اهـ
وفي القرآن الكريم: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [يوسف: ٤٠]، وهذه الآية مِنْ أدلة

(١) صرَّح العلماء أيضًا بأنَّه لَا يَجُوزُ وَصْفُ عِلْمِ اللَّهِ بِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْنَى صَحِيحٌ، لإِيهَامِهِ مَعْنَى لَا يَلِيْقُ بِاللَّهِ تَعَالَى.

القائلين بأنَّ اللُّغة توقيفية.

تبين من هذا أنَّ الإله علمٌ خاصٌّ كما قلنا، وأنَّه لتضمُّنه معنى العبادة أطلقه العرب على معبوداتهم على سبيل الاستعارة، وتوهم أهل المنطق أنَّ هذا إطلاقٌ حقيقيٌّ، زعموه كلياً مع أنه علمٌ خاصٌّ، ونظير هذا إطلاقهم لفظ حاتمٍ على الكريم اشتقاقاً من معنى الكرم الذي اشتهر به حاتم الطائي المعروف، ولم يُخرجه ذلك الإطلاق عن عِلْمِيَّته الشخصية. كذلك لفظ «الإله» لا يخرجُه إطلاقه على المعبودات اشتقاقاً من معنى العبادة عن عِلْمِيَّته الخاصة بالله تعالى.

الثالث: أنَّ الكليَّ إنما يتأتَّى في الممكنات كالنبيِّ والملك والعرش والكرسيِّ واللوح والقلم والسماء والشمس والقمر والفلك والكواكب والروح والنفس والإنسان والحيوان والنبات وما إلى ذلك مما يتركَّب من أجناس وفصول ويدخل في دائرة المقولات^(١) العشر المجموعة في قول القائل:

(١) أخذت هذا العلم عن شيخنا العلامة المحقِّق الشيخ العباس بنابي بجامعة القرويين أعاد الله لها مجدها، وهو أحد أربعة علماء عرفوا بالتحقيق. وثانيهم: العلامة مولاي عبد الله الفضيلي، أخذت عنه "رسالة الوضع" ومقدِّمات "جمع الجوامع". وثالثهم: العلامة الشيخ الراضي السناني صاحب "الشذرات" أخذت عنه بعض "جمع الجوامع". ورابعهم: العلامة مولاي أحمد القادري أخذت عنه باب الجنائيات من "المختصر" بـ"شرح الخرشي"، وأجازني أولهم بما يرويه عن سيدي أحمد بن الخياط رحمهم الله جميعاً وأثابهم رضاه.

زيد الطويل الأبيض ابنُ مالك بيتُه بالأمس كان متكي
 بيده عُصْنٌ لَوَاهُ فالتوى فهذه عَشْرُ مقولاتٍ سَوَى
 أما واجب الوجود سبحانه فهو منزَّهٌ عن ذلك، ليس شيء من أسمائه
 وصفاته كلياً يتركَب من جنسٍ يشترك به مع غيره، ولا من فصل يميزه عنه بل
 أَسْمَاؤه وصفاته خاصَّةٌ به لخصوص العلم الشخصي بِمَسْمَاهُ.

الرابع: أَنَّ الكُلِّيَّ لَا يُتَصَوَّرُ كونه محالاً؛ إذ هو ما له جزئياتٌ
 موجودةٌ كالحَيوان، أو ممكنةٌ الوجود كجبلٍ ياقوتٍ.

والمحالُ عدمٌ محضٌ ليست له صورة في الذهن ولا يمكن أن تكون له
 صورةٌ، بل لَا يُدْرِكُ إِلَّا بطريق التشبيه كأن يعقل اجتماع السَّوَادِ والحلاوة في
 العنب مثلاً ثُمَّ يُقال: مثل هذا الاجتماع لَا يكون بين السَّوَادِ والبياض، وأحياناً
 لَا يمكن تقريبه بطريق التشبيه لكون الشيء موجوداً معدوماً في آنٍ واحدٍ
 فكيف يُتَصَوَّرُ كونه كلياً له جزئياتٌ!!؟

والذين اعتبروا «الإله» و«شريك الباري» كِلَيْتَيْنِ مخطئون واهمون لم يعرفوا
 معنى المحال على حقيقته، أو اشتبه عليهم الأمر حين وجدوا كلياً جزئياته
 معدومةً كجبل ياقوت وبحر زُبُّق فاعتبروا المحال كلياً مثله، لكن بينهما بونٌ
 شاسعٌ؛ لأنَّ الممكنَ المعدومَ قابلٌ للوجود وقد أخبر الله أَنَّ في الجنةَ أَنهاراً ﴿مِنْ
 لَبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى﴾ [محمد: ١٥] وهذه
 أمورٌ ممكنةٌ غير موجودةٍ في الدنيا وهي موجودةٌ في الآخرة.

أمَّا المحالُ فإنه مُغرَقٌ في العدم لَا يقبل الوجود بحال، لَا في الخارج وَلَا في

الذهن، ووجود جزئيات الكلّي مرتبّ على وجود صورة له في الذهن والمحال لا صورة له ولا يُذكر إلّا منفيًا.

والخلاصة: أنّ الكلّي لا يكون إلّا في الممكنات فقط دون الواجب والمحال. الخامس: قول البناني في بيان كَلِيّة الإله: «مجرّد تصور معناه لا يمنع من تعدّد مصدوقه لكنّ الدليل القاطع على وجوب انفراد الله تبارك وتعالى بالالوهية» يشتمل على تناقض؛ إذ حاصله أنّ الإله مصدوقه جائز التعدّد عقلاً، والإله واجبُ الإنفراد في واحدٍ عقلاً، وهذا تناقض واضح لا خفاء فيه.

السادس: وهو مبنيّ على ما قبله، أنّ جواز تعدّد الإله ثابتٌ وقيام الدليل القاطع على وجوب تفرّد الله بالالوهية لا يمنع منه؛ لأن جواز التعدّد مفهومٌ ذاتيٌّ، وما بالذات لا يتخلّف، وفي هذا من الخطر ما لا يخفى بل هو هدم للتوحيد.

السابع: أنّ زيادة لفظ: «بحقّ» في معنى الإله لا أصل لها في اللغة ولا علاقة للعقل بها؛ فالإله هو المعبود وكونه معبودًا بحقّ حكم شرعيّ والحكم لا يدخل في الحدّ. قال صاحب "السلم":

وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود الثامن: قوله أيضًا: «تفسير الإله بالمستغني عن كلّ ما سواه المفتقر إليه كلّ ما عداه لا يمنع كونه كليًّا؛ إذ لا يوجب تشخيصه؛ لأنه بهذا المعنى يحتمل أن يصدق على كثير على سبيل البدلية». اهـ

إغراق في الخطأ وتشبّه به إلى حدّ التزمّت حتى أنه لم يفرّق بين ما يُعيّن

المسمّى ويُخصّصه وبين ما ليس كذلك، ومن البدهيات في علم المنطق أنّ التشخيص في الجزئي يمنع الاشتراك فيه فـ«إنسان» كليّ يقبل الاشتراك، و«زيد» جزؤه لا يقبل الشركة لتشخيصه وتعيينه.

فلو فرضنا أنّ الإله بمعنى المعبود كليّ كما قال فإنّ تفسيره بالمستغني عن كلّ ما سواه المُفتقر إليه كلّ ما عداه تخصيص له بما لا يشاركه فيه غيره من المعبودات، فهو بمنزلة التشخيص في «زيد»؛ ذلك أنّ المعبودات بجميع أنواعها من ملائكة وإنسٍ وجنّ وحيوانٍ وأصنام؛ لا يُجيز العقل في شيءٍ منها أن يكون مستغنياً عن كلّ ما سواه مفتقراً إليه كلّ ما عداه؛ لأنها ممكنةٌ والممكن لا يستغني عن المحلّ والمُخصّص.

التاسع: قوله: «إذ لا يوجب تشخيصه» والصواب أن يقول: إذ لا يوجب تعيينه؛ لأن التشخيص لا يجوز أن يضاف إلى الله سبحانه وتعالى.

يرد في هذا المقال ثلاثة إیرادات نذكرها مع الجواب عنها:

الأول: دعوى أن المحال ليس بكليّ يخالف ما أطبق عليه أهل المنطق من اعتبار شريك الباري كليّاً وكذا الإله وأن لم يذكره بعضهم تأدباً كما مر، وتعريفُ المحال يقتضي كليّته أيضاً.

والجواب: مسائل المنطق يُعمَل فيها بما يقضي به العقل والفكر السليم لا بالإجماع أو قول الأكثر، والمنطق الحديث أبطل نظريّاتٍ أطبق عليها القدماء في المنطق القديم.

ومما لا يخفى على دارس أنّ الكليّات مبادئ التصوّرات التي هي حدودٌ ورسومٌ ماهيّات الموجودات الممكنة، فالحدود والرسوم تتركب من أجناسٍ

وفصول وخواص كما هو معلوم.

والموجودات نوعان: موجودات بالفعل كالإنسان والشمس، وموجودات بالقوة كنهر لبنٍ وبحر زئبقٍ وجبل ياقوتٍ، فإنَّ هذه الأشياء ممكنة الوجود وإمكان الشيء كوقوعه فهي موجودة بالقوة.

والكليات التي تدخل في التعريف تقع على أشياء موجودة في الذهن أو الخارج أو فيهما، والمحال لا يتصور في العقل وجوده ويسميه الحكماء منفيًا وحكى شارحُ "العقيدة الطحاوية" إجماع العقلاء على أن المحال ليس بشيء والخلاف الذي حكاه صاحب "جمع الجوامع" بقوله: «فعلى الأصحَّ المعدوم ليس بشيء ولا ذات ولا ثابت» إنما هو في المعدوم الممكن كما قيده به شارحه الجلال المحليّ فثبت أنَّ المحال لا يكون كليًا والعقل لا يمكنه أن يتصور شخصًا قائمًا قاعدًا ولا ثوبًا أبيض أسود، وبالضرورة لا يمكن تصور أفراد لما لا يمكن تصوره في نفسه.

الثاني: قال الشيخ سعيد قدوره في بيان أفراد الكلي الممتنع: «فإنَّ الجمع بين البياض والسواد جمعٌ بين الضدين، والجمع بين القيام والقعود جمع بين الضدين، والجمع بين الترقّي والتدليّ جمع بين الضدين، فتبيّن أنَّ الجمع بين الضدين واقعٌ على كثيرين وأفراده كلّها ممتنعة الوجود في الخارج». اهـ

وهذا الكلام يشتمل على أوهام:

١ - أنَّ الجمع بين الضدين مثلاً لمحاولة فعل المحال الذي هو اجتماع الضدين.

٢ - أنَّ أفراد الكلي ما يتحقّق فيها مفهومه كالإنسان يتحقّق في جزئياته

مفهومه الذي هو حيوان ناطق، وهذا إنَّما يتأتَّى في الماهيَّات الممكنة التي يتمايز أفرادها بالتَّشخيص وغيره في الوجود الدُّهنيِّ أو الخارجيّ.

وماهيَّة المحال عدمٌ بحثٌ لا تقبل الوجودَ في الخارج ولا في الدُّهن، والعدم لا تمايز فيه بين المعدَّات.

٣- أن الكليَّ إنَّما يطلق على شيءٍ موجود بالفعل أو بالقوَّة والمحال ليس بشيءٍ كما مرَّ بيَّانه.

٤- أن تعدُّد الأفراد في الأمثلة التي ذكرها الشيخ سعيد إنَّما هي أمثلة لمتعلِّق المحال أعني: الضُّدين فإنَّه لفظ عامٌّ يشمل الأبيض والأسود والقيام والقعود وغير ذلك من الأضداد الموجودة.

فالتعدُّد واقعٌ فيها، والتَّرقِّي والتَّدليُّ، والليل والنهار، والحياة والموت، لا في المحال الذي هو اجتماعها وهو المحكوم بنفيه وقد اشتبه الأمر على الشيخ سعيد رحمه الله تعالى، يوضح ذلك أن المحال الذي لا يتعلَّق بضدَّين مثلاً كشريك الباري لا يُتصوَّر له أفراد أبداً.

الثالث: من الإیرادات، دخول النَّفيِّ العامِّ على «إله» في قولنا: «لا إله إلا الله» يؤيِّد القول بكليَّته، لأنَّه لا يجوز أن يقال: لا زيدٌ في الدار وإنما يقال: لا إنسانٌ في الدار.

والجواب: أن النَّفيِّ توجَّه باعتبار الإطلاق المجازيِّ أي: لا معبودَ إلا الله، وهذا كما يقال: لا حاتمٌ إلا فلانٌ، أي: لا كريمٌ، أو لا قسَّ إلا فلانٌ، أي: لا فصيحٌ، وهكذا.

فإله في الكلمة المشرَّفة كليٌّ في المعنى المجازيِّ كما أن لفظ حاتم كليٌّ

لاستعماله في الكريم مجازاً، مع أنه في الحقيقة علمٌ شخصيٌّ وكذلك فُسِّ كَيٌّ لاستعماله في الفصيح مجازاً وهو في الحقيقة علمٌ شخصيٌّ لقُسِّ بن ساعدة. الرابع: اختار السنوسيُّ أنَّ معنى «إله» في كلمة التوحيد لا مستغنياً عن كل ما سواه ومفتقراً إليه كل ما عداه إلا الله، فهو على هذا كَيٌّ.

والجواب: أنَّ اختيار السنوسيِّ لهذا المعنى هو الذي غرَّ البُنانيَّ وأوقعه في ذلك الخطأ الذي مرَّ ببيانهُ، والسنوسيُّ إنَّما اختاره ليدَّعي أن كلمة التوحيد شاملةٌ للصفات الواجبة لله تعالى لكنَّ اختياره غيرُ صحيحٍ لأُمور: أحدها: أنَّه تكلف في إدخال تلك الصفات بها لا دليل عليه ولا حاجة تدعو إليه.

ثانيها: أنَّ الإله لم يستعمله العرب إلا بمعنى المعبود، كذلك جاء في القرآن الكريم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٣٥) وَيَقُولُونَ إِنَّا لَنَارِكُوا إِلَهَ الْهَيْتِ الشَّاعِرِ بَجَنُونِ ﴿﴾ [الصافات: ٣٥ - ٣٦]، ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ فِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، ﴿أَجْعَلِ الْأَلْهَةَ إِلَهاً وَاحِداً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ مُّجْأَبٌ﴾ [ص: ٥]، ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهِينَ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١].

فالإله في هذه الآيات وغيرها مفرداً ومثنىً ومجموعاً معناه: المعبود، ونفي المعبودات في الكلمة المشرفة يكفي في إثبات التوحيد ونبذ الشرك ولذلك جعلها الشارع دليلاً على الإسلام وعنواناً له لأنه يلزم بالضرورة من نفي المعبودات نفي الخصائص الألوهية عنها وهي متفية بضرورة العقل والمشاهدة

كما قال الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

فلا حاجة إلى ما تكلفه السنوسي وغيره في شرح الكلمة المشرفة.

وهذا آخر ما رأيت كتابته في هذا الموضوع الذي لم ينتبه له أحد فيما علمت، والحمد لله على توفيقه وإلهامه، وأسأله القبول بفضله.

والداعى إلى تحرير هذا البحث: أني درست للطلبة بزاورتنا الصديقية شرح بناني على السلم، ولما وصلت إلى هذا الموضوع، وبينت لهم خطأ ما قرره بناني كغيره من المنطقيين، طلب مني بعضهم كتابة ذلك البحث، فأجبت طلبهم، لما فيه من عموم الفائدة، وكان أنس رضى الله عنه يقول لبنيه: يا بني قيدوا العلم بالكتابة.

أما مسألة تعلق القدرة بالمحال، فلي فيها رسالة اسمها: "رفع الإشكال عن مسألة المحال" أثبت فيها بما لم يسبقني إليه أحد والحمد لله.

وهي منتفية بضرورة العقل والمشاهدة كما قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

تمة: علم مما حررناه: أن الكلي الجزئي لا يكونان إلا ممكنين، أما واجب الوجود والمحال، فلا شيء منهما يكون كلياً لما مرّ بيانه بتفصيل

٢- رَفْعُ الإشْكال
عن مَسْأَلَةِ المُحَالِ

مقدمة

الحمد لله الكبير المتعال، تنزهه عن مماثلة الحوادث في الذات والصفات والأفعال، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، يهدي ويضل وهو الولي الحميد. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي عين الواجب والجائز، وبين الخائب والفائز؛ ورضي الله عن آله وأصحابه الذين بذلوا في نصرته الدين غاية الإمكان، فنالوا هداية الرحمن.

أما بعد: فإني قرأت كلام الإمام أبي محمد بن حزم -رحمه الله- في مسألة تعلق القدرة بالمحال، فوجدته قد خبط فيها وخلط، وأتى بما يُعدُّ في قبيل الشطط، حيث بنى كلامه على جواب سؤال: هل يقدر الله على فعل المحال؟ فقسَّم في الجواب ونوع، لكنه ما أقنع، ونمَّق الكلام وحَبَّر لكن ما حرَّر. وكان هدفه المقصود، تنزيه الباري -عزَّ شأنه- أن يُنسب عجزٌ إلى قدرته العامة الشاملة؛ وهو مقصد نقدره له ونمدحه عليه. غير أنه في فورة عاطفته الدينية وغيرته الإيمانية غفل عن سرِّ البحث ولبابه، فأتى البيت من غير بابه.

ولو أعمل فكره لأدرك أنَّ السؤال المذكور فاسدٌ لا يُجاب عليه، وأنَّ الصواب أن يقال: هل يريد الله فعل المحال؟ هذا أصل الموضوع، وعليه مدار الكلام. ولأجل توضيحه ألَّفت هذا الجزء الذي سمَّيته: "رَفْعُ الإشكال عن مسألة المُحال".

والله أسأل أن يرزقني التوفيق ويهديني سواء الطريق.

فصل

وقسّم ابن حزم المحال إلى أربعة أقسام :

١ - محال بالإضافة: مثل نبات اللحية لابن ثلاث سنين، وإحباله امرأة، وكلام الأبله الغبي في دقائق المنطق؛ ونحو هذا من المعاني الموجودة ممن هي ممكنة منه، ممتنعة من غيره.

٢ - محال في الوجود: كانهقلاب الحيوان جماداً، والجماد حيواناً، ونطق الحجر، ونحو هذا مما ليس ممكنًا عندنا ولا موجودًا.

قال: وبهذين القسمين تأتي الأنبياء -عليهم السلام- في معجزاتهم الدالة على صدقهم في نبوتهم.

قلت: وهما من قبيل المحال العادي ؛ بمعنى أن استحالتهم مستمدة من العادة الجارية بين الناس، والسنن الكونية التي يمشي عليها نظام العالم. والعقل يقضي بجواز خرق العادة ووقوعه، كانهقلاب عصا موسى ثعباناً، وكلام عيسى في المهدي، وانشقاق القمر للنبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم، وتسليم الحجر عليه بالرسالة. ثم قال:

٣ - محال فيما بيننا في بنية العقل: ككون المرء قائماً قاعداً معاً في حين واحد.

قال: وهذا النوع وإن كان الله قادراً عليه؛ لا يكون البتة في هذا العالم، لا معجزة لنبي ولا بغير ذلك البتة، هذا يُدرك بالضرورة .

قال: ولا يبعد أن يكون الله يفعل هذا في عالم له آخر.

٤ - محال مطلق: وهو المحال لعينه؛ كوجود شريك لله تعالى، أو الولد له،

ونحو هذا مما يقتضي تغييراً في ذات الله سبحانه وتعالى.

قال: وهذا النوع لم يزل الله تعالى يعلمه محالاً ممتنعاً باطلاً قبل حدوث العقل وبعد حدوثه أبداً.

قال: وأما المحال في العقل - وهو القسم الثالث - فإن العقل مخلوق، خلقه الله بعد أن لم يكن، أحدثه الله وأحدث رتبة على ما هي عليه، وكل ما خلقه الله تعالى محالاً في العقل فقط فإنها كان محالاً منذ جعله الله تعالى محالاً وحين أحدث صورة العقل لا قبل ذلك، فلو شاء تعالى ألا يجعله محالاً لما كان محالاً.

قلت: هذان النوعان - أعني الثالث والرابع - من قبيل المحال العقلي. فصارت الأنواع الأربعة نوعين: محال عادي، ومحال عقلي. وما فرق به بين المحال العقلي وبين ما سماه محالاً مطلقاً لا معنى له ولا تحصيل فيه؛ لأن كلا النوعين يقضي العقل امتناعه، ويعلمه الله ممتنعاً باطلاً قبل خلق العقل وبعده، إلا إن كان غرضه أن اجتماع الضدين أو النقيضين مثلاً كان قبل خلق العقل ممكناً ولما خلق العقل وأدرك استحالته صار محالاً. وإليه يشير قوله: وكل ما خلقه الله تعالى محالاً في العقل فقط فإنها كان محالاً منذ جعله الله تعالى محالاً.... إلخ. فهذا في غاية الفساد.

أما أولاً: فلأن الممكن لا يصير محالاً ذاتياً أبداً بحال، ولو جاز ذلك جاز أن يصير الواجب ممكناً، والمحال واجباً، ويبطل حكم العقل.

نعم؛ قد يصير الممكن محالاً عرضياً لداعٍ يقتضي ذلك، كإيمان أبي جهل مثلاً هو في نفسه ممكن لكن تعلق العلم الإلهي بعدم وقوعه، فصار محالاً من هذه الجهة، فهو محال عرضي وليس كلامنا فيه.

وأما ثانيًا: فلأن الله تعالى لم يجعل المحال لأنه عدم، والله لا يجعل العدم.
 ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] عبر عن عدمهم الأصلي، بكيئوتهم أمواتًا، ولم يقل: «وجعلكم أمواتًا»، لأنه لم يجعلهم عدمًا.

وإنما كان المحال معدومًا لأن العدم فصل مقدم لماهيته، إذ هو ما لا يتصور في العقل وجوده، فلا تحصل له صورة في العقل ولا يمكن أن يتصور إلا على طريق التشبيه بأن يعقل بين السواد والحلاوة أمر هو الاجتماع، ثم يقال: هذا الأمر لا يمكن حصوله بين السواد والبياض. أو على طريق النفي بأن يعقل أنه لا يمكن أن يوجد مفهوم اجتماع السواد والبياض.

وأما ثالثًا: فإن المتكلمين والحكماء اختلفوا في الماهيات الممكنة هل هي مجعولة؟ - وهو قول الأشعري والحكماء الإشراقيين - أو غير مجعولة؟ - وهو قول المعتزلة والحكماء المشائين - ومع هذا اتفق الفريقان على أن الماهيات الممتنعة غير مجعولة لما بيناه.

وقوله في المحال العقلي: «لا يبعد أن يكون الله تعالى يفعل في عالمه آخر» دعوى باطلة من جهات:

إحداها: أنه لا دليل على وجود عالم آخر.

ثانيها: أنه لو فرض وجود عالم آخر، فدون إثبات وقوع المحال فيه خرط القتاد، بل إثباته محال.

ثالثها: أن عالم الآخرة أوسع من عالم الدنيا وأبقى، وفيه من أنواع النعيم

والعذاب ما لا يخطر على بال، ومع ذلك لا يقع فيها إلا المحال العادي فقط.
ودونك نصوص القرآن والسنة الواردة في مواقف القيامة ونعيم أهل الجنة
وعذاب أهل النار لا تجد فيها ما يشير إلى وقوع محال عقلي قط.

والحاصل: أن ابن حزم اعترف مجبراً - بأن المحال في العقل لا يكون البتة
لا معجزة ولا غيرها، وأن عدم كونه مدرك بالضرورة، فذهب يلتبس عالماً
آخر يمكن أن يكون الله يفعل فيه المحال!

وإذا كان لم يجد العالم الذي التمس - وهو غير موجود بالضرورة - فقد
وجده ابن العربي الحاتمي في أرض الحقيقة.

قال: وهي مخلوقة من فضلة فضلت من طينة آدم عليه السلام مقدار
السمسمة، وهي من السعة بحيث لو جمع العرش وما حوله والسموات
والأرضون والجنة والنار، كانت كحلقة ملقاة في فلاة من الأرض!!

وزعم أنه دخلها ورأى المحال العقلي واقعاً فيها، كأنه أمر عادي عند
أهلها!! وأطال في وصف هذه الأرض المخلوقة من مقدار سمسمة، وفي
وصف أهلها وما شاهد فيها، بحيث عقد الباب الثامن من "الفتوحات" لهذه
الأرض الغريبة.

قرأت ذلك الباب وأنا لا أزال في الكتاب فراغني خصب خياله وحسن
إنشائه ووصفه، وهو في نظري أخصب خيالاً من بديع الزمان الهمذاني وأبي
القاسم الحريري، وأحسن منهما وصفاً وأقدر على ابتكار المعاني التي لا يقبلها
العقل.

ووجدت العطار نقل في حاشية "جمع الجوامع"، عن كتاب "اليواقيت

والجواهر" أن ابن العربي الحاتمي قال: إن الله تعالى يقدر على خلق المحال عقلاً. وأنه دخل الأرض المخلوقة من بقية خميرة طينة آدم فرأى فيها ذلك بعينه.

قال العطار: إن لم يكن هذا مدسوساً على الشيخ الشعرائي أو ابن العربي فيجب القطع بصرفه عن ظاهره، ولعل ابن العربي أراد به معنى آخر يعلمه واعتقاد ظاهره لا يجوز، وينسب لأبي حيان:

إِنَّ عَقْلِي لَفِي عَقَالٍ إِذَا مَا أَنَا صَدَّقْتُ قَوْلَ كُلِّ قَوْلٍ مُحَالٍ. اهـ

قلت: كلام ابن العربي صريح، والصريح لا يجوز صرفه عن معناه ولا التعلل بأن قائله لعله أراد به معنى يعلمه، لأنه لا معنى له إلا ما هو نص فيه.

وقد بنى ابن العربي كلامه على حديث خلق النخلة من فضلة طين آدم، لكن لم يثبت أن النخلة خلقت من فضلة طينة آدم عليه السلام إلا ما رواه مسرور بن سعيد عن الأوزاعي، عن عروة بن رويم، عن علي عليه السلام مرفوعاً: «أكرموا عمّتكم النخلة فإنها خلقت من فضلة طينة أبيكم آدم» الحديث.

ومسرور؛ قال ابن جبان: يروي عن الأوزاعي المناكير الكثيرة.

وقال العقيلي: هذا الحديث غير محفوظ، لا يعرف إلا بمسرور.

وقال ابن كثير في تفسير (سورة مريم): هذا حديث منكر جداً.

قلت: بل هو موضوع كما قال ابن الجوزي في "الموضوعات"، وهو من كذبات مسرور. والإمام الأوزاعي أجل من أن يروي هذا الكلام البارد السخيف الذي يربط بين الإنسان والنخل برباط النسب^(١).

(١) وقد ورد ما يخالفه؛ قال عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن قتادة، عن سعيد بن أبي

وإني لأعجب من ابن العربي كيف خفي عليه كذب الحديث من جهة الكشف، بعد أن خفي عليه من جهة الصناعة؟!

وقد سئل عنه القطب سيدي عبد العزيز الدباغ، فقال: «ليس هو من كلام النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم». انظر "الإبريز".

الواقع أن ابن العربي - رحمه الله - أتى في هذا الخبر بطامات كبار: ١ - وجود أرض تسمى أرض الحقيقة.

٢ - كونها مخلوقة من قدر السمسم، من فضلة طينة آدم عليه السلام.

٣ - كونها أكبر من الدنيا والآخرة ومعهما العرش وما حوله، يعني الكرسي^(١).

الحسن، أخي الحسن، قال: إن الله تبارك وتعالى خلق آدم، فبقي من طينته بيده شيء فخلق منه الجراد، فهو جند من جنود الله ليس جند أكثر منها.

وروى أيضًا عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب قال: لم يخلق الله بعد آدم شيئًا إلا الجراد، بقي من طينته شيء فخلق منها الجراد.

فهذان الأثران يخالفان ذلك الحديث المكذوب، مع أنها منكران أيضًا وأولهما أشد نكارة لتصريحه بأن الله تعالى بقي بيده من طينة آدم بقية، وهذه صفة الحوادث، تعالى الله عنها.

ثم دعوى وجود بقية فضلت من طينة آدم عليه السلام، تستلزم عدم دقة في تحديد الطين الكافي لخلقه، وهو جهل يتنزه الله عنه.

(١) مع أن الله تعالى نوه عن كبر العرش وعظمته بقوله سبحانه: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾

[النمل: ٢٦] وقال في الكرسي: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]

٤- وقوع المحال العقلي فيها، وهذه كبرى الطامات، والعقدة التي لا تجد حلاً^(١).

٥- أن هذه الأرض عممتنا أيضاً، قياساً على النخلة!!

يضاف إلى ذلك أن أحدًا من كبار الأولياء، كأبي مدين الغوث وأبي الحسن الشاذلي وأبي العباس المرسى والشيخ محمد الحنفي وسيدي علي وسيدي عبدالعزيز الدباغ وغيرهم، لم يذكروا خبر هذه الأرض العجيبة ولا عرجوا عليه، مع أن ابن العربي صرح بأن الأولياء يدخلونها.

ويزاد على ذلك أن سيدي عبد العزيز الدباغ -رضى الله عنه- صدق قول الجمهور: أن القدرة لا تتعلق بالمحال، وسيأتي كلامه إن شاء الله.

فصل

وحكى ابن حزم أقوال الأشعرية والمعتزلة وطوائف منهم -كالبلخي والنظام وعلي الأسواري- في عدم تعلق القدرة بالمحال، وناقش أقوالهم وفند أدلتهم وأورد عليهم إلزامات، كعادته في مناظراته.

ثم اختار أن الله تعالى يقدر على المحال في العقل، وعلى اتخاذ الولد، مع أنه

ولو كانت أرض الحقيقة موجودة كان التنويه بها أحق، لأنها أدل على قدرة الله وسعة ملكه. ولا أدري كيف يجرؤ شخص على ادعاء وجود عالم لم يقم عليه دليل ثم لا يكتفي بذلك حتى يدعي أنه أعظم مما عظمه الله في كتابه!!؟

(١) روى الخطيب في كتاب "الكفاية" عن أحمد بن أبي الحواري قال: سمعت حفص بن غياث يقول: إذا أخبر الراوي عن نفسه بأمر مستحيل؛ سقطت روايته.

من المحال المطلق كما صرح به في تقسيمه السابق، فناقض نفسه.

ثم قال: «وإن كنا لموقنين - بضرورة العقل - بأن الله تعالى لم يفعل قط، ولا يفعل أبداً» وهذا تناقض أيضاً يهدم حكم العقل بجعل المحال ممكناً، ثم يستدل لعدم وقوعه بضرورة العقل!! وأي عقل يستدل بضرورته بعد هدم أهم أحكامه!!

وقد غفل مع هذا عن أمر خطير لم ينتبه له؛ وهو أنه حيث حكم بأن الله تعالى يقدر على فعل المحال، صار ثبوت العلم والصدق والعدل له من قبيل الجائز لا الواجب، ويكون تنزهه عن الولد والجهل والكذب والظلم جائزاً في حقه لا واجباً، وهذه شذاعات بالغة لها خطورة شديدة على عقيدة المسلم، إذ تحمله على اعتقاد جواز لحوق النقص لله، تعالى عن ذلك علواً كبيراً. والقاعدة عند العلماء: أن جواز الشيء بمنزلة وقوعه.

والذي ورط ابن حزم في تلك الشذاعات خطأ عنوان المسألة كما سبق في الخطبة، إذ كان السؤال بصيغة: هل يقدر الله على المحال؟ سيئاً خالياً من الأدب.

«وحسن السؤال نصف العلم». كما ورد في حديث عن ابن عمر رضي الله عنهما. رواه الطبراني في "مكارم الأخلاق"، والبيهقي في "الشعب". هذا مع أن مناط البحث إرادة الله لا قدرته.

وأنا أريد بحول الله أن أكشف الحجاب عن وجه الصواب، وأفتح الأقفال عن غوامض المحال، حتى تظهر للعيان لا يتماهى فيها اثنان.

فصل

هل يريد الله فعل المحال؟ هذا هو السؤال الصحيح، والجواب عنه بلفظ لا أو نعم، واجب لازم.

ومما لا ريب فيه أن تعلق القدرة تابع لتعلق الإرادة، فإذا أراد الله فعل شيء، تعلق به قدرته فأوجدته، وإذا لم يردده لم تتعلق به القدرة فلا يوجد.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل:

٤٠]، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الحج: ١٤].

ومما هو مُدْرَك بالضرورة العقلية: أن الله إذا أراد شيئاً، فلا يعوقه عن فعله عائق ولا يحجزه عنه حاجز، قال تعالى: ﴿إِنْ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن». أما المخلوق فإنه قد يريد الشيء ولا يفعله؛ لعجز قدرته عنه أو لكسل أو لعائق، أو نحو ذلك. إذا تمهد هذا فالجواب عن السؤال المذكور:

أن الله تعالى لا يريد فعل المحال؛ لأنه يلزم على فعله أحد أمرين:

١- إما لحوق النقص لله تعالى، كما في الظلم والكذب ونحو ذلك.

٢- وإما العبث، كما في الجمع بين النقيضين أو الضدين مثلاً.

وكل من النقص، والعبث، ممتنع في حقه تعالى.

والدليل من القرآن، قول الله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾ [آل

عمران: ١٠٨]، ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١].

أفادت هاتان الآيتان أنَّ الله لا يريد فعل الظلم لأنه نقص لا يليق بكماله، وهكذا كل محال، فإن الله لا يريده لمنافاته كماله سبحانه، وستأتي آيات تفيد هذا المعنى إن شاء الله.

وفي الحديث القدسي الصحيح: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي» أي: ما أردت فعله، فعبّر عن عدم إرادة الظلم بتحريمه على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] لا يتناول المحال، وذلك لأمرين:

أحدهما: أن لفظ شيء موصوف بصفة دل عليها ما تقدم بيانه آنفاً، والمعنى: شيء يريد فعله. والمحال لا يريده الله، فلم تتناوله الآية.

ثانيهما: أن المحال معدوم كما هو معلوم، ولذلك يسميه الحكماء والمتكلمون: «منفياً» وقد اتفقوا على أن المنفي ليس بشيء، وإن اختلفوا في الممكن المعدوم، والأصح عند الأشعرية أنه ليس بشيء أيضاً لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩]. فلفظ ﴿شَيْئًا﴾ في الآية، لا يصدق على المحال ولا يشمل به محال.

فإن قيل: ماذا يكون المحال لو أراد الله فعل المحال؟

قلنا: هذا سؤال باطل فاسد، يهمل ولا يجاب عنه.

والله تعالى لا يجوز في حقه أن يريد فعل المحال، إذ يلزم عليه - كما سبق - لحوق النقص لله تعالى، ولحوق النقص له محال.

فصل

المحال أحد أحكام العقل التي يبنى عليها دلائل علم التوحيد وبراهينه، ولا يكون الاستدلال به إلا باعتباره ممتنع الوجود. وكذلك استعمله القرآن في محاجة المشركين كما يمر بك في الآيات التي نتلوها عليك:

١- ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًَا لَنَتَّخِذَنَّهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧]
قال ابن عباس وعكرمة والسُّدِّي: المراد باللهو هنا: الولد.
وقال الزجاج: هو الولد، بلغة حضرموت.
قال ابن عباس: هذا رد على من قال: اتخذ الله ولداً.
وقال الحسن وقتادة: اللهو؛ المرأة بلغة أهل اليمن. وهذا رد على من زعم أن لله زوجة. ومعنى من لدنا: من عندنا.

أفادت الآية تعليق اتخاذ الولد، بإرادة ذلك، وهو تعليق محال بمثله.
أما استحالة اتخاذ الولد، فدليلها قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢]، أي: وما يتأتى له اتخاذ الولد لأن التوالد ممتنع، والتبني لا يكون إلا فيما هو من جنس المتبني وليس لله تعالى جنس، فالبنوة والتبني مستحيلان.

وقوله سبحانه: ﴿بَرِئُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ [الأنعام: ١٠١]، أي: كيف يكون له ولد وهذه حاله؟ أي: أن الولد إنما يكون من زوجة وهو لا زوجة له، وعبر عن الزوجة بالصاحبة للإشارة إلى أنه

لا يوجد من يزواجه لأن الزوجة تستلزم المجانسة ولا مجانس له تعالى .

قال الرخشري: في الآية إبطال الولد من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن مبدع السموات والأرض -وهي أجسام عظيمة- لا يستقيم أن يوصف بالولادة لأنها من صفات الأجسام ومخترع الأجسام لا يكون جسمًا حتى يكون والدًا.

والثاني: أن الولادة لا تكون إلا بين زوجين من جنس واحد، وهو تعالى متعال عن المجانس.

والثالث: أنه ما من شيء إلا وهو خالقه، والعالم به. ومن كان بهذه الصفة، كان غنيًا عن كل شيء، والولد إنما يطلبه المحتاج». اهـ

وأما استحالة إرادة الولد، فقد قَدَّمنا أن الله تعالى لا يريد المحال، وذلك على وجه الامتناع لأمرين:

أحدهما: أن إرادته تقتضي جواز لحوق النقص لله تعالى.

والآخر: أن القضايا الشرطية في براهين التوحيد ومسائل العقيدة يجب أن يكون المقدم فيها ممتنعًا .

وتلك الآية -أعني: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ - قصد بها الرد على المشركين الذين ادعوا لله الولد أو الزوجة، فهي تنفي ذلك أبلغ نفي بأن إرادة ما ادعوه مستحيلة في حقه تعالى، وجاءت جملة: ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ أي: ما كنا فاعلين، مؤكدة لذلك النفي البليغ.

واتخاذ الولد أو الزوجة من المحال المطلق على اصطلاح ابن حزم، وهو

المحال لعينه، وقد اضطرب فيه فذكر أن السؤال عنه متفاسد لا يستحق الجواب، وأصاب في ذلك. ثم زعم أن الله يقدر على فعله، فأخطأ خطأ شنيعاً. واستدل لزعمه بهذه الآية، وبقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [الزمر: ٤] فكان استدلاله أفحش خطأً وأشدّ شناعة؛ لأن الآيتين قصد بهما امتناع إرادة الولد على وجه الاستحالة، كما بينّا آنفاً، ولهذا قال ابن عباس: «كل شيء في القرآن: «لو»، فإنه لا يكون أبداً». رواه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عنه.

فهما تفيدان الرد على المشركين وأنهم نسبوا إلى الله ما لا يجوز في حقه أن يريده فضلاً عن أن يتخذه، لأنه يتضمن نقصاً يتعالى الله عنه، ولهذا ذيلت الآية الأولى بجملة: ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾، وذيلت الثانية بعبارة: ﴿سُبْحَنَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَحِيدُ الْقَهَّازُ﴾.

أما لو قيل: أن الآيتين تفيدان إمكان اتخاذ الولد - كما فهم ابن حزم خطأ - لم يكن فيهما إبطال دعوى المشركين؛ لأنهم - بناء على هذا الفهم السقيم - نسبوا إلى الله ما هو جائز في حقه، ولا ينفع الرد عليهم بأن هذا لم يقع ولا يقع، لأنه حيث ثبت إمكان اتخاذ الولد صار وقوعه في حيز الإمكان أيضاً، وهذا كاف في عذرهم وتوجيه دعواه، إذ المقرّر عند العلماء - كما قدمنا - وهو مركوز في فطرة العقلاء: أن جواز الشيء بمنزلة وقوعه.

على أن الآيتين مسوقتان - كما ترى - في معرض إثبات وحدانية الله، وتنزهه عن الولد، لا في معرض إثبات قدرته.

(تنبيه): الأمر الجائز يصح الوصف به ويكون حقيقياً وإن لم يقع، وذلك

مثل قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله سبحانه:

﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (٢٦) ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦ - ٢٧].

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ».

ويقال لله تعالى: «الوارث»، لأنه يرث الأرض ومن عليها، وإن لم يقع إرث الآن.

فهل يصح أن يقال له: متخذ الولد، باعتباره جائزاً على الرأي الفاسد الذي شدَّ به ابن حزم عن جماعة المسلمين !!؟ بالضرورة لا يصح ذلك ولا يجوز، لأنه شرك صريح نفاه الله في القرآن وذم قائله، وما نفى الله - ولا يجوز أن ينفي أمراً جائزاً في حقه - يمتنع وصفه به جزماً.

٢- ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] رتبت الآية فساد السموات والأرض، على تعدد الآلهة باعتباره محالاً لا يتصور العقل وجوده ولو كان ممكناً، لما تم الاستدلال به على نفي الفساد.

٣- ﴿لَوْ كَانَتْ هَتُولاَءَ إِلَهِةً مَا وَرَدُوهَا﴾ [الأنبياء: ٩٩] وكون الأصنام آلهة محال، فلذلك دخلوا النار مع عابديهم.

٤- ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١].

قال الزمخشري: «معناه: ولو كان الله يتبع أهواءهم ويأمر بالشرك

والمعاصي لما كان إلهًا ولما قدر أن يمسك السموات والأرض». اهـ.
ولا شك ان اتباع الحق لأهواء المشركين محال لا يريد به الله.

٥- ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِ﴾ [الزخرف: ٨١] قال الزمخشري: «معناه: إن كان للرحمن ولد وثبت ذلك ببرهان تورودونه، فأنا أعظم ذلك الولد وأسبقكم إلى طاعته، كما يعظم الرجل ولد الملك لعظم أبيه.

وهذا كلام وارد على سبيل الفرض والتمثيل للمبالغة في نفي الولد والإطناب فيه وألا يترك لناطق به شبهة إلا مضمحلة، مع الترجمة عن نفسه بثبات القدم في التوحيد؛ وذلك أنه علق العبادة بكيونة الولد، وهي محال في نفسها، فكان المعلق بها محال مثلها، فهو في صورة إثبات الكيونة والعبادة وفي معنى نفيهما على أبلغ الوجوه وأقواها». اهـ.

وقال أبو حيان: «إن إله العالم يجب أن يكون واجب الوجود وما كان كذلك فهو فرد مطلق لا يقبل التجزي، والولد عبارة عن أن ينفصل عن الشخص جزء من أجزائه فيتولد منه شخص مثله ولا يكون إلا فيما هو قابل للتجزي وهذا محال في حقه تعالى، فامتنع إثبات الولد». اهـ.

٦- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفْنَحُ لَهُمُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، سيقى هذه الآية لتأيس الكفار من دخول الجنة، وأنه لا حظ لهم فيها إن لم يؤمنوا، فهي مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَٰئِكَ يَكُونُونَ لَكُمْ رِجْسًا﴾ [العنكبوت: ٢٣] ولو كان دخول الحمل في سم الخياط ممكناً لما كان فيها تأيس

للكفار، بل تكون مطمعة لهم في دخول الجنة.

وفيهما أوردناه من الآيات، كفاية في الدلالة على بطلان كلام ابن حزم، وفساد استدلاله.

استدل ابن حزم، لإمكان وقوع المحال العقلي بما يراه النائم في منامه مما لا شك أنه محال في حال اليقظة ممتنع يقيناً.

قال: «بالضرورة يدري كل ذي حس أن الذي جعل المحال ممكناً في النوم، كان قادراً على أن يوجد ممكنًا في اليقظة». اهـ.

قلت: اشتبه عليه المحال فظن ما يراه النائم في منامه من الأضغاث والغرائب محالاً عقلياً، والواقع: أنه ليس في المنامات على اختلاف أنواعها ما يخرج عن المحال العادي.

والظاهر أن ابن العربي الحاتمي حصل له مثل هذا الاشتباه أيضاً حيث ظن ما رآه في أرض السمسم - إن كان يقظة وليس تخيلاً - محالاً عقلياً، مع أنه لم يخرج عن دائرة المحال العادي، لأن من أفراد ما يظن أنه من المحال العقلي لبعده عن المألوف أو لشدة غرابته، فهو من قبيل المشكل.

واستدل ابن حزم أيضاً لرأيه الفاسد بما هو أشد فساداً منه فقال: إن الله تعالى حكى قول اليهود: ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] وقولهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤].

وحكى قول النصاري: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] وقولهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ﴾ [المائدة: ٧٣] وقولهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ

مَرَّيْمَ ﴿[المائدة: ١٧] وهذا كله كذب.

قال: فأبي حماقة أشنع من قول من قال: إن الله قادر على أن يقول كل ذلك حاكياً، ولا يقدر أن يقوله من غير أن يضيفه إلى غيره». اهـ

وأقول: بل الحماقة الشنعاء، والداهية الدهياء، والمصيبة التي ليس لها دواء، هي تجويز الكذب في حق الله تعالى، وإذا كان الله يلعن الكاذب ويذمه، فكيف يصح أن نجوزه في حقه؟!

وقد بيّنا فيما مر أن الله لا يريد فعل المحال لما يلزم عليه من شناعات وقبائح تورط فيها ابن حزم، سامحه الله وغفر له، ولقد كنا نُجِلُّه عن أن يسقط هذه السقطة، لكن الكمال لله تعالى.

فصل

في أخبار توهم تعلق القدرة بالمستحيل

١ - روى الترمذي من طريق أبي قبيل عن سُفْيِ بْنِ مَاتِعٍ عن عبد الله بن عمرو، قال: خرج علينا رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم، وفي يده كتابان فقال: «أندرون ما هذان الكتابان؟» فقلنا: لا يا رسول الله إلا أن نخبرنا.

فقال للذي في يمينه: «هذا كتابٌ من ربِّ العالمين فيه أسماءُ أهل الجنة وأسماءُ آبائهم وقبائلهم ثم أجعل على آخرهم فلا يزاؤ فيهم ولا يُنقُصُ منهم أبداً». ثم قال للذي في شماله: «هذا كتابٌ من ربِّ العالمين فيه أسماءُ أهل النار وأسماءُ آبائهم وقبائلهم ثم أجعل على آخرهم فلا يزاؤ فيهم ولا يُنقُصُ منهم أبداً». ثم قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم بيديه فبندهما.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب»، وقال الحافظ ابن حجر: في "فتح الباري": «إسناده حسن».

قال العلامة الشيخ أحمد بن المبارك في "الإبريز": استشكله بعض الناس وظن أن فيه تعلق القدرة بالمستحيل، حيث جمع أسماء أهل الجنة في كتاب تحمله يمناه عليه السلام وكذا أسماء أهل النار.

وقدّم سؤالاً إلى سيدي عبد العزيز الدباغ، قال فيه: سيدي، قال علماء الكلام: القدرة تتعلق بالممكنات دون المستحيل. مع أن في حديث جاء عن المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم: أنه خرج ذات يوم وفي يده كتابان على أصحابه، وذكر الحديث. وقال: مع صغر جرم الكتابين وكثرة الأسماء، ففي ذلك إيراد الكبير على الصغير من غير تكبير الصغير ولا تصغير الكبير، وإلا فأَي ديوان يحصر أسماء هؤلاء؟!

فهذا أقوى دليل على المحال العقلي من إدخال الواسع على الضيق لو شاء ذلك. مع بقاء هذا على صغره وهذا على كبره.

فأجاب رضى الله عنه بأن ما قاله علماء الكلام وأهل السنة والجماعة هو العقيدة، ولا يمكن أن يكون في أطوار الولاية ولا في معجزات الرسالة ما تحيله العقول، نعم قد يكون فيها ما تقصر عنه العقول فإذا أرشدت إلى المعنى المراد قبلته وأذعنت له.

والكتابة المذكورة في هذين الكتابين كتابة نظر لا كتابة قلم، وذلك أن صاحب البصيرة لا سيما سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، إذا توجه قصده إلى شئ بأن ينظره فإن بصيرته تحرق الحجب التي بينه وبين المنظور إليه

حتى يبلغ نورها إليه ويحيط به، فإذا حصلت صورة المنظور إليه في البصيرة وفرضناها بصيرة كآلة، فإن حكمها يتعدى إلى البصر وتصير القدرة الحاصلة لها حاصلة للبصر أيضًا، فيرى البصر الصورة مرتسمة له فيما يقابله.

فإن كان المقابل له حائطًا رآها في حائط، وإن كان المقابل له يده رآها في يده، وإن المقابل له قرطاسًا رآها في قرطاس.

وعلى هذا يتخرج حديث: «مُثِّلْتُ لِي الْجَنَّةَ وَالنَّارَ فِي عَرَضٍ هَذَا الْحَائِطِ» لأنه صَلَّى الله عليه وآله وسلم توجَّه ببصيرته إليهما وهو في صلاة الكسوف فخرق ذلك إلى بصره وكان المقابل له عرض الحائط فرأى صورتها فيه صَلَّى الله عليه وآله وسلم.

وعليه أيضا يتخرج حديث الكتابين، فإنه صَلَّى الله عليه وآله وسلم توجه ببصيرته إلى الجنة فحصلت صورتها في بصره وكان المقابل له الكتاب الذي في يمينه فجعل عليه الصلاة والسلام ينظر إلى الجنة وسكانها في ذلك الجرم الذي في يمينه فقال: «هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وآبائهم وقبائلهم» ثم توجه ببصيرته إلى النار فحصلت صورتها في البصر وكان الجرم المقابل له الكتاب الذي في شماله فقال: «هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل النار وآبائهم وقبائلهم» وإنما سُمِّيَ الصورة الحاصلة في الجرم كتابًا، لمشابتها للكتابة في الدلالة على ما في الخارج، وإنما أُضيف الكتاب إلى رب العالمين، لأن النور الذي هو سبب في حصول الصورة التي عبَّرَ عنها بالكتاب ليس هو من طوق العبد ولا من كسبه، وإنما هو مدد رباني ونور من عند الله سبحانه.

نخرج من هذا أن المراد بالكتابة الصورة الحاصلة في النظر لا غير فالحديث من نوع الممكنات وهكذا سائر المعجزات والخوارق». اهـ ملخصاً.

وهو جوابٌ نفيسٌ يدلُّ على علوِّ كعب صاحبه ودِقَّةِ نظره وصِحَّةِ إلهامه، وهو مبنيٌّ على عالم المثال الذي أثبتته الصوفية وحَقَّقته العلامة الأصولي علاء الدين القونوي في كتاب "الإعلام" ونقلت كلامه مع كلام غيره، في كتاب "الحجج البيِّنات".

ويؤيده ما رواه الطبراني بإسنادٍ صحيح من طريق ابن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، خرج فبسط كَفَّهُ اليمنى فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتابٌ مِن الله الرحمن الرحيم بأسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم وعشائرهم لا يُزاد فيهم ولا يُنقصُ منهم».

ثُمَّ بسط كَفَّهُ اليسرى فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتابٌ من الله الرحمن الرحيم إلى أهل النار بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم وعشائرهم لا يُزادُ فيهم ولا يُنقصُ منهم».

فهذا الحديث واضحٌ في أَنَّ الكتابة كتابة نظر، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حين نظر إلى كَفِّهِ وتحدَّث، كان يرى أسماء أهل الجنة وأهل النار تمر أمامه وهو يتحدَّث.

يُوضَّح ذلك ويُقرَّبُه: ما يظهر على شاشة التلفزة من كتابة وأشخاص ومناظر تمر أمام الحاضرين وذلك كله واقع في دائرة الإمكان.

(تنبيه): روى ابن عدي في "الكامل" هذا الحديث من طريق عبد الوهاب ابن همام أخي عبد الرازق: أخبرنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر

قال: خرج رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وفي يده كتابان بتسمية أهل الجنة وتسمية أهل النار بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم. قال الذهبي في "الميزان": «هو حديثٌ مُنكَرٌ جدًّا، ويقتضي أن يكون زنة الكتابين عدة قناطير».

قال الحافظ في "اللسان": «وليس ما قاله من زنة الكتابين بلازم، بل هو معجزة عظيمة، وقد أخرج الترمذي لهذا المتن شاهدًا». قلت: كلام الحافظ صواب، فالحديث معجزة عظيمة، وما فيه من إشكال أزاله القطب الدباغ ببيانه الشافي.

٢- قال بعض العلماء في حديث: «يا عبادي إني حَرَمْتُ الظلمَ على نفسي» يؤخذ منه أن الله يقدر على الظلم لكن لا يفعله فضلًا منه وكرمًا. وبنوا على ذلك أمرين:

الأول: تعريف الظلم بأنه وضع الشيء في غير موضعه، كإثابة الكافر وتعذيب المؤمن.

الثاني: مدح الله نفسه بأنه لا يظلم، والمدح لا يكون إلا بما هو مقدور. وهذا خطأ من وجهين:

الأول: أنا بينا فيما مرَّ أن مناط البحث إرادة الله لا قدرته، وأنَّ الله لا يريد فعل المحال لما يلزم عليه من النقص أو العبث، فالله لا يريد فعل الظلم لأنه ينافي كماله، سواء أكان معناه وضع الشيء في غير موضعه أم التصرف في ملك الغير بغير إذنه.

الثاني: أنَّ المدح معناه في اللغة: الشناء الحسن، ولم يقيد بمقدور أو غيره.
وقد مدح العرب النساء وتغزلوا في أوصافهنَّ الخَلْقِيَّةِ ونوَّعوا في وصف
جمالهنَّ، كما مدحوا الطُّبَّاءَ، وعيون المها، ومدحوا الأزهار والورود، وتغنوا
بجمال الطبيعة، وتمدح كثير منهم بأوصافه الخلقية المحمودة.
وعلى أسلوبهم جاء القرآن الكريم فمدح الله ذاته بالكمال الواجب له عقلاً
ومنه تنزهه عن النقائص التي نفاها عنه، في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ
النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿لَمْ
يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٢) ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣ - ٤]، ﴿مَا
أَتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١] فهذه نقائص تمدح الله
بنفيها عنه، لأنها تنافي كماله الواجب له، وتغير الأسلوب في ﴿مَا أَتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ﴾
لأنها سقت لرد قول المشركين ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦].

فصل

في مسألة التكليف بالمحال

بما له مناسبة لموضوع هذا البحث مسألة التكليف بالمحال وهي ذات
خلاف بين العلماء، فمنعه الماتريديَّة والمعتزلة والجمهور وهو الحق، وجوزه
معظم الأشعرية.

ومنهم من منع التكليف بالمحال لذاته وجَّزه بالمحال العادي.
واستدل كل فريق لقوله بما يطول جلبه، وإن كانت أدلة المجوزين ضعيفة

لا تقوم بها حجة، ومن أراد تفصيل الأقوال واستيعاب أدلتها فليطلبها في كتب الأصول.

وغرضي هنا أن أذكر دليلين من القرآن يدلان على المنع .

١- قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

معنى الآية: يريد الله تكليفكم باليسر الذي تحمله قدرتكم ويدخل في استطاعتكم بدون مشقة، ولا يريد تكليفكم بالعسر الذي لا تحتملونه. ولا ريب أن التكليف بالمحال هو نهاية العسر فلا يريد الله بنص الآية؛ وما لا يريد الله لا يجوز أن يكون، وهذا الوجه هو المتعين في الآية. أما من قال: معنى يريد: يطلب، فقد أخطأ، لأنه معنى مجازي، والحمل على الحقيقة واجب.

٢- قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦] الحرج: الضيق. والمعنى: ما يريد الله ليجعل عليكم من ضيق فيما يكلفكم به. والتكليف بالمحال غاية الضيق، فلا يجوز لأن الله لا يريد وما لا يريد الله يستحيل أن يكون، هذان الدليلان لم أر من سبقني إليهما.

فالحمد لله على ما ألهم وعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

تم عشية يوم الإثنين ١٢ من رجب سنة ١٣٩٢ بخط مؤلفه أبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق عفا الله عنه بمَنَّة.

خاتمة

في كلام لبعض الفضلاء في الأشعرية وفي قولهم بأن قدرة الله تعالى لا تتعلق بالمستحيل

لما أتممت تحرير هذا الجزء أطلعت على رسالة لبعض الفضلاء كتبها إلى بعض الإخوان جاء فيها ما نصه:

«وأما كون قدرة الله تعالى لا تتعلق بالمستحيل، فمن خرافات الأشعرية، وتحكمهم على الله تعالى، ومن أغرب ما رأيته في "الإبريز" إقرار سيدي عبدالعزيز لهم على هذا وأخشى أن يكون من زوائد ابن المبارك الذي كان لحمه ودمه أشعرياً، ولو فصد لنزل منه بدل الدم آراء الأشعرية المنتنة، وإلا فهو من خطأ كشف الدباغ؛ ولا بد.

لأن المستحيل إنما يحكم به العقل المخلوق لله تعالى على صفة محدودة لا يمكنه أن يتعدها فكيف يحكم خالقه؟ إن هذا العجب!!

مع أننا نرى الأولياء - وهم مخلوقون - يتصفون بالمستحيل ككون الواحد منهم في الشرق والغرب في لحظة واحدة وبذات واحدة، هكذا في كثير من كراماتهم المقطوع باستحالتها في العقول، كدخول الرجل من جرح في بدن الآخر ويسري مع دمه إلى أن يصل قلبه بدون توسيع الجرح ولا تصغير الجثة. بل وكل الناس يرى المستحيل أحياناً في الرؤيا فيرى نفسه داخلاً في عين إبرة أو غيط بدون تكبير عين الإبرة ولا صغر جسمه.

ويرى نفسه حياً وهو ميت، ويرى نفسه ميتاً فوق نعش، وهو حي حامل

لننعمش، في أمثال هذه المستحيلات.

وأخبار أهل الجنة كلها من قبيل المستحيلات وهي صادرة من مخلوق، بحيث ينكح سبعين حوراء في لحظة واحدة، إلى غير ذلك.

وهذا القرآن يثبت ذلك أيضاً، فإن اتخاذ الولد لله محال عقلاً ومع ذلك فأخبر لو شاء لا تأخذه.

وهذه المسألة هي التي كفّروا بها ابن حزم وهم الكفرة في الحقيقة. نعم هناك مستحيل لا تتعلق به القدرة وهو كون الله تعالى يجعل له شريكاً في الملك مثله.

وكأن هذا هو الذي قصده من قال: قدرة الله تعالى لا تتعلق بالمحال فأخذه الجهالة وعمموه في كل مستحيل. حتى صاروا يحكمون على الله تعالى بما يحكم به على المخلوق». اهـ

والكلام على هذه الجملة، في مقامات:

المقام الأول:

اتهام العلامة أحمد بن المبارك لريقم عليه دليل ولا أمانة بل هو ثقة عدل فاضل صالح ليس في أخبار ترجمته وسيرته ما يثير شكاً في صدقه وصلاحه، رحمه الله ورضي عنه.

ثم أهل المغرب أشعرية فلا بد أن سيدي عبد العزيز الدباغ رضى الله عنه تلقن العقيدة الأشعرية من أبيه أو من العلماء الذين تلقى عنهم مبادئ الدين، وأحكام الصلاة.

والمغاربة -خصوصاً أهل فاس- كان لهم عناية كبيرة بـ"صغرى السنوسى" حفظاً وشرحاً وتفهماً، وكان كثير من العوام يحفظونها كما يحفظون الفاتحة، تبركاً بها وبمؤلفها السنوسى الولي الصالح، وفي مفتحتها تقسيم حكم العقل إلى الواجب والمستحيل والجائز.

المقام الثانى:

اتهم الأشعرية بالضلال ونتاجة الرأي اتهم جائر ظالم وأشد منه جوراً وظلماً أن يقال عنهم: هم الكفرة في الحقيقة.

والواقع: أنهم من خيار المسلمين وفضلائهم، وقفوا في وجوه المعتزلة وغيرهم من الطوائف الضالة واعتقدوا ما جاء في السنة من سؤال القبر وعذابه، والشفاعة، والصراط، والحوض، والميزان، وخروج عصاة المؤمنين من النار، وأنه لا يجب على الله صلاح ولا أصلح، وأنه تعالى منزّه عن كل نقص، موصوف بكل كمال.

وصرّح أبو الحسن الأشعري في كتاب "مقالات الإسلاميين" أنه يصف الله تعالى بما جاء في القرآن وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا تكيف ولا تشبيه، وما نقل عنه من أقاويل ضالة مكذوب عليه، كما بيّنه الحافظ ابن عساكر في كتاب "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري" وهو مهم نفيس، ينبغي الوقوف عليه.

نعم، أوّل متأخروا الأشعرية ظواهر الآيات والأحاديث التي جاءت في الاستواء والعلو والمعية، مع اعتراف زعمائهم بأن التفويض أسلم وأكمل

والذي دعاهم إلى تأويل تلك الظواهر أسباب :
أحدها: أن المتقدمين كابن المبارك وأحمد والترمذي أولوا ظواهر المعية،
بأنها معية علم، وذكروا لها شواهد من كلام العرب.
وهذا يؤذن بأن تأويل ما يشكل من الظواهر سائغ، ولا شك أن ظواهر
الاستواء والعلو مشكل، فتناولوه بالتأويل دفعاً للإشكال. فتخصيصهم بالذم
حيف واضح.

ثانيها: أن المثبتين للصفات المشكلة أسرفوا في إثباتها حتى شبهوا الله
بخلقه، فأثبتوا له المكان، وهو العرش وأنه ينزل منه بحركة إلى السماء الدنيا،
وإذا نزل خلا منه العرش، وأنه يقعد على الكرسي لفصل القضاء يوم القيامة،
ويدع مقدار أربع أصابع بجانبه يقعد عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم، إلى
غير ذلك من الطامات التي تجدها في "كتاب الرد على بشر المريسي" للددارمي،
و"كتاب التوحيد" لابن خزيمة، و"كتاب الأربعين" لأبي إسحاق الهروي،
و"النونية" لابن القيم.

وقال الهروي المذكور مغرّقاً في التشبيه: أنا ألتمز بكل ما ورد في حق الله
من العين واليد والرجل والقدم، ما عدا اللحية والعورة فإنهما لم تردا.
وقال ابن تيمية في تقرير الاستواء بالمعنى المعهود: «إن الله تعالى لو شاء
لاستوى على جناح بعوضة، فاستقلت به بقدرته فكيف بعرش عظيم»^(١).

(١) وتكلم ابن القيم في "بدائع الفوائد" على المفاضلة بين السماء والأرض وذكر حجج
من فضل الأرض وقال: «قال المفضلون للسماء: يكفي في فضلها أن رب العالمين

سبحانه فيها». اهـ (ص ٢٤ ج ٤).

وقال في (ص ٣٩ ج ٤): «فائدة: قال القاضي: صنف المروزي كتاباً في فضيلة النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلّم وذكر فيه إقعاده على العرش، وحكى ذلك عن جماعة ذكرهم بأسمائهم، ثم قال: وإمام هؤلاء كلهم مجاهد إمام التفسير. وهو قول أبي الحسن الدارقطني، ومن شعره فيه:

حديث الشفاعة عن أحمد	إلى أحمد المصطفى مسنده
وجاء حديث بإقعاده	على العرش أيضاً فلا نجده
أمروا الحديث على وجهه	ولا تدخلوا فيه ما يفسده
ولا تنكروا أنه قاعد	ولا تنكروا أنه يقعه

هذه الأبيات رواها أبو محمد محمود بن أبي القاسم الدشتي في كتابه "إثبات الحد لله تعالى، وأنه قاعد وجالس على عرشه"، وإسنادها هالك مظلم، فيه أحمد بن عبيد الله ابن كادش، أقرّ بوضع حديث في فضل أبي بكر، وقال ابن النجار: «كان مخلطاً كذاباً لا يحتاج بمثله». والدشتي من الغلاة في الإثبات إلى حد التشبيه والتجسيم كما هو ظاهر من عنوان كتابه.

والعجب من ابن القيم الذي نقل هذه الأبيات محتجاً بها كأنها ثابتة مسلمة، وهو يسمي الأشعرية معطلة لأنهم نفوا عن الله تعالى وصف القعود والجلوس!!.

ويعني بـ«قول مجاهد» ما رواه ابن جرير في «تفسيره»، قال: حدثنا عباد بن يعقوب الأسدي: ثنا ابن فضيل، عن ليث، عن مجاهد في قوله: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، قال: «يجلسه معه على عرشه».

وهذا القول تفرد به مجاهد في تفسير الآية لم يقله صحابي ولا تابعي ورواه عنه ليث ابن أبي سليم وحاله معروف.

وليريد في آية أو حديث نسبة الجلوس أو القعود إلى الله تعالى، ولكن المثبتين للاستواء جعلوه جلوسًا وقعودًا بممارسة لغلبة التشبيه عليهم.

بل المتواتر عن النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم وعن الصحابة تفسير المقام المحمود بالشفاعة العظمى، وجاء عن مجاهد أيضًا كذلك، وهو الموافق من جهة اللفظ والمعنى.

أما الأول؛ فإن المقام من القيام، والنبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم يقوم في الشفاعة قيامًا طويلاً ولو كان يجلس على العرش ل قيل: «مجلسًا» أو «مقعدًا».

وأما المعنى؛ فإن شفاعته تريح الخلق من عذاب الوقوف وطول الانتظار ولذلك يحمده، وجلوسه على العرش ليس فيه ما يحمده عليه.

ونقل الحافظ ابن عبد البر في "التمهيد" عن مجاهد في قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّشْرِئَةٌ﴾ (٢٢) [القيامة: ٢٢ - ٢٣]، قال: «حقيقة ﴿إِنَّ رَبَّنَا ظَرَفُنَا﴾ قال: تنظر الثواب»، وتعقبه بقوله: «قول مجاهد هذا مردود بالسنة الثابتة وأقاويل الصحابة وجمهور السلف، وهو قول عند أهل السنة مهجور.

ومجاهد وإن كان أحد المقدمين في تأويل القرآن فإن له قولين في تأويل آيتين، هما مهجوران عند العلماء مرغوب عنهما، أحدهما هذا.

والآخر قوله عز وجل: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّخْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] قال: يوسع له على العرش فيجلسه معه. وهذا قول مخالف للجماعة من الصحابة ومن بعدهم، فالذي عليه العلماء في تأويل هذه الآية أن المقام المحمود: الشفاعة». اهـ

وابن القيم غفر الله له يستحسن هذا القول المهجور الشاذ غافلاً عن مخالفته للسنة المتواترة وأقوال الصحابة وغيرهم لميله الشديد إلى التشبيه والتجسيم مثل شيخه ابن تيمية سألحها الله.

وهذه شناعات مخزية تحامهاها الأشعرية بالتأويل السائغ المستمد من كلام العرب في شعرهم ونثرهم، فقاموا بواجب تنزيه الله عن التشبيه بخلقه وهو عمل يثابون عليه عند الله تعالى.

لكن المشبهة والمجسمة لم يعجبهم هذا المسلك من الأشعرية فناصرهم العداء وسعوا في إذائتهم ورموهم بالكفر والضلال، حتى إن الهروي قال في كتابه "ذم الكلام": «إن ذبائح الأشعرية لا تحل».

وكان ابن تيمية يسميهم «معطلة» -بكسر الطاء المشددة- وكذلك ابن القيم، ويسميهم المعتزلة: «مُجْبَرَة»، بضم الميم وسكون الجيم وكسر الموحدة، وما عاداهم أهل الضلال إلا لكونهم على الحق.

ثالثها: المحافظة على عقول العامة من أن يتسرب إليها تشبيه أو تجسيم إذا سمعوا تلك الظواهر وقد تسرب ذلك إلى ابن تيمية وأمثاله مع ما عندهم من العلم فما بالك بالعامي الذي ليس عنده من العلم والقواعد ما يحمي عقله وفكره، من أن ينزلق في هذه المهاوي المهلكة.

ومنذ بضعة أشهر قال أحد الخطباء في خطبة الجمعة -وهو يحفظ القرآن فقط-: «من لم يعتقد أن الله في السماء فهو كافر»، وحصلت ضجة بين المصلين، وقال بعض المدرسين يرد عليه: «وأنا أقول: من لم يعتقد أن الله معنا فهو كافر». واتصلت بالخطيب وسألته عن ذلك، فاعترف به وأصر عليه، مستندًا إلى أن أبا حنيفة قاله!!.

فانظر كيف وقع ذلك الخطيب العامي في هذه الزلة العظيمة وأشاعها بين

العامة؟! مع أن أبا حنيفة لم تصح عنه تلك الكلمة لأن راويها عنه كذاب.
قد يقال: الواجب أن تبقى ظواهر الاستواء والعلو والمعية كما هي من غير
تأويل، ويعتقد معناها من غير تكيف ولا تمثيل.

ونقول: هذا غير متيسر، لأن التشبيه يسبق إلى الأذهان ويغطي عليها.
وقد رأينا المتقدمين الذين تمسكوا بظواهر الاستواء والعلو بدون تكيف
ولا تشبيه، كيف صرح بعضهم بأن الله فوق عرشه بائن من خلقه يفصله عنهم
الكرسى والعرش والسموات، وأن له حدًا!! وهذا هو التشبيه عينه.
وكذلك ظواهر المعية إذا أبقيت على حالها لا بد أن يتسرب إلى الأذهان تحيز
الخالق واتحاده مع الخلق.

على أن القرآن أرشد إلى تأويل المعية بذكر العلم معها، اقرأ الآيات التالية:
﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُم مَّا تَوْسَّوْسُ بِهِ نَفْسُهُ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِمْ مِنْ جَلِّ الْوَرِيدِ﴾ [ق:
١٦]، ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ
مَأْكُتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ
رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾
[المجادلة: ٧]، ففي هذا الآيات إشارة واضحة إلى أن المعية علمية.

وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥]، يراد به
ملك الموت وأعوانه، بدليل قوله سبحانه: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ

رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾ [الأنعام: ٦١].

والمقصود: أن التأويل سلوكه كل من السلف والخلف بلا استثناء، ولم يختص به الأشعرية.

(تنبيه): قال الإمام ابن دقيق العيد: «إن كان التأويل من المجاز البين الشائع، فالحق سلوكه من غير توقف وإن كان من المجاز البعيد الشاذ فالحق تركه، وإن استوى الأمران فالاختلاف في جوازه وعدم جوازه مسألة فقهية اجتهادية، والأمر فيها ليس بالخطر بالنسبة للفريقين». اهـ.

وهذه قاعدة نفيسة يستفاد منها أن التأويل لا يذم إلا إذا كان بعيداً شاذاً ينبو عنه ظاهر اللفظ أو ينافيه الأسلوب والسياق. وفيما عدا ذلك فهو دائر بين الوجوب والجواز.

المقام الثالث:

كشف الدباغ مصيب جداً، لأنه يوافق الواقع الذي لا مرية فيه حتى إن ابن حزم الذي أجاز تعلق القدرة بالمحال صرح بأنه لم يقع معجزة لنبي ولا يمكن أن يقع أبداً بحكم الضرورة العقلية كما مر في كلامه.

ودعوى دخول الولي من جرح في بدن الآخر ويسري مع دمه حتى يصل إلى قلبه دون إثباتها خرط القتاد، بل لا يمكن إثباتها حتى ينقلب المحال العقلي جائزاً.

ومن المقرر في علم الأصول: أن الخبر إذا خالف المعقول يقطع بكذبه. ويلاحظ أن الله تعالى اعتبر دخول جسم كبير في جسم صغير ممتنع

الوقوع، حيث علق على حصوله دخول الكفار للجنة حيث قال سبحانه: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، وما اعتبره الله ممتنعاً فهو في الواقع ممتنع لا يمكن وقوعه أبداً بحال، وما سمعنا أن أحداً رأى نفسه في الرؤيا يدخل في عين إبرة، بل هذا لم يحصل ولن يحصل أبداً.

وما يُرى في الرؤيا من قبيل عالم المثال وهي أشياء تتخيلها الروح وهي سابحة في الخيال، فالشخص الذي يرى نفسه ميتاً وهو يحملها يتخيل أنه على النعش، والواقع أنه فارغ ليس عليه شيء.

وقد أخبرني الأستاذ عز الدين عبد القادر أنه رأى في المنام أربعة نعوش يحملها الناس إلى المقابر وهي متتابعة بعضها إثر بعض، فسأل عنها، ف قيل له: الأول نعش عزيز المصري، والثاني مصطفى النحاس، والثالث جمال عبدالناصر، والرابع عز الدين يعني نفسه.

وبالضرورة كانت النعوش خاوية ليس عليها شيء وإنما هي رموز لهؤلاء الأشخاص والعجيب أنهم ماتوا على هذا الترتيب وأنا بمصر، إلا عز الدين فتركته حياً.

وجود الولي في مكانين متباعدين صحيح واقع، لكن ليس بجسمه الطبيعي بل بجسم مثالي، وهو من باب تعدد الصور الروحانية كما في قضية قضيب البان وغيره.

بل في القرآن إشارة إليه في قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] وقد حررت هذا البحث في كتاب "الحجج البينات" بما فيه كفاية.

ولم يقع المحال العقلي كرامة لولي قط، إلا حكاية نقلها الشعراني في "الطبقات الكبرى" وهي باطلة، بيتاً بطلانها في غير هذا الكتاب.

وليس في أخبار الجنة ونعيمها ما يخرج عن المحال العادي ولم يثبت في حديث أن الرجل في الجنة ينكح سبعين حوراء في لحظة واحدة، ولو ثبت لوجب حمله على الرواية بالمعنى حسب فهم الراوي أو تأويله بأن ذلك يتم بسرعة غير معتادة أو نحو ذلك من التأويل.

ومما تقرر في علم الأصول أن الحديث يجب تأويله إذا خالف ظاهره قضية عقلية.

ويمحس أن ننبه على قاعدة غفل عنها كثير من الناس وهي أنه إذا كان البحث في مسألة عقلية كمسألتنا هذه فيجب أن يكون الاستدلال فيها قبولاً ورداً بدليل عقلي، كما فعل ابن حزم فإنه استدلل لرأيه بدليل عقلي، وإن أخطأ في وجه الاستدلال كما مر بيانه، ولا تجوز محاولة نقضها أو إبطالها بحديث يحتمل تأويل لفظه أو غلط راويه، ولا بحكايات يجوز تكذيب روايتها أو توهيمهم، ومر آنفاً أن الخبر إذا خالف المعقول يقطع بكذبه.

وقال ابن الجوزي: «ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يبين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع».

ولا شك أن تكذيب الراوي أو توهيمه ولو كان ثقة، أهون وأيسر من إبطال قاعدة بنى عليها علم أصول الدين واعتبرها القرآن في أدلة توحيد الله ونفي الولد عنه.

أما قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ آلًا تَحْذَرُهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ [الأنبياء: ١٧] فهو

يدل على استحالة اتخاذ الولد لاستحالة إرادته كما مر بيانه بتفصيل مع بيان خطأ ابن حزم في فهم هذه الآية.

وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [الزمر: ٤] يفيد استحالة التبني في حقه سبحانه كاستحالة التوالد.

قال أبو حيان: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ تشریفاً له وتبنيًا، إذ يستحيل أن يكون ذلك في حقه تعالى بالتوالد المعروف ﴿لَاصْطَفَىٰ﴾ أي: اختار من مخلوقاته ﴿مَا يَشَاءُ﴾ ولدًا على سبيل التبني، ولكنه تعالى لم يشأ ذلك لقوله: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢] وهو عام في اتخاذ النسل، واتخاذ الاصطفاء. ويدل على أن الاتخاذ هو التبني والاصطفاء قوله: ﴿مِمَّا يَخْلُقُ﴾ أي: من التي أنشأها واخترعها. اهـ كلامه.

وقال أبو السعود: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَىٰ﴾ أي: لاتخذ ﴿مِمَّا يَخْلُقُ﴾ أي من جملة ما يخلقه أو من جنس ما يخلقه ﴿مَا يَشَاءُ﴾ أن يتخذه إذ لا موجود سواه إلا وهو مخلوق له تعالى، لامتناع تعدد الواجب ووجوب استناد جميع ما عداه إليه، ومن البين أن اتخاذ الولد منوط بالمماثلة بين المتخذ والمتخذ، وأن المخلوق لا يماثل خالقه حتى يمكن اتخاذه ولدًا، فما فرضناه من اتخاذ ولد لم يكن اتخاذ ولد بل اصطفاء عبد، وإليه أشير حيث وضع الاصطفاء موضع الاتخاذ الذي تقتضيه الشرطية تنبيهاً على استحالة مقدمها، لاستلزام فرض وقوعه انتفاءه، أي لو أراد الله تعالى أن يتخذ ولدًا لفعل شيئاً ليس هو

من اتخاذ الولد في شيء أصلاً بل إنها هو اصطفاء عبد ولا ريب في أن ما يستلزم فرض وقوعه انتفاء فهو ممتنع قطعاً. اهـ

المقام الرابع:

من كفر ابن حزم بنى تكفيره على أنه يلزم من قوله جواز اتخاذ الله ولداً وجواز نسبة الكذب والظلم إليه تعالى، وهذا كفر صريح، لكن الراجح عند علماء الكلام أن لازم القول لا يعد قولاً؛ لأنه لم يقصده القائل ولا خطر على باله لاستيلاء الغفلة والنسيان على بني الإنسان.

فتكفير ابن حزم خطأ كبير بل غلو وإسراف، ونحن لا نوافق على تكفير مسلم فضلاً عن عالم كبير كابن حزم له مواقف في خدمة الإسلام، وحرصه على اتباع السنة والعمل بها مشهور لا ينكر، لكننا لا نوافقه على كثير من شواذه ومنها تكفيره لبعض علماء الكلام وحملته العنيفة على الأشعري والباقلاني وأمثالهما، والرفق خير من العنف، والإسراع بالتكفير أمر خطير ووزره كبير. نسأل الله أن يلهمنا الرشد ويرزقنا السداد ويوفقنا لما فيه رضاه.

ملحوظة: ردي لكلام ابن العربي في وقوع المحال واعتراضى عليه في ذلك لا يغير اعتقادي فيه أنه من كبار الأولياء والعلماء وأنه كان سليم العقيدة متبعاً للسنة النبوية، وأن رميته بالحلول والاتحاد كما زعم ابن تيمية وأشباعه ليس بصحيح، وأنه برئ من ذلك براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

وكلامه في "الفتوحات" وغيرها صريح في تنزيه الباري عن مشابهة المخلوقات وعن اتحادهم بهم أو حلوله فيهم وهو يقضي على الغامض من

عباراته فالذين رموه بالكفر مخطئون بل آثمون.

وابن تيمية الذي رماه بالكفر والزندقة هو نفسه يعتقد عقيدة كفرية، هي قدم العالم بالنوع، ويقول في جراءة غريبة: إن الله لو شاء لاستوى على جناح بعوضة فاستقلت به بقدرته، فكيف، بعرش عظيم !!؟

والحمد لله رب العالمين. تم صباح يوم الجمعة ١٣ من ذى القعدة الحرام

سنة ١٣٩٣.

٣- التَّصْلُ وَالانْفِصَال

مِنْ فَضِيحَةِ الْإِشْكَالِ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.
أما بعد: فهذا جزءٌ سَمَّيْتُهُ "التنصُّلُ والانفصالُ مِنْ فضيحةِ الإشكالِ"
ورَتَّبْتُهُ على مسألتين:

المسألة الأولى

تقرَّر في علم المنطق أنَّ أنواع التقابل أربعة:

- ١- تقابل الخلافين.
- ٢- تقابل الضَّدين.
- ٣- تقابل النقيضين.
- ٤- تقابل العَدَمِ والمَلَكَةِ.

فالأول: أن يكون بين شيئين تَغَايُرٌ في المفهوم، من غير تنافٍ بينهما كالسَّواد والحلاوة، هما مختلفان في المفهوم لكن لا تنافي بينهما، فيمكن اجتماعهما في طعامٍ مثلاً كالعنب الأسود.

والثاني: أن يكون بين شيئين تنافٍ في طرف الإثبات، فلا يجتمعان أبداً، ويمكن ارتفاعهما كالسَّواد والبياض لا يجتمعان في أمرٍ أبداً فلا يكون شَيْءٌ أبيض وأسود في وقتٍ واحدٍ، ويمكن ارتفاعهما بأن يكون أخضر.

والثالث: أن يكون بين شيئين تنافٍ في طَرَفِ الإثبات والنفي، بحيث لا يجتمعان ولا يرتفعان، كالبياض واللابياض، فالشيء إمَّا أن يكون أبيض أو لا أبيض، وكالليل والنهار، فالدنيا إمَّا ليلٌ، وإمَّا نهارٌ، أو ليلٌ في مكانٍ ونهارٌ في

مكانٍ آخر. ولا يجوز أن يكون في مكانٍ في الدنيا ليلٌ ونهارٌ في وقتٍ واحدٍ أبداً. والرابع: أن يكون بين الشيئين تنافٍ في الوجود بمعنى أنه إذا وُجِدَ أحدهما انعدم الآخر، كالعلم والجهل، والحياة والموت، والبصر والعمى، فالجهل عدم العلم عما من شأنه، والموت عدم الحياة عما من شأنه، والعمى عدم البصر عما من شأنه.

وتقرّر في علم المنطق أيضاً: «أنّ القاعدة العقلية لا يدخلها التخصيص» مثل قولنا: الضدّان لا يجتمعان وقد يرتفعان، النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَحْدٌ﴾ [المائدة: ٧٣] وقوله سبحانه: ﴿لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: ١٦] ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فهذه القواعد أو الكلّيات وأمثالها، لا مجال للتخصيص فيها؛ لأنّ العقل قاطعٌ بصحّتها ودوامها، وإنما يدخل التخصيص في النصوص والقواعد الفقهيّة، التي تقبل النسخ والتخصيص.

هذه المسائل عرفناها منذ أكثر من أربعين سنة، حين قرأنا متن "السُّلَمَ بشرح المَلّوي"، و"حاشية الصّبّان" عليه، و"السُّلَمَ" في المنطق مثل "الأجرومية" في النحو، وإنما ذكرناها هنا لأنها تنبني عليها.

المسألة الثانية

مما هو مُدرَكٌ بالضرورة أن المشرق يتقدّم على المغرب بساعتين من الزمان، في طلوع الفجر وشروق الشمس وزوالها وغروبها، وفي دخول أوقات الصّلاة، وفي دخول الشهر العربي وانتهائه، ولهذا قال المالكية والحنفية: إذا

رؤي هلال رمضان في المشرق فإنه يدخل في المغرب بعد مرور ساعتين، هي مدّة الفرق بينهما، وهذا حكمٌ مبنيٌّ على الواقع الملموس، لكنّ شخصاً شديد الجدل كثير الخصام نقض ذلك الحكم بإشكال يجب أن يُسمّى: "فضيحة الفضائح وقيحة القبايح" حيث زعم أنه بمجرد رؤية هلال رمضان في المشرق يدخل رمضان في المغرب بلا توانٍ. فسوّى بينهما في الزمان، وأسقط مدّة الفرق التي تبلغ ساعتين ليُفسد قول المالكية والحنفية والجمهور بوجوب صيام المغرب برؤية المشرق.

والحامل له على إفساد هذا القول أنّ الداعي إلى نصره، والكاتب في تأييده عالمٌ يكرهه صاحب الإشكال ويعتبره خصيمه، ولو أنّ ذلك العالم كتب يؤيد القول الآخر لكان صاحب الإشكال أول الداعين إلي وجوب الصيام على المغرب برؤية المشرق؛ لأنه لا يؤيد رأياً ولا ينصر قولاً اتباعاً للدليل ولا تمسكاً بالانصاف ولا طلباً للحق، لكنه ينظر إلى صاحب الرأي أو قائل القول، فإن كان صديقاً له نصر قوله وأيد رأيه، وتغاضى عمّا فيه من خطأ وخطل، وإن كان خصيماً له حاول هدم رأيه بكل ما يملك من قوة، ولو قال محالاً ونطق ضلالاً، كما في مسألتنا هذه.

فإنه يدرك بالضرورة العقلية أنّ المغرب متأخّر عن المشرق بساعتين، وأنّ دخول الشهر في المشرق يتقدّم دخوله في المغرب بتينك الساعتين، فإذا اعتبرنا أنّ رمضان يدخل في المغرب بمجرد رؤية هلاله في المشرق، لزم على هذا أن يصير المغرب المتأخّر عن المشرق في الزمان مساوياً له فيه، وأن يكون المشرق المتقدم على المغرب بساعتين من الزمان مساوياً له فيه، والتقدّم أو التأخّر

نقيض المساواة.

فأيُّ عقلٍ يحكم بأن يكون المغرب في حال كونه متأخراً عن المشرق في الزمان الذي منه دخول رمضان مساوياً له فيه أيضاً؟! هذا أحمل المحال وأبطل الباطل!! وهو مع ذلك يُجاحش ويقاوم إصراراً على العناد، هده الله.

فوائد

الأولى: اشتراك بلدين في الليل سببٌ في عمل أحدهما برؤية الآخر؛ لأنَّ الليل وقتٌ لرؤية الهلال وظرفٌ لنية الصوم، ولا يضُرُّ التفاوت بينهما في الوقت بنصف ساعة أو أكثر؛ لأنَّ ذلك مبنيٌّ على اختلاف أطوال البلدين، لا على اختلاف مطالعتهما، ومَن ظنَّ أنَّ مطالعتهما مختلفٌ فقد أخطأ خطأً فاحشاً^(١).
الثانية: لو مات رجلٌ بالمغرب وقت رؤية الهلال بالمشرق، فإنه يقال: مات آخر يوم من شعبان، وإن شئت الدقة في التاريخ قلت: مات قبل غروب آخر يوم من شعبان بساعتين. ذلك أنَّ الشهر يتأخَّر دخوله في المغرب عن المشرق بتينك الساعتين، ونحن نسأله بدورنا عن شخصين يتوارثان: أحدهما بالمشرق، والآخر بالمغرب، ماتا ساعة رؤية الهلال بالمشرق أيهما يرث الآخر؟ على رأى صاحب الإشكال الذي جمع بين المتناقضين.

الثالثة: قد بينّا استحالة ذلك الإشكال وعدم إمكانه لكن لا يكفي ذلك مع صاحبه العنيد الذي يُنكر البديهيات العقلية، وإنما ينفع معه أن نُجيبه على قدر

(١) لأنَّ اختلاف المَطَّلَع لا يكون إلَّا إذا اختلف البَلَدان في الليل، بحيث لم يجتمعا فيه أصلاً.

عقله الذي لا يزال في دور الطفولة العِلْمِيَّة، فلنفرض وقوع المحال وهو دخول رمضان بالمغرب وقت رؤية هلاله بالشرق فلا يجب على أهل المغرب صيامٌ في تلك الساعة لأمرين:

١ - أن رؤية الهلال بالنهار تعتبر لليوم التالي هذا هو المقرّر في كتب الفقه، قال الشيخ خليل في "المختصر": «ورؤيته بساعتين». وفي "حاشية الصفّتي" بيان هذا الحكم بإيضاح.

٢ - أن الساعة الثالثة بعد الظهر ليست وقتاً للصوم ولا لنيّته بإجماع العلماء، ونظير هذا في الحكم أن رؤية الهلال بعد الغروب لا توجب الصوم في تلك الساعة؛ لأنّ الليل ليس وقتاً للصيام، فكما لم يجب الصيام على أهل المشرق ساعة رؤية الهلال كذلك لا يجب الصيام على أهل المغرب في الساعة الثالثة بعد الظهر، لسببٍ واحدٍ، وعِلَّةٌ واحدةٌ وهي: أنّ الوقت في الحالين ليس وقت صيامٍ شرعاً، وهذا قياسٌ جَلَيٌّ لا مَنَاصَ لصاحب الإشكال منه.

ونؤيِّده بسؤالٍ نوجِّهه إليه: لو أنّ شخصاً نذر أن يصوم نصف يومٍ من الظهر إلى المغرب، فهل يجوز له أن يصوم كذلك؟ بالضرورة لا يجوز؛ وما ذلك إلّا لأنّ بعض اليوم لا يصحُّ صيامه شرعاً، كما لا يصحُّ صيام الليل.

الرابعة: بين طنجة والرباط عشر دقائق فرق الوقت، وبينها وبين أكادير ثلاث ساعة، وبينها وبين طرفاية نصف ساعة. وصاحب الإشكال الباطل المحال يصوم برؤية هذه البلاد، مع أنّ الفرق بين البلدين بعشر دقائق، مثل الفرق بنصف ساعة وبساعة وأكثر لأنّ سببه اختلاف أطوال البلدين كما قلنا، وهذا تناقضٌ منه واضحٌ، ثمّ إنه مع صيامه برؤية هذه البلاد لا يفطر بغروبها

بل يفطر بغروب طنجة، على حين أنه يلزم الذين يصومون برؤية المشرق أن يفطروا بغروبه الذي يوافق الساعة الرابعة بعد العصر في طنجة، وهذا تناقض آخر، يؤكّد ما قلناه أنّ الرجل لا يريد الحقّ والإنصاف، بل يريد العناد والخلاف، هداه الله.

خاتمة

إنَّ ذلك الإشكال الباطل المُحال الذي أبداه صاحبه معاندةً للحقِّ ومؤازرةً للباطل أفاد فائدةً يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليها، كما قال علماء النحو في تعريف الكلام، وهي: أَنَّ الضُّدَّيْنِ أَوْ النَّقِيضَيْنِ قد يجتمعان خلافاً لما أطبق عليه العقلاء جميعاً؛ لأنَّ المغرب مع تأخره عن المشرق بساعتين من الزمان ساواه في دخول شهر رمضان، فصار المغرب متأخراً عن المشرق في الزمان ومساوياً له فيه، وهذا هو اجتماع الضُّدَّيْنِ الذي أفاده ذلك الإشكال.

وتنبني عليه فائدةٌ أخرى وهي: أَنَّ القاعدة العقلية قد يدخلها التخصيص فيصح على هذا أن يقال: الضُّدَّانِ أَوْ النَّقِيضَانِ لا يجتمعان إلا في دخول شهر رمضان. ناهيك بإشكالٍ يُثمر فائدتين تُنايذان ما أجمع عليه العقلاء، وتجعلان المُحال العقليّ داخلاً في حيز الإمكان. بارك الله في صاحب الإشكال، وبارك في عقله حتى يأتي بالمعجب المطرب من مخالقات العقلاء، وهدم ما تعارف عليه العلماء من قديم الزمان، فهو جديرٌ بذلك وبما هو أشنع منه.

أَبْطَلْتُ إِشْكَالَ الْهَلَالِ بِحُجَّةٍ وَحَلَلْتُ عُقْدَتَهُ بِحُسْنِ بَيَانٍ
وَفَسَّادُهُ لَوْلَا اللَّجَاجَةُ وَاضِحٌ بِإِدْبَادِ الشَّمْسِ لِلْعَيْنَانِ
وَجَمِيعُ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ مُهْلَهْلٌ مُتَخَلِّجٌ مُتْسَاقِطُ الْأَرْكَانِ
فَاعْجَبْ لِمَنْ يَزْهَوُ بِهِ مُتَفَاخِرًا مُتَبَجِّحًا كِبَالَهُ الصُّبَّيَّانِ
نسأل الله أن يرزقنا الإنصاف، ويُجَنِّبَنَا حَبَّ الْعِنَادِ وَالْخِلَافِ، إنه وليُّ
التوفيق والهادي لأقوم طريق.

كتب يوم الخميس ٢٣ من شعبان ١٣٩١ هـ.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

النحو

١ - تشييد المباني لتوضيح ما حوته المقدمة الأجرؤمية من الحقائق والمعاني

- أقسام الكلام..... ٩
- فائدة: قال السيوطي في "الأشباه والنظائر": «ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرفٍ فصوتٌ، وإن اشتمل على حرفٍ ولم يُفدْ معنى فلفظٌ، وإن أفادَ معنى فقَوْلٌ، فإن كان مفردًا فكلمةٌ، أو مركَّبًا من اثنين ولم يُفدْ نسبةً مقصودةً لذاتها فجملةٌ، أو أفادَ ذلك فكلامٌ، أو من ثلاثٍ فكَلِمٌ..... ١٣
- تنبيه: مواضع حذف التنوين..... ١٧
- تتميم: في نيابة «أل» عن ضميرِ المضافِ إليه..... ٢٠
- مُهَمَّةٌ: من الغريب أن «أل» تأتي للاستفهام..... ٢٠
- تنبيه: الخفضُ عبارةُ الكوفيين..... ٢١
- تنبيهان: (الأوّل): مجموعُ ما ذُكرَ من أقسامِ الواوِ عشرةً..... ٣٣
- (الثاني): تُحرَكُ التاءُ في أوائلِ الأسماءِ وأواخرِها، وتُحرَكُ في أواخرِ الأفعالِ وتُسكَنُ في أواخرِها..... ٣٦
- (فائدة): ذكر ثلاثون علامةً أخرى من علاماتِ الاسمِ..... ٣٦
- تتميم: ذكر عشرُ علاماتٍ بقيت من علاماتِ الفعلِ..... ٣٨
- خاتمة: أقسامُ الكلامِ كلّهُ دائرٌ بين خيرٍ وإنشاءٍ، ولا ثالثَ لهما..... ٣٩
- باب الإعراب..... ٤١

- ٤١ «الإِعْرَابُ» الكلامُ عليه في مقاصد:
- ٤١ (المقصدُ الأوَّلُ): معناه لغةٌ
- ٤١ (المقصدُ الثاني): معناه اصطلاحًا
- ٤٣ (المقصدُ الثَّالثُ): وجهُ نقلِه من اللُّغةِ إلى اصطلاحِ النحويين
- ٤٣ (المقصدُ الرَّابِعُ): لأيِّ شيءٍ دخلَ الإعرابُ في الكلامِ؟
- ٤٤ (المقصدُ الخامسُ): في أنَّ الإعرابَ والكلامَ أيُّهما أَسْبَقُ؟
- تنبيه: كما أنَّ أقسامَ الإعرابِ أربعةٌ، فكذلك أقسامُ البناءِ وهي: الضَّمُّ والفتحُ والكسْرُ والسُّكُونُ
- ٤٦ فائدة: ما ذُكِرَ من أقسامِ الإعرابِ أصولٌ، وما عداها فروعٌ نائبةٌ
- تنبيه: ما ذكره المصنِّف من العلاماتِ على قسمين: علاماتُ أصول، وعلاماتُ فروع
- ٤٩ مُهِمَّةٌ: استشكل إطلاَقُ الضَّمِّ وما عُطِفَ عليه على الإعرابِ. والجوابُ عليه
- ٥٠ تتميم: في معنى: «الهِجَانُ»
- ٥٢ فائدة: جمعُ التَّكْسِيرِ يُفَارِقُ جمعَ السَّلَامَةِ في أربعةِ أشياء
- ٥٢ تكميل: ينقسمُ الجمعُ على ثلاثةِ أقسامٍ
- ٥٣ تنبيه: حُمِلَ على جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ شَيْئَانِ
- تتميم: أصلُ ﴿أُولَئِكَ﴾ أَلِيٌّ بضمِّ الهمزة وفتحِ اللامِ، قُلِبَتْ الياءُ أَلِفًا، ثُمَّ حُذِفَتْ لاجتماعها مع الألفِ والتَّاءِ الزَّيْدَتَيْنِ
- ٥٣

- تنبيه: المركَّبُ الإضافيُّ يُجمعُ أوَّلُ المتضايقيْنِ فيه ويُضافُ للثاني ٥٦
- تكميل: قال ابن هشام: حملوا على هذا الجمع أربعة أنواع: ٥٦
- تتميم: يجوزُ فيما سُمِّيَ به من هذا الجمع أربعة أوجه: ٥٦
- تنبيه: النقصُ في الهنُّ أفصحُ من إعرابه بالحروف: ٥٨
- تتميم: يجوزُ النقصُ بضعفٍ في الأب والأخ والحلم: ٥٩
- تكميل: الأسماءُ الستَّةُ على ثلاثة أقسام: ٥٩
- فائدة: في اللحم ثلاث لغات: ٥٩
- خاتمة: اختلفوا في إعرابِ الأسماءِ الستَّةِ على مذاهبَ ٥٩
- فائدة: قد يغلبون على الشَّيءِ ما لغيره لتناسبٍ بينهما أو اختلاطٍ ٦٢
- تنبيه: يُشترطُ في كلِّ ما يُثنى عند الأكثرين ثمانية شروطٍ: ٦٢
- مُهمَّة: من العربِ من يُعربُ المثنى بالألفِ رفعًا، وبالياءِ جرًّا ونصبًا وهي اللغةُ المشهورةُ: ٦٣
- تتميم: حملوا على المثنى في الإعرابِ بالحروفِ أربعة ألفاظٍ: اثنين واثنين في لغة الحجاز، واثنتين في لغة تميم: ٦٤
- تنبيه: هذه التَّفَرُّقَةُ في كِلَا وَكِلْتَا هي اللغةُ المشهورةُ، ووراءها إطلاقان: ٦٤
- تنبيه: فيما سُمِّيَ به من المثنى إعرابان: ٦٤
- فائدة: إِنَّمَا فُتِحَ ما قَبَلَ ياءِ المثنى وكُسِرَ ما قَبَلَ ياءِ الجمعِ لوجهين ٦٤
- خاتمة: بما يُردُّ الأشياءُ على أصولها التَّثْنِيَةُ ٦٥
- تنبيه: قال السُّودانيُّ: «لو قال المصنَّفُ: إذا اتَّصَلَ به ألفٌ تثنيةٌ أو واوٌ جمعٍ لكان

- أحسن ليشمل ما إذا كانا ضميرين كما تقدّم، أو حرفين نحو: يقومان الزيدان،
ويقومون الزيدون». اهـ ٦٥
- مُهَمَّة: ما قاله المصنّف من أنّ ياء المؤنثة ضميرٌ، هو المشهور عند الجمهور . ٦٦
- تَمَّة: إذا اتّصل بهذه النون نون الوقاية قال ابن مالك: يجوز حذفها تخفيفاً،
وإدغامها في نون الوقاية والفك ٦٦
- تنبيه: قال أبو حيان: «إنما حُرِّكَتْ هذه النون لالتقاء الساكنين، وكانت بعد
الواو والياء مفتوحة تشبيهاً بنون الجمع، وكُسِرَتْ مع الألف تشبيهاً بنون
التثنية». اهـ ٦٦
- فائدة: وردَ حذفُ النون في الرفع في النثر والنظم ٦٧
- خاتمة: النون تُشابهُ حروف المدّ واللّين من وجوه ٦٧
- تذنيب: ما قاله المصنّف من أنّ جمع المؤنث يُنصبُ بالكسرة هو الغالب ... ٧٠
- مسألة: المطرّد من جمع المؤنث السالم ٧٠
- خاتمة: كلُّ ما فيه التاء يُجمعُ هذا الجمع إلّا ثلاثة ألفاظ: شَفّة، وأَمّة، وشاة؛
لأنّهم استغنوا عن ذلك بجمعها جمع تكسير ٧٠
- فائدة: نون المثني مكسورة، ونون الجمع مفتوحة ٧١
- تنبيه: لو عبّر المصنّف بالأمثلة لكان أوّلٌ؛ لأنّها ليست أفعالاً بأعيانها، وإنّما هي
أمثلةٌ يكتفى بها عن كلّ فعلٍ كان بمنزليتها ٧١
- تنبيه: «ثبات» مصدرٌ سماعيٌ لثبت، والمصدرُ القياسيُّ لها ثبوت كقعود ٧١
- فائدة: تثبّت النون في حالة النصب ٧١

- تنبيه: لم يُقيد المصنّف جمع المؤنث بالمنصرف؛ لأنّه لا يكون إلّا منصرفاً، نعم إن سُمّي به كان ممنوعاً من الصرف على لغة، لكنّه تكلم فيه على حدة ٧٢
- فائدة: يُبنى الاسم إذا شابه الحرف شبهاً قوياً يُدنيه منه ٧٢
- مهمّة: البناء يكون في ست أبواب من الأسماء ٧٢
- مسألة: يكفي في بناء الاسم شبهة بالحرف من وجه واحد اتفاقاً، ولا يكفي في منع الصّرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتفاقاً، بل لا بدّ من مشابهته له من وجهين ٧٣
- مسألة: إن قيل لمّا شابه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الإعراب؟ ولما أشبه الاسم الحرف أعطيتموه كلّ البناء؟ والجواب عليه ٧٣
- تنبيه: والعلتان اللتان قامت مقامهما ألف التانيث هما: التانيث ولزومه ٧٤
- فائدة: الاختلاف في «سراويل»؛ ما المانع له من الصّرف؟ والاختلاف في سماع «سروالة» ٧٥
- تنمة: قال ابن هشام: «إن سُمّي بهذا الجمع أو بما وازنه من لفظ أعجمي، مثل: «سراويل» و«شراجيل»، أو لفظ مُرتجل للعلمية مثل: «كشاجم» مُنع الصّرف». اهـ ٧٥
- تنبيه: نحو مصّان وسيّان وآليان ونّدمان، مما مؤنّته «فعلاّنة» منصرف لعدم وجود الشّرط فيه. وأمّا ذو الوزن، فهو أفعل غالباً بشرط ألا يقبل التاء؛ إمّا لأنّ مؤنّته فعلاء كاحمر، أو فعلى كأفضل، أو كأنّه لا مؤنث له كأكمر وآذر. ٧٦
- تنبيه: لماذا صُرف «أربع»، ومنع صرف باب «أبطح» و«أدهم» للقيّد، و«أسود»

- و«أرقم» مع أنها أسماء..... ٧٦
- تنبيه: لا تُستعمل هذه الألفاظ إلا نُعوتًا..... ٧٧
- تنبيه: إن كان أخر جمعًا لأخرى بمعنى آخره بكسر الخاء وهي المقابلة للأولى
كان مصروفًا؛ لأنه غير معدول..... ٧٧
- فائدة: ما سُمِّيَ به من الأنواع الثلاثة: وهي الوصف ذو الزيادتين، والموازن
للفعل، والمعدول، فالجمهور على ما كان قبل التسمية..... ٧٧
- تنبيه: ما كان من الأسماء في آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الأصالة
والزيادة ففيه وجهان: الصِّرف وعدمه اعتبارًا بأصلاتها وزيادتها..... ٧٨
- مسألة: اختلف في صرف «أبان» بتخفيف الباء علمًا..... ٧٨
- (تتمة): في ضبط وتفسير: «عُظْفان»، و«إصْبهان»، و«الرَّم»، و«الحِس»،
و«الدَّهْق»، و«الشَّيْط»، و«الرَّمَن»، و«الحَسَن»، و«الدَّهْقَان»، و«الشَّيْطَانَة»..... ٧٩
- تنبيه: يجوز في نحو: «هند، ودعد» الصِّرف وعدمه..... ٧٩
- تتمة: قال المبرِّد وأبو زيد والجَرَميُّ وعيسى الثَّقفيُّ في نحو: «زيد» اسم امرأة:
إنَّه كـ«هند» في جواز الوجهين، وذكر سيبويه أنَّ عَلَمَ المؤنَّث إذا كان ثنائيَّ
اللفظ، كـ«يَد» يجوز فيه الوجهان..... ٧٩
- تكميل: قال الأزهريُّ: «إذا سُمِّيَ مذكَّر بمؤنَّث وجب منع صرفه بأربعة
شروط..... ٧٩
- فائدة: المراد بالعجميِّ ما نُقِلَ عن لسان غير العرب بأيِّ لغة كانت..... ٨٠
- تتمة: تُعرف عجمة الاسم بوجوه..... ٨٠

- فائدة: في إبراهيم لغاتٍ سِتٍّ ٨١
- تنبيه: إذا سُمِّيَ بنحو: «لِجَامٍ، وَفِرْنِدٍ» صُرِفَ لِحُدُوثِ عِلْمِيَّتِهِ، ونحو: نُوحٍ وَلُوطٍ وَشَتْرٍ مَصْرُوفَةٌ ٨١
- فائدة: «لِجَامٍ» بكسر اللامِ آلهٌ لِلْفَرَسِ تُجْعَلُ فِي فَمِهِ، و«فِرْنِدٍ» بكسر الفاءِ والرَّاءِ جَوْهَرُ السَّيْفِ ٨١
- فائدة: في تفسير وضبط «الْإِنْمِد»، و«إِصْبَعٍ»، و«أَبْلُم» ٨١
- تنبيه: في «إِصْبَعٍ» عَشْرُ لُغَاتٍ ٨٢
- مسألة: حَكْمُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي الْفِعْلِ الْمُسَمَّى بِهِ: الْقَطْعُ ٨٢
- (فائدة): تفسير وضبط «أَفْكَلٍ»، و«أَكْلَبٍ» ٨٢
- تنبيه: المانعُ لـ «عَلَقَى» و«أَرَطَى» مِنَ الصَّرْفِ ٨٢
- فائدة: قيل: إِنَّ «أَرَطَى» وَزَنَهُ أَفْعَلٌ، فَمَانَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ الْعِلْمِيَّةِ وَوَزَنَ الْفِعْلِ ٨٢
- تتمة: إِنَّمَا لَمْ تَمْنَعْ الصَّرْفَ أَلْفُ الْإِلْحَاقِ الْمَمْدُودَةِ كـ «عِلْبَاءٍ»، لِتَخْلُفَ شَبِيهَا بِالْأَلِفِ التَّأْنِيثِ الْمَمْدُودَةِ؛ لِأَنَّ هَمْزَةَ الْإِلْحَاقِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ هَمْزَتَهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلِفٍ لَا عَنْ يَاءٍ فَافْتَرَقَا فِي الْحُكْمِ لِأَجْلِ افْتِرَاقِهِمَا فِي التَّقْدِيرِ ٨٣
- فائدة: في تفسير «الْعَلَقَى»، و«الْأَرَطَى»، و«الْعِلْبَاءُ» ٨٣
- فائدة: قَالَ السُّهَيْلِيُّ وَالشَّلَوِيُّ فِي «سَحَرٍ»: إِنَّهُ مُعَرَّبٌ مَصْرُوفٌ، وَاخْتَلَفَا فِي مَنَعِ تَنْوِينِهِ، فَقَالَ السُّهَيْلِيُّ: هُوَ عَلَى نِيَّةِ الْإِضَافَةِ، وَقَالَ الشَّلَوِيُّ: عَلَى نِيَّةِ «أَلٍ» ٨٤

- تنبيه: ذهب ناصر بن أبي المكارم المطرزي إلى خلاف هذا كله، فقال: إنه مبني على الفتح لتضمينه معنى اللام كأمس ٨٤
- تتميم: الفرق بين التضمين والعدل ٨٤
- مهمة: إن أريد بـ «سَحَر» سَحَرٌ ما، فإنه ينصرف اتفاقاً، وإن أريد به «سَحَرٌ» معينٌ واستعمل غير ظرفٍ فيجبُ تعريفه بـ «أل» والإضافة، وإن كان بـ «أل» أو الإضافة فيصرف اتفاقاً ٨٥
- تنبيه: المحفوظ من المعدول على وزن «فعل»: عَمَر، ومُضَر، وزُفِر، وقُتِم، وزُحِل، وجُشِم، وُجِع، وقُرِح، وعُصِم، وحُجِيَ، ودُلِف، وهُدِل، وبُلِغ، وبُعِل ٨٥
- مسألة: العدل في هذه الأعلام مقدر ٨٥
- تتمية: فائدة العدل في الأعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية ٨٥
- مهمة: ما ورد من باب فعل جمعاً كـ «غَرَق، وقَرَب»، أو اسم جنس كـ «ضَرَد، ونُغِر»، أو صفة كـ «حُطِم، ولُبِد»، أو مصدرًا كـ «هُدِيَ، وتُقَى» فمصرف اتفاقاً، وما ورد مصروفًا كـ «أُدِد» فلا كلام فيه ٨٥
- تكملة: اختلفوا في ما لم يُسمع فيه صرفٌ ولا عدله من هذا الباب ٨٦
- تتميم: إن ختم فعال علمًا لمؤنث بالراء كـ «سَفَار» اسمًا لماء، وكـ «وَبَار» اسمًا لقبيلة، بنوه على الكسر إلا قليلًا منهم، وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيهًا له «بنزال» ٨٦

- تكميل: إذا سُمِّيَ بباب «حَذَامٍ» مذكَّر، زال مُوجبُ البناءِ وهو التشبيه بنَزَالٍ؛
لأنَّه ليس الآن مؤنَّثًا، فيعرب غير منصرفٍ، ومن العرب من يصرفه ٨٦
- تتمة: إن أردت بـ«أَمْسٍ» يومًا من الأيامِ الماضيةِ مُبَهَّمًا، أو عَرَفْتَه بالإضافة، أو
بالأداة، فهو منصرفٌ إجماعًا، وإن استعمَلْتَ المجرَّد من «أل» والإضافة المراد
به مُعَيَّن ظرفًا فهو مبنيٌّ إجماعًا لتضمنه معنى الحرف ٨٧
- مُهِمَّة: يَعرِضُ الصَّرْفُ لغير المنصرفِ لأحدِ أربعةِ أسبابٍ ٨٧
- فائدة: ممَّا ينصرفُ مُكَبَّرًا ولا ينصرفُ مُصَغَّرًا، نحو: «تَحِلِّي»، عَلِمًا لاستكمال
العلتين بالتصغيرِ وهما العلمِيَّةُ والوزنُ، فَإِنَّه يُقالُ في تصغيره «تُحِلِّي» على وزنِ
«تُدَحْرِج» مضارع «دَحَرَج» ٨٨
- فائدة أخرى: في ضبط وتفسير «تَحِلِّي» ٨٨
- فائدة: اصطلاح الكوفيين في المنصرفِ وغيره المجري وغير المجري ٨٨
- تنبيه: مجموعُ العللِ المانعةِ من الصَّرْفِ تسعةٌ، وزاد بعضهم علَّةً عاشرةً ٨٨
- مسألة: إذا أُضيفَ ما لا ينصرفُ أو قُرِنَ بـ«أل» كان غير منصرفٍ اتفاقًا ... ٨٨
- خاتمة: قيل: إِنَّ بين المنصرفِ وغير المنصرفِ واسطةٌ لا توصفُ بصرفٍ ولا
بعدمه ٨٨
- مُهِمَّة: في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ ٩٠
- خاتمة: قال الأزهري: «القولُ بأنَّ علامةَ الجزمِ في هذه الأفعال حذفُ حرف
العلَّة، إِنَّمَا يتمشَّى على قول ابن السَّرَّاجِ ومن تابعه ٩١
- تنبيه: «النَّصْبُ في الأفعال محمولٌ على الجزم، كما أَنَّ النَّصْبَ محمولٌ على الجرِّ

- في المثني والجمع على حده ٩١
- خاتمة: في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْقُوبَ﴾ ٩٢
- فصل: المُعَرَّبَات ٩٢
- تنبيه: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «قِسْمٌ يُعَرَّبُ» بَدَلًا مُفَصَّلًا مِنْ مُجْمَلٍ، وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ٩٣
- نكتة: قول المصنّف هنا: «قِسْمٌ يُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ»، وَكُلُّهَا تَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ إلخ...
مُنافٍ لقوله سابقًا: «تَغْيِيرٌ أَوْ آخِرُ الْكَلِمِ» إلخ، فتأمل ٩٣
- فائدة: قال الأزهرِيُّ: «حَاصِلُ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ عَشْرَةُ أَشْيَاءٍ ٩٥
- باب الأفعال ٩٦
- فائدة: أصل «ماضي»: ماضي بالياء، اسْتُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فَحُذِفَتْ، ثُمَّ التَقَى سَاكِنَانِ الْيَاءِ وَالتَّنْوِينُ فَحُذِفَتْ الْيَاءُ فَصَارَتْ مَاضٍ ٩٨
- تنبيه: ما قاله المصنّف من أَنَّ الْأَفْعَالَ ثَلَاثَةٌ، هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ .. ٩٨
- نكتة: قوله: «وَالْأَمْرُ مُجْزُومٌ» مُنافٍ لما قاله آنفًا من أَنَّ الْأَفْعَالَ ثَلَاثَةٌ ١٠٠
- فصل: حصر لنوني التوكيد ونون النسوة إذا دخلن على المضارع ١٠١
- تنبيه: الأصل في آخر الفعل المؤكّد فتحه ١٠٣
- التنبيه الثاني: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الضَّمِيرِ ذِي اللَّيْنِ وَجَوْبُ حَذْفِهِ إِنْ كَانَ وَآوًا أَوْ يَاءًا ١٠٤
- تذنيب: حكم المضارع مع النونين البناء إذا اتصلا به ١٠٥
- فائدة: قال الزّجاجيُّ في "الجُمَل": «كُلُّ مَوْضِعٍ دَخَلَتْ فِيهِ النُّونُ الثَّقِيلَةُ فِيهِ

- دخلت النونُ الخفيفةُ إلّا في الاثنين المذكّرين والمؤنّثين، وجماعة النساءِ فإنّ الخفيفة لا تدخلها»..... ١٠٦
- خاتمة: في نون التوكيد ونون النسوة..... ١٠٦
- تنبيه: ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة: أنّ بعضهم يَجْزِمُ بـ«أن»، ونقله اللّحياني عن بعض بني صباحٍ من ضَبَّة..... ١٠٨
- فائدة: أكثر العرب على وجوب إعمال «أن» النصب، وبعضهم يهملها حملاً على «ما» أختها المصدرية..... ١٠٩
- فائدة: قال عبداللطيف في "اللمع الكامليّة": «ليس في الحروفِ النّاصبةِ للفاعل ما يَنْصِبُ مُضَمَّرًا إلّا «أن» خاصّة»..... ١٠٩
- تنبيه: تكون «أن» مُفسّرةً وزائدةً ومُخَفَّفةً من الثّقيلة، فلا تَنْصِبُ في هذه الأحوال كلّها..... ١٠٩
- فائدة: إذا وَلِيَ «أن» الصّالحة للتفسير مضارعٌ معه «لا» نحو: أَشْرْتُ إليه أن لا تفعل..... ١١٠
- فائدة: لا يتقدّم معمولٌ «أن» عليها عند جميع النّحاة إلّا الفراء..... ١١١
- تنبيه: ذكر والـ«أن» أربعة معاني أخرى..... ١١١
- مهمّة: قال الأندلسي في "شرح المفصل": «قال عليّ بن عيسى: إنّما عَمَلَتْ «أن» في المضارع ولم تعمل «ما»؛ لأنّ «أن» نَقَلَتْه نقلين إلى معنى المصدر والاستقبال، و«ما» لم تنقله إلّا نقلاً واحداً إلى معنى المصدر فقط، وكلّ ما كان أقوى على تغيير معنى الشّيء كان أقوى على تغيير لفظه..... ١١٣

- خاتمة: قال في "الأشباه" أيضًا: «أن» أصل النواصب للفعل وأُمُّ الباب
 بالاتفاق، كما نقله أبو حيان في "شرح التسهيل"، ومن ثمَّ اختُصَّت
 بأحكام..... ١١٣
- فائدة: يجوز تقديم معمول «لن» عليها عند جميع النُحاة إلا الأَخفش
 الصَّغير..... ١١٤
- مسألة: ذهب بعضهم إلى أن «لن» قد تجزُم..... ١١٤
- مُهمَّة: قال الفراء: أصل «لن»: «لا» أبدل الألف نونًا فصارت «لن»..... ١١٥
- «إِذَنْ» والكلامُ عليها في مسائل:..... ١١٥
- المسألة الأولى: في نوعها..... ١١٥
- المسألة الثانية: في معناها..... ١١٦
- المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها..... ١١٦
- المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصبُ المضارع، وتنصبه بثلاثة شروط... ١١٧
- مسألة: قال جماعة من النحويين: إذا وقعت «إِذَنْ» بعد الواو أو الفاء جاز فيها
 الوجهان..... ١١٧
- تنبيه: قال الأزهري: «حكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء «إِذَنْ» مع استيفاء
 الشُّروط، وهو القياس..... ١١٨
- تذنيب: قال الأندلسي في "شرح المفصل": «إِذَنْ» لها ثلاثة أحوال..... ١١٨
- تنبيه: يجوز الأمران في نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾..... ١٢٠
- مُهمَّة: تقسيم «كي» إلى مصدرية وتعليلية..... ١٢٠

- تذنيب: قال أبو حَيَّان: أجاز ابنُ مالكِ الفصل بين «كي» ومعمولها بمعموله،
أو بجملةٍ شرطيةٍ، ولا يطل عملها..... ١٢١
- فائدة: قال في "الأشباه" أيضًا: «حكم «كي» عند الجمهور حكم «أن»، لا يجوز
تقدُّم معمولٍ معمولٍ لها..... ١٢١
- مسألة: تكون «كي» اسمًا مختصرًا من «كيف»..... ١٢٢
- فائدة: إذا قيل: «جئتُ لتُكرمني» بالنصبِ، فالنصبُ بـ«أن» مضمرة..... ١٢٢
- مُهمّة: يدخل تحت قولنا: «اللام» لامُ العاقبة، و«لامُ» التوكيد وهي
الرَّائدة..... ١٢٢
- مسألة: «لام» كي يسمونها: «اللام» الجارّة..... ١٢٣
- تذنيب: إن قُرِنَ الفعلُ بـ«لا» النَّافية أو الرَّائدة المؤكدة وجب إظهار «أن» ١٢٣
- مسألة: زعم بعضهم أنّه يجوز إظهار «أن» بشرط حذف «اللام»..... ١٢٣
- فائدة: سميتهم هذه اللام بـ«لام الجحود» من تسمية العامّ بالخاصّ..... ١٢٤
- مسألة: لـ«أن» بعد اللام ثلاث حالات..... ١٢٤
- لرفع الفعل بعد حتى ثلاثة شروط..... ١٢٥
- خاتمة: قال أبو محمد بن السَّيد: الأسبابُ المانعةُ من الرِّفعِ بعد «حتى» ستة؛
أربعةٌ متفقٌ عليها، واثنانِ مختلفٌ فيهما..... ١٢٦
- مسألة: الفرقُ بين «حتى» وبين «كي» حيث صحَّ فيها أنّها جارّةٌ ناصبةٌ
بنفسها..... ١٢٧
- تنبيه: شرطُ النَّهي عدمُ النَّقضِ بـ«إلا»..... ١٢٨

- مسألة: لم يُسمع نصبُ الفعل بعد الواو بعد واحدٍ من أربعة ١٣٠
- فائدة: اشترطوا في الطلب أن يكون بالفعل ١٣٠
- مسألة: إذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب وقُصِدَ به معنى الجزاء جُزِمَ الفعل ١٣٠
- فائدة: النَّفْيُ لا يجزم الفعل في جوابه ١٣١
- مُهِمَّةٌ: تُضمَرُ «أن» وجوبًا بعد «لام الجحود» وبعد «حتى» وبعد «الفاء» و«الواو»، وتُضمَرُ جوازًا بعد «لام كي»، وبعد «الفاء» والواو، وأو، وثمَّ إذا كان العطفُ بهنَّ على اسمٍ صريحٍ ليس في تأويل الفعل ١٣٢
- فائدة: تحَصَّلَ من هذا أنَّ لـ«الفاء» والواو، وأو» حالتين: حالةٌ يجب فيها إضمارُ «أن» بعدهنَّ، وحالةٌ يجوز ١٣٣
- مسألة: لا ينتصب الفعل بـ«أن» مُضمرة في غير هذه المواضع العشرة إلَّا شدوذًا، وهي في ذلك على قسمين: تارةً يكون في الكلام مثلها فيحسُنُ حذفُها، وتارةً لا يكون ١٣٣
- تنبيه: القولُ بالشدوذِ هو مذهبُ الجمهورِ، وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين إلى أنَّه يُقاس عليه ١٣٤
- تنبيه: «لَمَّا» تُشاركُ «لَمَّ» في أمورٍ: في الحرفيّة، والاختصاصِ بالمضارع، والنَّفْيِ، والجزمِ، والقَلْبِ للماضي، وتفرّقُها في أربعة أمورٍ ١٣٥
- تنبيه: ما ذُكِرَ في أن (لَمَّ، ولَمَّا) يقلبان المضارع إلى الماضي هو مذهب المبرِّد ١٣٦
- مسألة: سُمِعَ رفعُ المضارع بعد «لَمَّ» ١٣٦

- مسألة: قد يُفصلُ بين «لَمْ» ومجزومها بالظرفِ في الضرورة ١٣٧
- تنبيه: تأتي «لَمْ» لمعنيين آخرين ١٣٧
- فائدة: من مشكل «لَمْ» ١٣٨
- فائدة: قال السيوطي في "الأشباه": يجوزُ تسكينُ «لام الأمر» بعد «واو وفاء» ١٤١
- مسألة: تجزم «لا» فعلي المتكلم مبنيين للمفعول بكثرة ١٤٢
- تنبيه: قال بعضهم: أصل «لا الناهية» «لام الأمر» زيدت عليها الألف فانفتحت ١٤٢
- مُهمّة: قال أبو حيان في "شرح التسهيل": لا تدخل على التي للنهي أداة الشرط ١٤٢
- مسألة: اختلف في «لا» من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ على قولين ١٤٣
- فائدة: «لا» الناهية تختص بالدخول على المضارع وتقتضي استقباله ١٤٤
- تنبيه: كل من الأدوات يقتضي فعلين، يسمّى أولهما: شرطاً لتعليق الحكم عليه، وثانيهما: جواباً؛ لأنّه مرتّبٌ على الشرط، كما ترتب الجواب على السؤال، وجزاء لـ «أن» مضمونه جزاء لمضمون الشرط ١٤٥
- مسألة: لا يشترط في الشرط والجزاء أن يكونا من نوع واحد ١٤٥
- فائدة: رفع الجواب المسبوق بماضي أو مضارعٍ منفي بـ «لم» قوي ١٤٦
- مُهمّة: يُشترط في الشرط ستة أمور ١٤٦

- مسألة: قال ابن هشام: قد تقترن «إن» بـ«لا» النافية، فيظن من لا معرفة له إنها «إلا» الاستثنائية ١٤٦
- تذنيب: كل جواب يصح جعله شرطاً بأن كان ماضي اللفظ دون المعنى مجرداً من «قد» وغيرها، أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بـ«لم» أو «لا»، فالأكثر خلوه من الفاء، ويجوز اقترانه بها، ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع ١٤٧
- تنبيه: تأتي «ما» الاسمية لمعنيين آخرين ١٤٨
- تنبيه: إذا قيل: من يفعل هذا إلا زيد؟ فهي «من» الاستفهامية أشربت معنى النفي ١٥٠
- (فائدتان): الأولى: نحو: «من يكرمني أكرمه» يحتمل الأوجه الأربعة ١٥١
- الثانية: زيد في أقسام «من» قسمان آخران ١٥١
- مسألة: «مهما» بسيطة على الأصح ١٥٣
- فائدة: لا تجر «مهما» بحرف ولا إضافة ١٥٤
- تنبيه: اختلف في إهمال متى ١٥٦
- مهمة: لم تجزمت «متى» وشبهها ولم تجزم «الذي» إذا تضمنت معنى الشرط ١٥٦
- تنبيه: أنكر قوم الجزم «بأيان» لقلته وكثرة ورودها استفهاماً ١٥٧
- لا تكون كيف بدلا من إبل لأن دخول الجار على كيف شاذ ١٦٢
- مهمة: زعم عيسى بن موهب وجماعة أن «كيف» تأتي عاطفة ١٦٢
- مسألة: إذا قلت: «خرجت فإذا الأسد» صح كونها خبراً على المكان عند المبرد،

- لا على الزمان عند الزواج..... ١٦٤
- تنبيه: إنما دخلت «إذا الشرطية» على الاسم في نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، لا مبتدأ..... ١٦٥
- مُهْمَّةٌ: قد تخرج «إذا» عن معنى الشرط فتتجرد للظرفية المحضة..... ١٦٥
- فائدة: لا تعمل «إذا» الجزم إلا في ضرورة..... ١٦٥
- تنبيهات: الأول: في خروج «إذا» عن الظرفية..... ١٦٦
- الثاني: في خروجها عن الاستقبال..... ١٦٦
- الثالث: في ناصب «إذا» مذهباً..... ١٦٧
- فائدة: زعم أبو عبيدة أن إذا قد تزداد..... ١٦٨
- تنبيه: أدوات الشرط على أربعة أنواع..... ١٦٨
- مُهْمَّةٌ: ذهب جمهور البصريين إلى أن أداة الشرط جازمة للفعلين معاً الشرط والجواب..... ١٧٠
- تتمة: قال ابن الخباز: «الجازم أضعف من الجار و فرع عليه أن لا يضمم البتة»..... ١٧٠
- فرع: قال ابن جنى: «اتصال المجزوم بجازمه اشد من اتصال المجزوم بجاره، وجواب الشرط أشد اتصالاً بالشرط من جواب القسم..... ١٧٠
- فائدة: كيف عملت أن في شيئين؟..... ١٧١
- مسألة: قال ابن هشام: «بعض الجمل لا تصح أن تقع شرطاً..... ١٧١
- مسألة: قال ابن هشام: «كما تربط الفاء الجواب بشرطه، كذلك تربط شبه

- الجواب بشبه الشرط ١٧١
- فائدة: شرط الجواب الإفادة، فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدأ ١٧١
- مسألة: في جواز حذف الفاء من الجواب أقوال ١٧٢
- تتمة: قال البصريون: لأداة الشرط الصدر فلا يسبقها معمول معمولها، ولا فعل الجواب عليها ١٧٢
- فائدة: لا يجوز حذف أداة الشرط ولو «إن» في الأصح ١٧٤
- مسألة: إن توالى شرطان فصاعدًا من غير عطف فالأصح أن الجواب للسابق، ويحذف جواب ما بعده لدلالة الأول وجوابه عليه ١٧٤
- خاتمة: إذا انقضت جملتا الشرط والجواب ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو الواو فلك جزمه بالعطف على الجواب، ورفع على الاستئناف، ونصبه بأن مضمرة وجوبًا وهو قليل ١٧٤
- (بابُ مرفوعاتِ الأسماء) ١٧٦
- (بابُ الفاعلِ) ١٧٨
- مقدمة: اختلفوا في أصل المرفوعات ١٧٨
- فائدة: قال المصنف: الفاعل لغة: من أوجد الفعل، واصطلاحًا: اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم أصلي المحل والصيغة ١٧٨
- تنبيه: اختلف في رافع الفاعل على أقوال ١٧٩
- تنبيه: للفاعل أحكام سبعة ١٧٩
- فائدة: أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند ١٨٠

- فائدة: حكى البصريون عن طى وبعضهم عن أزد شنوءة نحو: «ضربوني قومك»، و«ضربتني نسوتك»، و«ضرباني أخواك»، ١٨١
- فائدة: حكى سيبويه عن بعض العرب: «قال فلانة» ١٨١
- مسألة: يجوز التذكير والتأنيث في مسألتين ١٨١
- فائدة: إنما لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازي لأمرين ١٨٢
- مهمة: ينصب الفاعل شذوذاً إذا فهم المعنى ١٨٢
- مسألة: أجاز الكسائي وهشام والسهيلي وابن النحاس حذف الفاعل تمسكاً بنحو: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي﴾ ١٨٣
- مسألة: اختلف في «نعم، وبئس» إذا أسند الفاعل ١٨٣
- تنبيه: الفاعل كجزء من أجزاء الفعل؛ والدليل على ذلك أمور ١٨٥
- مهمة: الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول ١٨٥
- تنبيه: يتقدم المفعول على الفعل والفاعل معاً جوازاً ووجوباً ١٨٧
- تنبيهان: الأول: بقي من أقسام المتصل ياء المؤنثة المخاطبة ١٨٨
- الثاني: ما ذكره المصنف من الضمائر على قسمين: بارز ومستتر ١٨٨
- تنبيه: إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في إحداهما وجب تقديم الفاعل ١٨٩
- تتمة: يتنزل منزلة الفعل ما هو في تأويله ١٨٩
- تكملة: قال ابن النحاس: «المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير على أربعة أقسام» ١٨٩

- تذنيب: قال أبو الحسن بن أبي الربيع: الإسناد والبناء والتفريع والشغل ألفاظ مترادفة لمعنى واحد..... ١٩٠
- بابُ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله..... ١٩١
- فائدة: ترجم المصنف تبعًا لجمهور النحاة بالمفعول الذي لم يسم فاعله، وخالف ابن مالك فترجم بالنائب عن الفاعل..... ١٩١
- تنمية: يحذف الفاعل لغرض من الأغراض..... ١٩١
- تنبيه: في حالات الفعل إذا كان مما يتعدى لأكثر من واحد..... ١٩٢
- تنبيه: إذا كان الماضي مبدوءًا بـ «تاء زائدة» ضم ثانيه أيضًا..... ١٩٤
- مُهِمَّةٌ: إذا كان الماضي معتل العين وهو ثلاثي كـ «قال» من الواوي و «باع» من اليائي، أو على وزن افتعل وانفعل كـ «اختار» من اليائي و «انقاد» من الواوي، فقد سمع في فائه ثلاثة أوجه..... ١٩٤
- مُهِمَّةٌ: ذهب الجمهور إلى أن الفعل المبني للمفعول مغير من فعل الفاعل فهو فرع عنه..... ١٩٦
- تنمية: الأفعال ثلاثة أقسام: قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق، وقسم فيه خلاف، وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول..... ١٩٦
- تكملة: اختلف في إقامة غير المفعول به مع وجوده على قولين..... ١٩٧
- فائدة: إذا اجتمعت هذه الثلاثة: المصدر والمجرور فأنت مخير في إقامة ما شئت..... ١٩٨
- مسألة: إذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة وأقيم أحدها نصب الباقي بتعدي

- الفعل المبني للمفعول إليه عند سيويه والجمهور..... ١٩٩
- مسألة: قال ابن الخباز: حروف الجر يجوز بناء الفعل لها إلا ما استثنيته... ١٩٩
- مسألة: لا يجوز إقامة التمييز..... ١٩٩
- مسألة: إذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال..... ١٩٩
- مسألة: اختلف في نائب «كان» إذا بنيت للفعل..... ٢٠٠
- تذنيب: مسألة تذكر في هذا الباب لامتحان النشأة بها..... ٢٠٠
- تتمة: لا يكون الفاعل ونائبه جملة..... ٢٠١
- تنبيه: اختلفوا في رافع المبتدأ والخبر على أقوال..... ٢٠٤
- فائدة: اختلف في الابتداء على قول الجمهور..... ٢٠٥
- تنبيه: شرط الوصف الذي يكون مبتدأ أن يكون سابقاً، وشرط مرفوعه أن يكون منفصلاً سواء كان ظاهراً أم ضميراً..... ٢٠٥
- فائدة: المبتدأ قسمان: قسم له خبر، وقسم له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر وهو الوصف..... ٢٠٦
- فائدة أخرى: المبتدأ قسمان: مسند إليه وهو الذي له خبر، ومسند وهو الرفع لما أغنى عن الخبر..... ٢٠٦
- لطيفة: تعبير المصنف عند تعريفه المبتدأ بـ«العاري» أولى وأسلم من تعبير غيره بـ«المجرد»..... ٢٠٧
- تنبيه: ذهب بعض المتقدمين إلى أن «أنا» مركب من ألف أقوم ونون نقوم و«أنت» مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم، وردها أبو حيان..... ٢٠٩

- تنبيه: قد يسكن هاء «هو، وهي»..... ٢٠٩
- فائدة: المضمرة والضمير عبارة البصريين، والكوفيون يقولون: الكناية والمكنى..... ٢١٠
- مسألة: المشهور أن الخبر المشتق لا يتحمل غير ضمير واحد..... ٢١١
- تنبيه: المشتق الذي يتحمل الضمير هو ما كان جاريًا مجرئ الفعل، فأما ما ليس جاريًا مجرئ الفعل فلا يتحمل ضميره..... ٢١١
- فائدة: إذا تضمن الجامد معنى المشتق نحو: «زيد أسد» أي: شجاع، تحمل الضمير..... ٢١١
- مهمة: قال ابن عقيل: جوز سيبويه في: «زيد قائم هو» وجهين..... ٢١١
- تتمة: يجب إبراز الضمير في الخبر المشتق إذا جرى على غير من هو له..... ٢١١
- تنبيهات: الأول: اختلف في عامل المجرور والظرف الواقعين خبرًا..... ٢١٢
- مهمة: إن قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد..... ٢١٣
- الثاني: ذهب البصريون إلى أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدم أو تأخر..... ٢١٣
- الثالث: ذهب ابن كيسان إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأن تسمية الظرف خبرًا مجاز..... ٢١٣
- الرابع: لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم الذات لعدم الفائدة سواء كان منصوبًا أو مجرورًا بنفي، وما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كما قاله الفارسي..... ٢١٣

- الخامس: منع الجمهور الإخبار بوحده لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا
يخبر به ٢١٤
- مسألة: يغني عن الخبر مصدر، ومفعول به، وحال، ووصف مجرور ٢١٤
- تتمة: قال ابن النحاس: أجاز الكوفيون الإخبار بالظرف الناقص إذا تم
بالحال ٢١٤
- تنبيه: المراد بالمصدر المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من
الحروف ٢١٥
- تقسيم: قد تكون الجملة الكبرى ذات وجه وذات وجهين ٢١٥
- تقسيم ثان: تكون الجملة كبرى وصغرى ٢١٦
- تنبيه: إذا وقعت الجملة خبراً فلا بد لها من رابط يربطها بما هي خبر عنه
وروابطها عشرة ٢١٦
- مسألة: يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر ٢١٩
- فائدة: قال ابن إياز: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً
فأيها أولى؟ ٢١٩
- فائدة: مجيء مبتدأين بخبر واحد ٢٢٠
- مُهَمَّة: المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتة، إلا بالفاء في موضعين ... ٢٢٠
- مسألة: إذا دخلت على المبتدأ الموصول «ليت» و«لعل» فلا يجوز أن تدخل الفاء
في خبره، واختلفت في علة ذلك ما هي ٢٢٠
- تتمة: قال السيوطي في "الأشباه": «أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر

- أن يكون نكرة..... ٢٢١
- مسوغات الابتداء بنكرة منحصرة في عشرة أمور..... ٢٢١
- خاتمة: الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر..... ٢٢٣
- باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر..... ٢٢٤
- تنبيه: في دخول هذه النواسخ على المبتدأ والخبر..... ٢٢٤
- فائدة: النواسخ بالنسبة إلى أنواعها أربعة..... ٢٢٤
- تنبيه: أجاز الجمهور رفع الاسمين بعد كان..... ٢٢٥
- مُهَمَّة: «كان» أم الأفعال الخمسة أوجه..... ٢٢٦
- تنبيه: همزة أمسى وأصبح وأضحى للدخول، أعني الدخول في المساء والصباح والضحى..... ٢٢٧
- تنبيه: «صار» ليس من أخوات «كان»، وإنما هي من باب الفعل والفاعل والمفعول، والدليل على ذلك..... ٢٢٧
- تنبيه: حكى الكسائي والفراء لـ«زال الناقصة» مضارعاً آخر وهو «يزيل» فيكون مشتركاً بين التام والناقص..... ٢٢٩
- مُهَمَّة: قال ابن مالك: «يلحق بـ«زال» بشرطها المتقدم «وني ورام» معناها ٢٣٠
- تنبيه: هذه الأفعال الأربعة تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب ما قبلها..... ٢٣٠
- تنبيه: إذا كانت «ما» مصدرية غير ظرفية لم تعمل «دام» بعدها..... ٢٣٠
- تنبيه: كان وأخواتها في تقديم أخبارها عليها على أربعة أقسام..... ٢٣٢

- فائدة: اختلف في جواز تقدم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت
منفية بـ«ما»..... ٢٣٢
- تنبيه: قال الخفاف اختلف هل الأفعال الناقصة تدل على الحدث أم لا؟ ويبتني
على ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور والحال..... ٢٣٢
- فائدة: اختلف لمرسميت هذه الأفعال نواقص..... ٢٣٢
- تكملة: تعدد خبر كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المبتدأ..... ٢٣٢
- فصل: شروط إعمال «ما، ولا، ولات، وأن»..... ٢٣٣
- فائدة: «ما»، هي الأصل في النفي وهي أم بابه، والنفي فيها أكد..... ٢٣٥
- تنبيه: قال تاج الدين بن مكتوم: «لم تقع ما في القرآن إلا على لغة الحجاز ما
خلا حرفاً واحداً»..... ٢٣٦
- مسألة: التصرف في «لا النافية» أكثر من التصرف في «ما النافية»، ومن ثم جاز
حذف «لا» في جواب القسم..... ٢٣٦
- مُهَمَّة: زيادة الباء في الخبر على ثلاثة أقسام: كثير، وقليل، وأقل..... ٢٣٦
- إن وأخواتها..... ٢٣٨
- فائدة: «عل» بتشديد اللام أصل «لعل» عند من زعم أن اللام زائدة..... ٢٣٩
- تقسيم: لـ«أن» ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، وجوب الكسر، وجواز
الأمرين..... ٢٣٩
- مسألة: إذا خففت «إن» المكسورة لم يلها من الأفعال إلا ما كان من نواسخ
الابتداء عند البصريين، وجوز الكوفيون غيره..... ٢٤٣

- (مسألة): حال «إن» المخففة إذا عملت كحالها وهي مشددة في جميع الأحكام إلا في شيء واحد وهو أنها لا تعمل في الضمير إلا للضرورة بخلاف المشددة..... ٢٤٣
- فائدة: هل تأتي «إن» حرف جواب كـ«نعم»؟..... ٢٤٣
- مسألة: تقع «أن» المفتوحة ومعمولاها اسمًا لـ«إن» المكسورة بشرط الفصل بالخبر..... ٢٤٤
- مسألة: وتخفف «لكن» فلا تعمل البتة لعدم سماعه..... ٢٤٤
- فائدة: زعم قوم أن «كأن» قد تنصب الجزأين..... ٢٤٤
- فائدة: قال الفراء وبعض أصحابه: قد تنصب «ليت» الجزأين، وتقترب بها «ما الحرفية» فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء..... ٢٤٥
- مُهمّة: قيل: أول لحن سمع بالبصرة: «لعل لها عذر وأنت تلوم»..... ٢٤٥
- تنبيه: قال في "المفصل": جميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم في خبر «إن»، ما خلا جواز تقديمه، إلا إذا وقع ظرفًا أو مجرورًا..... ٢٤٦
- تنمة: قال ابن يعيش: «إنما قدم المنصوب في هذا الباب على المرفوع فرقًا بينها وبين الفعل..... ٢٤٦
- تنبيه: زاد الأخفش والكسائي في معاني «لعل»: التعليل، وزاد الكوفيون في معانيها: الاستفهام..... ٢٤٩
- فائدة: يقترب خبرها بـ«أن» كثيرًا حملًا على عسى..... ٢٤٩

- ظننت وأخواتها..... ٢٥٠
- تنبيه: ذهب الجمهور إلى أنها تدخل على المبتدأ والخبر..... ٢٥٠
- مسألة: ما دخلت عليه «كان» دخلت عليه هذه الأفعال، وما لا فلا..... ٢٥٣
- فصل: لهذه الأفعال ثلاثة أحوال..... ٢٥٣
- تنبيه: إذا تقدم العامل امتنع الإلغاء عند البصريين، فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغائها متقدمة أول على إضمار ضمير الشأن..... ٢٥٤
- تنبيه: لا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير لقوتها، ولا قلبي جامد لعدم تصرفه..... ٢٥٥
- مسألة: الإلغاء عند توفر شرائطه جائز والتعليق واجب..... ٢٥٥
- تتمة: فعلان من أفعال الباب لا يتصرفان، وهما «هب» من أفعال التصيير، و«تعلم» من أفعال القلوب..... ٢٥٥
- مسألة: لم يعلق من الأفعال إلا أفعال القلوب..... ٢٥٥
- مُهَمَّة: قال ابن القواس: لهذه الأفعال خواص لا يشاركها فيها غيرها من الأفعال المتقدمة..... ٢٥٥
- تنبيه: إذا كان «ظن» بمعنى «اتهم» فتعدى لمفعول واحد..... ٢٥٦
- فائدة: تعدى «رأى الحلمية» إلى مفعولين إجراءً لها مجرى «رأى العلمية»..... ٢٥٦
- تنبيه: إذا كانت خال بمعنى تكبر، أو ظلع، فهي لازمة..... ٢٥٧
- فائدة: إذا كانت «علم» بمعنى عرف تعدت لواحد، فإذا كانت بمعنى علم علما فهو أعلم، أي مشقوق الشفة العليا فهي لازمة..... ٢٥٧

- ٢٥٧..... تتمّة: في حذف المفعولين.
- ٢٥٩..... (باب النعت).
- ٢٦٠..... فائدة: اختلف في معنى الإيضاح والتخصيص.
- ٢٦٠..... تنبيه: ينقسم النعت إلى ثلاثة أقسام.
- ٢٦٢..... مُهِمّة: قال في "البسيط": جملة ما يوصف به ثمانية أشياء.
- ٢٦٢..... تنبيه: قال ابن عصفور في "شرح الجمل": «الأسماء تنقسم أربعة أقسام..
- ٢٦٣..... مستملحة: إنشاد لبعضهم في مליح نحوي.
- ٢٦٣..... تقسيم: تبعية الصفة لموصوفها في الإعراب ثلاثة أقسام.
- ٢٦٤..... مسألة: يرد النعت مدحاً، ذمّاً، وترحمًا، وتوكيدًا، وتعميمًا، وغير ذلك...
- فائدة: شرط الجمهور في النعت أن لا يكون أعرف من منعوته بل دونه أو مساويًا له.
- ٢٦٤.....
- ٢٦٥..... الكلام على المعرفة والنكرة في مقاصد.
- ٢٦٥..... الأول: في تعريفهما عند النحويين.
- الثاني: مذهب سيويو والجمهور أن النكرة أصل والمعرفة فرع عنها، والدليل على ذلك من وجوه.
- ٢٦٦.....
- ٢٦٦..... تنبيه: إذا اجتمعت النكرة والمعرفة غلبت المعرفة مع أنها فرع.
- تنبيه: محل الخلاف في الأعرافية في غير اسم الجلالة فإنه أعرف المعارف بالإجماع.
- ٢٦٨.....
- ٢٦٨..... مسألة: في أعرف الأعلام.

- تنبيه: أنكر النكرات..... ٢٦٩
- تنبيه: المجمع على كونه ضميرًا ستة ألفاظ: «التاء، والكاف، والهاء، وياء المتكلم، وأنا، ونحن». وفي ما عداها خلاف..... ٢٧١
- تنبيه: الغرض من وضع الضمائر الاختصار..... ٢٧٢
- تنبيه: لم يسمع من العرب النقل من الجملة الإسمية، لكن النحويون قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية..... ٢٧٤
- مُهِّمَّة: ذهب سيبويه إلى أن الأعلام كلها منقولة..... ٢٧٤
- تقسيم: العَلَم ثلاثة أنواع؛ مفرد، وإسنادي، ومزجي، وإضافي..... ٢٧٤
- تقسيم آخر: العلم ثلاث أنواع: اسم، وكنية، ولقب..... ٢٧٤
- تنبيهات: الأول: في اسم «مكة»..... ٢٧٥
- الثاني: الكنى والألقاب في القرآن..... ٢٧٥
- الثالث: قال في "البسيط": يطلق لفظ العلم على الشيء وضده، ويجوز نقله من لفظ إلى لفظ..... ٢٧٥
- مُهِّمَّة: الفرق بين عَلَم الجنس واسمه..... ٢٧٦
- تنبيه: في تقسيم العلم الجنسي..... ٢٧٧
- فائدة: ألفاظ الإشارة للمفرد المذكر والمفرد المؤنث..... ٢٧٨
- تنبيه: إذا كان المشار إليه بعيدًا لحقته كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الإسمية غالبًا..... ٢٧٨
- تنبيه: تزداد -يعني في الإشارة للمؤنث- «تِيك» بكسر التاء، و«تِيك» بفتحها،

- و«ذيك»، وأنكرها ثعلب، و«تلك» بكسر التاء، و«تلك» بفتحها، حكاها هشام، و«تيلك» بكسر اللام والتاء، و«تالك» بكسر اللام، حكاها الفراء ٢٧٨
- مسألة: تصحب هاء التنبيه المجرد من الكاف كثيرًا نحو: «هذا» و«هذه»، والمقترن بالكاف دون اللام قليلًا كقوله: «ولا أهل هناك الطرف الممد». ولا تدخل مع اللام البتة..... ٢٧٩
- مسألة: تفصل هاء التنبيه من الإشارة بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيرًا، وبغير الضمائر المذكورة قليلًا..... ٢٧٩
- تنبيهات: الأول: يشار للمكان القريب ب«هنا» الملازمة للطرفية، وتجرب ب«من»، وإلى، وبها هنا مقرونة بها التنبيه..... ٢٧٩
- الثاني: قال في "الهمع": لا خلاف أن المجرد من الكاف واللام للقريب ثم اختلف في غيره..... ٢٨٠
- الثالث: إنما بنيت أسماء الإشارة لشبهها بالحروف..... ٢٨٠
- تنبيه: لم يذكر المصنف الموصول كما قدمنا، ونذكره تمييزًا للفائدة..... ٢٨١
- فائدة: تفتقر كل الموصولات الاسمية إلى صلة متأخرة عنها لزومًا مشتملة على عائد مطابق للموصول..... ٢٨٢
- فائدة: قال ابن يعيش: أكثر النحويين سمى صلة الموصول صلة، وسيبويه يسميها حشواً..... ٢٨٢
- فائدة أجنبية: قال الأندلسي: الصلة يقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة أشياء..... ٢٨٢

- مُهمّة: ذهب قوم إلى أن تعريف الموصولات بـ«أل» ظاهرة في «الذي» و«التي»
وتشبيتهما وجمعهما، ومنويي في «من» و«ما» ونحوهما؛ والصحيح أن تعريف
الجميع بالصلة..... ٢٨٣
- فائدة: في اسم الفرس..... ٢٨٤
- (باب العطف)..... ٢٨٥
- تنبيه: لا يجوز التخالف بين عطف البيان ومتبوعه اتفاقاً..... ٢٨٥
- فائدة: عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة أوجه كالنعت..... ٢٨٦
- فرع: كل ما جاز أن يعرب عطف بيان جاز أن يعرب بدلاً إلا فيما أشار إليه ابن
مالك..... ٢٨٦
- فائدة: عطف البيان لا يكون إلا بعده مشترك..... ٢٨٦
- فائدة: الكوفيون يسمون عطف البيان بالترجمة..... ٢٨٦
- تنبيه: تختص الفاء بعطف مفصل على مجمل، وبعطف جملة شرطها العائد
وخلت منه صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً..... ٢٩١
- فائدة: قيل: ترد الفاء للغاية بمعنى إلى..... ٢٩١
- تنبيهات: الأول: تعقيبات لابن هشام على معنى أو..... ٢٩٦
- الثاني: لا تقع «أو» بعد همزة التسوية..... ٢٩٦
- الثالث: قال أبو البقاء: «أو» في النهي نقيضة أو في الإباحة فيجب اجتناب
الأمريين..... ٢٩٧
- فائدة: أخرج البيهقي عن ابن جريج قال: كل شيء في القرآن فيه «أو» فللتخير

- إلا قوله: ﴿أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يُصَلِّبُوا﴾ ٢٩٧
- تنبيه: افتراق نوعي «أم» المتصلة على أربعة أوجه ٢٩٨
- تنبيهات: الأول: ترد «أم» محتملة للاتصال والانقطاع ٢٩٩
- الثاني: سمع حذف «أم» المتصلة ومعطوفها ٢٩٩
- الثالث: قال أبو زيد الأنصاري: ترد «أم» زائدة ٣٠٠
- تنبيه: ليس من أقسام «إما» التي في قوله تعالى: ﴿فَأِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ بل هذه «إن» الشرطية و«ما» الزائدة ٣٠١
- فائدة: لا يعطف بـ«بل» بعد الاستفهام اتفاقاً ٣٠٢
- تنبيه: تزداد «لا» قبل «بل» لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ٣٠٢
- فائدة: قال أبو حيان: يقال في «لا بل»: «نابن» و«لابن» و«نابل» بإبدال اللامين أو إحداهما نوئناً ٣٠٣
- تنبيه: إذا تلى «بل» جملة فهي لإبطال معنى الأول وإثباته لما بعد ٣٠٣
- تنبيه: ذهب صاحب "الأزهرية" إلى أن «بل» تكون حرف جر، ووجه أبو حيان وابن هشام وغيرهما ٣٠٣
- فائدة: لم تقع «بل» في القرآن عاطفة ٣٠٣
- فائدة: لم تقع لا في القرآن عاطفة ٣٠٤
- فائدة: إذا تلت «لكن» جملة فهي حرف ابتداء لا عاطفة، سواء اقترنت بالواو أو بدونها ٣٠٥
- تنبيه: اشتركت «لا» و«بل» و«لكن» من وجهين، واختلفت من وجهين ٣٠٥

- تنبيه: للعطف بـ «حتى» شروط..... ٣٠٦
- تنبيه: «حتى» كالواو لمطلق الجمع لا للترتيب خلافاً لمن زعم ذلك..... ٣٠٧
- فائدة: هذيل تقول في «حتى»: «عتى»..... ٣٠٨
- مُهَمَّةٌ: حروف العطف أربعة أقسام..... ٣٠٨
- مسألة: لا يعطف على ضمير رفع متصل اختياريًا إلا بفواصل ما، ضميرًا منفصلاً أو غيره..... ٣٠٩
- فائدة: إن قيل: كيف جاز العطف على المضميرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير، وامتنع العطف على المجرور إلا بالتكرير؟ والجواب عليه..... ٣١٠
- خاتمة: أقسام العطف ثلاثة..... ٣١١
- باب التوكيد..... ٣١٣
- فائدتان: الأولى: إذا أكدت بالنفس والعين مثني ففيهما ثلاث لغات..... ٣١٤
- الثانية: في تأنيث وتذكير جمع «النفس»، والمعاني التي تقع عليها «العين»..... ٣١٥
- فوائد: الأولى: لا يؤكد بكل وأجمع وتوابعها، غير ذي أجزاء ولو حكماً..... ٣١٥
- الثانية: ترتيب ألفاظ التوكيد إذا اجتمعت..... ٣١٦
- الثالثة: قال ابن النحاس: هل يجوز أن يقع كل واحد من أكتع وأبصع وأبتع تأكيداً بمفرده؟ فيه ثلاثة مذاهب..... ٣١٦
- باب البدل..... ٣١٧
- البدل أربعة أقسام..... ٣١٧
- فائدة: رجع السهيلي بدل البعض والاشتمال إلى بدل الكل..... ٣١٨

- فائدة: أنكر جماعة بدل النداء والغلط ٣١٨
- تنبيه: لا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه فإن وجد
فذاك ولا يقدر ٣٢١
- فائدة: قال أبو عمرو: «الغلط في القول والغلت في الحساب» ٣٢١
- تتمة: يجوز قطع البدل على إضمار مبتدأ فيما فصل به جمع أو عدد، كمررت
برجل طويل وقصير وربعة ٣٢٢
- (باب منصوبات الأسماء) ٣٢٣
- باب المفعول به ٣٢٥
- فوائد: الأولى: حدّ ابن الحاجب المفعول به بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل ٣٢٥
- الثانية: اختلف في ناصب المفعول به ٣٢٥
- الثالثة: مذهب البصريين أن المفاعيل خمسة ٣٢٥
- تتمة: المختار أن الضمير نفس «إيا» فقط، وأن اللواحق لها حروف تكلم
وخطاب وغيبة ٣٢٧
- تكملة: إذا تعدد المفعول في غير باب «ظن» و«أعلم» كباب «أعطى» و«اختار»
فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، وما يتعدى إليه الفعل بنفسه على ما ليس
كذلك، هذا مذهب الجمهور ٣٢٨
- خاتمة: يجوز حذف المفعول لغرض إما لفظي، وإما معنوي ٣٢٨
- باب المصدر ٣٣٠
- تنبيه: حدّ ابن هشام المفعول المطلق بأنه المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من

- لفظه أو من معناه..... ٣٣٠
- تنبيهات: التنبيه الأول: المصدر يفيد ثلاثة أمور ٣٣٠
- التنبيه الثاني: يُنصب المصدر بمثله..... ٣٣١
- الثالث: ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة ٣٣١
- الرابع: المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع اتفاقاً، والمصدر العددي يثنى ويجمع اتفاقاً، والنوعي فيه خلاف..... ٣٣٢
- الخامس: لا يجوز أن تقع «أن» والفعل في موقع المصدر..... ٣٣٢
- السادس: يجوز لقريئة لفظية أو معنوية حذف عامل المصدر غير المؤكد ويجب حذفه في مواضع أشار لها ابن مالك..... ٣٣٢
- السابع: من المصدر ما هو علم للمعنى..... ٣٣٢
- الثامن: عمل الفعل في مصدرين..... ٣٣٣
- فائدتان: الفائدة الأولى: استعملوا العطاء مصدرًا بمعنى الإعطاء، والثواب مصدرًا بمعنى الإثابة..... ٣٣٤
- الثانية: قال ابن هشام في "تذكرته": ذكر ثعلب في "أماله" أنه يقال: ناب هذا عن هذا نوباً، ولا يجوز ناب عنه نيابة، وهو غريب..... ٣٣٤
- خاتمة: المصدر بينه وبين المفعول المطلق عموم وخصوص بإطلاق..... ٣٣٤
- باب المفعول فيه..... ٣٣٥
- فائدة: في "الأساس": ومن المجازي: ذكر في أيام العرب كذا؛ أي في وقائعها..... ٣٣٦

- فائدة: غدوة غير مصروف لأنها معرفة مثل سحر ٣٣٦
- فائدة: في "الأساس": ومن المجاز: «بكر بالصلاة» صلاحها في أول وقتها، و«ابتكر الفاكهة» أكل باكورتها، و«ابتكر الشيء» أخذ أوله، و«ابتكر الجارية» أفضتها ٣٣٦
- فائدة: في "الأساس": ومن المجاز: «لقيته سحرًا، وبالسحر، وفي أعلى السحر، وعلى أعلى السحرين ٣٣٧
- فائدة: في "الأساس": ومن الاستعارة: «الليل العاتي» الشديد الظلمة ... ٣٣٧
- فائدة: في "الأساس": ومن المجاز: هذا يوم الصباح، وأصبح يا رجل: انتبه من غفلتك ٣٣٨
- فائدة: في "الأساس": ومن المجاز: فلان مولع بأوابد الكلام، وهي غرائب، وبأوابد الشعر وهي التي لا تشاكل جودة ٣٣٨
- فائدة: غلط كثير من العلماء فجعلوا «حين» بمعنى: حيث، والصواب أن «حيث» بالثاء المثلثة ظرف مكان، و«حين» بالنون ظرف زمان ٣٣٩
- تنبيه: هذه الأمثلة (ضحى، وضحوة، ووقت، وساعة، وزمان) على أربعة أقسام ٣٣٩
- فائدة: قال بعضهم: مأخذ التصرف والانصراف في الظروف هو السماع، حكاه الشَّلَوِيُّين ٣٤٠
- حكاية: عن جحا، من كتاب "أخبار الحمقى والمغفلين" لابن الجوزي ... ٣٤٠
- مسائل ٣٤٤

- المسألة الأولى: الظروف المبنية ثلاثة أقسام..... ٣٤٤
- المسألة الثانية: اسم المكان ثلاثة أقسام: ٣٤٤
- المسألة الثالثة: «نزلت عند بابيه على زيد» جائز..... ٣٤٤
- المسألة الرابعة: كما أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول به إلا بحرف الجر، كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنة مخصوص إلا بحرف الجر..... ٣٤٥
- المسألة الخامسة: اعلم أن التصرف وعدمه في عبارة النحويين يقال على ثلاثة معان..... ٣٤٥
- فائدة: ذكر الأندلسي أن الظروف التي لا تدخل عليها من حروف الجر سوى «من» خمسة، وعدّها..... ٣٤٥
- فائدة: الظروف كلها مذكورة إلا «قدام، ووراء» وهما شاذان..... ٣٤٦
- خاتمة: هل يتسع في الظرف مع «كان وأخواتها»؟..... ٣٤٦
- باب الحال..... ٣٤٦
- تنبيه: في "القاموس": «أبهم الأمر: اشتبه، كاستبهم»..... ٣٤٨
- مسألة: كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة وهو خلاف الأصل..... ٣٥٠
- تنبيهات: الأول: تنقسم الحال باعتبارات..... ٣٥١
- الثاني: مما يشكل قولهم: جاء زيد والشمس طالعة..... ٣٥٢
- الثالث: الحال صفة في المعنى، ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق..... ٣٥٢
- فوائد: الأولى: كل ما جاز أن يكون حالًا جاز أن يكون صفة للنكرة، وليس

- كل ما يجوز صفة للنكرة يجوز أن يكون حالاً..... ٣٥٣
- الثانية: جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا «كان وأخواتها»، و«عسى»
على الأصح فيهما..... ٣٥٣
- الثالث: الحال شبيهة بالظرف قال ابن كيسان: ولذا أغنت عن الخبر في:
ضربت زيداً قائماً..... ٣٥٣
- خاتمة: قال ابن هشام: أكثر ما يرد حذف الحال إذا كان قولاً أغنى عنه
المقول..... ٣٥٣
- (باب التمييز)..... ٣٥٥
- تنبيهات: الأول: قال ابن الصائغ في "تذكرته": التمييز المنتصب عن تمام
الكلام يجوز أن يأتي بعد كل كلام منطوي على شيء مبهم إلا في موضعين ٣٥٩
- الثاني: قال ابن الطراوة: الإبهام الذي يفسره التمييز إما في الجنس أو البعض أو
الحال أو السبب..... ٣٦٠
- الثالث: قال ابن هشام: اعلم أن الحال والتمييز قد اجتماعاً في خمسة أمور
وافترقا في سبعة..... ٣٦٠
- التنبيه الرابع: يجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام، أو كان في الكلام ما
يدل عليه، ولا يجوز حذف المميز لأنه يزيل دلالة الإبهام إلا أن يوضع غيره
موضعه..... ٣٦١
- التنبيه الخامس: قال في "الهمع": "ميز كذا لا يكون إلا مفرداً منصوباً..... ٣٦١
- باب الاستثناء..... ٣٦٢

- (فائدة): ترد «إلا» لمعان آخر غير الاستثناء..... ٣٦٤
- تنبيه: قال الرماني في "تفسيره": معنى «إلا» اللازم لها: الاختصاص بالشيء دون غيره..... ٣٦٥
- تنبيهات: التنبيه الأول: في بيان المنفي..... ٣٦٩
- التنبيه الثاني: قال الأبدى: من أصل هذا الباب أنه لا يجوز أن يستثنى بالاسمين..... ٣٧٠
- التنبيه الثالث: إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في النفي وشبهه تعين نصبه وامتنع البدل..... ٣٧١
- التنبيه الرابع: قال ابن إياز: لا يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها..... ٣٧١
- تتمتان:..... ٣٧٢
- الأولى: مذهب الجمهور أن الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي ٣٧٢
- الثانية: في الاستثناء من العدد أقوال..... ٣٧٢
- تنبيهات: التنبيه الأول: اختلف في ناصب «غير» في الاستثناء على أقوال ٣٧٣
- التنبيه الثاني: كيف جاز أن يصل الفعل إلى «غير» من غير واسطة، وهو لا يصل إلى ما بعد «إلا» إلا بواسطة؟ وجوابه..... ٣٧٣
- التنبيه الثالث: إذا عطف على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاة اللفظ فيجر -وهو الأجود- ويجوز مراعاة المعنى فينصب ويرفع..... ٣٧٤
- تتمة: من أدوات الاستثناء: «ليس» و«لا يكون»، والمستثنى بهما واجب النصب لأنه خبرهما..... ٣٧٤

- فوائد: الأولى: إذا دخلت «ما» على «خلا، وعدا» تعين النصب بعدها لأنها
مصدرية، فدخلوها يعين الفعلية. ٣٧٥.....
- الثانية: ذهب الكسائي إلى أنه يجوز دخول «إلا» على «حاشا» إذا جرت ٣٧٦..
- الثالثة: قال ابن السراج في "الأصول": لا ينسق على حروف الاستثناء... ٣٧٦
- خاتمة: قال ابن الدهان في "الغرة": الاستثناء على ثلاثة أقسام ٣٧٦.....
- باب «لا» التي لنفي الجنس ٣٧٨.....
- فائدة: المراد بنفي الجنس: نفي صفته وحكمه لأن الجنس لا ينفي، وإسناد
النفي إليها مجاز من إسناد ما للشيء إلى آله، والمراد بتبرئة دلالتها على البراءة
من ذلك الجنس. ٣٧٨.....
- فائدة: يجب ذكر خبر «لا» إن جهل ٣٨٠.....
- خاتمة: في أن الاستثناء في قولنا: «لا إله إلا الله» متصل قطعاً ٣٨١.....
- باب المنادى ٣٨٥.....
- الفصل الأول: في تعريف النداء ٣٨٥.....
- الفصل الثاني: في أدوات النداء وأحكامها. ٣٨٥.....
- تنبيه: أجمع النحاة على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً وعلى منع
العكس. ٣٨٧.....
- الفصل الثالث: في أقسام المنادى وأحكامه ٣٨٧.....
- تنبيه: قال في "الأزهرية" ما نصه: إذا وصفت النكرة المقصودة ترجع نصبها
على ضمها ٣٨٧.....

- مسألة: يجوز حذف الحرف وهو «يا» خاصة في المنادى مطلقاً إلا في ثمان مسائل..... ٣٨٨
- تتمة: لا يجوز نداء ما فيه «أل» لأن نداءه يفيد التعريف، و«أل» تفيد التعريف، ولا يجمع بين معرفين..... ٣٨٩
- تنبيهات: الأول: اختلف في «اللهم»..... ٣٩٠
- الثاني: يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع، ثم اختلف هل الأولى بقاء ضمه أو نصبه..... ٣٩٠
- (فائدة): البناء قسمان..... ٣٩٠
- الثالث: قال ابن هشام: تابع المنادى المبني خمسة أقسام..... ٣٩١
- الرابع: إذا كان المنادى علماً موصوفاً بـ«ابن» مضاف إلى علم، جاز في المنادى مع الضم الفتح اتباعاً لحركة «ابن»..... ٣٩١
- الخامس: إذا ذكر منادى مضاف وكرر المضاف إليه فهو توكيد، فإن كرر المضاف فقط فيضم الأول منادى مفرداً، وينصب الثاني مضافاً مستأنفاً أو بإضمار «أعني» أو عطف بيان أو بدّل..... ٣٩٢
- السادس: من الأسماء أسماء لازمت النداء، فلم يتصرف فيها بأن تكون مبتدأ ولا فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً، بل لا تستعمل إلا في النداء خاصة، وهي قسمان..... ٣٩٢
- تتمتان: الأولى: قال ابن يعيش: الندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوباً..... ٣٩٤

- الثانية: إنشاد للمهلبى فيما لا ىر خم..... ٣٩٤
- فائدة: قال ابن فلاح فى "المغنى": قالوا: أكثر ما رخت العرب ثلاثة أشياء
وهى: حارث، ومالك، وعامر..... ٣٩٤
- باب المفعول من أجله..... ٣٩٥
- تنبيهات: الأول: اختلف فى ناصب المفعول له..... ٣٩٧
- الثانى: متى فقد شرط من الشروط المتقدمة وجب جره باللام..... ٣٩٧
- الثالث: لا يتعين النصب عند استيفاء الشروط، بل يجوز معه الجر، ثم إن كان
مجردًا من «أل» والإضافة فالنصب أكثر ويقل الجر..... ٣٩٨
- الرابع: يجوز تقديم المفعول له على عامله..... ٣٩٨
- الخامس: لا يجوز تعدد المفعول له منصوبًا كان أو مجرورًا..... ٣٩٩
- السادس: قال الجزولى: لا يكون المفعول له منجرًا باللام إلا مختصًا..... ٣٩٩
- باب المفعول معه..... ٤٠٠
- فائدة أجنبية: الماء اسم جنس يقع على القليل والكثير، وجمع باعتبار اختلاف
أنواعه..... ٤٠٠
- تنبيهات: التنبيه الأول: الصحيح أن هذا الباب مقيس..... ٤٠١
- التنبيه الثانى: اختلف فى ناصب المفعول معه على أقوال..... ٤٠١
- التنبيه الثالث: لا يتقدم المفعول معه على عامله اتفاقًا..... ٤٠٢
- التنبيه الرابع: لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره..... ٤٠٢
- الخامس: زعم صدر الأفاضل أن المفعول معه يكون جملة..... ٤٠٣

- السادس: إذا وقعت بعد المفعول معه خبر لما قبله أو حال مطابق ما قبله... ٤٠٣
- السابع: مسائل هذا الباب بالنسبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام. ٤٠٣
- (باب مخفوضات الأسماء)..... ٤٠٧
- تنبيه: بقي من حروف القسم «أيمن» ٤١١
- تتمتان: الأولى: يغني عن القسم: «لا جرم» في حكاية الفراء..... ٤١٢
- الثانية: من القسم: غير صريح..... ٤١٣
- فائدة: في «نشدتك بالله»، و«عمرك الله»..... ٤١٣
- تنبيه: تقع «مذ» و«منذ» اسمين ٤١٥
- فائدة: أصل «مذ»: منذ..... ٤١٥
- لطيفة: ألغز أبو عبد الله محمد بن مصعب المقرئ في «مذ» و«منذ» ٤١٥
- تكملة: من حروف الجر: «حاشا، وخلا، وعدا» ٤١٦
- تنبيهات: الأولى: حروف الجر عشرون، وبيان ذلك ٤١٧
- الثاني: مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم والنصب كذلك ٤١٧
- الثالث: لا يحذف الجار ويبقى عمله اختيارًا..... ٤١٧
- الرابع: فصل الجار من مجروره وتأخير عنه ضرورة..... ٤١٨
- الخامس: تزداد «ما» بعد «من، وعن، والباء» فلا تكفهن، وبعد اللام فلا تكفها، وبعد «رب»؛ فالغالب الكف..... ٤١٨
- السادس: يجب تعليق حروف الجر بفعل أو شبهه ولو مقدراً، وهل تتعلق

- بأحرف المعاني؟..... ٤١٩
- السابع: قال ابن فلاح في "المغني": تعلق حروف الجر بالفعل يأتي لسبعة معان..... ٤٢٠
- تنبيهات: الأول: اختلف في المضاف والمضاف إليه ما هو؟ ٤٢١
- الثاني: اختلف أيضًا في الجار للمضاف إليه..... ٤٢٢
- تنبيه: ذهب الجمهور إلى أنه لا يضاف اسم لمرادفه أو صفته أو موصوفة، أو مؤكدة إلا بتأويل، وأجازه الكوفيون بشرط اختلاف اللفظين ٤٢٦
- تنبيه: لزم الإضافة لفظًا: «ثمادى، وقصارى» -بضم أولهما- مطلقًا، فيضافان إلى الظاهر كالضمير..... ٤٢٩
- تنبيه: يجب كسر آخر المضاف للياء مناسبة لها إلا المثني، والمجموع على حده، وما حمل عليهما، والمعتل الذي لا يجري مجرى الصحيح..... ٤٣٦
- تنبيه: قال الأشموني في "شرح الألفية": في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب..... ٤٤٠
- تنبيه: ما لا يمكن تنكيهه من المعارف كالمضمرات وأسماء الإشارة لا تجوز إضافته للملازمة القرينة الدالة على تعريفه وضعًا، وأما الأعلام فالقياس عدم إضافتها وعدم دخول «أل» عليها..... ٤٤١
- خاتمة: أثبت جمهور البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور وذلك في بابي النعت والتوكيد..... ٤٤٣

المنطق:

١ - التَّوَقُّي والاسْتِنْزَاه عن خَطَأِ البُنَانِي فِي مَعْنَى الإِلَهِ

- المقدمة..... ٤٥٣
- الخطأ الأول: إطلاق لفظ الكُلِّيِّ على الإله لا يجوز شرعاً..... ٤٥٣
- الثاني: أنَّ الإله ليس بكُلِّيٍّ بل هو خاصٌّ بالله تعالى..... ٤٥٤
- الثالث: أنَّ الكُلِّيَّ إنما يتأتَّى في الممكنات كالنبيِّ والمَلِك والعرش والكرسيِّ...
أما واجب الوجود سبحانه فهو منزَّهٌ عن ذلك..... ٤٥٥
- الرابع: أنَّ الكُلِّيَّ لا يُتصوَّر كونه محالاً..... ٤٥٦
- الخامس: في تناقض وقع فيه البناني رحمه الله تعالى..... ٤٥٧
- السادس: وهو مبنيٌّ على ما قبله، أنَّ جواز تعدُّد الإله ثابتٌ وقيام الدليل
القاطع على وجوب تفرُّد الله بالألوهية لا يمنع منه..... ٤٥٧
- السابع: أنَّ زيادة لفظ: «بحقٌّ» في معنى الإله لا أصل لها في اللغة ولا علاقة
للعقل بها..... ٤٥٧
- الثامن: قوله أيضًا: «تفسير الإله بالمستغني عن كلِّ ما سواه المفتقر إليه كلُّ ما
عداه...» إغراقٌ في الخطأ وتشبُّثٌ به إلى حدِّ التزمُّت..... ٤٥٧
- التاسع: قوله: «إذ لا يوجب تشخصه» والصواب أن يقول: إذ لا يوجب
تعينه. لأن التشخص لا يجوز أن يضاف إلى الله سبحانه وتعالى..... ٤٥٨
- ثلاثة إیرادات على هذا المقال والجواب عليها..... ٤٥٨
- الأول: دعوى أن المحال ليس بكُلِّيٍّ يخالفُ ما أطبق عليه أهل المنطق..... ٤٥٨

- حديث: «لا شخصَ أُغَيِّرُ من الله» من تصرف بعض الرواة ولفظه الثابت في أغلب الطرق: «لا أحدَ أُغَيِّرُ من الله» (ت)..... ٤٥٨
- الثاني: كلام الشيخ سعيد قدوره في بيان أفراد الكلّي الممتنع، واشتماله على أوهام..... ٤٥٩
- الثالث: من الإيرادات، دخول النّفي العامّ على «إله» في قولنا: «لا إله إلّا الله» يؤيّد القول بكليّته..... ٤٦٠
- الرابع: اختار السنوسيُّ أنَّ معنى «إله» في كلمة التوحيد لا مستغنياً عن كل ما سواه ومفتقراً إليه كل ما عداه إلّا الله، فهو على هذا كليٌّ..... ٤٦١
- خاتمة..... ٤٦٢

٢- رفع الإشكال عن مسألة المحال

- مقدمة..... ٤٦٥
- خطبة المؤلف وسبب تأليف هذا الجزء..... ٤٦٥
- فصل: كلام ابن حزمٍ في تقسيم المحال إلى أربعة أقسام..... ٤٦٦
- بيان فساد قول ابن حزمٍ: «وكل ما خلقه الله تعالى محالاً في العقل فقط فإنما كان محالاً منذ جعله الله تعالى محالاً.... إلخ» من وجوه..... ٤٦٧
- بيان بطلان دعوى ابن حزمٍ بقوله في المحال العقلي: «لا يبعد أن يكون الله تعالى يفعلُه في عالمٍ له آخر» من عدة جهات..... ٤٦٨
- ذكر كلام ابن العربي الحاتمي في أرض الحقيقة وأن المحال العقلي واقعاً فيها، والتعليق عليه..... ٤٦٩

- فصل: تناقض ابن حزم في قوله أن الله تعالى يقدر على المحال في العقل، وعلى اتخاذ الولد، مع أنه من المحال المطلق، والتعقيب عليه ٤٧٢
- فصل: بيان وجه الصواب في مسألة المحال ٤٧٤
- فصل: في أن المحال لا يكون إلا ممتنع الوجود وبيان ذلك من القرآن الكريم ٤٧٦
- تنبيه: الأمر الجائز يصح الوصف به ويكون حقيقاً وإن لم يقع ٤٧٩
- استدلال ابن حزم لإمكان وقوع المحال العقلي بما يراه النائم في منامه، وبيان فساد ذلك ٤٨١
- استدلاله بما حكاه الله من أقوال اليهود والنصارى بما لا يجوز في حقه تعالى، وبيان فساد ذلك ٤٨١
- فصل: في أخبار توهم تعلق القدرة بالمستحيل ٤٨٢
- حديث: «هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم...» الحديث ٤٨٢
- حديث: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي» ٤٨٦
- فصل: في مسألة التكليف بالمحال ٤٨٧
- خاتمة: في كلام لبعض الفضلاء في الأشعرية وفي قولهم بأن قدرة الله تعالى لا تتعلق بالمستحيل ٤٨٩
- تنبيه: قاعدة نفيسة في التأويل للإمام ابن دقيق العيد ٤٩٧

٣- التنصّل والانفصال من فضيحة الإشكال

مقدمة.....	٥٠٥
المسألة الأولى: أنواع التقابل في علم المنطق.....	٥٠٥
المسألة الثانية: مما هو مدرك بالضرورة أن المشرق يتقدم على المغرب بساعتين من الزمان.....	٥٠٦
فوائد: الأولى: اشتراك بلدين في الليل سبب في عمل أحدهما برؤية الآخر.....	٥٠٨
الثانية: لو مات رجل بالمغرب وقت رؤية الهلال بالمشرق، فإنه يقال: مات آخر يوم من شعبان.....	٥٠٨
الثالثة: على فرض وقوع المحال وهو دخول رمضان بالمغرب وقت رؤية هلاله بالمشرق فلا يجب على أهل المغرب صيام في تلك الساعة.....	٥٠٨
الرابعة: فرق الوقت بين المشرق والمغرب له نفس حكم فرق الوقت بين بلاد المغرب وبعضها.....	٥٠٩
خاتمة: في أنه يلزم من هذا الإشكال أمور تخالف ما أجمع عليه العقلاء.....	٥١١
فهرس الموضوعات.....	٥١٥